

المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

المجلد الثامن

الإصدار التاسع والثمانون

تاريخ النشر: 5 سبتمبر 2026م

ISSN: 2706-6495

الإهداء

إنه لمن دواعي سرورنا وامتياز كبير أن نقدم الإصدار التاسع والثمانون من المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي لجميع الباحثين والدكاترة المنشورة بحوثهم في العدد، كما نوجه كلمة الشكر والتقدير الى جميع المساهمين والداعمين للمجلة الأكاديمية والمشاركين في إنتاج هذا الصرح العلمي والمعرفي.

المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

منارة البحث العلمي

المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

مجلة علمية دولية محكمة، تصدر المجلة دورياً كل شهر

الإصدار التاسع والثمانون كاملاً | 5 سبتمبر 2026م

Doi: doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.89

Email: editor@ajrsp.com

رئيس التحرير:

أ.د. ختام أحمد النجدي

الهيئة الاستشارية:

أ.د. عبد الحكيم أحمد سر الختم جيني

أ.د. رياض سعيد علي المطيري

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. خالد محمد عبد الفتاح أبو شعيرة

أ.د. عذاب العزيز الهاشمي

أ.د. خالد إبراهيم خليل أبو القمصان

د. عبدالرازق وهبه سيد أحمد

أ.د. عبد الفتاح حسين

أعضاء لجنة التحكيم:

د. بسملة مرتضى محمد فودة

د. نوال حسين صديق

د. فاطمة مفلح العبدالات

د. أسامة عبد الوهاب محمد إبراهيم

د. وصفي ياسين عباس

د. أبو عبيدة طه جبريل علي

د. بدر الدين براحلية

قائمة الأبحاث المنشورة:

No	عنوان البحث	اسم الباحث	الدولة	التخصص	رقم الصفحة
1	درجة تطبيق المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	الباحثة/ انشراح عمر يوسف عمران	فلسطين	التعلم والتعليم	36 - 5
2	إدارة المعرفة ونظم دعم القرار (مراجعة لأدب موضوع)	الباحثة/ عبير عبد الله بن جلوي المطيري، الدكتورة/ رباب بنت عبد الرحمن مجلد	المملكة العربية السعودية	علم المعلومات	78 - 37
3	علل القراءات القرآنية عند المتقدمين (دراسة تطبيقية استقرائية)	الدكتور/ عبد الله يونس عبد الله توري	المملكة العربية السعودية	الدراسات الإسلامية	92- 79
4	دور الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية عن السياحة في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر موظفي الهيئة السعودية للسياحة	الباحثة/ أشواق عبد الكريم عبد الله الحربي، الباحثة/ العنود حمدان معلا الذروي، الباحثة/ سارا عبد الرحمن كريم المطلق، الدكتورة/ إيمان أحمد مرسي	المملكة العربية السعودية	العلاقات العامة	118- 93
5	التجريم التشريعي لظاهرة تجريح الأشجار المعمرة والنباتات الاستوائية وتفسير اللحاء في محافظة ظفار (دراسة قانونية تحليلية)	الباحث/ عبد العزيز محمد رامس الرواس	سلطنة عُمان	الشرعية والقانون	130- 119
6	أهمية الخليج العربي في التاريخ القديم وبناء العلاقات الدولية (مملكة الجرهاء نموذجاً)	الأستاذ الدكتور/ حمد محمد بن صراي، الأستاذ الدكتور/ سلطان أحمد الغامدي	المملكة العربية السعودية	التاريخ القديم	154- 131

درجة تطبيق المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

Degree of Application of Ethical Standards for Scientific Research in the Era of Artificial Intelligence in Palestinian Universities from the Faculty Members' Perspective

الباحثة/ انشراح عمر يوسف عمران

طالبة دكتوراه التعلم والتعليم، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين

Email: s12370517@stu.najah.edu

المخلص:

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى درجة تطبيق المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية (النجاح الوطنية، خضوري طولكرم، العربية الأمريكية)، وتكونت عينة الدراسة التي تم اختيارها بالطريقة الطبقية العشوائية من (215) عضو هيئة تدريس.

وقد أظهرت النتائج أن درجة تطبيق المعايير الأخلاقية جاءت بدرجة (كبيرة) بمتوسط حسابي إجمالي بلغ (3.95 من 5.00)، حيث تصدر مجال "العدالة والحياد والملكية الفكرية" المرتبة الأولى بمتوسط (4.02)، تلاه مجال "الدقة العلمية والتحقق" بمتوسط (4.01)، ثم "حماية الخصوصية وأمن البيانات" بمتوسط (3.97)، و"الأمانة العلمية والنزاهة" بمتوسط (3.93)، وأخيراً "الشفافية والإفصاح" بمتوسط (3.81). كما بيّنت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لمتغير الجنس على مستوى جميع المجالات والدرجة الكلية. في حين كشفت عن وجود فروق دالة إحصائية تعزى للرتبة الأكاديمية لصالح رتبة (محاضر) في مجال الشفافية والإفصاح، ولصالح رتبتي (أستاذ مشارك وأستاذ) في بقية المجالات والدرجة الكلية. أما بالنسبة لسنوات الخدمة، فلم تظهر فروق دالة إحصائية في الدرجة الكلية ومعظم المجالات باستثناء مجال "الأمانة العلمية والنزاهة"؛ حيث جاءت الفروق لصالح فئتي الحديثين (أقل من 5 سنوات) والأكثر خبرة (أكثر من 10 سنوات). وتوصي الدراسة بإرساء سياسات جامعية واضحة؛ بحيث يجب على الجامعات إعداد وتنفيذ مدونات سلوك خاصة بالذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، بالإضافة إلى إعداد برامج تدريبية متخصصة بناءً على الاختلافات المكتشفة لتصميم ورش عمل تلبي المستويات العلمية المتنوعة، واستثمار التميز المشترك بين الأكاديميين الجدد والأكثر خبرة لتطوير ممارسات الأمانة العلمية وتحديث سياسات النشر والتحكيم.

الكلمات المفتاحية: المعايير الأخلاقية، الذكاء الاصطناعي، البحث العلمي، الجامعات الفلسطينية، أعضاء هيئة التدريس.

Degree of Application of Ethical Standards for Scientific Research in the Era of Artificial Intelligence in Palestinian Universities from the Faculty Members' Perspective

Inshirah Omar Omran

PhD Student Teaching and Learning, An-Najah National University, Palestine

Abstract:

This study aimed to identify the degree of implementation of ethical standards for scientific research in the era of artificial intelligence in Palestinian universities from the perspective of faculty members. To achieve the study objectives, the descriptive-analytical approach was employed. The study population consisted of all faculty members at Palestinian universities (An-Najah National University, Palestine Technical University–Kadoorie, and the Arab American University). A stratified random sample of (215) faculty members was selected. The findings revealed that the overall degree of implementing ethical standards was high, with an overall mean score of 3.95 out of 5.00. The domain of Justice, Impartiality, and Intellectual Property ranked first with a mean of 4.02, followed by Scientific Accuracy and Verification ($M = 4.01$), Privacy Protection and Data Security ($M = 3.97$), Academic Integrity and Honesty ($M = 3.93$), and finally Transparency and Disclosure ($M = 3.81$). The results also indicated that there were no statistically significant differences at the significance level of $\alpha \leq 0.05$ attributable to gender across all domains and the overall score. However, statistically significant differences were found according to academic rank, favoring Lecturers in the domain of Transparency and Disclosure, while Associate Professors and Professors scored significantly higher in the remaining domains and the overall score. Regarding years of service, no statistically significant differences were found in the overall score or most domains, except for Academic Integrity and Honesty, where significant differences favored both faculty members with less than five years of experience and those with more than ten years of experience.

The study recommends establishing clear institutional policies by developing and implementing university codes of conduct governing the ethical use of artificial intelligence in scientific research. It also recommends designing specialized training programs based on the identified differences among faculty groups, providing workshops tailored to different academic levels, leveraging the complementary strengths of early-career and highly experienced academics to enhance academic integrity practices, and updating publication and peer-review policies.

Keywords: Ethical Standards, Artificial Intelligence, Scientific Research, Palestinian Universities, Faculty Members.

1. المقدمة:

شهد العالم في السنوات الأخيرة طفرة تكنولوجية هائلة أحدثتها تطبيقات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)؛ حيث امتدت آثارها لتمس مختلف مناحي الحياة الإنسانية، وكان للقطاع الأكاديمي والبحث العلمي النصيب الأكبر من هذا التأثير. فقد أتاحت أرقاماً هائلة من البيانات، وطرقاً متقدمة للتحليل، وأدوات لتوليد النصوص والأفكار، مما أسهم في تسريع وتيرة الإنتاج العلمي وتطوير أدواته. ومع هذا التحول الرقمي المتسارع، برزت تحديات وأبعاد جديدة تتعلق بالمعايير الأخلاقية للبحث العلمي. فلم تعد الأخلاقيات تقتصر على النزاهة التقليدية المتمثلة في تجنب السرقة العلمية وتوثيق المصادر فحسب، بل اتسعت لتشمل قضايا معقدة مثل: مدى مشروعية استخدام الذكاء الاصطناعي في صياغة الأبحاث، والتحيز الخوارزمي، وحماية خصوصية البيانات، وتحديد الملكية الفكرية والمسؤولية الأخلاقية عن المخرجات البحثية.

يشهد العالم في السنوات الأخيرة تطوراً متسارعاً في تقنيات الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي أحدث تحولاً جذرياً في مختلف المجالات، ولا سيما مجال البحث العلمي. فقد أصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي تُستخدم على نطاق واسع في دعم الباحثين في مراحل متعددة من العملية البحثية، مثل البحث عن الأدبيات العلمية، وتحليل البيانات، وصياغة النصوص، والترجمة الأكاديمية، وإدارة المراجع، مما أسهم في رفع كفاءة البحث العلمي وتسريع إنجازه. وفي المقابل، أفرز هذا التطور مجموعة من القضايا الأخلاقية التي تتطلب وضع ضوابط ومعايير واضحة تضمن الاستخدام المسؤول لهذه التقنيات، وتحافظ على النزاهة الأكاديمية وجودة المخرجات البحثية (بشارت، 2025).

تشهد الجامعات تحولاً رقمياً متسارعاً يُعد أحد أبرز المراكز لتطوير التعليم العالي، إذ لم تعد الرقمنة تقتصر على تحويل المحتوى التعليمي إلى صيغ رقمية، بل أصبحت تمثل نهجاً متكاملًا لإعادة تصميم منظومة التعليم الجامعي بما يحقق بيئات تعلم مرنة وتفاعلية تتمحور حول المتعلم. وقد أسهمت التطورات التكنولوجية المتلاحقة، ولا سيما التوسع في استخدام الإنترنت والتجارب التي صاحبت جائحة كوفيد-19، في ترسيخ أهمية الرقمنة بوصفها خياراً استراتيجياً لتعزيز جودة التعليم الجامعي واستمراره. كما أن توظيف التقنيات الرقمية، وتحليل البيانات التعليمية، والاستفادة من المنصات والموارد الرقمية بصورة فاعلة، يُعد من العوامل الرئيسة التي تسهم في تحسين مخرجات التعلم وتلبية الاحتياجات المتنوعة للطلبة. ويُعد امتلاك أعضاء هيئة التدريس للكفايات الرقمية والقدرة على توظيف التقنيات الحديثة والتكيف معها أحد المتطلبات الأساسية لنجاح عملية التحول الرقمي في مؤسسات التعليم العالي وتحقيق جودة التعليم الجامعي (بشارت والقاسم، 2025).

يشهد العالم المعاصر تحولاً رقمياً غير مسبوق، مدفوعاً بالتطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي التي أضحت خياراً استراتيجياً ومكوناً رئيساً في مجالات المعرفة والبحث العلمي. وقد أحدثت أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي—وفي مقدمتها نماذج اللغة الكبيرة—نقلة نوعية في الممارسات الأكاديمية؛ إذ أصبحت تُسهم بفاعلية في تفسير جمع المعلومات، وتطوير معالجة البيانات وتحليلها، وتوليد الأفكار، فضلاً عن تجويد مهارات الكتابة الأكاديمية. غير أن هذا التسارع التكنولوجي يطرح في المقابل حزمة من التحديات الأخلاقية المعقدة التي تمس جوهر النزاهة العلمية، ولا سيما ما يتعلق بمبادئ الشفافية، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وموثوقية البيانات المخرجة، ومسؤولية الباحث المباشرة عن الأفكار والنتائج التي يتبناها في أبحاثه (UNESCO, 2021).

تُعد أخلاقيات البحث العلمي أحد المراكز الأساسية التي تضمن جودة المعرفة العلمية ومصداقيتها، إذ ترتبط بمجموعة من المبادئ والقيم التي تحكم سلوك الباحث في مختلف مراحل البحث، بدءاً من اختيار المشكلة البحثية، وجمع البيانات، وتحليلها، وتفسير النتائج، وانتهاءً بالنشر العلمي. وتشمل هذه المبادئ الأمانة العلمية، والموضوعية، والالتزام بحقوق المشاركين، وتجنب الانتحال العلمي، والإفصاح عن مصادر المعرفة والأدوات المستخدمة في إنتاج البحث. (Resnik, 2020)

ومع ظهور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البيئة الأكاديمية، أصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً إلى إعادة النظر في المعايير الأخلاقية المنظمة للممارسة البحثية؛ إذ لم يعد التحدي مقتصرًا على استخدام التقنية ذاتها، وإنما أصبح مرتبطاً بكيفية استخدامها بصورة مسؤولة تحافظ على استقلالية الباحث ودوره الفكري. فقد تؤدي الاستخدامات غير المنضبطة لأدوات الذكاء الاصطناعي إلى مشكلات تتعلق بتزييف الأصالة العلمية، أو إنتاج معلومات غير دقيقة، أو انتهاك الخصوصية، أو صعوبة تحديد مسؤولية التأليف والمساهمة العلمية (Yan et al., 2023).

وفي مجال التعليم العالي، تواجه الجامعات تحديًا مزدوجًا يتمثل في الاستفادة من الإمكانيات التي يوفرها الذكاء الاصطناعي لتعزيز الإنتاج البحثي، وفي الوقت ذاته تطوير سياسات وضوابط أخلاقية تضمن الاستخدام المسؤول لهذه التقنيات. وقد أكدت منظمة اليونسكو أهمية تبني نهج إنساني في استخدام الذكاء الاصطناعي، يقوم على مبادئ العدالة، والشفافية، والمساءلة، وحماية البيانات، وتعزيز دور الإنسان في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمعرفة والبحث العلمي. (UNESCO, 2021)

ولقد غدت التكنولوجيا في ميدان التعليم بحد ذاتها علماً تطبيقياً قائماً له أساليبه وإجراءاته وأدواته، وشرعت تشكل المحور الأساسي للعملية التعليمية داخل المؤسسات التعليمية الجامعية، الأمر الذي يمكن المعلمين من تحقيق التلازم بين التدريس، يتم دمج التكنولوجيا في التعليم لخلق بيئة تعليمية ناجعة للمتعلم، وتعزيز تنمية العقل والإدراك، وزيادة خبراته ومعلوماته ومعرفته بطريقة عملية، بما في ذلك المختبرات المجهزة بأحدث التقنيات والأدوات ومنها أدوات الذكاء الاصطناعي، بحيث يمكن ملاحظة الاختلافات المختلفة في تطبيق التقنيات الرقمية في نظام التعليم لتعزيز إبداع الطلاب في مهاراتهم المعرفية العلمية والجوانب الثقافية للحياة (سعد الله، 2019).

كما أكد كل من أن برمجيات الذكاء الاصطناعي تسهل عملية التعليم ذاتها عبر الأنظمة الذكية والمساعدات الافتراضيين، بالإمكان تخفيف التكاليف الإدارية والروتينية عن كاهل المعلمين، الشيء الذي يتيح لهم التركيز أكثر على التفاعل المباشر مع الطلاب وتلبية مطالبهم التعليمية بشكل أكثر فعالية، بالإضافة إلى ذلك، يساعد الذكاء الاصطناعي في تحسين أساليب التقييم والتقييم، بحيث يمكن توفير تغذية راجعة فورية وموضوعية للطلاب حول أدائهم (Pinsky et al., 2024).

تعتبر المعايير الأخلاقية في البحث العلمي القاعدة التي تضمن سلوك الباحث حسب قيم النزاهة والعدالة والشفافية والمسؤولية. فهي تقدم إطاراً يضبط كيفية تصميم الدراسة، تجميع البيانات، تحليل النتائج، وعرضها بما يحافظ على حقوق المشاركين وخصوصيتهم ويدعم الثقة في نتائج البحث. في ظل تقدم تقنيات الذكاء الاصطناعي، تتزايد أهمية هذه الضوابط نظراً لقدرة هذه الأدوات على جمع وتحليل كميات كبيرة من البيانات بسرعة، ما قد يؤدي إلى تحديات ذات صلة بالتحيز الخوارزمي، الإفصاح، والمساءلة الأكاديمية. لذلك، فإن الالتزام بالضوابط الأخلاقية يمثل شرطاً أساسياً لتوظيف الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي بطريقة مسؤولة وآمنة (Resnik, 2020).

إن تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم تواجه معوقات متعددة، بما في ذلك القضايا الأخلاقية، الخصوصية، والأمن، إضافة إلى ضرورة توفير التأهيل اللازم للمعلمين والطلاب على السواء لضمان استخدام هذه التقنيات بشكل فعال ومسؤول وهذا ما أشارت إليه دراسة إلى أنه بالرغم من كل المزايا والإيجابيات لتطبيقات الذكاء الاصطناعي إلا أنها تواجه العديد من المعوقات والصعوبات مثل مخاوف الخصوصية وأمان البيانات، تقليل التفاعل الإنساني، تفاقم التفاوت التعليمي بين الطلاب، وصعوبات في إعداد محتوى يلبي تنوع الاحتياجات (الطاهر، 2024).

أن المعايير الأخلاقية في البحث العلمي تتمحور حول مجموعة من القواعد التي تضمن نزاهة الباحث وحماية المشاركين، وتشمل الحصول على الموافقة المستنيرة من المشاركين بعد توضيح أهداف البحث وإجراءاته، والالتزام بمبدأ السرية والخصوصية في التعامل مع البيانات الشخصية، والتحلي بالأمانة العلمية من خلال تجنب التزييف والانتحال وتوثيق المصادر بدقة، والالتزام بمبدأ تجنب

الإيذاء وحماية المشاركين من أي مخاطر محتملة، والعمل على تحقيق العدالة والإنصاف في اختيار العينة وتقسيم الفوائد، وتعزيز الشفافية في عرض النتائج والإعلان عن أي تضارب في المصالح، والالتزام بالمسؤولية المجتمعية بحيث يسهم البحث في خدمة المجتمع وتطوير المعرفة، والأمانة العلمية، والشفافية في عرض النتائج (Israel & Hay, 2017).

وفي ضوء ذلك، ترى الباحثة، أنه على الرغم من تزايد التركيز العالمي بالذكاء الاصطناعي كأداة تعليمية حديثة، إلا أن الدراسات المتخصصة في السياق الفلسطيني، وخصوصاً من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في التعليم الجامعي ما زالت ضئيلة، إذ تقدم هذه الدراسة إطاراً عملياً وموجهاً لوضعي السياسات التربوية، والمراقبين، والمسؤولين عن برامج تدريب المعلمين، لتمكينهم من اتخاذ قرارات واضحة تساهم في توظيف الذكاء الاصطناعي بطريقة أخلاقية في عمليتي التعلم والتعليم، وتنشيط استعمال هذه التقنيات المرجوة، والعمل على مواجهة المعوقات التي تحول دون تطبيقها والاستفادة منها، بما يخدم تحسين جودة التعليم في الجامعات الفلسطينية.

1.1. مشكلة الدراسة:

يمر البحث العلمي المعاصر بتحولات هيكلية عميقة في ظل الثورة الرقمية والتطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، والتي غدت جزءاً لا يتجزأ من الممارسات البحثية الحديثة؛ لما توفره من قدرات فائقة في معالجة البيانات وتحليلها، واستخلاص الأنماط المتقدمة، ودعم عمليات الصياغة وإنتاج المعرفة. ورغم دور هذه الأدوات في رفع كفاءة الإجراءات البحثية وتسريع وتيرة الإنتاج العلمي، إلا أنها فرضت في المقابل حزمة من التحديات الأخلاقية المعقدة التي تمس النزاهة العلمية، والشفافية في الإفصاح عن الأدوات المستخدمة، وحماية خصوصية البيانات وسريتها، وتجنب الانحيازات الخوارزمية، فضلاً عن تعقيدات تحديد المساءلة الأكاديمية والقانونية عن المخرجات الذكية.

وتأكيداً لخطورة هذه التحديات، شددت الأدبيات والتوجهات العالمية على ضرورة إرساء سياسات مؤسسية صريحة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي عبر مراحل البحث العلمي كافة. وفي هذا الإطار، أصدرت المنظمات الدولية—وفي مقدمتها اليونسكو (UNESCO, 2021) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية—(OECD, 2019) أطراً ومعايير أخلاقية تركز على مبادئ حقوق الإنسان، والعدالة، والشفافية، والمسؤولية الأكاديمية، مما يجعلها مرجعية أساسية يمكن تكيفها وتطبيقها في البيئات الأكاديمية المختلفة. وعلى المستوى المحلي، وعلى الرغم من وجود بعض الدراسات التي تناولت اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية نحو توظيف الذكاء الاصطناعي ورصد فرص وتحديات استخدامه (Omar & Shaqour, 2024)، إلا أن المكتبة الأكاديمية الفلسطينية ما زالت تفتقر إلى دراسات تُفرد إطاراً معيارياً متكاملاً يتناول الممارسات الأخلاقية الفعلية ومدى تطبيقها عبر أبعادها المختلفة (النزاهة والشفافية، حماية الخصوصية، العدالة وتفادي الانحياز، والمسؤولية المؤسسية).

ومما يزيد من حدة هذه المشكلة في السياق الفلسطيني، أن الجامعات المحلية تواجه تحديات استثنائية تدفع الباحثين والطلبة للاندماج السريع في أدوات الذكاء الاصطناعي لتجاوز عوائق الوصول والتأليف الميداني. وفي ظل غياب سياسات واضحة أو لوائح جامعية موحدة تُنظم هذا التوظيف وتحدد حدود المسموح والمحظور بوضوح، يظل الموقف الأخلاقي رهيناً بالتقديرات والاجتهادات الفردية، وهو ما يرفع من حجم المخاطر الأكاديمية ويؤكد الحاجة الماسة لتحديد واقع تطبيق هذه المعايير. وبناءً على ما سبق، تتجلى مشكلة الدراسة في وجود فجوة واقعية ومعرفية بين الاعتماد المتزايد على أدوات الذكاء الاصطناعي في الممارسات البحثية داخل الجامعات الفلسطينية، وبين غياب أو ضعف الضوابط والمعايير الأخلاقية الواضحة والمحددة لتنظيم هذا الاستخدام؛ مما يسوغ الحاجة العلمية والعملية للكشف عن درجة تطبيق المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

2.1. أسئلة الدراسة:

تتمثل أسئلة الدراسة فيما يأتي:

- ما درجة تطبيق المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية؟
- ما درجة التزام أعضاء هيئة التدريس بمجال الشفافية والإفصاح عند استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي؟
- ما درجة التزام أعضاء هيئة التدريس بمجال الأمانة العلمية والنزاهة في ظل توظيف الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي؟
- ما درجة التزام أعضاء هيئة التدريس بمجال حماية الخصوصية وأمن البيانات عند استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي؟
- ما درجة التزام أعضاء هيئة التدريس بمجال الدقة العلمية والتحقق من المعلومات في ضوء استخدام الذكاء الاصطناعي؟
- ما درجة التزام أعضاء هيئة التدريس بمجال العدالة والحياد والملكية الفكرية في البحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية نحو درجة تطبيق المعايير الأخلاقية للبحث العلمي تعزى إلى متغيرات (الجنس، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخدمة)؟

3.1. فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن الفرضيات الصفرية الآتية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية حول المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي تعزى إلى متغير الجنس.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية حول المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي تعزى إلى متغير الرتبة الأكاديمية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية حول المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي تعزى إلى متغير سنوات الخدمة.

4.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف إلى درجة تطبيق المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية.
- الكشف عن درجة التزام أعضاء هيئة التدريس بمجال الشفافية والإفصاح عند استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي.
- التعرف إلى درجة التزام أعضاء هيئة التدريس بمجال الأمانة العلمية والنزاهة في ظل توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي.
- تحديد درجة التزام أعضاء هيئة التدريس بمجال حماية الخصوصية وأمن البيانات عند استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي.
- الكشف عن درجة التزام أعضاء هيئة التدريس بمجال الدقة العلمية والتحقق من المعلومات في ضوء استخدام الذكاء الاصطناعي.

- التعرف إلى درجة التزام أعضاء هيئة التدريس بمجال العدالة والحياد والملكية الفكرية في البحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي.
- الكشف عن الفروق في استجابات أعضاء هيئة التدريس حول المعايير الأخلاقية للبحث العلمي وفقاً لمتغيرات (الجنس، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخدمة).

5.1. أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية النظرية: تكمن أهمية الدراسة الحالية في أهمية الموضوع الذي نتحدث عنه، كونها تركز على درجة يسهم هذا البحث في إثراء الأدبيات التربوية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في مجال التعليم العالي، إغناء الأدب التربوي والدراسات السالفة ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي والجانب الأخلاقي للبحث العلمي، وبيان الأسس الأخلاقية التي يجب التقيد بها عند إدماج الذكاء الاصطناعي في العمليات البحثية، وعرض إطار مرجعي يمكن أن يُعتمد عليه في دراسات تالية تخص أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، تلبيبة لاحتياجات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، حيث يضمن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية إدخال تحديثات دائمة بشكلٍ مستمر وفعال يضمن فاعلية أكبر للعملية التعليمية.

ثانياً: الأهمية التطبيقية: تتمثل الأهمية التطبيقية مساعدة الجامعات الفلسطينية في إعداد مدونات سلوك وأنظمة واضحة حول توظيف الذكاء الاصطناعي في البحوث، وتوجيه الباحثين نحو الاستخدام الأمثل والمسؤول للذكاء الاصطناعي بما يضمن الموثوقية والعدالة في البحوث، وتقوية الوعي الأخلاقي لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة عند الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي.

6.1. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يأتي:

- **الحدود البشرية:** أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية
- **الحدود المكانية:** الجامعات الفلسطينية (النجاح الوطنية، فلسطين التقنية(خضوري)، الجامعة العربية الامريكية).
- **الحدود الزمنية:** الفصل الثاني من العام الدراسي 2026-2027.
- **الحدود الإحصائية والإجرائية:** تتحدد نتائج الدراسة بالأدوات التي استخدمتها الباحثة في جمع البيانات، وطبيعة التحليل الإحصائي المستخدم في تحليل البيانات، والخروج بنتائج للإجابة عن تساؤلات الدراسة التي طرحتها.
- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة في التعرف على المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي.

7.1. مصطلحات الدراسة:

الذكاء الاصطناعي: هو أحد فروع علوم الحاسوب، يُعنى بتطوير أنظمة وبرامج ذكية قادرة على محاكاة القدرات العقلية والعمليات المعرفية للإنسان، مثل التعلم، والاستدلال، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات، بما يمكنها من أداء مهام تتطلب عادةً الذكاء البشري (Yolvi, et.al, 2019).

ويعرف الذكاء الاصطناعي إجرائياً على أنه: هو مجموعة من التقنيات والخوارزميات التي تمكن الأنظمة الحاسوبية من محاكاة بعض القدرات الذهنية البشرية، مثل التعلم، والفهم، والاستدلال، والتنبؤ، واتخاذ القرار، بهدف تنفيذ المهام بكفاءة ودرجة من الاستقلالية تشابه الأداء البشري.

المعايير الأخلاقية: مجموعة من المبادئ مثل: احترام حقوق المشاركين وحماية خصوصيتهم، ضمان النزاهة والموضوعية في جمع وتحليل البيانات، تجنب التحيز أو التضليل، الالتزام بالشفافية والإفصاح عن تضارب المصالح، إضافة إلى تعزيز العدالة في إتاحة نتائج البحث وتوظيفها (Resnik, 2020).

وتعرف المعايير الأخلاقية إجرائياً: هي مجموعة من القيم والمبادئ والضوابط التي توجه سلوك الباحثين عند توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، بما يضمن الالتزام بالنزاهة العلمية، والشفافية والإفصاح عن استخدام هذه التقنيات، وحماية الخصوصية وسرية البيانات، وتحقيق العدالة وتجنب التحيزات الخوارزمية، وتعزيز المسؤولية والمساءلة الأكاديمية عن الممارسات والمخرجات البحثية. وتُقاس هذه المعايير في الدراسة الحالية من خلال استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة التي تتضمن هذه الأبعاد الخمسة.

البحث العلمي: هو عملية منظمة تهدف إلى جمع ودراسة البيانات والمعلومات بغرض الحصول على معرفة جديدة أو التأكد من فرضيات معينة، يتميز بالموضوعية والإتقان والتوثيق، ويعتمد على مناهج وطرق محددة لضمان صحة النتائج وموثوقيتها كما يساهم البحث العلمي في تطوير النظرية والتطبيق الفعلي، وتحسين اتخاذ القرار، وعلاج الإشكالات العلمية والاجتماعية بطرق منظمة وموثوقة (Neuman, 2020).

ويعرف البحث العلمي إجرائياً على أنه: مجموعة الأنشطة النظامية التي ينفذها أعضاء الهيئة التعليمية في الجامعات الفلسطينية لجمع ودراسة البيانات والمعلومات بهدف التأكد من فروض معينة أو إنتاج معرفة حديثة، ويُقاس عبر استبانة تشمل فقرات تجسد مراحل البحث العلمي الرئيسية: اختيار الموضوع، تحديد الإشكالية والأهداف، اختيار العينة، جمع البيانات، تحليل النتائج، وتفسيرها. كذلك يقيس مستوى التزام الباحثين بالضوابط والمعايير الأخلاقية عند استعمال أدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي في كل مراحل البحث.

2. الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوع الدراسة الحالي من زوايا متعددة، وسيتم عرضها من الأحدث إلى الأقدم، يلي ذلك التعقيب عليها وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف والفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها.

وقد تناولت الدراسات السابقة الذكاء الاصطناعي، وكانت أولى الدراسات دراسة سوزانتي وآخرون (Susanti et al., 2025) الدور الحاسم لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التعليم في العصر الرقمي. تتيح تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تخصيصاً أفضل للتعليم وفقاً لاحتياجات كل طالب واهتماماته، وتُغير طريقة تدريس المعلمين وتعلم الطلاب. باستخدام خوارزميات التعلم الآلي وتحليل البيانات، يُمكن لأنظمة التعليم تحديد أنماط سلوك تعلم الطلاب، والتنبؤ باحتياجاتهم الفردية، وتقديم التدخلات في الوقت المناسب، كما تُسلط المقالة الضوء على التحديات والفرص في تطبيق تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في المدارس، بما في ذلك مخاوف خصوصية البيانات، والفجوات الرقمية، والمهارات الجديدة التي يحتاجها المعلمون، من خلال فهم دور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التعليم، يُمكننا تصميم نظام.

بينما تناولت دراسة سلح (Salhab, 2025) تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في إمكانات الذكاء الاصطناعي والاستخدام الأخلاقي والتحديات في PTUK، أظهرت النتائج أن العدالة، والشفافية، والعزيمة، وعدم الإساءة، والمسؤولية، ذات دلالة إحصائية متوسطة، أما الخصوصية، فقد وُجدت متوسطة. وقد أسفر التحليل النوعي عن ثلاثة محاور رئيسية للإمكانات: الإنتاجية الأكاديمية، وسهولة الوصول، والتدريس متعدد الوسائط. في حين بيّنت ثلاثة محاور رئيسية للتحديات: جودة خدمات الذكاء الاصطناعي، وقلة التفاعل، والحاجة إلى موازنة فلسفة التدريس.

فيما هدفت دراسة سينغ وآخرون (Singh et al., 2025) تستكشف هذه الورقة البحثية الدور المتعدد الجوانب للذكاء الاصطناعي في تعزيز التعليم من خلال التعلم المخصص، والتدريس الذكي، والرؤى القائمة على البيانات، مع معالجة التحديات والاعتبارات الأخلاقية الكامنة في هذه التقنيات، علاوةً على ذلك، لتعزيز القدرة على اتخاذ القرارات باستخدام الذكاء الاصطناعي، ووفقاً للنتائج، فبينما يُمكن أن يُعزز استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في التعلم عن بُعد التعاون المخصص بين المُتعلم والمُعلم على نطاقٍ واسع،

إلا أنه ينطوي أيضًا على خطر انتهاك الأعراف الاجتماعية، كما لاحظ المشاركون. أثّرت مخاوف بشأن قضايا المساواة والصلاحيات والمراقبة، على الرغم من الإشادة بأنظمة الذكاء الاصطناعي لزيادتها حجم وجودة التغذية الراجعة، وتوفيرها دعمًا فوريًا ومُصممًا خصيصًا للبيئات واسعة النطاق، وتحسينها التفاعل. يجب أخذ هذه النتائج في الاعتبار عند تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي لضمان البساطة، والمشاركة البشرية، وجمع البيانات وعرضها بشكل شامل.

هدفت دراسة رايسنيك وحسيني (Resnik & Hosseini, 2024) إلى مناقشة القضايا الأخلاقية الناشئة عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، وتحديد المبادئ التي ينبغي أن تحكم هذا الاستخدام. اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات العلمية والسياسات والإرشادات الأخلاقية ذات الصلة. وأشارت النتائج إلى أن الذكاء الاصطناعي يوفر فرصًا كبيرة لتحسين كفاءة البحث العلمي، إلا أنه يثير تحديات أخلاقية متعددة تتمثل في الشفافية، والمساءلة، واحترام الملكية الفكرية، وحماية الخصوصية، والتحيز الخوارزمي، إضافة إلى ضرورة الإفصاح عن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في إعداد البحوث العلمية. وأوصت الدراسة بوضع إرشادات أخلاقية واضحة ومحدثة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في جميع مراحل البحث العلمي، مع التأكيد على بقاء المسؤولية العلمية والأخلاقية على عاتق الباحث البشري.

فيما تناولت دراسة صميلي (2024) استهدفت الدراسة الحالية استشراف واقع أخلاقيات البحث العلمي في ضوء توافر معايير النزاهة الأكاديمية، وذلك من خلال الانتقال بمفهوم النزاهة الأكاديمية في البحث العلمي من كونه مجرد مفهوم يتعلق بأخلاقيات الباحث الأكاديمي إلى كونه أحد المعايير الأساسية لتقييم وتقويم البحث العلمي باعتباره أحد أهم مخرجات التعليم العالي، وذلك وفق عدد من المؤشرات والضوابط والمعايير الصارمة المتعلقة بالسلامة المنهجية والمعايير الأخلاقية والمسؤولية العلمية، بما يسهم في تجويد البحث العلمي ويحقق مصداقيته، وجاءت هذه الورقة العلمية وفق رؤية منهجية خاصة تتناول منظور تقييمي تقويمي، مستعينة بمنهج البحث الوصفي بأسلوبه المكتبي من خلال استقصاء وجمع البيانات ثم تحليل الأدبيات والدراسات السابقة، وصولاً لعدد من النتائج حول توظيف معايير النزاهة الأكاديمية في تقييم جودة البحث العلمي والحفاظ على أخلاقياته.

فقد هدفت دراسة البحيري والعلواني (2024) هدفت التعرف إلى واقع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة مدارس التعليم العام بمحافظة بيشة وآليات تطويره، تم استخدام المنهج الوصفي والاستبانة أداة للدراسة، ووزعت على عينة مكونة من (162) مديرة، و(83) وكيلة، (363) معلمة، أظهرت النتائج أن واقع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في عملية التواصل والتوجيه، واتخاذ القرار جاء بدرجة متوسطة، وعدم وجود فرق ذات دلالة إحصائية حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي نحو متغير الوظيفة الحالية، والمرحلة التعليمية، أوصت الدراسة بوضع خطة طويلة المدى لتحديد المتطلبات المالية والبشرية والتقنية الضرورية للتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وسعت دراسة فريزر (Frazier, 2024) الكشف عن الوضع الحالي لأدوات الذكاء الاصطناعي، ودعم التدريسيين ومعارضة أدوات الذكاء الاصطناعي في العملية التدريسية والتعليمية، والآثار الاجتماعية والأخلاقية المترتبة لأدوات الذكاء الاصطناعي في التعليم الجامعي. مع التقدم التكنولوجي باستمرار في المجتمعات التعليمية، يجب أن يكون للتدريسين صوت في كيفية اتباع تقنية الذكاء الاصطناعي مثل منصات التعلم الشخصية وأنظمة التدريس الذكية.

كما هدفت دراسة حمّاش والشريف (2024) الكشف عن أثر استخدام تطبيقات الذكاء الصناعي على كفاءة الأداء الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة باتنة 1 في الجزائر و استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والأداة استبانة حيث تم توزيعها على عينة مكونة من (227) عضو هيئة تدريس موزعين على جميع الكليات، وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن مستوى ممارسة تطبيقات الذكاء الصناعي وكفاءة الأداء الأكاديمي لدى الأعضاء لهيئة التدريس كان بدرجة متوسطة، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيقات الذكاء الصناعي على كفاءة الأداء الأكاديمي لدى الأعضاء لهيئة التدريس.

فيما هدفت دراسة المسعد والفراني (2023) هدف البحث الحالي إلى تعرف واقع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم من وجهة نظر معلمات المرحلة الثانوية، بينما المحور الرابع يتعلق بالتحديات التي تواجه تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم، وأظهر النتائج أن درجة توافر مهارات استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم من وجهة نظر معلمات المرحلة الثانوية من حيث (التخطيط للدرس) كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية (حول درجة توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم من وجهة نظر معلمات المرحلة الثانوية تعزى لمتغيرات (الدورات التدريبية- المؤهل العلمي- سنوات الخدمة).

فيما أثارت دراسة بدوي (2022) يشكل الذكاء الاصطناعي (A.I) أحد أهم العلوم التطبيقية، ويُعد من أساسيات الحياة اليومية لاستخداماته وتطبيقاته المختلفة، وهو أساس التطور العلمي الذي يعيشه العالم من خلال الثورة الصناعية المعاصرة، والاتجاهات التقنية للعولمة، والتواصل الثقافي والاتصال التقني في كافة المجالات، ومجال التعليم من المجالات الأقل نصيباً في موجة التغيرات الهائلة التي أحدثتها نظم الذكاء الاصطناعي (A.I) في السنوات الماضية.

ركزت دراسة هولمز وآخرون (Holmes et al, 2022) على مجال الذكاء الاصطناعي في التعليم على الرغبة في دعم تعلم الطلاب، تشير التجارب في مجالات الذكاء الاصطناعي الأخرى إلى أن هذه النوايا الأخلاقية وحدها لا تكفي. ثمة حاجة أيضاً إلى النظر بشكل صريح في قضايا مثل العدالة، والمساءلة، والشفافية، والتحيز، والاستقلالية، والقدرة على اتخاذ القرارات، والشمول. وعلى مستوى أعم، ثمة حاجة أيضاً إلى التمييز بين القيام بأمور أخلاقية والقيام بها بطريقة أخلاقية، وفهم الخيارات التربوية الأخلاقية واتخاذها، ومراعاة احتمالية حدوث عواقب غير مقصودة. مع ذلك، فإن معالجة هذه الأسئلة وما يتصل بها ليس بالأمر الهين. كخطوة أولى نحو سد هذه الفجوة الحرجة، دعونا 60 من أبرز الباحثين في مجال الذكاء الاصطناعي في التعليم للإجابة على استبيان حول أخلاقيات تطبيق الذكاء الاصطناعي في السياقات التعليمية. في هذه الورقة، نستعرض أولاً القضايا المتعلقة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في التعليم. ثم نلخص مساهمات 17 مشاركا، ونناقش القضايا المعقدة التي أثاروها. ومن بين النتائج المحددة، إدراك أن معظم الباحثين في مجال الذكاء الاصطناعي في التعليم غير مدربين على معالجة المسائل الأخلاقية الناشئة. يبدو أن وجود إطار عمل مصمم جيداً للتعامل مع أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في التعليم، والذي يجمع بين نهج متعدد التخصصات ومجموعة من المبادئ التوجيهية القوية، أمر بالغ الأهمية في هذا السياق.

فيما أثارت دراسة باراكينا وآخرون (Barakina et al, 2021) ترتبط المرحلة الحالية من تطور المجتمع ارتباطاً وثيقاً برقمنة جميع مجالات الحياة العامة دون استثناء. يجب أن يصبح التعليم في هذا الصدد نقطة البداية أو الأساس للتطبيق الكفء والواعي لتقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) والشبكات العصبية وغيرها من الأنظمة السيبرانية الفيزيائية القائمة على الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى الروبوتات والأشياء الروبوتية. يتم تعزيز الرقمنة في التعليم من خلال المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية الأساسية.

1.2. التعقيب على الدراسات السابقة:

ويتبين من خلال العرض السابق أن الدراسات السابقة سلطت الضوء على للذكاء الاصطناعي وربطته بمتغيرات مختلفة، وتنوع مجتمع الدراسات السابقة من أعضاء هيئة تدريس، ومديرين، وطلبة، تمثل الدراسات السابقة حجر الزاوية الذي يمكن من خلاله تمييز الإضافة الفريدة التي تقدمها الدراسة الحالية، فبينما ركزت هذه الأبحاث - مثل دراسات سوزانتي وسينغ - على استعراض الفوائد الكبيرة للذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التعليم وتحسين تجربة التعلم، وتناولت غيرها - كدراسة سلحب - التحديات الأخلاقية بشكل عابر، تتميز هذه الدراسة بأنها تتجاوز مجرد الوصف لتتغلغل في عمق القضايا الأخلاقية، فبدلاً من اعتبار الأخلاقيات مجرد تحدي ثانوي، تضعها هذه الدراسة كمحور أساسي، وتسعى لتقديم رؤية مقترحة متكاملة للمعايير الأخلاقية الواجب اتباعها في البحث العلمي، هذه المقاربة لا تكتفي برصد المشكلات، بل تقدم حلولاً عملية يمكن للمؤسسات الأكاديمية والباحثين الاستناد إليها، مما يجعل

الدراسة الحالية إضافة نوعية تساهم في سد فجوة جوهرية في الأدبيات البحثية السابقة وتضع أساساً لمستقبل البحث العلمي الأخلاقي في ظل الذكاء الاصطناعي.

3. منهجية الدراسة:

1.3. منهج الدراسة:

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي بأحد صوره المسحية التحليلية منهجاً رئيساً للدراسة؛ وذلك لملاءمته لطبيعة الأهداف والمحتوى؛ حيث يستند هذا المنهج إلى رصد الظاهرة كما هي في الواقع الفعلي، وتكمن أهميته في جمع البيانات الدقيقة والبيانات الميدانية المتعلقة بـ (درجة تطبيق المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي)، ومن ثم قراءتها، وتصنيفها، وتحليلها تفصيلاً في ضوء عدد من المتغيرات الديموغرافية والمهنية المختلفة (الجنس، الرتبة الأكاديمية، وسنوات الخدمة). يهدف هذا التحليل المتعمق إلى الوصول إلى استنتاجات وتعميمات ذات دلالة إحصائية وعلمية تُساهم في تقديم صورة واقعية وشاملة لمشكلة الدراسة.

2.3. مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الفلسطينية (النجاح الوطنية، خضوري طولكرم، العربية الأمريكية)، خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي (2025-2026)، والبالغ عددهم (1200) عضواً وعضوة هيئة تدريس، وفقاً لإحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفلسطينية لعام (2023). وقد تم اختيار هذا المجتمع نظراً لكون أعضاء هيئة التدريس يمثلون الفئة الأكثر ارتباطاً بالممارسات البحثية واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إنتاج المعرفة العلمية.

3.3. عينة الدراسة:

تكوّنت عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، وقد تم اختيارها باستخدام أسلوب العينة الطبقية العشوائية؛ بهدف ضمان تمثيل مختلف فئات مجتمع الدراسة وفقاً لبعض المتغيرات الديموغرافية والأكاديمية ذات الصلة. وبلغ عدد أفراد العينة النهائية (215) عضواً وعضوة من أعضاء هيئة التدريس، تم اختيارهم من عدد من الجامعات الفلسطينية. وقد روعي في تحديد حجم العينة تحقيق درجة مناسبة من التمثيل الإحصائي، بما يضمن إمكانية تعميم نتائج الدراسة على مجتمعها المستهدف، وذلك وفق الأسس الإحصائية المعتمدة في تحديد أحجام العينات، وبمستوى ثقة (95%) وهامش خطأ (5%). وفيما يلي وصف خصائص أفراد عينة الدراسة وفق المتغيرات الديموغرافية والأكاديمية:

جدول (1) وصف خصائص عينة الدراسة بناءً على متغيراتها المستقلة

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	131	60.9%
	أنثى	84	39.1%
سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات	24	11.2%
	من 5 سنوات – أقل من 10 سنوات	64	29.8%
	من 10 سنوات فأكثر	127	59.1%
الرتبة الأكاديمية	محاضر	19	8.8%
	أستاذ مساعد	52	24.2%

34.9%	75	أستاذ مشارك	
32.1%	69	أستاذ	
100%	215	المجموع الكلي	

اتضح من الجدول (1) أن ما نسبته (60.9%) من عينة المجتمع هم من الذكور وهي النسبة الأعلى، بينما تشكل الاناث ما نسبته (39.1%) ، وكما أن الذي سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات يشكلون (11.2%) وهم الأقلية من العينة، بينما يشكل الذين سنوات خبرتهم من 5 سنوات -أقل من 10 سنوات ما نسبته (29.8%) ، بينما يشكل الذين سنوات خبرتهم من 10 سنوات فأكثر (59.1%) وهي النسبة الأعلى، كما واتضح أن النسبة الأعلى من العينة، بينما الذين رتبتهم الأكاديمية محاضر ما نسبته (8.8%) وهي الأقلية في العينة، بينما الذين رتبتهم الأكاديمية أستاذ مساعد ما نسبته (24.2%)، بينما الذين رتبتهم الأكاديمية أستاذ ما نسبته (32.1%)، بينما الذين رتبتهم الأكاديمية أستاذ مشارك ما نسبته (34.9%) وهي النسبة الأعلى من العينة.

4.3. أداة الدراسة:

استخدمت الباحثة الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية، نظراً لمناسبتها لطبيعة الدراسة وأهدافها. وقد تكونت الأداة في صورتها النهائية من جزأين رئيسين:

الجزء الأول: يتضمن بيانات شخصية عن أفراد عينة الدراسة في الإجابة عن أسئلة الدراسة وهي (الجنس، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخدمة).

الجزء الثاني: ويتكون من قسمي مجالات الدراسة والمتعلقة بمقياس الاستبانة المتكون من فقرات مجالات المعايير الأخلاقية في البحث العلمي في ضوء الذكاء الاصطناعي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2) توزيع مجالات الدراسة وعدد الفقرات

الرقم	المحاور	عدد الفقرات
1.	مجال الشفافية والإفصاح	5
2.	مجال الأمانة العلمية والنزاهة	5
3.	مجال حماية الخصوصية وأمن البيانات	5
4.	مجال الدقة العلمية والتحقق من المعلومات	5
5.	مجال العدالة والحياد والملكية الفكرية	5
	المجال الكلي	25

تم تطوير الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية، حيث عُرضت بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المختصين للتحقق من صدقها الظاهري ومحتواها، وبناءً على ملاحظاتهم أُدخلت التعديلات اللازمة. وعقب اعتماد الصيغة النهائية، تم تحويل الأداة إلى صيغة إلكترونية باستخدام نماذج جوجل (Google Forms)، مما أتاح توزيعها ونشرها إلكترونياً على أفراد العينة المستهدفة بكفاءة ومرونة، ويسر عملية جمع البيانات. وقد تم قياس فقرات الاستبانة البالغ عددها (25) فقرة وفق مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، حيث حُدثت الأوزان الرقمية للاستجابات على النحو الآتي: (موافق بشدة = 5، موافق = 4، محايد = 3، معارض = 2، معارض بشدة = 1).

5.3. تطبيق الأداة على العينة الاستطلاعية:

للتأكد من الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة (الاستبانة) قبل تطبيقها على العينة النهائية، تم تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (40) عضو هيئة تدريس جرى اختيار أفراد هذه العينة من مجتمع الدراسة الأصلي، ولكن من خارج أفراد العينة النهائية للدراسة لضمان عدم التحيز في النتائج. هدفت هذه الخطوة إلى التحقق من وضوح فقرات الاستبانة ومدى فهمها من قبل المشاركين، وتقدير الزمن المستغرق للإجابة، والكشف عن أي صعوبات قد تواجههم، بالإضافة إلى حساب معاملات الصدق والثبات للأداة. بناءً على نتائج التحليلات الإحصائية التي تم إجراؤها على بيانات العينة الاستطلاعية، والتي شملت صدق الاتساق الداخلي والتحليل العاملي، أظهرت جميع الفقرات ارتباطاً قوياً ومساهمة فعالة في البناء الكلي للأداة. لذا، لم يتم حذف أي فقرة من فقرات الاستبانة، مما يؤكد جودتها وصلاحياتها لقياس ما صُممت لقياسه.

6.3. صدق أداة الدراسة:

صدق المحكمين: تم حساب الصدق الظاهري من خلال عرض الاستبانة بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين وعددهم (5)، والذين أوصوا بتعديلات على فقرات الاستبانة فقامت الباحثة بالتعديل وصولاً للشكل النهائي للاستبانة، وبعد مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع كما في، وذلك من أجل الصياغة الصحيحة للفقرات وحذف أو إضافة الفقرات وتقييم مدى انتماء كل فقرة بمجالها.

صدق البنائي: تم حسابه من خلال صدق الاتساق الداخلي، حيث حُسب من خلال معامل ارتباط بيرسون لاستخراج قيم معاملات ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية للمقياس (درجة تطبيق المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس)، وجدول (3) يوضح معاملات ارتباط بيرسون بالدرجة الكلية لكل مجال :

جدول (3) درجة ارتباط المجال بالدرجة الكلية:

الرقم	المجال	معامل الارتباط
1	مجال الشفافية والإفصاح	0.740
2	مجال الأمانة العلمية والنزاهة	0.776
3	مجال حماية الخصوصية وأمن البيانات	0.700
4	مجال الدقة العلمية والتحقق من المعلومات	0.776
5	مجال العدالة والحياد والملكية الفكرية	0.530

تشير بيانات جدول (3) أن معاملات ارتباط المجالات جميعها بالدرجة الكلية ظهرت مرتفعة وكانت درجاتها مقبولة ودالة احصائياً، أما مجال الإسهام الأخلاقي والتنموي، فهي تشير إلى ارتباط متوسط إلى قوي، وهو أيضاً معامل جيد ومقبول، حيث لم أزل أي جملة من جمل المقياس.

7.3. ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات مجالات أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا ((Cronbach's Alpha للتساق الداخلي لاختبار معاملات الثبات، من خلال تطبيق الأداة على العينة والجدول (4) يوضح قيم الثبات.

جدول (4): معاملات الثبات (ألفا كرونباخ)

الرقم	المحاور	كرونباخ - ألفا
1	مجال الشفافية والإفصاح	0.716
2	مجال الأمانة العلمية والنزاهة	0.904
3	مجال حماية الخصوصية وأمن البيانات	0.884
4	مجال الدقة العلمية والتحقق من المعلومات	0.752
5	مجال العدالة والحياد والملكية الفكرية	0.820
	الدرجة الكلية	0.948

أظهرت نتائج الجدول رقم (4) لتحليل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ) أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية ومقبولة بشكل عام، فبينما جاءت قيم ألفا كرونباخ للمحاور الفرعية كالتالي: مجال الأمانة العلمية والنزاهة (0.904)، مجال حماية الخصوصية وأمن البيانات (0.884)، ومجال العدالة والحياد والملكية الفكرية (0.820)، والتي تُعتبر جميعها مقبولة، ومجال الدقة العلمية والتحقق من المعلومات بلغت (0.752)، ومحور الشفافية والإفصاح بلغت قيمته (0.716). أما على المستوى الكلي للأداة، فقد بلغت قيمة ألفا كرونباخ (0.948)، وهي قيمة ممتازة جداً وتؤكد على أن فقرات الاستبيان ككل متسقة داخلياً بشكل فعال، مما يدعم موثوقية الأداة في جمع البيانات.

8.3. متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغيرات المستقلة (Independent Variables)

وهي المتغيرات الديموغرافية والمهنية التي تقيس الباحثة أثرها في نتائج الدراسة، وتضم:

1. الجنس: وله فئتان (ذكر، أنثى).

2. الرتبة الأكاديمية: وتضم الفئات (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، محاضر).

3. سنوات الخدمة (الخبرة): وتضم الفئات (أقل من 5 سنوات، من 5 إلى 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات).

ثانياً: المتغير التابع (Dependent Variable): وهو الظاهرة الرئيسية المراد قياسها، والمتمثلة في: درجة تطبيق المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. ويتكون هذا المتغير التابع من خمسة مجالات فرعية هي: مجال الشفافية والإفصاح، ومجال الأمانة العلمية والنزاهة، ومجال حماية الخصوصية وأمن البيانات، ومجال الدقة العلمية والتحقق من المعلومات، ومجال العدالة والحياد والملكية الفكرية.

9.3. إجراءات الدراسة:

تم إجراء هذه الدراسة وفقاً للخطوات الآتية:

- تحديد أداة الدراسة وبنائها: قامت الباحثة بإعداد وتصميم أداة الدراسة المتمثلة في (استبانة المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي)، وذلك بعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة وتكييف الفقرات لتناسب البيئة الأكاديمية الفلسطينية.
- تحديد مجتمع الدراسة وعينتها.

- حوسبة مقياس جودة التعليم باستخدام تطبيقات Google Drive.
- تطبيق المقياس على عينة الدراسة المتمثلة بأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية (جامعة النجاح الوطنية، جامعة خضوري، الجامعة الأمريكية).
- جمع البيانات وإدخالها إلى الحاسوب، ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج (spss).
- النتائج وتفسيرها.

10.3. المعالجات الإحصائية:

قام الباحثة بتفريغ البيانات الناتجة عن الاستبانة وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وتم توزيع مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لأهداف الدراسة، حيث شملت الإحصاءات الوصفية مثل النسبة المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، والوزن النسبي لتوضيح خصائص اتجاهات عينة الدراسة. كما تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق فقرات الاستبانة، واختبار معامل ثبات ألفا كرونباخ لتحديد مدى ثبات أداة الدراسة. وللكشف عن الفروق بين اتجاهات أعضاء العينة بحسب متغيراتهم، تم تطبيق اختبار (ت) لعينتين مستقلتين للمتغيرات التي تنقسم إلى فئتين، واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للمتغيرات التي تتضمن أكثر من فئتين.

4. نتائج الدراسة ومناقشتها:

فيما يأتي عرض لأهم النتائج ومناقشتها وفقاً لترتيب أسئلتها:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي ينص على: ما درجة تطبيق المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية؟ للإجابة عنها فقد قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، لكل مجال من مجالات الاستبانة ولمجالها الكلي، وفيما يلي توضيحاً لهذه النتائج:

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة للمجالات والمجال الكلي حسب المتوسط الحسابي

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1.	مجال الشفافية والإفصاح	3.81	321.	كبيرة
2.	مجال الأمانة العلمية والنزاهة	3.93	281.	كبيرة
3.	مجال حماية الخصوصية وأمن البيانات	3.97	268.	كبيرة
4.	مجال الدقة العلمية والتحقق من المعلومات	4.01	272.	كبيرة
5.	مجال العدالة والحياد والملكية الفكرية	4.02	219.	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.95	192.	كبيرة

تبين من نتائج الجدول رقم (5) أن الدرجة الكلية لتطبيق المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية قد حظيت بمتوسط حسابي إجمالي قدره (3.95) وبانحراف معياري (0.192)، وهي تقع ضمن درجة استجابة (كبيرة).

أما على مستوى المجالات الفرعية، فقد جاءت جميعها بدرجة استجابة (كبيرة)، حيث تصدر "مجال العدالة والحياد والملكية الفكرية" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.02)، يليه في المرتبة الثانية "مجال الدقة العلمية والتحقق من المعلومات" بمتوسط حسابي قدره (4.01)، ثم "مجال حماية الخصوصية وأمن البيانات" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.97)، وجاء "مجال الأمانة العلمية والنزاهة" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره (3.93)، بينما حلَّ "مجال الشفافية والإفصاح" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.81). وتكشف هذه النتائج أن المعايير الأخلاقية المتعلقة بالبحث العلمي في سياق الذكاء الاصطناعي، وفقاً لأراء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية، حصلت على تقييم مرتفع بشكل عام؛ مما يعكس مستوى متقدماً وعميقاً من الوعي لدى الأكاديميين بأهمية الالتزام بالأخلاقية عند استخدام هذه التقنيات الحديثة في المجالات البحثية.

وقد ظهر مجال العدالة والحياد والملكية الفكرية كأكثر المجالات حضوراً وتطبيقاً في وعي أعضاء هيئة التدريس؛ حيث أبدى الباحثون إدراكاً حريصاً لخطورة الانحيازات الخوارزمية وما قد تؤدي إليه من نتائج غير موضوعية، مع التأكيد على صون حقوق الملكية الفكرية في ظل سهولة التوليد الآلي للنصوص. كما لوحظ اهتمام بارز بمسألة الدقة العلمية والتحقق من المعلومات، الأمر الذي يعكس حرص الأكاديميين على التثبت من مخرجات الذكاء الاصطناعي وعدم التسليم بها دون فحص ومراجعة علمية دقيقة.

بالإضافة إلى ذلك، كان لحماية الخصوصية وأمن البيانات أهمية واضحة تشير إلى إدراك الأكاديميين لمسؤولياتهم في صيانة معلومات المشاركين في البحوث وحفظها من الاختراقات الرقمية. وبالمثل، حظي مجال الأمانة العلمية والنزاهة بتقييم مرتفع يعكس التزاماً أصيلاً بالتقييم الأكاديمية الثابتة. ورغم أن مجال الشفافية والإفصاح (المتعلق بضرورة التصريح عن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في البحث) قد جاء في مرتبة أقل مقارنة ببقية المجالات، إلا أنه نال تقييماً إيجابياً كبيراً أيضاً؛ مما يشير إلى توجهٍ واعٍ نحو المأسسة والوضوح، مع وجود حاجة إلى سياسات جامعية وإجراءات تنظيمية إضافية لتعزيز آليات الإفصاح وتقنياتها عملياً.

تعكس النتائج توجهاً إيجابياً ومسؤولاً من قبل الكوادر الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية نحو التعاطي مع تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يضمن تحقيق توازن خلّاق بين الاستفادة من الإمكانيات الثورية لهذه التكنولوجيا، والحفاظ التام على المنظومة الأخلاقية لضمان جودة الأبحاث العلمية ورسالتها.

وعزت الباحثة هذه النتيجة المرتفعة إلى تضافر الوعي الأكاديمي الأصيل لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية مع التحديات الأخلاقية المتزايدة التي فرضتها ثورة الذكاء الاصطناعي؛ فالباحث الأكاديمي اليوم يدرك تماماً أن هذه التقنيات التوليدية سلاح ذو حدين، وأن الحفاظ على مصداقية الإنتاج العلمي الفلسطيني في المحافل الدولية يتطلب التزاماً صارماً بأعلى معايير العدالة، والدقة، والأمانة العلمية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حلول مجالي (العدالة والملكية الفكرية) و(الدقة العلمية) في المراتب الأولى يعكس حرصاً بالغاً من قبل الأكاديميين على حماية أصالة النتاج المعرفي من الانتحال الآلي وضمان موثوقية البيانات. في المقابل، تُعزى رتبة مجال (الشفافية والإفصاح) الأخيرة – رغم قيمتها العالية – إلى حداثة تطبيق هذه التقنيات وغياب السياسات والأدلة الاسترشادية الواضحة داخل الجامعات، والتي تُلزم الباحثين بالإفصاح عن نسبة ونوعية استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، مما يتطلب تفعيل تشريعات ومواثيق أخلاقية مؤسسية تواكب هذا التطور الرقمي المتسارع.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي ينص على: ما درجة التزام أعضاء هيئة التدريس بمجال الشفافية والإفصاح عند استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي؟ للإجابة عنها فقد قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، لكل فقرات الاستبانة ولمجالها الكلي، وفيما يلي توضيحاً لهذه النتائج:

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في المجال الأول: مجال الشفافية والإفصاح

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1	أفصح عن استخدامي لأدوات الذكاء الاصطناعي في جميع مراحل البحث العلمي .	4.03	.347	كبيرة
2	أحدد بوضوح دور الذكاء الاصطناعي في كتابة البحث أو تحليل البيانات .	3.82	.394	كبيرة
3	أوضح في منهجية البحث كيفية الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي .	3.77	.648	كبيرة
4	ألتزم بعدم إخفاء استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي عند إعداد الأبحاث .	3.68	.515	كبيرة
5	أميز بين الجهد البشري والمخرجات التي ساعدت فيها أدوات الذكاء الاصطناعي .	3.79	.589	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.81	.321	كبيرة

تبين من خلال نتائج الجدول رقم (6) أن الدرجة الكلية لالتزام أعضاء هيئة التدريس بـ "مجال الشفافية والإفصاح" عند استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي قد حظيت بمتوسط حسابي قدره (3.81) وبانحراف معياري (0.192)، وبدرجة استجابة (كبيرة).

وعلى مستوى فقرات هذا المجال، فقد جاءت جميعها بدرجة استجابة (كبيرة)، حيث احتلت الفقرة رقم (1) المرتبة الأولى، والتي تنص على: (أفصح عن استخدامي لأدوات الذكاء الاصطناعي في جميع مراحل البحث العلمي) بمتوسط حسابي قدره (4.03) وانحراف معياري (0.347). تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (2) والتي تنص على: (أحدد بوضوح دور الذكاء الاصطناعي في كتابة البحث أو تحليل البيانات) بمتوسط حسابي قدره (3.82)، ثم جاءت الفقرة رقم (5) في المرتبة الثالثة ونصها: (أميز بين الجهد البشري والمخرجات التي ساعدت فيها أدوات الذكاء الاصطناعي) بمتوسط حسابي بلغ (3.79)، وتلتها الفقرة رقم (3) في المرتبة الرابعة ونصها: (أوضح في منهجية البحث كيفية الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي) بمتوسط حسابي قدره (3.77)، بينما حلت الفقرة رقم (4) في المرتبة الأخيرة والتي تنص على: (ألتزم بعدم إخفاء استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي عند إعداد الأبحاث) بمتوسط حسابي بلغ (3.68).

وتشير هذه النتائج إلى أن مستوى التزام أعضاء هيئة التدريس بمعايير الشفافية والإفصاح عند استعمال تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل البحثي يُعدُّ كبيراً؛ مما يبرهن على وجود وعي أكاديمي متميز بأهمية المكاشفة والتوضيح الإجرائي عن توظيف هذه الأدوات التكنولوجية. ويعكس حصول الفقرة الأولى (المتعلقة بالإفصاح الشامل في جميع مراحل البحث) على أعلى متوسط حسابي إدراكاً عميقاً من قِبل الباحثين بأن الشفافية هي الحصن الأساسي لحفظ مصداقية النتائج العلمي وأصالته.

وعزت الباحثة هذه النتائج المرتفعة إلى ثقافة الأمانة العلمية المتجذرة لدى الكوادر الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية، مدفوعةً بالفهم الحثيث للبيئة البحثية الحديثة التي باتت تدقق بصرامة في مخرجات الذكاء الاصطناعي. هذا التوجه الواعي ينبع كذلك من حرص الباحثين على تجنب الوقوع في إشكاليات الانتحال الأكاديمي غير المعتمد أو تداخل الملكية الفكرية، مما يدفعهم لتبني الإفصاح المنهجي الواضح كجزء أصيل من خطوات إعداد المخطوطات العلمية. كما يُعزى حلول الفقرة رقم (4) في المرتبة الأخيرة (رغم قيمتها المرتفعة) إلى أن بعض الباحثين قد يرون في عبارة "عدم إخفاء الاستخدام" بُعداً التزامياً يحتاج إلى أطر تنظيمية وسياسات جامعية صريحة ومكتوبة تدعم الباحث وتحدد له المسارات القانونية المقبولة للإفصاح دون توجس.

تشابهت هذه الدراسة مع دراسة سلح (2025) التي أشارت إلى أهمية الشفافية كأحد المعايير الأخلاقية، بينما تتميز هذه الدراسة بتقديمها إطاراً شاملاً يتجاوز مجرد رصد المشكلة إلى إرساء رؤية مقترحة للمعايير، وهو ما يميزها عن الدراسات العامة التي تناولت الذكاء الاصطناعي في التعليم بشكل واسع دون التعمق في الأخلاقيات البحثية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والذي ينص على: ما درجة التزام أعضاء هيئة التدريس بمجال الأمانة العلمية والنزاهة في ظل توظيف الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي؟ للإجابة عنها فقد قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، لكل فقرات الاستبانة ولمجالها الكلي، وفيما يلي توضيحاً لهذه النتائج:

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في المجال الثاني: مجال الأمانة العلمية والنزاهة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1	ألتزم بالأمانة العلمية عند استخدام الذكاء الاصطناعي في إعداد الأبحاث.	3.83	.453	كبيرة
2	لا أنسب لنفسي نصوصاً أو أفكاراً تم توليدها دون مراجعة دقيقة.	3.87	.491	كبيرة
3	أتحقق من صحة المحتوى الذي تنتجه أدوات الذكاء الاصطناعي قبل استخدامه.	4.00	.488	كبيرة
4	أبتعد عن أي شكل من أشكال الانتحال سواء التقليدي أو باستخدام الذكاء الاصطناعي.	3.93	.533	كبيرة
5	أتحمل المسؤولية الكاملة عن محتوى البحث حتى عند استخدام أدوات ذكية.	4.03	.473	كبيرة
الدرجة الكلية		3.93	.281	كبيرة

تبين من خلال نتائج الجدول رقم (7) في المجال الثاني أن الدرجة الكلية لـ "مجال الأمانة العلمية والنزاهة" حظيت بمتوسط حسابي قدره (3.93) بدرجة استجابة (كبيرة). وقد حصلت على المرتبة الأولى الفقرة رقم (5) والتي نصت على: (أتحمل المسؤولية الكاملة عن محتوى البحث حتى عند استخدام أدوات ذكية) بمتوسط حسابي قدره (4.03) بدرجة استجابة (كبيرة). أما الفقرة التي جاءت في المرتبة الأخيرة فقد كانت الفقرة رقم (1) والتي نصت على: (ألتزم بالأمانة العلمية عند استخدام الذكاء الاصطناعي في إعداد الأبحاث) بمتوسط حسابي قدره (3.83) بدرجة استجابة (كبيرة).

وتعزو الباحثة هذه النتائج إلى رسوخ مبادئ النزاهة الأكاديمية لدى الكوادر في الجامعات الفلسطينية؛ حيث يظهر تصدر الفقرة الخامسة وعياً رفيعاً بأن المخرجات التكنولوجية هي مسؤولية الباحث الأولى والأخيرة أمام المجتمع العلمي. وينبع هذا الالتزام من المعرفة الحسنة بأن أنظمة الذكاء الاصطناعي قد تولد أحياناً بيانات غير دقيقة، مما يتطلب رقابة بشرية صارمة وتديقاً مستمراً تجنباً للوقوع في إشكاليات الانتحال العلمي. أما حلول الفقرة الأولى في المرتبة الأخيرة -رغم قيمتها العالية- فيعزى إلى أن الباحثين يفضلون السلوكيات الإجرائية المباشرة (كتحمل المسؤولية والتحقق) على العبارات العامة للأمانة.

تشابهت هذه الدراسة مع دراسة سينغ وآخرون (Singh et al., 2025) التي أثارَت مخاوف بشأن قضايا المراقبة وخصوصية البيانات، مما يؤكد أن الباحثين يدركون وجود تحديات أخلاقية مرتبطة بالذكاء الاصطناعي، كما تتشابه مع دراسة سلح (Salhab, 2025) التي أشارت إلى أن الخصوصية كانت ذات دلالة إحصائية متوسطة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع والذي ينص على: ما درجة التزام أعضاء هيئة التدريس بمجال حماية الخصوصية وأمن البيانات عند استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي؟ للإجابة عنها فقد قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، لكل فقرات الاستبانة ولمجالها الكلي، وفيما يلي توضيحاً لهذه النتائج:

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في المجال الثالث: مجال حماية الخصوصية وأمن البيانات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1	أحرص على عدم إدخال بيانات حساسة للمشاركين في أدوات الذكاء الاصطناعي.	3.89	.390	كبيرة
2	ألتزم بسياسات حماية الخصوصية عند استخدام المنصات الرقمية في البحث.	4.02	.468	كبيرة
3	أستخدم أدوات أمانة عند تحليل البيانات البحثية.	4.09	.395	كبيرة
4	أضمن سرية معلومات المشاركين في جميع مراحل البحث.	3.95	.540	كبيرة
5	أمتنع عن مشاركة بيانات شخصية مع أنظمة ذكاء اصطناعي غير موثوقة.	3.94	.433	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.97	.268	كبيرة

تبين من خلال نتائج الجدول رقم (8) في المجال الثالث أن الدرجة الكلية لـ "مجال حماية الخصوصية وأمن البيانات" حظيت بمتوسط حسابي قدره (3.97) وبدرجة استجابة (كبيرة).

وقد حصلت على المرتبة الأولى الفقرة رقم (3) والتي نصت على: (أستخدم أدوات أمانة عند تحليل البيانات البحثية) بمتوسط حسابي قدره (4.09) وبدرجة استجابة (كبيرة). أما الفقرة التي جاءت في المرتبة الأخيرة فقد كانت الفقرة رقم (1) والتي نصت على: (أحرص على عدم إدخال بيانات حساسة للمشاركين في أدوات الذكاء الاصطناعي) بمتوسط حسابي قدره (3.89) وبدرجة استجابة (كبيرة).

وتعزو الباحثة هذه النتائج المرتفعة إلى تزايد الوعي والمخاوف الأمنية المرتبطة بخصوصية البيانات الرقمية وسريتها في البيئة الأكاديمية الفلسطينية، لا سيما عند التعامل مع خوارزميات ذكية ومنصات سحابية قد تقتقر لبروتوكولات التشفير المحكمة. حيث يظهر تصدر الفقرة الثالثة حرصاً إجرائياً بالغاً من قبل أعضاء هيئة التدريس على اختيار بيانات برمجية آمنة وموثوقة لضمان سلامة البنية المعلوماتية لبحوثهم. أما حلول الفقرة الأولى في المرتبة الأخيرة -رغم رتبته العالية والمقبولة جداً- فيعزى إلى ثقة الباحثين في قدرتهم على تمويه البيانات أو تدميجها رقمياً قبل المعالجة، أو لاعتمادهم الكلي على اختيار الأدوات الآمنة ابتداءً (كما ثبت في الفقرة الثالثة)، مما جعلهم يركزون على أمان الأداة ككل كخطوة وقائية أولى لحماية خصوصية المشاركين.

تشابهت هذه الدراسة مع دراسة سلح (Salhab, 2025) التي أشارت إلى أن العدالة أظهرت دلالة إحصائية متوسطة، مما يعكس وجود مستوى من الوعي بهذه القضايا.

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس والذي ينص على: ما درجة التزام أعضاء هيئة التدريس بمجال الدقة العلمية والتحقق من المعلومات في ضوء استخدام الذكاء الاصطناعي؟ للإجابة عنها فقد قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، لكل فقرات الاستبانة ولمجالها الكلي، وفيما يلي توضيحاً لهذه النتائج

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في المجال الرابع: مجال الدقة العلمية والتحقق

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1	أتحقق من صحة المعلومات التي يقدمها الذكاء الاصطناعي قبل اعتمادها.	4.10	0.388	كبيرة
2	أقارن مخرجات الذكاء الاصطناعي بمصادر علمية موثوقة.	3.98	0.374	كبيرة
3	لا أتعتمد على الذكاء الاصطناعي كمصدر وحيد للمعلومات العلمية.	3.85	0.690	كبيرة
4	أراجع الأخطاء المحتملة في النصوص أو التحليلات الناتجة آلياً.	4.04	0.431	كبيرة
5	أستخدم أدوات التحقق العلمي لضمان دقة نتائج البحث.	4.09	0.474	كبيرة
	الدرجة الكلية	4.01	0.272	كبيرة

تبين من خلال نتائج الجدول رقم (9) في المجال الرابع أن الدرجة الكلية لـ "مجال الدقة العلمية والتحقق من المعلومات" حظيت بمتوسط حسابي قدره (4.01) وبدرجة استجابة (كبيرة).

وقد حصلت على المرتبة الأولى الفقرة رقم (1) والتي نصت على: (أتحقق من صحة المعلومات التي يقدمها الذكاء الاصطناعي قبل اعتمادها) بمتوسط حسابي قدره (4.10) وبدرجة استجابة (كبيرة). أما الفقرة التي جاءت في المرتبة الأخيرة فقد كانت الفقرة رقم (3) والتي نصت على: (لا أتعتمد على الذكاء الاصطناعي كمصدر وحيد للمعلومات العلمية) بمتوسط حسابي قدره (3.85) وبدرجة استجابة (كبيرة).

وتعزو الباحثة هذه النتائج إلى الوعي المنهجي المتقدم في الأوساط الأكاديمية الفلسطينية بأن أدوات الذكاء الاصطناعي، رغم كفاءتها وسرعتها، عُرضة لتقديم معلومات مغلوطة أو مراجع وهمية، وهو ما يُعرف بالهلوسة الابتكارية للأنظمة التوليدية. ويبرهن تصدر الفقرة الأولى على إدراك الباحثين بضرورة إخضاع المخرجات الرقمية للفحص والتدقيق البشري الصارم قبل صياغتها نهائياً. أما حلول الفقرة الثالثة في المرتبة الأخيرة -رغم رتبته العالية والموافقة الكبيرة عليها- فيعزى إلى أن أعضاء هيئة التدريس يثقون في ممارساتهم الميدانية التي تجمع بين المصادر التقليدية والأدوات الذكية كعوامل مساعدة، ويرون أن التدقيق والتحقق القبلي (كما في الفقرة الأولى والخامسة) هو الحصانة الفعلية للدقة العلمية، وليس مجرد الامتناع عن الاستخدام أو حصر الاعتماد.

تشابهت هذه النتائج مع دراسة سلح (Salhab, 2025) التي أشارت إلى أن المسؤولية كانت ذات دلالة إحصائية، مما يعكس وجود مستوى من الوعي بهذه القضايا، كما تتشابه مع دراسة سينغ وآخرون (Singh et al., 2025) التي أثارَت مخاوف بشأن قضايا المساءلة والمراقبة، مما يؤكد أن الباحثين يدركون وجود تحديات أخلاقية مرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

النتائج المتعلقة بالسؤال السادس والذي ينص على: ما درجة التزام أعضاء هيئة التدريس بمجال العدالة والحياد والملكية الفكرية في البحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي؟ لإجابة عنها فقد قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، لكل فقرات الاستبانة ولمجالها الكلي، وفيما يلي توضيحاً لهذه النتائج

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة في المجال الرابع: مجال العدالة والحياد والملكية الفكرية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1	أراعي عدم وجود تحيز في المخرجات الناتجة عن أدوات الذكاء الاصطناعي.	4.05	.286	كبيرة
2	أعامل نقدياً مع أي نتائج قد تتأثر بالتحيز الخوارزمي.	3.99	.453	كبيرة
3	أحترم حقوق الملكية الفكرية عند استخدام محتوى مولد آلياً.	4.02	.478	كبيرة
4	أوضح مصادر أي محتوى تم الاستعانة به عبر أدوات الذكاء الاصطناعي.	4.09	.454	كبيرة
5	ألتزم بعدم استخدام محتوى منقول أو مولد بطريقة تنتهك حقوق النشر.	3.98	.286	كبيرة
	الدرجة الكلية	4.02	.219	كبيرة

تبين من خلال نتائج الجدول رقم (10) في المجال الخامس أن الدرجة الكلية لـ "مجال العدالة والحياد والملكية الفكرية" حظيت بمتوسط حسابي قدره (4.02) وبدرجة استجابة (كبيرة). وقد حصلت على المرتبة الأولى الفقرة رقم (4) والتي نصت على: (أوضح مصادر أي محتوى تم الاستعانة به عبر أدوات الذكاء الاصطناعي) بمتوسط حسابي قدره (4.09) وبدرجة استجابة (كبيرة). أما الفقرة التي جاءت في المرتبة الأخيرة فقد كانت الفقرة رقم (5) والتي نصت على: (ألتزم بعدم استخدام محتوى منقول أو مولد بطريقة تنتهك حقوق النشر) بمتوسط حسابي قدره (3.98) وبدرجة استجابة (كبيرة).

وتعزو الباحثة هذه النتائج المرتفعة إلى الأهمية البالغة التي يوليها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية لمفهوم الأصالة العلمية وحقوق النشر والتأليف؛ إذ يظهر تصدر الفقرة الرابعة وعياً منهجياً وحرصاً شديداً من قبل الباحثين على تتبع المصادر ونسبتها لأصحابها لنفاذي العضلات القانونية والمهنية الناتجة عن التوليد الآلي والسرقات العلمية غير المباشرة. أما حلول الفقرة الخامسة في المرتبة الأخيرة - رغم رتبته العالية المتقاربة جداً وبدرجة موافقة كبيرة - فيُعزى إلى أن الباحثين يجدون صعوبة عملية أحياناً في التمييز الدقيق بين المخرجات التوليدية المنتهكة لحقوق النشر وبين المخرجات المشاعة أو المركبة رقمياً، مما يجعلهم يركزون بشكل أكبر على السلوك المباشر المتمثل في الإفصاح وتوضيح المصادر المتاحة (كما في الفقرة الرابعة) كضمانة أولى للعدالة وحماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية.

تشابهت هذه الدراسة مع دراسة بدوي (2022) وباراكينا وآخرون (Barakina et al., 2021) التي أشارت إلى أهمية الذكاء الاصطناعي في التقدم العلمي والرقمنة، ومع ذلك، تتميز هذه الدراسة بأنها لا تقتصر على ذكر هذه الأهمية العامة، بل تغوص في أبعادها من خلال التركيز على ضرورة وجود ضوابط أخلاقية وتنموية. هذا العنصر يميز هذه الدراسة عن الأبحاث السابقة التي ركزت على الجوانب التطبيقية للذكاء الاصطناعي في التعليم بشكل واسع دون التعمق في الأخلاقيات البحثية والتنموية.

النتائج المتعلقة بالسؤال السابع والذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية نحو درجة تطبيق المعايير الأخلاقية للبحث العلمي تعزى إلى متغيرات (الجنس الرتبة الأكاديمية، سنوات الخدمة)؟ للإجابة عنها فقد قامت الباحثة بفحص الفرض السابق واستخدمت الدراسة اختبار (t-Test) للعينات المستقلة (Independent Sample t-test)، واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وتم عرض نتائج كل جدول على حدة على النحو التالي:

نتائج الفرضية الأولى والتي تنص على: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية حول المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي تُعزى إلى متغير الجنس) واختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (t-Test) للعينات المستقلة (Independent Sample t-test)

جدول رقم (11): نتائج اختبار (t-Test) للعينات المستقلة تبعاً لمتغير الجنس.

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	درجات الحرية	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة
مجال الشفافية والإفصاح	ذكر	131	3.80	213	.658	.511
	أنثى	84	3.83			
مجال الأمانة العلمية والنزاهة	ذكر	131	3.90	213	1.38	.167
	أنثى	84	3.96			
مجال حماية الخصوصية وأمن البيانات	ذكر	131	3.96	213	.832	.406
	أنثى	84	4.00			
مجال الدقة العلمية والتحقق من المعلومات	ذكر	131	4.02	213	.481	.631
	أنثى	84	4.02			
مجال العدالة والحياد والملكية الفكرية	ذكر	131	4.03	213	.306	.734
	أنثى	84	3.94			
الدرجة الكلية	ذكر	131	3.97	213	1.06	.287
	أنثى	84	4.16			

* دال إحصائياً عند مستوى (0.05)

يتضح من الجدول رقم (11) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات نحو المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في ضوء الذكاء الاصطناعي تُعزى إلى متغير الجنس. حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية للمجال الكلي (0.287)، وقيمة مجال (النزاهة والشفافية في البحث العلمي باستخدام الذكاء الاصطناعي) (.511)، وكانت قيمة مجال (السرية وحماية البيانات) هي (.167)، وقيمة مجال (العدالة وتجنب التحيز) هي (.406)، وقيمة مجال المسؤولية والمساءلة (.631)، وقيمة مجال الإسهام الأخلاقي والتنموي (.734). وهذه القيمة أكبر من القيمة المفترضة ($\alpha \geq 0.05$) وبالتالي لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في كل المجالات بين الذكور والإناث، تعزو الباحثة هذه النتيجة بالرغم من عدم وجود فروق دالة إحصائية بين الذكور والإناث إلى أن القضايا الأخلاقية في البحث العلمي، مثل النزاهة والمسؤولية والعدالة، تمثل قيماً عالمية لا تتباين باختلاف الجنس. يتلقى أعضاء هيئة التدريس من كلا الجنسين نفس التكوين الأكاديمي والمهني، ويخضعون لنفس المعايير والقواعد المؤسسية في بحوثهم، مما ينتج عنه قرب في وجهات النظر حول هذه القضايا.

نبين من خلال نتائج الجدول رقم (11) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية نحو درجة تطبيق المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي تُعزى إلى متغير الجنس، سواء على مستوى المجالات الفرعية أو على مستوى الدرجة الكلية للأداة.

حيث جاءت قيم مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) للمجالات الفرعية كالتالي: "مجال الشفافية والإفصاح" بقيمة (0.511)، و"مجال الأمانة العلمية والنزاهة" بقيمة (0.167)، و"مجال حماية الخصوصية وأمن البيانات" بقيمة (0.406)، و"مجال الدقة العلمية والتحقق من المعلومات" بقيمة (0.631)، و"مجال العدالة والحياد والملكية الفكرية" بقيمة (0.734)، وصولاً إلى الدرجة الكلية للأداة التي بلغت قيمة الدلالة فيها (0.287). ويلاحظ أن جميع هذه القيم جاءت أكبر من القيمة المعتمدة إحصائياً ($\alpha \leq 0.05$)؛ مما يوجب قبول الفرضية الصفرية الأولى.

وعزت الباحثة هذه النتيجة إلى أن المعايير والقيم الأخلاقية النازمة للعمل البحثي في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية تُعد مبادئ إنسانية وعلمية عالمية ثابتة لا تتأثر بمتغير الجنس؛ فالأكاديميون من كلا الجنسين يتشاركون البيئة البحثية ذاتها، ويخضعون لذات التشريعات والأنظمة الجامعية وشروط النشر العلمي الدولي، فضلاً عن تلقيهم نفس الإعداد والتكوين الأكاديمي، مما أدى إلى توافق الرؤى والالتزام الأخلاقي الموحد والمشارك تجاه مستجدات وتحديات توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في إنتاج المعرفة.

نتائج الفرضية الثانية والتي تنص على: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية حول المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي تُعزى إلى متغير الرتبة الأكاديمية) واختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA).

جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في ضوء الذكاء الاصطناعي تُعزى إلى متغير الرتبة الأكاديمية.

المجال	سنوات الخدمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مجال الشفافية والإفصاح	محاضر	19	4.07	.166
	أستاذ مساعد	52	3.74	.172
	أستاذ مشارك	75	3.73	.367
	أستاذ	69	3.88	.230
	المجموع	215	3.81	.281
مجال الأمانة العلمية والنزاهة	محاضر	19	4.03	.192
	أستاذ مساعد	52	3.80	.224
	أستاذ مشارك	75	3.92	.360
	أستاذ	69	4.00	.175
	المجموع	215	3.93	.268
مجال حماية الخصوصية وأمن البيانات	محاضر	19	3.90	.231
	أستاذ مساعد	52	3.94	.205
	أستاذ مشارك	75	3.96	.316
	أستاذ	69	4.03	.264
	المجموع	215	3.97	.272

محاضر	19	3.93	.231	مجال الدقة العلمية والتحقق من المعلومات
أستاذ مساعد	52	3.93	.205	
أستاذ مشارك	75	4.03	.316	
أستاذ	69	4.06	.264	
المجموع	215	4.01	.272	
محاضر	19	3.93	.231	مجال العدالة والحياد والملكية الفكرية
أستاذ مساعد	52	4.04	.200	
أستاذ مشارك	75	4.02	.239	
أستاذ	69	4.04	.204	
المجموع	215	4.02	.219	
محاضر	19	3.97	.140	المجال الكلي
أستاذ مساعد	52	3.89	.151	
أستاذ مشارك	75	3.93	.257	
أستاذ	69	4.00	.129	
المجموع	215	3.95	.192	

الجدول (13): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير الرتبة الأكاديمية:

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	الدلالة الإحصائية
مجال الشفافية والإفصاح	بين المجموعات	2.31	3	.770	8.19	.000
	داخل المجموعات	19.8	211	.094		
	المجموع	22.1	214			
مجال الأمانة العلمية والنزاهة	بين المجموعات	1.31	3	.437	5.91	.001
	داخل المجموعات	15.58	211	.074		
	المجموع	16.90	214			
مجال حماية الخصوصية وأمن البيانات	بين المجموعات	.411	3	.137	1.93	.126
	داخل المجموعات	14.9	211	.071		
	المجموع	15.3	214			
مجال الدقة العلمية والتحقق من المعلومات	بين المجموعات	.673	3	.224	3.10	.028
	داخل المجموعات	15.2	211	.072		
	المجموع	15.9	214			

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	الدلالة الإحصائية
مجال العدالة والحياد والملكية الفكرية	بين المجموعات	.187	3	.062	1.30	.275
	داخل المجموعات	10.09	211	.048		
	المجموع	10.28	214			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.392	3	.131	3.64	.014
	داخل المجموعات	7.57	211	.036		
	المجموع	7.97	214			

* دال إحصائياً عند مستوى (0.05)

يتضح من نتائج الجدول رقم (13) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية نحو درجة تطبيق المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي تُعزى إلى متغير الرتبة الأكاديمية في الدرجة الكلية وبعض المجالات.

حيث كانت قيم مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من القيمة المفترضة (0.05) في مجالين هما: "مجال حماية الخصوصية وأمن البيانات" بقيمة (0.126)، و"مجال العدالة والحياد والملكية الفكرية" بقيمة (0.275)؛ مما يعني عدم وجود فروق دالة إحصائية فيهما. بينما كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) في بقية المجالات والدرجة الكلية، حيث بلغت في "مجال الشفافية والإفصاح" قيمة (0.000)، وفي "مجال الأمانة العلمية والنزاهة" قيمة (0.001)، وفي "مجال الدقة العلمية والتحقق من المعلومات" قيمة (0.028)، وصولاً إلى الدرجة الكلية للأداة التي بلغت قيمة الدلالة فيها (0.014)؛ مما يؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية في هذه المحاور، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية الثانية جزئياً.

وتعزو الباحثة وجود هذه الاختلافات الإحصائية تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية إلى طبيعة الأدوار والمسؤوليات التي تفرضها كل درجة أكاديمية؛ فالفئات ذات الرتب العليا (أستاذ وأستاذ مشارك) يقع على عاتقها مهام إشرافية وقيادية أوسع في توجيه الفرق البحثية ومراجعة الأطروحات، مما يعزز لديهم حس المساءلة والدقة العلمية. في المقابل، يظهر المحاضرون التزاماً كبيراً بمعايير الشفافية والإفصاح نظراً لاندماجهم المباشر والمستمر في التطبيق الميداني للأدوات التقنية الحديثة في مستهل مسيرتهم البحثية.

ويشير اختبار المقارنات البعدية (LSD) إلى أن الفروق الإحصائية لم تصب في مصلحة فئة واحدة؛ ففي "مجال الشفافية والإفصاح" كانت الفروق لصالح فئة (محاضر) بمعدل (4.07)، مما يعكس اهتمامهم الإجرائي بالمشافة المنهجية. أما في مجالات الأمانة العلمية والدقة والمسؤولية فقد ظهرت الفروق لصالح رتبتي (أستاذ مشارك وأستاذ)، وأخيراً على مستوى الدرجة الكلية ظهر الوعي الشامل بالمعايير الأخلاقية لصالح فئة (أستاذ) بمتوسط حسابي بلغ (4.00)، مما يبرز دورهم القيادي والخبراتي في صياغة وتطبيق الضوابط الأخلاقية للبحوث العلمية في البيئة الأكاديمية.

نتائج الفرضية الثالثة والتي تنص على: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية حول المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة) وللتأكد من صدق الفرضية الصفرية السابقة تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لإيجاد قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الحرية وقيم (F) المحسوبة وقيم مستوى الدلالة الإحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الدراسة، والجدول التالي توضح نتائج هذا الاختبار.

جدول (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	سنوات الخدمة	المجال
.357	3.83	24	أقل من 5 سنوات	مجال الشفافية والإفصاح
.375	3.78	64	من 5 - أقل من 10 سنوات	
.285	3.82	127	أكثر من 10	
.321	3.81	215	المجموع	
.294	3.98	24	أقل من 5 سنوات	مجال الأمانة العلمية والنزاهة
.271	3.83	64	من 5 - أقل من 10 سنوات	
.281	3.96	127	أكثر من 10	
.260	3.93	215	المجموع	
.272	4.00	24	أقل من 5 سنوات	مجال حماية الخصوصية وأمن البيانات
.269	3.97	64	من 5 - أقل من 10 سنوات	
.268	3.97	127	أكثر من 10	
.475	3.98	215	المجموع	
.247	3.98	24	أقل من 5 سنوات	مجال الدقة العلمية والتحقق من المعلومات
.247	3.98	64	من 5 - أقل من 10 سنوات	
.231	4.02	127	أكثر من 10	
.272	4.01	215	المجموع	
.322	4.04	24	أقل من 5 سنوات	مجال العدالة والحياد والملكية الفكرية
.204	4.06	64	من 5 - أقل من 10 سنوات	
.200	4.00	127	أكثر من 10	
.219	4.02	215	المجموع	
.287	3.97	24	أقل من 5 سنوات	المجال الكلي
.185	3.93	64	من 5 - أقل من 10 سنوات	
.174	3.96	127	أكثر من 10	
.192	3.95	215	المجموع	

الجدول (15): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) حسب متغير سنوات الخدمة:

الدالة الإحصائية	قيمة "F"	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
.671	.400	.042	2	.083	بين المجموعات	مجال الشفافية والإفصاح
		.104	212	22.05	داخل المجموعات	
			214	22.13	المجموع	
.006	5.29	.402	2	.804	بين المجموعات	مجال الأمانة العلمية والنزاهة
		.076	212	16.09	داخل المجموعات	
			214	19.90	المجموع	
.848	.165	.012	2	.024	بين المجموعات	مجال حماية الخصوصية وأمن البيانات
		.072	212	15.35	داخل المجموعات	
			214	15.38	المجموع	
.507	.682	.051	2	.102	بين المجموعات	مجال الدقة العلمية والتحقق من المعلومات
		.075	212	15.93	داخل المجموعات	
			214	15.93	المجموع	
.183	1.71	.082	2	.164	بين المجموعات	مجال العدالة والحياد والملكية الفكرية
		.048	212	10.12	داخل المجموعات	
			214	10.28	المجموع	
.517	.662	0.25	2	.049	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		.037	212	7.92	داخل المجموعات	
			214	7.97	المجموع	

* دال إحصائياً عند مستوى (0.05)

يتضح من نتائج الجدول رقم (15) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية نحو درجة تطبيق المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي تُعزى إلى متغير سنوات الخدمة (الخبرة) في الدرجة الكلية ومعظم المجالات، باستثناء مجال واحد.

حيث جاءت قيم مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) أكبر من القيمة المعتمدة (0.05) في معظم المحاور: "مجال الشفافية والإفصاح" بقيمة (0.671)، و"مجال حماية الخصوصية وأمن البيانات" بقيمة (0.848)، و"مجال الدقة العلمية والتحقق من المعلومات" بقيمة (0.507)، و"مجال العدالة والحياد والملكية الفكرية" بقيمة (0.183)، وصولاً إلى الدرجة الكلية للأداة التي بلغت قيمة الدلالة فيها (0.517). وتؤدي هذه النتائج إلى قبول الفرضية الصفرية الثالثة في المحاور المذكورة والدرجة الشاملة.

بالمقابل، شهدت الأداة خروجاً عن هذا النسق في محور واحد فقط، وهو "مجال الأمانة العلمية والنزاهة"، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية فيه (0.006)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المفترض (0.05)؛ مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في هذا المجال وحده، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية الثالثة جزئياً.

وتعزو الباحثة عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في معظم مجالات الدراسة إلى أن القواعد الأخلاقية للبحث العلمي، مثل النزاهة والعدالة، هي قيم أساسية موحدة في الأوساط الأكاديمية دون النظر إلى سنوات الخدمة. أما وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في مجال الأمانة العلمية والنزاهة فيمكن تفسيره بأن الأكاديميين الجدد (أقل من 5 سنوات) لديهم إدراك عالٍ بهذه القضايا نتيجة تعرضهم لتقنيات الذكاء الاصطناعي وسياسات النزاهة الحديثة منذ انطلاق مسيرتهم المهنية بمتوسط حسابي بلغ (3.98)، وفي الوقت نفسه، يمتلك الأكاديميون الأكبر سناً خبرة (أكثر من 10 سنوات) وإدراكاً عالياً أيضاً نتيجة تراكم المعرفة في التعامل مع الأمانة العلمية على مر السنين بمتوسط حسابي بلغ (3.96)، مما جعل الفروق تتراجع لصالح هاتين الفئتين مقارنة بفئة الخبرة المتوسطة.

5. ملخص النتائج:

- أظهرت التحليلات الإحصائية أن درجة تطبيق المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في عصر الذكاء الاصطناعي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية جاءت بدرجة (كبيرة)، وبمتوسط حسابي إجمالي بلغ (3.95)؛ مما يعكس وعياً تربوياً وأكاديمياً متأصلاً بالمسؤوليات الأخلاقية والممارسات الضابطة لاستخدام التقنيات التوليدية الذكية.
- كشفت النتائج عن وقوع جميع المجالات الخمسة ضمن فئة التقييم (كبيرة)، حيث جاء ترتيبها التنازلي استناداً إلى المتوسطات الحسابية على النحو الآتي:
 - جاء مجال العدالة والحياد والملكية الفكرية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.02).
 - جاء مجال الدقة العلمية والتحقق من المعلومات في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.01).
 - جاء مجال حماية الخصوصية وأمن البيانات في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.97).
 - جاء مجال الأمانة العلمية والنزاهة في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.93).
 - جاء مجال الشفافية والإفصاح في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ (3.81).
- أسفرت الاختبارات الإحصائية عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة تعزى لمتغير الجنس، وذلك على مستوى المجالات الفرعية والدرجة الكلية؛ مما يدل على اتساق المنظومة القيمية والمهنية في البيئة الأكاديمية الفلسطينية وعدم تأثرها بالنوع الاجتماعي.
- بيّنت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، حيث:
 - جاءت الفروق لصالح رتبة (محاضر) في مجال الشفافية والإفصاح، بما يعكس اهتمامهم المباشر بالجوانب المنهجية والتطبيقية الرقمية.
 - جاءت الفروق لصالح رتبتي (أستاذ مشارك وأستاذ) في مجالي الأمانة العلمية والنزاهة والدقة العلمية والتحقق من المعلومات.
 - جاءت الفروق في الدرجة الكلية لصالح رتبة (أستاذ)؛ مما يعكس طبيعة أدوارهم القيادية ومسؤولياتهم الإشرافية في ترسيخ المعايير الأكاديمية والأخلاقية.
- أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الخدمة على مستوى الدرجة الكلية للأداة وأغلب مجالاتها الفرعية (بقيمة دلالة 0.517) في المقابل، برز استثناء دال إحصائياً في مجال الأمانة العلمية والنزاهة بقيمة دلالة (0.006)؛ حيث جاءت الفروق لصالح فئتي (أقل من 5 سنوات) بمتوسط حسابي (3.98) و (أكثر من 10 سنوات) بمتوسط حسابي

(3.96)، ويُعزى ذلك إلى حداثة التكوين المعرفي الرقمي وسياسات النزاهة الأكاديمية لدى الفئة الأولى، وإلى تراكم الخبرة وتجذر ممارسات النشر العلمي الرصين لدى الفئة الثانية، مقارنةً بفئة الخبرة المتوسطة.

6. الخاتمة:

في ضوء ما سبق، وصلت هذه الدراسة إلى أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية يمتلكون وعياً واسعاً بالمعايير الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، وأظهرت النتائج أن هذا الوعي ليس مجرد مفهوم عام بل هو فهم عميق للمسؤوليات المترتبة على استعمال هذه الأدوات. وأكدت الدراسة أن الوعي بالمعايير الأخلاقية يُعدُّ قيمة مهنية متسقة لا تختلف بين الذكور والإناث، مما يشير إلى أن المبادئ الناظمة للعمل البحثي تُطبَّق بصورة موحدة في الأوساط الأكاديمية الفلسطينية دون تأثر بمتغير الجنس. ومع ذلك، كشفت الدراسة عن فروق دقيقة تُعزى إلى الرتبة الأكاديمية وسنوات الخدمة، حيث تختلف أولويات الوعي الأخلاقي بحسب الدور الأكاديمي؛ فالمحاضرون يظهرون وعياً أكبر بأهمية الشفافية والإفصاح، بينما يمتلك الأساتذة المشاركون والأساتذة إدراكاً أعمق لمعايير المسؤولية والمساءلة والدقة العلمية، وصولاً إلى تميز رتبة الأستاذ في الوعي الأخلاقي الشامل على مستوى الدرجة الكلية، وهو ما يعكس طبيعة أدوارهم القيادية والإشرافية في البيئة الأكاديمية. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج أن سنوات الخدمة لم تؤثر على الوعي الأخلاقي بصورة عامة في معظم المجالات والدرجة الكلية، باستثناء مجال الأمانة العلمية والنزاهة، مما يدل على أن الأكاديميين الجدد (الأقل من 5 سنوات) والأكثر خبرة (الأكثر من 10 سنوات) يمتلكون وعياً متزايداً بهذا المحور نتيجة حداثة تكوين الأكاديميين الجدد من جهة، وتراكم الخبرة وتجذر ممارسات النشر الرصين لدى الفئة الأكثر خبرة من جهة أخرى. وتؤكد هذه النتائج على ضرورة وضع سياسات وبرامج تدريبية تراعي طبيعة الأدوار المتنوعة لأعضاء هيئة التدريس، بهدف تعزيز ممارسات البحث الأخلاقية وضمان تحقيق التنمية المستدامة.

7. التوصيات:

بناءً على نتائج البحث توصي الباحثة ما يلي:

- إرساء سياسات جامعية واضحة، يجب على الجامعات إعداد وتنفيذ مدونات سلوك خاصة بالذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، توضيح الضوابط الأخلاقية الموحدة والمعايير الإلزامية للشفافية والأمانة العلمية وحماية البيانات عند استخدام هذه التقنيات.
- إنشاء لجان أخلاقيات الذكاء الاصطناعي البحثي، تشكيل لجان متخصصة تابعة لعمادات البحث العلمي تتولى مراجعة الأبحاث التي تعتمد بكثافة على التقنيات التوليدية، وتقييم مدى التزامها بمعايير حماية البيانات والحياد وصحة التوثيق.
- تضمين مساقات الأخلاقيات الرقمية في الدراسات العليا، إدراج وحدات تعليمية خاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي والبحث العلمي الرقمي لطلبة الماجستير والدكتوراه، لترسيخ الوعي الأخلاقي المبكر قبل الانخراط المباشر في الإنتاج المعرفي.
- إعداد برامج تدريبية متخصصة، بناءً على الاختلافات المكتشفة، يُنصح بتصميم ورش عمل وبرامج تعليمية تلبي المستويات العلمية المتنوعة؛ بحيث تركز مع فئة المحاضرين على آليات الإفصاح المنهجي والشفافية الرقمية، بينما تركز مع الرتب العليا (أستاذ مشارك وأستاذ) على جوانب المسؤولية والمساءلة والدقة العلمية في قيادة الفرق البحثية والإشراف العلمي.
- استثمار التميز المشترك بين الأكاديميين الجدد والأكثر خبرة، تفعيل مبادرات التوجيه الأكاديمي والتعاون المشترك، من خلال دمج الأكاديميين الجدد (الأقل من 5 سنوات) المطلعين على البرمجيات الحديثة، مع الأساتذة الكبار (الأكثر من 10 سنوات) الذين يمتلكون خبرة راسخة في الأمانة العلمية والنزاهة، مما يساهم في سد الفجوة المعرفية لدى فئات الخبرة المتوسطة.
- مأسسة الضوابط الأخلاقية وتدعيم الاتساق بين الجنسين، الاستمرار في دعم وتعزيز البيئة البحثية الموحدة في الجامعات الفلسطينية التي يتساوى فيها إدراك الأكاديميين والأكاديميات نحو المبادئ الأخلاقية، واستدامة هذه القيم عبر مجالس البحث العلمي وعمادة الدراسات العليا.

- تحديث سياسات النشر والتحكيم في المجلات العلمية، إلزام الباحثين بتقديم إقرار شفاف وضوابط واضحة توضح حجم وطبيعة الأدوات الذكية المستخدمة في أبحاثهم، وتدريب المراجعين والمحكمين على آليات التحقق من مخرجات هذه الأدوات لضمان الدقة والنزاهة الأكاديمية.

8. المقترحات:

- إجراء دراسة مقارنة بين الجامعات الحكومية والخاصة والأهلية في فلسطين: لبحث مدى اختلاف السياسات التنفيذية والوعي الأخلاقي باستخدام الذكاء الاصطناعي باختلاف نمط إدارة المؤسسة الأكاديمية.
- إجراء دراسة تقييمية لواقع استخدام طلبة الدراسات العليا لأدوات الذكاء الاصطناعي: للوقوف على التحديات الأخلاقية والإجرائية التي تواجه الطلبة أثناء إعداد الرسائل العلمية من وجهة نظر المشرفين والطلبة أنفسهم.
- تطوير نموذج اقتراحي (شامل) لإدارة المخاطر الأخلاقية للذكاء الاصطناعي: بناء نموذج تحليلي وممنهج يساعد المجالس العلمية وعمادات البحث على التنبؤ بالمخاطر المترتبة على استخدام التقنيات التوليدية ومعالجتها مبكراً.
- إجراء دراسة نوعية: (Qualitative Study) باستخدام المقابلات المتعمقة مع رؤساء تحرير المجلات العلمية الفلسطينية والمحكمين للكشف عن الأساليب والآليات الفنية المستخدمة فعلياً لكشف السرقات العلمية والمخرجات المولدة آلياً.

9. المراجع والمصادر:

1.1. المراجع العربية:

- البحيري، السيد، والعلاني، شريفة. (2024). واقع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة مدارس التعليم العام بمحافظة بيشة وآليات تطويره، *مجلة كلية التربية (الأزهر)*، (43)، ج1، 389-351.
- بدوي، محمد. (2022). تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم: التحديات والأفاق المستقبلية. *المجلة العلمية المحكمة للجمعية المصرية للكمبيوتر التعليمي*، 10(2)، 91-108.
- بشارت، صفاء. (2025). واقع توظيف تقنيات التعليم الحديثة ومعوقاتها في برامج الماجستير التربوية من وجهة نظر طلبة كلية الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية. *مجلة رابطة التربويين الفلسطينيين للأدب والدراسات التربوية والنفسية*، 10(18)، 408-386.
- بشارت، صفاء، والقاسم، حسام. (2025). واقع استخدام التعلم الرقمي وتقنياته لدى أعضاء هيئة التدريس ورؤساء الأقسام في الجامعات الفلسطينية. *المجلة العربية للنشر العلمي*، 8(85)، 65-85. doi.org/10.36571/ajsp853.91-65
- حماش، نادية، والشريف، عمر. (2024). أثر استخدام الذكاء الاصطناعي على كفاءة الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس -دراسة حالة أعضاء هيئة التدريس لجامعة بانة -1-، *مجلة الدراسات والبحوث الاقتصادية في الطاقات المتجددة*، 11(2)، 270-293.
- زيود، أسماء. (2025). توظيف الذكاء الاصطناعي وعلاقته بالمهارات القيادية لدى مديري المدارس الحكومية في شمال فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- سعد الله، عمار، وشتوح، وليد. (2019). أهمية الذكاء الاصطناعي في تطوير التعليم. *تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال*، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- سليمان، فلاح. (2021). معوقات الإدارة المدرسية بمدارس التعليم الأساسي بمدينة درنة من وجهة نظر مديري المدارس ومساعدتهم، *مجلة المنارة العلمية*، (3)، 185-197.

- صميلي، فاطمة. (2024). أخلاقيات البحث العلمي في ضوء توافر معايير النزاهة الأكاديمية (رؤية منهجية). *مجلة كلية الدراسات الإسلامية بنين بأسوان*، 7(7)، 875-925.
- الطاهر، مها. (2024). معوقات توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي وطرق التغلب عليها من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية بمنطقة الباحة. *مجلة البحث العلمي في التربية*، 25(7)، 123-182.
- المسعد، فاطمة، والفراني، لينا. (2023). تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم من وجهة نظر معلمات المرحلة الثانوية. *مجلة الجمعية المصرية للكمبيوتر التعليمي*، 11(1)، 1-38.

2.9. المراجع الأجنبية:

- Barakina, E. Y., Popova, A. V., Gorokhova, S. S., & Voskovskaya, A. S. (2021). Digital technologies and artificial intelligence technologies in education. *European Journal of Contemporary Education*, 10(2), 285–296. <https://doi.org/10.13187/ejced.2021.2.285>
- Creswell, J. W. (2018). *Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches* (5th ed.). Sage.
- Frazier, T. A. (2024). Exploring the dynamics of artificial intelligence in higher education. *Journal of Higher Education Research*, 9(2), 57–81.
- Israel, M., & Hay, I. (2017). *Research ethics for social scientists: Between ethical conduct and regulatory compliance* (2nd ed.). Sage.
- Neuman, W. L. (2020). *Social research methods: Qualitative and quantitative approaches* (8th ed.). Pearson.
- OECD. (2019). *OECD AI principles*. OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/ai-2019-en>
- Omar, A., & Shaqour, A. (2024). Attitudes of faculty members in Palestinian universities toward employing AI applications in higher education: Opportunities and challenges. *Frontiers in Education*. <https://doi.org/10.3389/feduc.2024.xxxxxx>
- Pinsky, M. R., Bedoya, A., Bihorac, A., Celi, L., Churpek, M., Economou-Zavlanos, N. J., & Clermont, G. (2024). Use of artificial intelligence in critical care: Opportunities and obstacles. *Critical Care*, 28(1), 113. <https://doi.org/10.1186/s13054-024-04661-3>
- Resnik, D. B. (2020). *The ethics of research with human subjects: Protecting people, advancing science, promoting trust*. Springer.
- Resnik, D. B. (2020). *What is ethics in research & why is it important?* National Institute of Environmental Health Sciences. <https://www.niehs.nih.gov/research/resources/bioethics/whatis>

- Resnik, D. B., & Hosseini, M. (2024). *The ethics of using artificial intelligence in scientific research: New guidance needed for a new tool*. AI and Ethics. <https://doi.org/10.1007/s43681-024-00493-8>
- Salhab, R. (2025, May). The role of artificial intelligence in education among college instructors: Palestine Technical University Kadoorie as a case study. In *Frontiers in Education* (Vol. 10, p. 1560074). Frontiers Media SA. <https://doi.org/10.3389/feduc.2025.1560074>
- Singh, A. K., Kiriti, M. K., Singh, H., & Shrivastava, A. (2025). Education AI: Exploring the impact of artificial intelligence on education in the digital age. *International Journal of System Assurance Engineering and Management*, 16(1), 1–14. <https://doi.org/10.1007/s13198-025-02000-1>
- Susanti, W., Widi, R., Nasution, T., Johan, J., & Verawardina, U. (2025). The role of artificial intelligence technology in improving the quality of education. *Journal of Applied Business and Technology*, 6(1), 11–15.
- UNESCO. (2021). *Recommendation on the ethics of artificial intelligence*. UNESCO Publishing. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000377897>
- UNESCO. (2021). *Recommendation on the ethics of artificial intelligence*. UNESCO. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000381137>
- Yan, L., Sha, L., Zhao, L., Li, Y., Martinez-Maldonado, R., Chen, G., Li, X., Jin, Y., & Gašević, D. (2023). *Practical and ethical challenges of large language models in education: A systematic scoping review*. *arXiv*. <https://doi.org/10.48550/arXiv.2303.13379>
- Yolvi, O., et al. (2019). Artificial intelligence and its implications in higher education. *Revista Educación Superior*, 7(2), 536–568.

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الباحثة/ انشراح عمر يوسف عمران، (CC BY NC 4.0)

Doi: <https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.89.1>

إدارة المعرفة ونظم دعم القرار (مراجعة لأدب موضوع)

Knowledge Management and Decision Support Systems (A Literature Review)

الباحثة/ عبير عبد الله المطيري

باحثة دكتوراه إدارة المعرفة، قسم علم المعلومات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Email: aaalmotari@kau.edu.sa

الدكتورة/ رباب بن عبد الرحمن مجلد

أستاذ مشارك، قسم علم المعلومات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Email: rmejaled@kau.edu.sa

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع التطور التاريخي لمصطلحي إدارة المعرفة ونظم دعم القرار ورصد بداية ظهورهما في الإنتاج الفكري العربي والأجنبي، وتحليل الاتجاهات البحثية المتعلقة بإدارة المعرفة ونظم دعم القرار في الأدبيات العربية والأجنبية، وكذلك حصر واستعراض المؤتمرات وورش العمل والجمعيات العلمية المهتمة بمجال إدارة المعرفة ونظم دعم القرار، وتتبع المؤشر الرقمي لانتشار مصطلحي إدارة المعرفة ونظم دعم القرار في قواعد البيانات ومحركات البحث العربية والأجنبية.

وتم الاعتماد على المنهج الوصفي وتحليل المحتوى لمراجعة الأدبيات ذات الصلة بموضوع الأدب المنشور من عام 1982م إلى 2024م، والاتجاهات البحثية في مجال إدارة المعرفة ونظم دعم القرار، ومدى الارتباط بينهما، كما تم استخدام المنهج التاريخي لتتبع ظهور المصطلحات ذات الصلة، وبداية ظهورها في الإنتاج الفكري باللغة العربية واللغة الإنجليزية.

أظهرت المراجعة الأدبية وجود ارتباط وثيق بين إدارة المعرفة ونظم دعم القرار، حيث تسهم إدارة المعرفة في توفير المعرفة اللازمة لدعم القرارات وتحسين جودتها داخل المنظمات، وكان بداية ظهور المصطلحين معا كان في عام 1982م. وكذلك بينت الدراسة أن الاهتمام البحثي بموضوع إدارة المعرفة ونظم دعم القرار تزايد بصورة ملحوظة خلال العقود الأخيرة، مع تنوع الدراسات التي تناولت العلاقة بين المجالين في البيئات التنظيمية المختلفة، كما كشفت المراجعة عن تفوق الإنتاج الفكري الأجنبي على الإنتاج العربي من حيث حجم الدراسات والفعاليات العلمية المتخصصة في مجال إدارة المعرفة ونظم دعم القرار. وفي ضوء ما توصلت له الدراسة من نتائج قدمت الباحثتان مجموعة من التوصيات المفيدة والمهمة.

الكلمات المفتاحية: إدارة المعرفة، نظم دعم القرار، مراجعة منهجية

Knowledge Management and Decision Support Systems (A Literature Review)

Abeer Abdullah ALMotaiti

PhD Researcher in Knowledge Management, Department of Information Science, Faculty of Arts and Humanities, King Abdulaziz University, Saudi Arabia.

Dr. Rabab Abdulrahman Mojalad

Associate Professor, Department of Information Science, Faculty of Arts and Humanities, King Abdulaziz University, Saudi Arabia

Abstract:

This study aims to trace the historical evolution of the terms "Knowledge Management" (KM) and "Decision Support Systems" (DSS), identifying their initial emergence in both Arabic and foreign scholarly literature. It analyzes research trends regarding KM and DSS, surveys relevant conferences, workshops, and professional associations, and tracks the prevalence of these terms across Arabic and foreign databases and search engines.

The study employs descriptive and content analysis methodologies to review literature published between 1982 and 2024, examining research trends in KM and DSS and the interrelationship between the two fields. Additionally, a historical approach is used to trace the emergence of these terms in Arabic and English-language scholarly output.

The literature review reveals a strong link between KM and DSS, noting that KM provides the necessary knowledge to support decision-making and enhance decision quality within organizations; the two terms first appeared concurrently in 1982. The study also indicates a marked increase in research interest regarding KM and DSS over recent decades, with a diverse range of studies exploring the relationship between these fields across various organizational settings. Furthermore, the review highlights that foreign scholarly output surpasses Arabic output in terms of the volume of studies and specialized academic events dedicated to KM and DSS. Based on these findings, the researchers offer a set of valuable and significant recommendations.

Keywords: Knowledge Management, Decision Support Systems, Systematic Review

1. المقدمة:

إن ثورة تقنية الاتصالات والمعلومات شهدت تطوراً كبيراً خلال الربع الأخير من القرن الحالي، وهذا التطور شمل إدارة المعرفة، فالمعرفة اليوم أصبحت محورا هاما للتحويلات في جوانب عديدة، وأصبح ينظر إلى المعرفة التي تمتلكها المنظمة على أنها رأسمالي له قيمة نقدية تدرج ضمن موجودات وأصول المنظمة. (عزيز وآخرون، 2018)، وإن إدارة المعرفة عبارة عن العمليات التي تساعد المنظمات على توليد المعلومات واختبارها وتنظيمها واستخدامها ونشرها، وتحويل المعرفة الهامة والخبرات التي تمتلكها المنظمة والتي تعتبر ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة كعملية اتخاذ القرار وحل المشكلات التي تقع مسؤوليتها على الإدارة العليا غالباً، لذا لابد من التسلح بالمعلومات والمعرفة لاتخاذ القرارات (خضر، 2021)، وإدارة المعرفة كمفهوم أساسي تتكون من وجهتي نظر هما إدارة المعلومات وتنظيم القرارات والتي تشير إلى استخدام موارد المعلومات ومعالجتها بحيث يتم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة (Melamed-Varela, 2020)

ومع هذه الثورة في عالم ملئ بالمنافسات والرغبة في التوسع تتعدد التحديات التي تواجهها منظمات الأعمال، مما يفرض على إدارة المنظمات أن تواجه هذه التحديات في مجال قراراتها حيث إن إصدار القرارات العلمية والصحيحة يتطلب مجموعة من الحقائق والبيانات لحل المشاكل الإدارية (عزيز وآخرون، 2018)

وتعتبر عملية اتخاذ القرارات من العمليات الإدارية الهامة، وتعتمد الإدارة في الدول المتقدمة على التفكير العلمي وعلى المنهج العلمي في اتخاذ القرارات والقيام بوظائف الإدارة على أساس النظريات والمبادئ والأصول العلمية (ضليمي، 2022، ص 72).

ونظراً لأهمية عملية اتخاذ القرار واحتلالها حيزاً واسعاً من اهتمام المنظمات لأهميتها في حاضر ومستقبل المنظمة، وضرورة صناعة قرار صائب تستعين بعض المنظمات بمستشارين من أصحاب الخبرة مؤهلين تأهيلاً فكرياً وتقنياً، بالإضافة إلى ما يمتلكه المدراء من خزين المعلومات وبعض القدرات كالتفكير والحس والخبرات المتراكمة والابداع والقدرة على حل المشكلات التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار (ضليمي وآخرون، 2022، ص 402-403)، لمساعدتهم في اتخاذ قرارات مستنيرة وفعالة، ومع ذلك فإن الوسائل التقليدية من الاعتماد على الخبرة الشخصية والتجربة والخطأ لم تعودا قادرتين على تحقيق أهداف المنظمة التي تستلزم قرارات مثلى، في ظل ظهور تكنولوجيا ونظم متطورة تدعم اتخاذ القرارات (متولي، 2016)، وهذه النظم تحوي نماذج كمية قادرة على مساعدة متخذي القرار على الحصول على الاختيار الأنسب بتطبيق النماذج الكمية على القضايا التي تحتاج إلى حلول منطقية، خصوصاً القضايا التي يتم التعامل معها لأول مرة للخروج بقرارات من شأنها تحقيق أهداف المنظمة وأسفرت السنوات الأخيرة عن تطورات كبيرة في تكنولوجيا المعلومات، وشملت هذه التغيرات عملية اتخاذ القرار، حيث أنها تسمح لمتخذي القرار باستخلاص استنتاجات مفيدة للحصول على نتائج أكثر دقة (يوسف وآخرون، 2024، ص 13)

إن هناك أهمية للتكامل والانسجام بين إدارة المعرفة ونظم دعم القرار، حيث إن الدور الذي تلعبه إدارة المعرفة في تحسين وزيادة وفعالية اتخاذ القرارات، وما يمتلكه متخذي القرار ومساعدتهم من المستشارين والخبراء من قدرات وخبرات متراكمة وحس وإبداع، والقدرة على حل المشكلات، وضبط القيم، مع ما تقدمه أنظمة دعم القرار من دعم ومساندة لاتخاذ أفضل القرارات (عزيز، 2018)

ومن خلال البحث في الإنتاج الفكري باللغتين العربية والإنجليزية يتضح أن إدارة المعرفة ونظم دعم القرار مهمة في ربط الإدارة الحديثة بالنظم التي تساعد في تطور أداء المنظمات، وتم ربطهم في عدد من الدراسات، ولكن يلاحظ قلة هذه الدراسات وخاصة في الإنتاج الفكري باللغة العربية، مما يؤكد أهمية البحث في الموضوع وإثراء الإنتاج الفكري العربي بمواضيع حديثة تتماشى مع فكر الإدارة الحديثة، ومتطلبات العصر.

وتغطي الباحثة في هذا السياق مراجعة علمية للأدب المنشور باللغتين العربية والإنجليزية في موضوع إدارة المعرفة ونظم دعم

القرارات (KM) knowledge Management، Decision Support Systems (DSS) والعلاقة بينهما، بهدف الوقوف على سماته، ومعرفة الاتجاهات البحثية في الموضوع ومدى تطورها ضمن إطار زمني محدد، مع تتبع التاريخي لنشأة الاهتمام بمجال المراجعة، وعرض أهم ما كتب في المؤتمرات وورش العمل والجمعيات العلمية كما سيتم عرض المؤشرات الرقمية لظهور هذه المصطلحات في بعض قواعد البيانات العربية والأجنبية ومحركات البحث الرقمية، باتباع المنهجية المذكورة أدناه.

1.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- 1- تتبع التطور التاريخي لمصطلحي إدارة المعرفة ونظم دعم القرار ورصد بداية ظهورهما في الإنتاج الفكري العربي والأجنبي.
- 2- تحليل الاتجاهات البحثية المتعلقة بإدارة المعرفة ونظم دعم القرار في الأدبيات العربية والأجنبية.
- 3- حصر واستعراض المؤتمرات وورش العمل والجمعيات العلمية المهتمة بمجال إدارة المعرفة ونظم دعم القرار.
- 4- تتبع المؤشر الرقمي لانتشار مصطلحي إدارة المعرفة ونظم دعم القرار في قواعد البيانات ومحركات البحث العربية والأجنبية.

2.1. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تناولها موضوعين من الموضوعات المعاصرة ذات الأهمية المتزايدة في بيئات العمل الحديثة، وهما إدارة المعرفة ونظم دعم القرار، لما لهما من دور في تحسين جودة القرارات وتعزيز كفاءة الأداء التنظيمي. كما تبرز أهمية الدراسة في تقديم مراجعة علمية للإنتاج الفكري العربي والأجنبي المتعلق بالموضوع، بما يسهم في تكوين رؤية شاملة حول تطور المجال واتجاهاته البحثية. كذلك تساعد الدراسة الباحثين والمهتمين على التعرف على واقع البحث العلمي في مجال إدارة المعرفة ونظم دعم القرار، وتحديد المجالات التي ما زالت بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة

تتمثل الإضافة العلمية للدراسة في تقديم مراجعة متكاملة للأدبيات العربية والأجنبية المتعلقة بإدارة المعرفة ونظم دعم القرار في دراسة واحدة، مع تتبع التطور التاريخي للمفهومين وتحليل الاتجاهات البحثية المرتبطة بهما. كما تقدم الدراسة حصراً للمؤتمرات والفعاليات العلمية التي تناولت الموضوع، إلى جانب رصد المؤشر الرقمي لانتشار مصطلحي إدارة المعرفة ونظم دعم القرار في قواعد البيانات ومحركات البحث، الأمر الذي يوفر مرجعاً علمياً يمكن الاستفادة منه في توجيه الدراسات المستقبلية والكشف عن الفجوات البحثية في هذا المجال

3.1. منهجية مراجعة أدب الموضوع وأدوات جمع البيانات:

لمراجعة وتحليل الدراسات التي تتناول المصطلحات إدارة المعرفة، ونظم دعم القرار، واستكشاف الاتجاهات البحثية لإدارة المعرفة ونظم دعم القرار في فترة زمنية محددة، والمؤتمرات التي اهتمت بهذا الموضوع سيتم اتباع المنهجية الآتية لتحقيق أهداف المراجعة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي تحليل المحتوى لمراجعة الأدبيات ذات الصلة بموضوع الأدب، والاتجاهات البحثية في مجال إدارة المعرفة ونظم دعم القرار، ومدى الارتباط بينهما، كما تم استخدام المنهج التاريخي لتتبع ظهور المصطلحات ذات الصلة، وبداية ظهورها في الإنتاج الفكري باللغة العربية واللغة الإنجليزية.

وتم تطبيق بنود القائمة الإرشادية لمراجعة أدب الموضوع المقررة من قسم علم المعلومات بجامعة الملك عبد العزيز كمنهجية للمراجعة الأدبية للموضوع والتي تهدف إلى تقديم مراجعة ومسح للدراسات والأدبيات والاتجاهات البحثية لموضوع الأدب، وإضافة قيمة معرفية حول موضوع هذه المراجعة، وفق الخطوات الآتية:

- تم تحديد المحاور: إدارة المعرفة، نظم دعم القرار كمحاور رئيسية للمراجعة.

- حصر مصطلحات الموضوع والمفاهيم المرتبطة به، والأكثر تداولاً بين الباحثين لضمان دقة النتائج، وتم الاكتفاء بمصطلحات الموضوع الرئيسية باللغة العربية لمصطلح "إدارة المعرفة" أما بالنسبة للمصطلح الثاني "نظم دعم القرار" فقد تم البحث بمرادف له حسب وروده في الإنتاج الفكري وهو "تقنيات دعم القرار" وباللغة الإنجليزية "knowledge Management" و "Decision Support Systems" و "Decision support techniques" تعريف المصطلحات والمفاهيم المهمة بمجالات المراجعة وهي إدارة المعرفة ونظم دعم القرار.
- استعراض نشأة كلا المصطلحين إدارة المعرفة ونظم دعم القرار، وتتبع تطوره تاريخياً.
- استعراض تطور الاتجاهات البحثية التي قام بها الباحثون والمختصون في موضوع "إدارة المعرفة ونظم دعم القرار" معاً في الإنتاج الفكري العربي والأجنبي.
- عرض ومناقشة مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت مواضيع المراجعة وأهدافها ونتائجها وتوصياتها.
- استعراض المؤتمرات وورش العمل والجمعيات العلمية التي تناولت موضوع إدارة المعرفة ونظم دعم القرار.
- عرض مؤشرات رقمية لورود مصطلحات المراجعة في بعض قواعد البيانات العربية والأجنبية ومحركات البحث.
- قواعد البيانات ومحركات البحث المستخدمة في المراجعة:
- اعتمدت المراجعة على البحث في الإنتاج الفكري المرتبط بأدب الموضوع من خلال الاستعانة بعدد من الأدوات تشمل محركات البحث المتخصصة، وعدد من قواعد البيانات المرتبطة بموضوع البحث، حيث تم الاختيار بعد إجراء البحث، وظهور النتائج المسترجعة على الأقرب والأكثر ارتباطاً بالموضوع وهي كالاتي:

قواعد ومحركات البحث باللغة العربية:

- محرك البحث: الباحث العلمي
- قاعدة بيانات: المكتبة الرقمية السعودية SDL
- قاعدة بيانات: دار المنظومة

قواعد البيانات ومحركات البحث باللغة الإنجليزية:

- محرك البحث: Google Scholar
- قاعدة بيانات: المكتبة الرقمية السعودية SDL
- قاعدة بيانات EBSCO host
- قاعدة بيانات IEEE
- قاعدة بيانات Science Direct

تحديد أسلوب البحث عن مصطلحات أدب الموضوع في قواعد البيانات ومحركات البحث:

- اتبعت الباحثة عند البحث في الإنتاج الفكري العربي: أسلوب البحث بالمصطلح بوضع علامة التخصيص " " لكل موضوع على حده، واستخدمت الباحثة الرابط البوليني (و) في مصطلحي الدراسة "إدارة المعرفة" (و) "نظم دعم القرار" وذلك باستخدام (البحث المتقدم) وكتابة المصطلح وتحديد البحث بالعنوان فقط، وكذلك البحث عن مصطلحات الدراسة إدارة المعرفة ونظم دعم القرار كلا على حده بدون علامات التنصيص.
- وبالنسبة لمراجعة نتائج البحث في الإنتاج الفكري الأجنبي: علامة التخصيص على حدة " " والربط البوليني AND بين مصطلحي الدراسة "knowledge Management" AND "Decision Support Systems"، واستخدمت الباحثة البحث المتقدم

بالعنوان فقط في قواعد البيانات ومحركات البحث التي تم اعتمادها، كما تم حصر المصادر التي تناولت مصطلحي الدراسة معاً، وكذلك كل مصطلح على حده منفرداً بدون علامات تنصيص knowledge Management and Decision support techniques لحصر جميع الدراسات العلمية.

- تحديد الفترة الزمنية في موضوع إدارة المعرفة ونظم دعم القرار على حسب بداية ظهور مصطلح إدارة المعرفة ونظم دعم القرار معاً تاريخياً حيث إنه تم البدء من عام 1982م وحتى عام 2024م بهدف تتبع بدايات ظهور مصطلح إدارة المعرفة ونظم دعم القرار معاً، ويرجع السبب في اختيار هذه الفترة الزمنية بعد عملية البحث والمراجعة ظهور أول دراسة جمعت مصطلحي الدراسة – على حد علم الباحثة – وهي:

دراسة (Ben-Bassat, M, 1982) بعنوان: المتطلبات المعرفية والإدارية في نظم دعم القرار الخبيرة لتقييم الوضع (العسكري)، تضمنت الدراسة تحليل المواقف مصحوبة بأمثلة لتقييم الوضع العسكري.

Ben-Bassat, M., & Freedy, A. (1982). Knowledge requirements and management in expert decision support systems for (military) situation assessment. IEEE Transactions on Systems, Man, and Cybernetics, 12(4), 479-490.

4.1. مجال مراجعة أدب الموضوع وحدوده:

تتخصص مراجعة أدب الموضوع في مجالي إدارة المعرفة ونظم دعم القرار وفق الحدود الآتية:

الحدود الموضوعية: إدارة المعرفة، نظم دعم القرار

الحدود اللغوية: وتشمل المراجعة الأدبية لمصادر المعلومات المنشورة باللغة العربية واللغة الإنجليزية.

الحدود الشكلية: تتضمن كل ما نشر حول مجالي أدب الموضوع في الأوعية الآتية:

- الرسائل الجامعية
- الكتب العلمية
- فصول الكتب
- أعمال المؤتمرات
- ورش العمل
- والتقارير العلمية
- والمنشورات للدوريات والجمعيات العلمية

الحدود الزمنية: تغطي مراجعة أدب الموضوع الأدب المنشور من عام 1982م إلى 2024م

5.1. المصطلحات ذات الصلة بالموضوع:

سوف تستعرض الباحثة في هذا الجزء المصطلحات ذات الصلة بموضوع أدب الموضوع "إدارة المعرفة ونظم دعم القرار"، مع تعريف المصطلحات لكل منها، بهدف الوصول إلى فهم شامل وواضح حول مجال الأدب كما سيتم تعريفها إجرائياً وهي كالاتي:

إدارة المعرفة: knowledge Management

تعريف إدارة المعرفة:

توجد العديد من التعريفات لمفهوم إدارة المعرفة تبعاً لتعدد الباحثين والزوايا التي ينظرون منها وعلى الرغم من اختلافها إلا أن معظمها يدور حول نفس المفهوم والفكرة، ومن بين تلك التعريفات ما ذكرته بامفلج (2016، ص21-22) بأنها الإدارة الواضحة

والمنهجية للمعارف والعمليات المرتبطة بها من إنشاء المعرفة، وجمعها وتنظيمها ونشرها واستخدامها والإفادة منها، وهذه المعرفة تتطلب تحويل المعارف الشخصية إلى معرفة للمؤسسات يمكن مشاركتها وتطبيقها على نطاق واسع في المؤسسة بشكل ملائم.

ويعرفها طالب (2007، ص168) بأنها "معالجة معلومات وتصورات ذهنية في الأفراد" وعلى المستوى العملي يعرفها بأنها "تكنولوجيا المعلومات وأنها تهتم بقواعد البيانات"

وتعرف كذلك بأنها قيام العاملين في المنظمة بإنتاج السلع والخدمات بالاعتماد على التقنيات والتكنولوجيا ونشاطات الأفراد الذين يشغلونها (ضليمي، 2022، ص 83)

ومن خلال ما سبق يمكن أن تعرفها الباحثة إجرائياً بأنها عملية استخلاص المعارف من المختصين والخبراء والمستشارين، واستكشافها، ونقلها، والاحتفاظ بها وحسن استخدامها، بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة لاتخاذ أفضل القرارات، ولتقديم أفضل الخدمات، بفاعلية وكفاءة، في الوقت المناسب بأقل جهد وأقل تكلفة.

نظم دعم القرار: Decision Support Systems (DSS)

نظم دعم القرار من أدوات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في تسهيل اتخاذ القرارات التي تتطلب جهداً كبيراً وتحليلاً متعمقاً، وبذلك نظم دعم القرار مسؤولة عن أداء مهمة خلق المعلومات المتمثلة في القرارات، وكذلك تعمل على توصيل القرارات المتخذة إلى مستخدميها، وهي من النظم التي تتسم بالمرونة والتفاعل مع المستخدمين، وهي مصممة لدعم متخذي القرار في بيئة غير مؤكدة وغير مهيكلية (يوسف، 2021، ص237)

نظام دعم القرار هو نظام معلومات قائم على الحاسوب يجمع بين النماذج والبيانات بطريقة تمكنه من حل المشكلات شبه المنظمة مع المشاركة الكاملة لمستخدميه، وهو أداة يستخدمها المديرون لحل المشكلات التي يمكن أن تدعم عملية اتخاذ القرار Apriyansyah, (2022)

وهو نظام تفاعلي قائم على الحاسوب يدعم صناع القرار بدلاً من استبدالهم، يستخدم البيانات والنماذج، يحل المشكلات بدرجات متفاوتة من البنية غير المهيكلية (Eom, H. B., & Lee, S. M, 1990, p.126)

عرفه يوسف وآخرون (2024، ص 22) نظم دعم القرار بأنه نظام معلومات قائم على الحاسوب يدعم أنشطة اتخاذ القرارات التنظيمية حيث تخدم DSS مستويات الإدارة والعمليات والتخطيط للمؤسسة وتساعد في اتخاذ القرارات، وعلى وجه الخصوص القرارات التي تتغير بسرعة وDSS هو نظام تفاعلي يعتمد على الحاسوب لدعم حل مشاكل القرار وتم تطبيقها على نطاق واسع في القرارات الواقعية. وعرفته جواد (2011، ص 5-6) بأنه نظام لاستخلاص وتلخيص وعرض البيانات وأنه وحدة لمساعدة المديرين في اتخاذ القرارات التكنيكية كما أنه يقدم الدعم في ثلاث مجالات: جمع البيانات، وتحليل النماذج، والتمثيل، والنتائج.

واستناداً إلى ما سبق تعرف الباحثة نظم دعم القرار إجرائياً بأنه نظام تفاعلي، يوفر أدوات لتحليل البيانات غير الهيكلية والمعقدة يعمل كالمستشار لمساعدة المديرين وصانعي ومتخذي القرارات في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وهو ليس ملزم لتطبيقه، ويعمل على استكشاف المعرفة واستخلاصها، وتلخيصها، وتحليلها، وعرضها.

2. التطور التاريخي: بداية ظهور المصطلحات ذات العلاقة بأدب الموضوع:

أولاً: التطور التاريخي لمصطلح إدارة المعرفة:

تعتبر إدارة المعرفة قديمة وحديثة في نفس الوقت، حيث درج الفلاسفة في الكتابة عن هذا الموضوع منذ آلاف السنين، وفي النصف الآخر من التسعينيات أصبح موضوع إدارة المعرفة من المواضيع الساخنة والمتجددة في الإنتاج الفكري في مجال الإدارة، والتحول

إلى مؤسسات الأعمال القائمة على المعرفة، وأصبح اتجاه واسع وعميق ومتنوع يغطي كافة الحياة المختلفة في الكثير من المجتمعات المعاصرة.

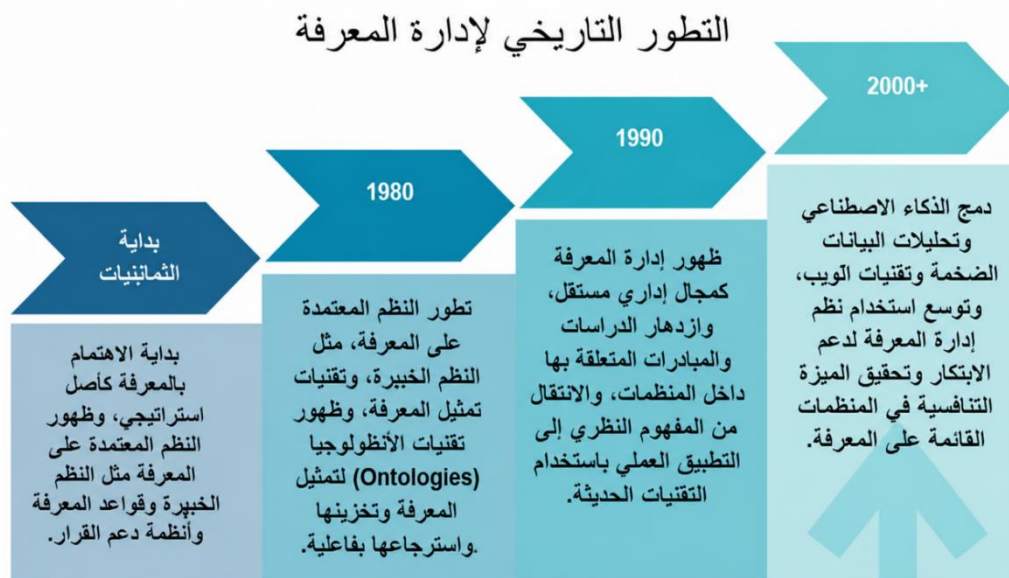
تعود الجذور الفكرية لإدارة المعرفة إلى الاهتمام المتزايد بالمعرفة باعتبارها مورداً استراتيجياً للمنظمات خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وقد أسهمت دراسات الإدارة والتنظيم في إبراز أهمية المعرفة بوصفها أصلاً غير ملموس يحقق الميزة التنافسية للمنظمات. ففي الثمانينيات والتسعينيات برزت إسهامات عدد من الباحثين والمفكرين الذين أكدوا أهمية المعرفة في تحسين الأداء التنظيمي وتعزيز القدرة على الابتكار والتكيف مع المتغيرات البيئية. كما ساهمت الثورة التقنية وتطور تقنيات الحاسب الآلي والاتصالات والذكاء الاصطناعي في دعم الاهتمام بإدارة المعرفة وتطوير تطبيقاتها العملية داخل المنظمات.

وشهدت التسعينيات تطوراً ملحوظاً في مجال إدارة المعرفة نتيجة تزايد الاعتماد على نظم المعلومات والشبكات الإلكترونية، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق باكتساب المعرفة وتخزينها وتنظيمها وتبادلها وتطبيقها. كما ساهم انتشار شبكة الإنترنت وتطور تقنيات الويب في تسهيل الوصول إلى المعرفة وتبادلها بين الأفراد والمنظمات، الأمر الذي عزز من ظهور نظم إدارة المعرفة وتطبيقاتها المختلفة.

وفي الوقت نفسه تطورت النظم المعتمدة على المعرفة، مثل النظم الخبيرة، وقواعد المعرفة، وأنظمة دعم القرار، وتقنيات الأنطولوجيا (Ontologies)، والتي هدفت إلى تمثيل المعرفة وتخزينها واسترجاعها بصورة أكثر فاعلية. وقد أدى هذا التطور إلى انتقال إدارة المعرفة من كونها مفهوماً نظرياً إلى مجال تطبيقي متكامل يعتمد على التكنولوجيا في إدارة الأصول المعرفية للمنظمات وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

ومع بداية القرن الحادي والعشرين اتسع نطاق إدارة المعرفة ليشمل توظيف التقنيات الذكية وتحليلات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، مما أسهم في تحسين عمليات اكتساب المعرفة واستخراجها ومشاركتها وتطبيقها، وأصبحت إدارة المعرفة أحد المرتكزات الأساسية للمنظمات المعاصرة القائمة على المعرفة. وفيما يلي رسم توضيحي يبين مراحل التطور التاريخي لمصطلح إدارة المعرفة.

شكل رقم (1) التطور التاريخي لإدارة المعرفة



المصدر: من إعداد الباحثة

ثانياً: التطور التاريخي لمصطلح نظم دعم القرار:

من خلال مراجعة الإنتاج الفكري تبين أن نظم دعم القرار مرت بمراحل عديدة حتى وصلت إلى وضعها الحالي ففي أربعينيات القرن الماضي شهدت تقنيات معالجة البيانات (DPT) Data Processing Technical تقدماً واضحاً باختراع أول حاسوب.

وفي الخمسينيات استخدمت عدداً من المنظمات نظم معالجة المعاملات (TPS) Transaction Processing system أو ما يسمى بالمعالجة الإلكترونية للبيانات (EDP) Electronic Data Processing وتم استخدامها في حينه لأتمتة الأعمال الكتابية كالرواتب والخزائن والفواتير.

أما الستينيات ظهر مفهوم نظم المعلومات الإدارية (MIS) Management Information Systems والذي يمثل أداة بيد الإدارة العليا تساعد على السيطرة على العمليات داخل المنظمة وذلك بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لممارسة الإدارة مهامها بكفاءة وفاعلية. (جواد، 2011)

مع انتشار نظم المعلومات الإدارية في الدول المتقدمة في الفترة من 60-1970م كان هناك اتجاه قوي إلى تصميم نظم كلية للمعلومات، والتي أثبتت عند تجربتها العملية عدم فاعلية هذه النظم الكلية مع كبر حجم المنشآت وتعدد مصادر البيانات وعدم تجانسها في معظم الحالات.

ومن رواد الذين نادوا بفكرة النظم المدعمة للقرارات Goeey & Morton فقد قام هذان العالمان بتصميم إطار لنظام المعلومات الإدارية باستخدام المبادئ والأسس التي أسسها " روبرت، وفرق هربت سايمون بين القرارات القابلة للبرمجة والقرارات غير القابلة للبرمجة، بينما قسم " جوري ومورتن "القرارات إلى ثلاثة أنواع هي:

- قرارات محددة تحديد تام أو (هيكلية أو مبرمجة)
- قرارات شبه محددة (أو شبه هيكلية أو شبه مبرمجة)
- قرارات غير محددة (أو غير هيكلية أو غير مبرمجة)

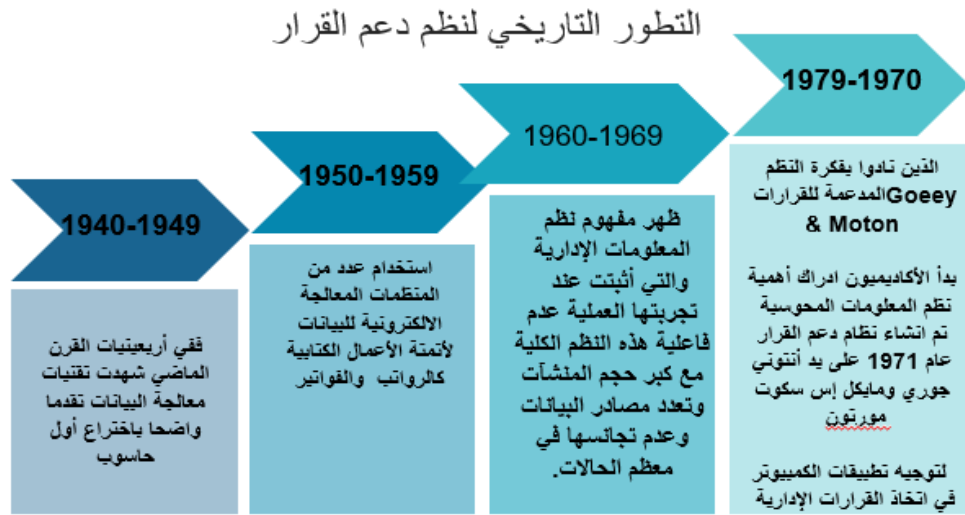
وأصبح هناك جدلاً عن مدى اختلاف بين نظم المعلومات الإدارية والنظم المدعمة للقرار، وظهرت ثلاث مدارس فكرية في هذا الصدد:

- الأولى تعتبر أنه لا يوجد بين نظم المعلومات الإدارية والنظم المدعمة للقرارات، ومبرر ذلك أن نظم المعلومات الإدارية لم ولن تحل محل المدير، ولكنها توجه لمساعدته في عمليات اتخاذ القرار،
- الثانية أن النظم المدعمة للقرارات هي تحقيق ملحوظ بالمقارنة بنظم المعلومات الإدارية، فالنظم الأولى تركز على التحليل الإلكتروني للبيانات بينما تركز النظم المدعمة للقرارات على التفاعل بين متخذي القرار والحاسب الإلكتروني للتوصل إلى قرارات معينة
- الثالثة يرون أن النظم المدعمة للقرار هي جزء من نظم المعلومات الإدارية، حيث إن النظم الأخيرة تشتمل على كل عمليات تشغيل البيانات ونظم تدعيم القرار وترشيدها معاً، الفترات (حسن، 1996)

وفي السبعينيات بدأ الأكاديميون إدراك أهمية نظم المعلومات المحوسبة (CBIS) Computer Based Information Systems والدور الذي يلعبه لدعم المديرين في انشطتهم بحل المشاكل المعقدة وشبه المعقدة في عملية اتخاذ القرار، وهنا ظهر مفهوم نظم دعم القرار الذي جاء به العالم (Scott Morton) وأطلق عليه نظام الدعم الإداري، ثم تغير إلى نظم دعم القرارات، إشارة إلى الدعم أو الإسناد، وهو لا يهتم بالجانب الإداري فحسب، إنما يشكل اتخاذ القرارات في مختلف المجالات، ومنذ السبعينيات من القرن الماضي أصبحت دراسة نظم دعم القرار جزءاً جوهرياً من المعلومات المحوسبة (CBIS). (جواد، 2011)

وقد تم إنشاء نظام دعم القرار عام 1971 على يد أنتوني جوري ومايكل إس سكوت مورتون لتوجيه تطبيقات الحاسوب في اتخاذ القرارات الإدارية (Apriyansyah, 2022). وفيما يلي رسم توضيحي يبين نشأة ومراحل تطور نظم دعم القرار.

شكل رقم (2) التطور التاريخي لنظم دعم القرار



المصدر: من إعداد الباحثة

ثالثاً: بداية ظهور مصطلحات البحث إدارة المعرفة ونظم دعم القرار معا:

ترتبط إدارة المعرفة بنظم دعم القرار حيث دخلت أنظمة دعم القرار في وقت صعب نسبيا في تسعينيات القرن العشرين، لان مستخدمي أنظمة دعم القرار لم يعودوا راضين بمجرد البحث عن المعلومات والحصول على نتائج التحليل من تشغيل نموذج القرار بناء على الخبرة في الممارسة العملية، حيث أدرك صناع القرار أنه بصرف النظر عن المعلومات وتحليل القرار، تبين أن العنصر البشري يفتقر إلى المعرفة، والخبرة الكافية لاتخاذ قرارات أسرع وأكثر اتساقا، واستجابة للمشكلة الجديدة التي تم تحديدها ضمن عملية صنع القرار البشري، استثمر العديد من العلماء والباحثين قدرا كبيرا من الجهد للبحث عن حلول، مما أدى إلى ظهور أنظمة قائمة على المعرفة (KBS) والتي يطلق عليها باسم أنظمة الخبراء في أمريكا، ومنذ التسعينيات لعبت هذه الأنظمة دورا مهما في الجيل الجديد من أنظمة دعم القرار، مما أدى إلى تطوير أنظمة دعم القرار القائمة على المعرفة (KB-DSS)، وتم قبول أنظمة دعم القرار القائمة على المعرفة بشكل عام كأنظمة قرار تحتوي على قاعدة معرفية، ولها وظيفة الاستدلال والتفكير فوق نظام دعم القرار الكلاسيكي (Liu, Shaofeng, 2017, p1318).

ومع إدراك صناع القرار في تسعينيات القرن الماضي لأهمية نظم القرار القائمة على المعرفة كان هناك محاولات بحثية سبقت عن ارتباط مصطلحات الدراسة، حيث كانت أول دراسة جمعت المصطلحين معا على حد علم الباحثة في الإنتاج الفكري 1982م من خلال دراسة بعنوان: دراسة (Ben-Bassat, M, 1882) بعنوان: المتطلبات المعرفية والإدارية في نظم دعم القرار الخبيرة لتقييم الوضع (العسكري)، تضمنت الدراسة تحليل المواقف مصحوبة بأمثلة لتقييم الوضع العسكري. Knowledge requirements and management in expert decision support systems for (military) situation assessment.

ومما سبق يتضح أن مصطلح نظم دعم القرار سبق مصطلح إدارة المعرفة في الظهور، وأن كلا المصطلحين كان هناك تدرج في ظهورهم وتطورهم، وبالتالي فإن موضوع البحث الذي يتكون من كلا المصطلحين معا لا يمكن أن يكون تم تداوله في الإنتاج الفكري قبل عام 1980م – على حد علم الباحثة.

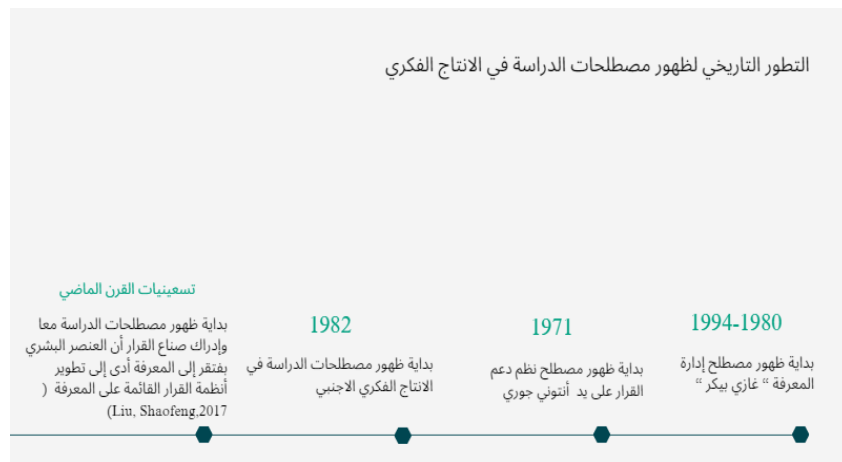
وبداية ظهور المصطلحات معا في الكتب: أول مرة ظهر المصطلحان معا في الكتب عام 1985م:

عنوان الكتاب: تأثير تمثيل المعرفة والنوع النفسي على فهم الإنسان في واجهة الإنسان والحاسوب (أنظمة الخبراء، المعلومات الإدارية، المنطق الاستنتاجي، دعم القرار، مايرز بريجز) (Castle, W. I, 1985.)

The Effect of Knowledge Representation and Psychological Type on Human Understanding in the Human-computer Interface (Expert Systems, Management Information, Deductive Logic, Decision Support, Myers-briggs)

وفيما يلي رسم توضيحي لبداية ظهور مصطلحات المراجعة، وظهورهما معا.

شكل رقم (3) التطور التاريخي لظهور مصطلحات الدراسة في الإنتاج الفكري



المصدر: من إعداد الباحثة

رابعاً: بداية الدراسات وتطورها والاهتمامات البحثية أو النظرية التي تناولت موضوع إدارة المعرفة ونظم دعم القرار:

فيما يلي سوف نستعرض بداية ظهور مصطلحات أدب الموضوع إدارة المعرفة ونظم دعم القرار مرتبطين معا في الإنتاج الفكري وذلك بالبحث في عنوان البحث في قواعد البيانات ومحركات البحث ، وسبب عدم استعراض الاتجاهات البحثية للمصطلحات لكل مصطلح بشكل مستقل لأن موضوع إدارة المعرفة يدخل في جميع المجالات وهو موضوع واسع وتعددت الاتجاهات البحثية له في جميع المجالات، وتعددت المراجعات العلمية في هذا الموضوع بشكل مستقل، وكذلك الحال بالنسبة لمصطلح نظم دعم القرار حيث ارتبط بالعديد من المجالات، لذا سوف نتناول الباحثة الاتجاهات البحثية لمصطلح (إدارة المعرفة ونظم دعم القرارات) مرتبطين معا لمعرفة المجالات المرتبطة به والاتجاهات البحثية لهما، وسيتم لاحقاً عرض المؤشرات الرقمية لكل مصطلح بشكل مستقل، وتم البحث في قواعد البيانات ومحركات البحث المختارة بمصطلح إدارة المعرفة ونظم دعم القرار من الفترة 1982م إلى 2024م، حيث تم الوصول إلى أول دراسة جمعت مصطلحي الدراسة معا .

وتم تحليل الدراسات بناء على اتاحتها ومدى صلتها بالموضوع والاتجاهات البحثية التي تمثلها.

وسيتم تقسيم الاتجاهات البحثية للمصطلحين مرتبطين معا إلى محورين:

- المحور الأول: الاتجاهات البحثية لإدارة المعرفة ونظم دعم القرار في الإنتاج الفكري العربي
- المحور الثاني: الاتجاهات البحثية لإدارة المعرفة ونظم دعم القرار في الإنتاج الفكري الأجنبي

وسيتم تقسيمها إلى فئات زمنية تبدأ منذ ظهور أول دراسة للمصطلحين معا عند البحث في قواعد البيانات ومحركات البحث التي تم تحديدها.

3. الاتجاهات البحثية لإدارة المعرفة ونظم دعم القرار معا في الإنتاج الفكري العربي والأجنبي:

المحور الأول: الاتجاهات البحثية لإدارة المعرفة ونظم دعم القرار معا في الإنتاج الفكري العربي:

- في الفترة: 1982م-1992م

عند البحث في محركات البحث باللغة العربية في هذه الفترة لم تظهر دراسات في الإنتاج الفكري العربي ربطت مصطلحات الدراسة معا على حد علم الباحثة

- في الفترة: 1993م-2003م

كذلك في هذه الفترة لم تظهر عند البحث في محركات البحث باللغة العربية في هذه الفترة لم تظهر دراسات في الإنتاج الفكري العربي ربطت مصطلحات الدراسة معا على حد علم الباحثة.

- في الفترة: 2004م-2014م

دراسة الموسى (2009) بعنوان: دور استكشاف المعرفة في نظم ديناميكية لدعم القرارات الإدارية. قدمت الدراسة بنية لنظام ديناميكي لدعم قرارات الإدارة ويتيح هذا النظام إمكانية الاستفادة من البيانات المخزنة في قواعد بيانات المنظمة واستخدامها في استكشاف معارف جديدة تضاف إلى معارف المنظمة أو تغيير قواعد معارف النظام بحسب التغييرات التي تطرأ على بيانات المنظمة ومن أهم نتائج هذه الدراسة إمكانية تطوير نظم إدارة المعرفة في نظم دعم القرارات الإدارية بإضافة أدوات خاصة لاستخلاص المعرفة وجعل هذه الأنظمة تعمل ديناميكيا لدعم القرارات الإدارية.

- الفترة: 2015م-2024م

في هذه الفترة ظهرت دراسة (عزيز، 2018). بعنوان: تقنيات دعم القرار وإسهامها في تحقيق فاعلية عمليات إدارة المعرفة، هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين متغيرات البحث والمتمثلة ب تقنيات دعم القرار كمتغير مستقل وفاعلية عمليات إدارة المعرفة بوصفها متغير معتمد، كما ناقشت الدراسة ادراك المنظمات الحالة الحالية بين المنظمات من شدة المنافسة فسعت جاهدة لتطوير أساليب وتقنيات دعم القرار وتحديثها باستمرار لتواكب العصر وأدخلت المزيد من الأفكار والمبتكرات لأجل الحفاظ على زبائننا القدامى والتوسع في السوق من خلال كسب رضا الزبائن وأصبح لزاما على المنظمات التعامل بدقة عالية من خلال إدارة عملياتها الجوهرية والمتمثلة ب توليد واكتساب المعرفة خزن المعرفة نشر المعرفة تطبيق المعرفة والتي تعد معيارا للتقدم والازدهار فضلا عن دعم تقنيات دعم القرار في توليد المعرفة و تخزينها وتوزيعها ووضعها في موضع التطبيق حتى تحقق المنظمات أهدافها.

وناقشت دراسة الحوامدة (2019) بعنوان: إدارة المعرفة وأثرها في البراعة المنظمة: الدور الوسيط لنظم دعم القرار في شركات التأمين الأردنية، أثر إدارة المعرفة في البراعة المنظمة لشركات التأمين الأردنية، وهدفت إلى توضيح الدور الوسيط لنظم دعم القرار في تفسير أثر إدارة المعرفة في البراعة المنظمة لتلك الشركات. اعتمدت الدراسة أربعة أبعاد لإدارة المعرفة وهي: اكتشاف المعرفة، وامتلاك المعرفة، ومشاركة المعرفة، وتطبيق المعرفة، وبعدين اثنين للبراعة المنظمة وهما: استكشاف الفرص واستغلال الفرص، وكان من أهم نتائج الدراسة جاءت مستويات نظم دعم القرار مرتفعة، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المعرفة في البراعة المنظمة ونظم دعم القرار ومن أهم التوصيات ضرورة تبني نظم دعم قرار مرنة وقابلة للتعديل بسهولة.

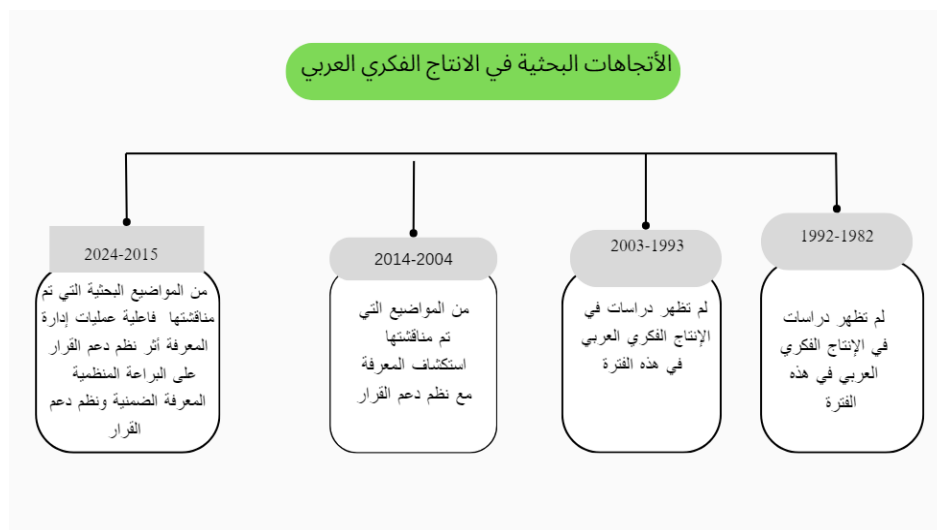
كما ناقشت دراسة فتح الله (2022): بعنوان: تعزيز أثر المعرفة الضمنية على جودة القرارات الاستراتيجية باستخدام نظم دعم القرارات: دراسة حالة مجمع صيدال تحديد العلاقة بين المعرفة الضمنية وجودة القرارات الاستراتيجية، وهذا من خلال وساطة نظم دعم القرارات، حيث تم تطبيقها على مجمع "صيدال". ومن أهم نتائج الدراسة أن نظم دعم القرار تلعب دور وسيط في التأثير على العلاقة بين المعرفة الضمنية وجودة القرارات الاستراتيجية، وأن نوع هذه الوساطة هي وساطة كلية أي أن تأثير متغير المعرفة الضمنية على جودة القرارات الاستراتيجية تمر كلها عبر المتغير نظم دعم القرارات.

من خلال ما تم عرضه في الإنتاج الفكري باللغة العربية في قواعد البيانات ومحركات البحث التي تم تحديدها في هذه المراجعة لاحظت الباحثة أن الاتجاهات البحثية التي تم رصدها عند البحث تناولت أثر مصطلحات الدراسة على البراعة المنظمة، وأثرها على فاعلية عمليات إدارة المعرفة، كما تطرقت إلى المعرفة الضمنية على جودة القرار عند استخدام نظم دعم القرار، كما لاحظت الباحثة أن هناك فجوة لم يتم مناقشتها بحثياً منذ ظهور مصطلح إدارة المعرفة في الثمانينات، وظهور مصطلح نظم دعم القرار في السبعينيات، وظهورهما معاً في الإنتاج الفكري العربي عام 2009م، وبين ظهورهما معاً في الإنتاج الفكري الأجنبي سبق ظهورهما معاً في الإنتاج الفكري العربي كما سوف يتم توضيحه لاحقاً.

وقد لاحظت الباحثة من خلال البحث أن مصطلح إدارة المعرفة وجود دراسات عربية ركزت على عملية "اتخاذ القرارات" في الإنتاج الفكري العربي بشكل عام، كعملية هامة من العمليات الإدارية في المنظمات، دون الإشارة إلى استخدام نظم دعم القرار (DSS) للمساهمة في اتخاذ قرارات مستنيرة، قد يكون أحد أسبابها على حد علم الباحثة الاهتمام والتركيز بتلك الفترة بمصطلح نظم المعلومات (MIS) مع إدارة المعرفة، مع وجود الاختلاف بين نظم دعم القرار (DSS) ونظم المعلومات الإدارية (MIS) من حيث الغرض من استخدامه وتحليله للبيانات المهيكلة وشبه المهيكلة.

من خلال ما تم طرحه لاحظت الباحثة ندرة الدراسات العربية في الفترة من 1982م إلى 2024م التي بحثت في موضوع إدارة المعرفة ونظم دعم القرار معاً - على حد علم الباحثة - وترى الباحثة أن إجراء الدراسات وإثراء الإنتاج الفكري العربي في إدارة المعرفة (KM) ونظم دعم القرار (DSS) يعد استراتيجية قوية لتحسين عملية اتخاذ القرارات، وتعزيز الابتكار في المنظمات، وتسريع عمليات اتخاذ القرار المستنيرة، وتعزيز التعلم المؤسسي.

شكل رقم (4) الاتجاهات البحثية لمصطلحات الدراسة في الإنتاج الفكري العربي



المصدر: من إعداد الباحثة

المحور الثاني: الاتجاهات البحثية لإدارة المعرفة ونظم دعم القرار في الإنتاج الفكري الأجنبي

فيما يلي سوف يتم تتبع مصطلحات الدراسة وبداية ظهورها معا في الإنتاج الفكري الأجنبي، وسوف يكون البحث في عنوان المقالات والدراسات البحثية وسيتم مناقشة أبرز الدراسات، وتقسيمها إلى فترات زمنية على منذ ظهور أول دراسة في قواعد البيانات ومحركات البحث التي تم البحث على النحو الآتي:

- الفترة 1982م-1992م

في هذه الفترة بدأ الاهتمام بإجراء الدراسات حول هذا الموضوع، حيث كانت أول دراسة ظهرت على حد علم الباحثة دراسة Ben-Bassat, M (1982) بعنوان: المتطلبات المعرفية والإدارية في نظم دعم القرار الخبيرة لتقييم الوضع (العسكري)، تضمنت الدراسة تحليل المواقف مصحوبة بأمثلة لتقييم الوضع العسكري

تقييم الموقف مثل التشخيص الطبي، وقراءة ساحة المعركة وتقييم وضع الشركة لأغراض الاندماج أو الاستحواذ، ويتم تحديد أنواع أنظمة دعم القرار، ويتم التركيز على تمثيل المعرفة واستنباطها وعلى الرغم من مناقشة القضايا المتعلقة بآليات الاستدلال وبنية النظام وواجهة المستخدم الخبير والآلة.

كما تحوي الدراسة على عدد من الأمثلة لتقييم الوضع العسكري، وأمثلة مماثلة من التطبيقات الطبية والتجارية في الواقع والتي تم تنفيذها والمقدمة في نظام يسمى (MEDAS) نظام دعم القرار الطبي للطوارئ والعناية الحرجة.

وفي عام 1987م ظهرت دراسة Shen (1987) بعنوان: إدارة المعرفة في نظم دعم القرار، ناقشت الدراسة إطاراً لإدارة المعرفة في نظام دعم القرار. بافتراض أن اتخاذ القرار يعتمد بشكل أساسي على معالجة البيانات الرقمية. وبالتالي، عند جريد البيانات والمعرفة كعلاقات، ونماذج القرار كعلاقات. بناءً على هذين البنيتين، يسمح إطار العمل المفترض للمستخدم بتكوين نماذج القرار وتجربتها بشكل تفاعلي؛ كما أنه يوفر معلومات القرار بشكل غير إجرائي من خلال معالج المعرفة.

كذلك في عام 1987م ناقشت دراسة Karagiannis, D (1987) بعنوان: نظم إدارة قواعد البيانات والمعرفة لدعم القرار، ناقشت الدراسة أحد مكونات نظام دعم القرار وهو نظام المعرفة ومكوناته حيث يتكون من واجهة المستخدم ومعالج الاستنباط وواجهة قاعدة البيانات، ويمكنه وصف النموذج من خلال القواعد والحقائق بناءً على قاعدة بيانات علائقية، وهذا النظام المقترح مفيد جداً لحل المشاكل الصعبة.

وفي عام 1991م دراسة (Löf, S, 1991) بعنوان: نظم المعرفة ودعم القرار الإداري، ذكر الباحث في سياق البحث كان اتخاذ القرار في الماضي يتم دعمه من خلال أدوات دعم القرار وإدارة قواعد البيانات التقليدية، وللتغلب على قصور هذه الأنظمة التقليدية دمجت الدراسة الأدوات التقليدية مع تكنولوجيا أنظمة المعرفة أي الاستدلال المبني على الاستدلال من أجل إنشاء نظام ذكي لدعم القرار وتم إطلاق عليه مسمى نظام معرفة التحكم في الأعمال والذي تم تطويره لدعم مراقبي الأعمال ومديري المناطق في إجراء تحليل أعمالهم.

وفي عام 1992م كانت دراسة (Potter, 1992) بعنوان: توسيع أنظمة دعم القرار: تكامل البيانات والمعرفة وإدارة النماذج، ناقشت الدراسة أدى انتشار الحوسبة المكتبية إلى إحياء الاهتمام بإتاحة الأدوات المحوسبة للمديرين وصناع القرار الآخرين، وعرضت الدراسة نموذج يدمج البيانات والمعرفة وإدارة النماذج وتوضح كيف يمكن توسيع نطاق أنظمة دعم القرار DSS لدعم المديرين، وتم توضيح أهمية تطبيقه على إدارة البيانات والمعرفة من خلال عدة أمثلة، كإدارة الإنتاج والمخزون وتصميم شرائح الحاسوب.

التعقيب على الدراسات الأجنبية لموضوع المراجعة في الفترة 1882م إلى 1992م:

من خلال ما تم استعراضه من الإنتاج الفكري الأجنبي في الفترة من 1982م إلى 1992م، تنوع الاتجاهات البحثية ومجالات

استخدامها في هذه الفترة حيث ناقشت دراسة (Ben-Bassat, M, 1982) ربط المتطلبات المعرفية ونظم دعم القرار في تحليل الوضع العسكري وتحليل المواقف للتعلم من الدروس المستفادة، وتوثيق الممارسات العسكرية.

وناقشت دراسة (Shen, 1987) إطارا لإدارة المعرفة في نظم دعم القرار، ومعالجة البيانات الرقمية، لاستخراج الرؤى المفيدة التي تساهم في اتخاذ قرارات مستنيرة. أما دراسة (Karagiannis, D, 1987) ناقشت الدراسة نظام المعرفة ومكوناته، ونلاحظ أن هاتين الدراستين ناقشت مكونات نظام دعم القرار المبني على قاعدة المعرفة

ودراسة (Löf, S, 1991) ناقشت دمج الأدوات التقليدية مع تكنولوجيا أنظمة المعرفة واستخدامها في دعم القرار الإداري، في حين ناقشت دراسة (Potter, 1992) ضرورة تكامل البيانات حيث عرضت نموذج يدمج البيانات والمعرفة، وإمكانية تطبيقه في إدارة المخزون وتصميم شرائح الحاسوب.

ونلاحظ تنوع الاتجاهات البحثية لموضوع المراجعة في تلك الفترة ما بين استخدامهما في المجالات العسكرية والإدارية وإدارة المخزون وتصميم شرائح الحاسوب.

- الفترة 1993م-2003م

دراسة Bose, R (1993) بعنوان: أنظمة إدارة الرعاية الصحية التي تدعم إدارة المعرفة: القدرات والبنية التحتية ودعم القرار. ناقشت هذه الدراسة مجال صناعة الرعاية الصحية ومدى ارتباطها بالمعرفة حيث يتم تبادل المعرفة في العيادات والصيدليات مكونا مجتمع المعرفة مما يعمل على تقليل التكاليف الإدارية وتحسين جودة الرعاية، حيث يعتمد نجاح الرعاية الصحية على جمع وتحليل وتبادل المعلومات أو المعرفة وهدفت إلى عرض ووصف قدرات إدارة المعرفة والبنية التحتية التقنية وبنية دعم القرار لنظام إدارة الرعاية الصحية، وتعمل هذه الدراسة على تصور نظام إدارة الرعاية الصحية القائم على إدارة المعرفة من شأنه أن يساعد في دمج العمليات السريرية والإدارية والمالية من خلال بنية تقنية مشتركة ويوفر بنية لدعم القرار لاتخاذ القرارات السريرية والإدارية،

دراسة Tong Strömberg (1999) بعنوان: إطار لتصميم أنظمة دعم القرار التنظيمي – دراسة نظرية وتطبيقية تركز على القرار الجماعي والدعم وإدارة المعرفة ووسائل الاتصال في المنظمة، ناقشت الدراسة موضوع أهمية اتخاذ القرارات الصحيحة والقدرة على التعلم من عملية صنع القرار في المنظمات، وبينت الدراسة أنه يمكن لأنواع مختلفة من أنظمة دعم القرار ووسائل الاتصال وإدارة المعرفة أن تساعد في تحقيق هذه الغاية، حيث تغطي الدراسة في الجزء العملي بناء نموذج أولي لنظام دعم القرار التنظيمي (ODSS) ودراسة تجريبية للممارسات الحالية والمفضلة لاتخاذ القرارات الجماعية والتنظيمية ودعم القرار في منطمتين، ومن نتائج الدراسة تم اقتراح إطار لتصميم أنظمة دعم القرار التنظيمي .

ناقشت دراسة Seder, I (2000) بعنوان: قواعد البيانات القائمة على المعرفة ودعم القرار الذكي للإدارة البيئية في النظم الحضرية، موضوع الحفاظ على البيئة والموارد البيئية حيث تم وضع سياسات للتحكم في استهلاكها ومدى احتياج صناعات القرار لدعم فعال لقراراتهم ويمكن تقديم هذا الدعم من خلال استخدام أنظمة المعلومات البيئية المعززة بدعم القرار المبني على الأنظمة القائمة على المعرفة، وتم مناقشة التجارب الأولى واستجابات صناعات القرار والإشارة إلى المزيد من التطوير

دراسة Cortés, U (2001) بعنوان: إدارة المعرفة ونظم دعم القرار البيئي، ذكر الباحث أنه خلال العقد الماضي أي خلال تسعينيات القرن الماضي ظهر نظام دعم القرار البيئي كأداة برمجية مناسبة لدعم تطوير إدارة المعرفة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتحكم البيئي، و تستخدم أنظمة دعم القرار في مجال البيانات مصادر معرفية مختلفة وهذا يعني استخدام طرقا مختلفة لاستخراج المعرفة من المعلومات واستخراج المعرفة الضمنية في البيانات، ومن أهم الاستنتاجات التي خرجت منها الدراسة: أنه

يتعين تطوير حلول لإدارة المعرفة بكفاءة في أنظمة دعم القرار البيئي، كما يتعين الأخذ بالاعتبار التنوع الكبير في البيانات والاعتماد القوي للعمليات البيئية على القيود المحلية مثل الظروف الجوية والسياسات الجغرافية.

دراسة Montan S. (2002): بعنوان دعم القرارات في التطبيقات الطبية: منظور إدارة المعرفة. تناولت الدراسة المجال الطبي، حيث تتوفر عادة أنواع مختلفة من المعرفة، حيث يتم تخزين المعرفة العملية، التي يتم جمعها خلال الممارسة اليومية، وإعداد التقارير عن مهارات الخبراء، في نظام معلومات المستشفى (HIS). يتم ذكر المعرفة الطبية في الكتب المدرسية والمبادئ التوجيهية السريرية. ونحن ندعي أن كل هذه المعلومات غير المتجانسة ينبغي تأمينها وتوزيعها، وإتاحتها للأطباء بالشكل الصحيح، في الوقت المناسب، من أجل دعم عملية اتخاذ القرار: في رأينا، لذلك، لا يمكن تصور نظام دعم القرار كأداة مستقلة، قادرة على استبدال الخبير البشري عند الطلب، ولكن يجب دمجه مع مهمة إدارة المعرفة (KM). لقد أثبت أنه نموذج تفكير مناسب جدًا لإدارة المعرفة من النوع العملي. ومن ناحية أخرى، يعد الاستدلال المبني على القواعد (RBR) تاريخيًا أحد أكثر الأساليب نجاحًا للتعامل مع المعرفة الرسمية. للاستفادة من جميع أنواع المعرفة المتاحة، نقترح منهجية الاستدلال متعدد الوسائط (MMR)، التي تدمج CBR و RBR، لدعم اكتشاف السياق واسترجاع المعلومات ودعم القرار. وقد تم اختبار المنهجية بنجاح على أحد التطبيقات في مجال مرض السكري إدارة المرضى.

دراسة Metaxiotis (2003) بعنوان: دعم القرار من خلال إدارة المعرفة ودور الذكاء الاصطناعي. حيث حظيت إدارة المعرفة (KM) مؤخرًا باهتمام كبير في مجتمع أنظمة المعلومات الحاسوبية وتكتسب اهتمامًا مستمرًا من قبل الصناعة والمؤسسات والحكومة. تعد عمليات دعم القرار وإدارة المعرفة أنشطة مترابطة في العديد من المنظمات. في جميع الحالات، يجمع صناع القرار دائمًا بين أنواع مختلفة من البيانات والمعرفة المتاحة في أشكال مختلفة في المنظمة. يعد الذكاء الاصطناعي (AI) أحد اللبنات الأساسية - ولكن أيضًا المنتقدة - لتطوير هذا المجال من إدارة المعرفة وبالتالي دعم عملية صنع القرار. في هذا الإطار، تهدف هذه الدراسة إلى تحسين فهم الذكاء الاصطناعي تجاه إدارة المعرفة. كما تدرس وتناقش كل من إمكانيات وقيود تقنيات الذكاء الاصطناعي الأساسية من حيث قدرتها على دعم عملية إدارة المعرفة وتشارك الأفكار والتفكير حول المزيد من الأبحاث حول تطوير بيئات دعم القرار من الجيل التالي.

دراسة Campos, M (2003). بعنوان: إدارة البيانات الزمنية وقضايا اكتساب المعرفة في أنظمة دعم القرار الطبي. عرضت هذه الدراسة مدى تطوير الأنظمة في المجالات الطبية وما حظي عليه من اهتمام متزايد، كما اهتمت الدراسة بدمج التقنيات التقليدية لإدارة وتمثيل الوقت مع مهمة التشخيص الزمني في منصة دعم القرار وتم تصميم أداة لإدارة المعلومات المتعلقة بتطور المرض ووصف تطوره من حيث الأمراض المزمنة التي يعاني منها المريض، ويركز على اكتساب المعرفة ومشاركتها مع ضمان الاتساق الدلالي لبيانات تطور المرضى.

التعقيب على الدراسات الأجنبية لموضوع المراجعة في الفترة 1993م إلى 2003م:

من خلال ما تم استعراضه من الإنتاج الفكري الأجنبي في الفترة من 1993م إلى 2003م، تنوعت الاتجاهات البحثية ومجالات تطبيقها حيث تناولت دراسة Bose, R (1993) أحد المجالات الهامة والقطاعات الحيوية وهو مجال صناعة الرعاية الصحية حيث قدمت الدراسة تصور نظام إدارة الرعاية الصحية القائم على إدارة المعرفة من شأنه أن يساعد في دمج العمليات السريرية والإدارية والمالية من خلال بنية تقنية مشتركة ويوفر بنية لدعم القرار لاتخاذ القرارات السريرية والإدارية، وفي نفس المجال الطبي ناقشت دراسة Campos, M (2003) أنظمة دعم القرار الطبي وركزت على اكتساب ومشاركة المعرفة كأحد العمليات الهامة في هذا المجال، ومما لا يخفى علينا أن الاهتمام بمثل هذه الدراسات التي تدعم القرارات الطبية التي تعتمد على التشخيص الدقيق للمرض له أهمية كبرى، كما ناقشت دراسة Montan S. (2002) المجال الطبي كذلك، وكان عنوانها: مجال دعم القرارات في التطبيقات

الطبية منظور إدارة المعرفة وتناولت تخزين المعرفة العملية من خلال الممارسات اليومية في نظام، واتاحتها للأطباء في الوقت المناسب

وفي هذه الفترة بدأ الاهتمام بدعم القرار البيئي المبني على الأنظمة القائمة على المعرفة حيث تناولت دراسة Cortés, U (2001) وكذلك دراسة Seder, I (2000) المجال البيئي واهتمامهم بهذا الجانب، وأنه يتعين تطوير حلول لإدارة المعرفة بكفاءة في أنظمة دعم القرار البيئي.

كما تم مناقشة دور الذكاء الاصطناعي في هذا المجال من خلال دراسة Metaxiotis (2003) التي استعرضت إمكانيات وقيود تقنيات الذكاء الاصطناعي الأساسية من حيث قدرتها على دعم عملية إدارة المعرفة وتشارك الأفكار والتقديرات حول المزيد من الأبحاث حول تطوير بيانات دعم القرار من الجيل التالي.

من خلال استعراض الدراسات الأجنبية في الفترة 1993م إلى 2003م نلاحظ تعدد الاتجاهات والمجالات في الإنتاج الفكري حيث شمل المجال الطبي والبيئي، كما شمل أيضا دعم القرار من خلال إدارة المعرفة ودور الذكاء الاصطناعي.

- الفترة 2004م-2014م

دراسة Z Binghai (2004): بعنوان: نظام دعم القرار القائم على المعرفة لإدارة الأدوات في نظام التصنيع المرن تناولت الدراسة وصف نظرة عامة على وظائف إدارة الأدوات. وتقديم هيكل نظام دعم القرار القائم على المعرفة لإدارة الأدوات والوكلاء الأساسيين في تصميم نظام التصنيع المرن (FMS). كما تمت مناقشة الوكلاء الفرديين لنظام دعم القرار القائم على المعرفة للتصميم والتطوير.

دراسة Wong, I. W (2007) بعنوان: الأنواع المعرضة للخطر: إدارة البيانات والمعرفة ضمن نظام دعم القرار، تضمنت الدراسة بناء نظام دعم القرار متعدد الاستخدامات وهو قائم على الويب تم تسميته باسم (WILDSpace DSS)، ويتكون من خوادم موزعة، ويوفر أنواعا مختلفة من المعلومات والبيانات الجغرافية والمكانية والبيانات الوصفية وتحليلات دعم القرار، ويأخذ في تصميمه احتياجات المستخدمين المختلفة، وأمن البيانات، وتم تصميم قاعدة "أفضل الممارسات"، وتعتبر هذا النظام منصة فعالة لتقديم المعلومات والخدمات لاتخاذ القرارات لحماية النباتات المعرضة للخطر والحفاظ على التنوع البيولوجي.

ناقشت دراسة Baeshen, N. M. (2008). بعنوان: إدارة المعرفة ونظم دعم القرار البيئي، ناقشت الدراسة موضوع الحماية الفعالة للبيئة، وهي تعتمد على جودة المعلومات المتاحة المستخدمة لاتخاذ القرار المناسب، كما ناقشت دور تقنيات الذكاء الاصطناعي واستخراج البيانات في مجال إدارة المعرفة البيئية.

دراسة Ceccarelli (2008). بعنوان: نظام دعم القرار السريري في بيئة الأورام، استناداً إلى إدارة المعرفة ناقشت هذه الدراسة تطبيق المنهجية العلمية على الممارسة السريرية والذي يتحقق عادة من خلال التوصيات والسياسات والبروتوكولات الممثلة في المبادئ التوجيهية للممارسة السريرية CPG وتساعد المبادئ التوجيهية للممارسة السريرية الطبيب في اختياراته، وتحسين عملية رعاية المريض. إن تمثيل المبادئ التوجيهية وإدخالها في نظام المعلومات الطبية يمكن أن يؤدي إلى أنظمة دعم القرار السريري (CDSS) الفعالة، ومع ذلك فإن هذا يفرض العديد من التحديات المثيرة للاهتمام مثل مشاكل تمثيل المعرفة والاستدلال وتحديد سير العمل والوصول إلى البيانات غير المنظمة، إلخ. في هذه الدراسة نقوم بتحليل الأساليب والطرق في تحقيق CPG القائم على الحاسوب وتوضيح الخيارات التي تم اتخاذها (الأدوات والهندسة المعمارية والمجال السريري) لتحقيق نظام KON3 لتحقيق CDSS وتمثيل المعلومات الدلالية، في بيئة الأورام.

أما دراسة J. Cheng (2008). بعنوان: تحليل هيكل نظام دعم القرار في المؤسسة على أساس إدارة المعرفة الضمنية لنظام دعم القرار (DSS) ناقشت استخدام الوسائل التقنية لمساعدة الأشخاص على الوصول إلى المعرفة وتخزينها ومشاركتها واستخدامها وابتكارها، لتوفير القرارات القائمة على المعرفة للمديرين، وتحسين مستوى اتخاذ القرار للإدارة وجعل القرار أكثر علمية، ولكن في نظام دعم القرار، غالبًا ما يتم تجاهل استخراج وإعادة استخدام المعرفة الضمنية التي تعد أمرًا بالغ الأهمية للمؤسسة. في هذه الدراسة، تم بناء نظام دعم القرار للمؤسسة على أساس إدارة المعرفة الضمنية، ويمكن لصناع السياسات مشاركة المعرفة الضمنية وابتكارها بشكل أكثر ملاءمة في منصة مشاركة المعرفة، واتخاذ القرار باستخدام المعرفة الضمنية.

وفي عام 2009 ناقشت دراسة Secrieru (2009). بعنوان: تقنيات إدارة المعرفة المنظمة أو تطوير نظام دعم القرار التفاعلي والتكيفي. والتي تهدف إلى وصف مبادئ وتقنيات معالجة المعرفة وإدارتها بهدف إنشاء واجهة مستخدم تفاعلية باستخدام نظام دعم القرار في المجال الطبي حيث أن أنشطة التشخيص التي يقوم بها الأطباء مهمة حيث أن حجم المعلومات يتزايد باستمرار بسبب ظهور أساليب جديدة لفحص المرضى، وذكر الباحث في دراسته أن مرحلة اكتساب المعرفة وإضفاء الطابع الرسمي عليها مرحلة أساسية لتطوير نظام دعم القرار، وكان من أهم ما توصلت إليه الدراسة أن التمثيل المتعدد للمعرفة المكتسبة والمنظمة وتقنيات الإدارة توفر حلًا لاستنتاج نظام دعم القرار وتلبية متطلبات الواجهة .

وهدف دراسة Gulser (2011). بعنوان: تطوير إطار عمل لدمج إدارة المعرفة ونظم دعم القرار: تطبيق على التنبؤ بالسلاسل الزمنية إلى تطوير إطار عمل يدمج إدارة المعرفة (KM) وأنظمة دعم القرار (DSS) باستخدام تقنيات اكتشاف المعرفة (KDT). كما يتم تطبيق تقنيات اكتشاف المعرفة (KDT) لتحقيق التحويلات بين أنواع مختلفة من المعرفة وكذلك إنشاء نماذج جديدة من النماذج المحددة مسبقًا. ومن ثم تخزين قواعد الشبكة العصبية المستخرجة في قاعدة نموذجية لتحقيق إخراج المعرفة. كما تم استخدام خوارزمية CLIQUE، المناسبة لتجميع البيانات عالية الأبعاد، لتوليد المعرفة الصريحة من خلال الجمع بين قواعد القرار في قاعدة النموذج، ويمكن استخدام هذا الإطار المقترح للتنبؤ في الحالات المشابهة.

وتهدف دراسة Ridha (2012). بعنوان: نموذج البرمجة الخطية كنظام دعم القرار في إدارة المعرفة إلى دراسة أسلوب كمي مطبق لتحديد تكلفة نقل أصول المعرفة بين ثلاثة مستشفيات في الأردن، وتوضح نتائج الدراسة أنه يمكن استخدام الأسلوب الكمي (البرمجة الخطية) كنظام دعم قرار لمساعدة متخذ القرار عندما يريد الاختيار بين العديد من أنواع أصول المعرفة بأقل تكلفة.

دراسة Ramzan et. al (2014). بعنوان: تمثيل الخبرة البشرية من خلال لغة أنطولوجيا الويب OWL لدعم هندسة المعرفة في أنظمة دعم القرار، ذكر الباحث في دراسته أن أنظمة دعم القرار تستند في معرفتها ونصائحها على الخبرة البشرية ولا بد أن يكون تمثيل المعرفة في تنسيق يمكن للمستخدمين البشر أن يفهموه بسهولة بالإضافة إلى دعم هندسة المعرفة المستمرة بما في ذلك تطور المعرفة واتساقها، كما يتناول البحث تطوير مواصفات الأنطولوجيا لإدارة هندسة المعرفة في نظام دعم القرار السريري لتقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بالصحة العقلية في شكل نموذج، ثم يتم تمثيل الهيكل الهرمي باستخدام مستند XML ويشرح البحث مزايا استخدام لغة الأنطولوجيا على الويب، ويوضح بعض القضايا والمشاكل التي واجهتها في ترجمة النموذج النفسي إلى OWL، وهذا له دور مهم في مجالات المعرفة المعقدة للأنظمة القائمة على الخبرة البشرية دون إعاقة فهم المستخدمين النهائيين لقاعدة المعرفة، ويمكن تطبيق هذا النموذج على العديد من مجالات القرار .

دراسة Jindal (2014). بعنوان: جوانب إدارة المعرفة وأثر نظام دعم القرار في نموذج الحكومة الإلكترونية في التعليم المهني، ذكر الباحث أن الجمع بين وجهات النظر الأكاديمية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفنية الحكومية من شأنه أن يسد الفجوة بين النظرية والتطبيق العملي لممارسات إدارة المعرفة في مختلف الجامعات. وإن وجود تحديات وضغوط مثل العولمة، ونقص الميزانية

المالية، والقدرة التنافسية وما إلى ذلك يجعل من الصعب تنفيذ ممارسات إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي. ركزت الدراسة على تأثير نموذج الحوكمة الإلكترونية على أساس نماذج إدارة المعرفة الأولية. وتدرس ممارسات إدارة المعرفة المختلفة في مكتبات المؤسسات وتكشف آراء أمناء المكتبات فيما يتعلق بإدارة المعرفة. كما تقدم الدراسة إطاراً مفاهيمياً لوصف عناصر إدارة المعرفة. كما تم إجراء منهجية بحثية فيما يتعلق بممارسات إدارة المعرفة المختلفة في جامعات دلهي.

التعقيب على الدراسات الأجنبية لموضوع المراجعة في الفترة 2004م إلى 2014م:

في هذه الفترة تعددت الاتجاهات البحثية ومجالات الدراسات مثل الفترة الزمنية التي تسبقها حيث تناولت دراسة (Ceccarelli, 2008) نظام دعم القرار السريري في بيئة الأورام استناداً إلى إدارة المعرفة، كذلك تطرقت دراسة (Secrieru, 2009) لإنشاء واجهة مستخدم تفاعلية باستخدام نظام دعم القرار في المجال الطبي وتناولت أنشطة التشخيص التي يقوم بها الأطباء، واكتساب المعرفة التي من شأنها تدعم تطوير نظام دعم القرار ونلاحظ هنا أهمية إجراء مثل هذه الدراسات في المجال الطبي.

أما دراسة (Ramzan A. et. al, 2014) فقد تناولت موضوع دعم هندسة المعرفة في أنظمة دعم القرار وتمثيل الخبرة البشرية من خلال لغة أنطولوجيا الويب. وفي مجال التعليم تناولت دراسة (Jindal, 2014) جوانب إدارة المعرفة وأثر نظام دعم القرار في الحكومة الإلكترونية في التعليم المهني. كما تم التطرق للأساليب الرياضية والكمية والمتمثلة في موضوع البرمجة الخطية كنظام داعم للقرار في إدارة المعرفة من خلال دراسة (Ridha, 2012) حيث تناولت الدراسة تحديد تكلفة نقل أصول المعرفة. أيضاً تم تناول موضوع دعم القرار البيئي واستخراج البيانات في مجال إدارة المعرفة البيئية من خلال دراسة (Baeshen, N. M. , 2008) ونلاحظ تعدد الاتجاهات البحثية في هذه الفترة الزمنية وتطورها من خلال ما تم استعراضه من دراسات.

- الفترة 2015م-2024م

دراسة (Alyoubi, B A (2015): بعنوان: نظام دعم القرار والإدارة الاستراتيجية المبنية على المعرفة. ناقشت هذه الدراسة دمج أنظمة دعم القرار مع أنظمة إدارة المعرفة وتطورت من المفاهيم السابقة " لمعالجة البيانات " وأنظمة المعلومات الإدارية (MIS) إلى شكلها الحالي كمساعدة لا غنى عنها لأنظمة المعلومات لاتخاذ القرار، تدعم أنظمة دعم المجموعة وظائف المجموعة مثل العصف الذهني وتقييم الأفكار، كما تتم مناقشة الروابط بين إدارة المعرفة والإدارة الاستراتيجية للأعمال.

وتعمل إدارة المعرفة على اكساب المنظمة ميزة تنافسية من خلال دراسة مفصلة للعوامل البيئية، وينظر إلى أنظمة دعم القرار على أنها وظائف دعم رئيسية حيث إنها تمكن العاملين في مجال المعرفة وصناع القرار من اتخاذ قرارات مستنيرة من خلال الدراسة للمتغيرات شبه الهيكلية في العوامل البيئية الخارجية.

دراسة (Patalas-Maliszewska (2016). بعنوان: مفهوم نظام دعم القرار لاختيار أداة إدارة المعرفة لشركة تصنيع تحلل هذه المقالة إدارة المعرفة الحرجة داخل شركة تصنيع يجب أن يدعم عمالها أداة إدارة المعرفة بناءً على البيانات التي تم الحصول عليها من 69 شركة تصنيع بولندية من منطقة لوبوسكي ومن 23 شركة تصنيع ألمانية من منطقة براندنبورغ. وتركز على نهج استخدام طريقة (FAHP) عملية التسلسل الهرمي التحليلي الضبابي) لإنشاء قرار موضوعي في عملية اختيار أداة إدارة المعرفة، وخاصة فيما يتعلق بالمعايير النوعية وغير القابلة للقياس. وبالتالي فإن مفهوم نظام دعم القرار المقدم في هذه الدراسة يعمل كأساس للمبادئ التوجيهية لتحسين عمليات إدارة المعرفة في شركة تصنيع.

دراسة (Centobelli, P (2018) بعنوان: مواءمة المعرفة المؤسسية وأنظمة إدارة المعرفة لتحسين الكفاءة والفعالية في الأداء: نظام دعم القرار ثلاثي الأبعاد يعتمد على الغموض. فالغرض من هذه الدراسة هو اقتراح نهج منطقي غامض ثلاثي الأبعاد لتقييم

مستوى التوافق بين المعرفة التي تمتلكها المؤسسة وأنظمة إدارة المعرفة (KMSs) التي تتبناها. وتهدف الدراسة أيضًا إلى اقتراح أنظمة إدارة المعرفة KMS الأكثر ملاءمة للحد من الاختلال وتحسين الأداء التشغيلي من حيث الكفاءة والفعالية، وتحليل مستوى المواءمة بين معرفة المؤسسة وأنظمة إدارة المفاتيح (KMSs) الخاصة بها من وجهتي النظر الوجودية والمعرفية. استخدم المؤلفون المنهجية المقترحة لتطوير نظام دعم قرار إدارة المعرفة (KM-DSS) القائم على البرمجيات، والذي تم اختياره على مؤسسة صغيرة ومتوسطة (SME) تعمل في صناعة التكنولوجيا المتقدمة. تسلط النتائج الضوء على أن نظام دعم القرار ((DSS المقترح يسمح للمديرين بتقييم عمليات إدارة المعرفة وتحديد أنظمة إدارة المعرفة ((KMS التي يجب اعتمادها لتحسين التوافق مع طبيعة المعرفة التي تمتلكها مؤسساتهم وكذلك لزيادة مستوى كفاءتهم وفعاليتهم.

دراسة R. K. Jonkers (2010) بعنوان: تقليل تكاليف تغييرات التصميم الهندسي من خلال اعتماد نظام دعم القرار وإدارة المعرفة، ذكر الباحث أنه في وقت مبكر من التصميم في مشاريع التصميم تعمل تخصصات الهندسة وإدارة البرامج في عزلة مما يؤدي إلى تناقضات في معلومات المنتج والتحديات في صنع القرار، ولسد هذه الفجوة تم تقديم نظام دعم القرار التحليلي الذي يعزز من إدارة تغيير التصميم الهندسي وإدارة المعرفة في وقت مبكر من التصميم، واطار إدارة المعرفة المقدم في الدراسة هو خيار قابل للتطبيق لجميع التخصصات المتعددة، وهي توفر طريقة لتمكين اتخاذ القرارات المستتيرة في وقت مبكر من دورة التصميم، كما أن الطبيعة التكرارية والديناميكية لهذا النموذج تتوافق مع مبادئ الإدارة الرشيقة، بالإضافة إلى أفضل الممارسات الأخرى في إدارة البرامج والأنظمة المعقدة.

دراسة Osman, N (2020) بعنوان: الفوائد المدركة من دمج أنظمة دعم القرار المعتمدة على الحاسوب وإدارة المعرفة في المنظمات: ناقشت الدراسة عملية اتخاذ القرار واعتبرته نشاط يومي لأي شخص، ويدخل في جميع المهن حيث يطبق صناع القرار معرفتهم بقضايا معينة لجعلها قرارات صائبة، كما ناقشت الدراسة نظام المعرفة الحاسوبي القائم على المعرفة ولديه قاعدة بيانات محوسبة، وتم شرح مزايا دمج نظام القرار المحوسب مع نظام إدارة المعرفة حيث سيؤثر على أداء المنظمة، وأظهرت نتائجها أن استخدام نظام دعم القرار المحوسب يعمل على تحسين الأداء في المنظمات .

دراسة Melamed-Varela (2020) بعنوان: إدارة المعرفة وأنظمة دعم القرار: مراجعة بيبليومترية. هدفت الدراسة على تحليل الوضع البيبليومتري لإدارة المعرفة المرتبطة بأنظمة دعم القرار، وناقشت الدراسة مدى أهمية المعرفة في المنظمات في عملية صنع القرار وأهمية أنظمة دعم القرار وتساهم الدراسة في تنمية الذكاء في المنظمات في إطار التحول الجديد لأعمال في العصر الرقمي، وكان من أهم نتائج الدراسة وجود منشورات مسجلة في دوائر المعلومات العلمية الدولية الرئيسة كان الأكبر منها في وثائق المؤتمرات والفعاليات العلمية، مما يجعلها فرصة تطويرية للبحث في هذه الجوانب في الأوساط الأكاديمية والمراكز البحثية، وأهمية المعرفة في المنظمات لصنع القرار وأنظمة دعمها وهذا يساهم في تطوير المنظمات.

دراسة Thorn (2020) بعنوان: نظم دعم القرار وإدارة المعرفة في التعليم. تناولت الدراسة إن جزءا من المعرفة التنظيمية يكمن في اذهان الموظفين، وجزء آخر كبيانات في مستودعات خاصة بالمنظمة، واثبت نهج إدارة المعرفة أنه وسيلة فعالة لجمع المعرفة الجوهرية لموظفي المنظمة وتحويلها إلى معرفة صريحة، وكل هذه الجهود تساهم بشكل كبير في صنع القرار، ويتمثل التحدي في تطبيق وتطوير الأدوات المناسبة لاستخراج الثروة المخفية كمعرفة مفيديو ومفهومة، وهذه المعرفة هي الأساس في صنع القرار، حيث تحتفظ المؤسسة التعليمية بأنواع مختلفة من بيانات الطلاب وتخزنها، حيث تستخدم النظم في التنبؤ بأداء الطلاب باستخدام مجموعة بيانات بناء على جنس الطلاب ومستوى تعليم والديهم وخلفيتهم المالية، وعن طريق بعض السمات مثل الحضور والأداء في اختبارات الفصل وحل الواجب، وإن إدارة البيانات الإلكترونية يمكن أن تصبح بالمعنى الواسع آداة مهمة لتحسين عمل المديرين التعليميين.

قدمت دراسة Meski (2021). بعنوان: نهج إدارة المعرفة العامة نحو تطوير نظام دعم القرار. في ظل ثورة الثورة الصناعية الرابعة واستخدام التقنيات المتطورة يولد كميات كبيرة من البيانات والمعرفة غير المتجانسة وهنا تأتي الحاجة إلى إدارتها وتقديم هذه المقالة نهجا عالميا لإدارة المعرفة، وتم اقتراح استراتيجية لإدارة المعرفة الصناعية للمساعدة في تطوير نظام دعم القرار من إعداد التقارير والتشخيص والتنبؤ ورد الفعل.

دراسة Shum (2022). بعنوان: تحقيق إدارة المعرفة المنظمة باستخدام نظام دعم القرار الجماعي عبر الإنترنت استعرض الباحث في دراسته أن إدارة المعرفة هي عملية معقدة تنطوي على التنشئة الاجتماعية، والإخراج، والجمع، والداخلية وتتطلب تعاوناً وثيقاً بين الأشخاص المعنيين. وعلى الرغم من أن نوناكا اقترح نموذج (SECI) التنشئة الاجتماعية، والإخراج، والجمع، والداخلية) ومفهوم Ba، الذي يوفر رؤية موجهة نحو العملية لإنشاء المعرفة ونقلها، إلا أن ممارستها غير ارتجالية إلى حد ما. لقد وفرت جائحة كوفيد-19 فرصة للممارسين لإيجاد طريقة جديدة لإدارة المعرفة. وقام الباحث، بتكييف نظام حل المشكلات الجماعي المسمى TeamSpirit وهيكلته كـ Ba لنموذج kSECI. ثم قارن TeamSpirit بتطبيقات آخرين لـ Ba، عبر البريد الإلكتروني والتواصل وجهاً لوجه، لتقييم آثارهما على إخراج المعرفة، ودمج المعرفة، وداخلية المعرفة. بعد ذلك، قمنا بتقييم ما إذا كانت عمليات تحويل المعرفة هذه يمكن أن تحسن اكتساب المعرفة ونية مشاركتها.

التعقيب على الدراسات الأجنبية لموضوع المراجعة في الفترة 2015م إلى 2024م:

في هذه الفترة تنوعت الاتجاهات البحثية وظهرت اتجاهات جديدة حيث تطرقت دراسة (Alyoubi, 2015) إلى الإدارة الاستراتيجية المبنية على المعرفة ونظام دعم القرار، وتطرقت دراسة (Centobelli, P, 2018) موضوع المعرفة المؤسسية وأنظمة إدارة المعرفة لتحسين كفاءة نظام دعم القرار الثلاثي

وظهرت بعض الدراسات التي تناقش موضوع تقليل التكاليف من خلال اعتماد دعم القرار وإدارة المعرفة.

وفي هذه الفترة أدرك الباحثون أهمية إعداد مثل هذه المواضيع في الدراسات، حيث ناقشت دراسة Osman, N (2020) موضوع الفوائد المدركة من دمج أنظمة دعم القرار المعتمدة على الحاسوب وإدارة المعرفة في المنظمات.

ومن إدراك أهمية البحث في هذا المجال ناقشت دراسة Melamed-Varela (2020) موضوع إدارة المعرفة وأنظمة دعم القرار: مراجعة بيبليومترية حيث هدفت الدراسة على تحليل الوضع الببليومتري لإدارة المعرفة المرتبطة بأنظمة دعم القرار.

وامتداداً للفترة السابقة ظهرت دراسات في مجال التعليم كدراسة Thorn (2020) نظم دعم القرار وإدارة المعرفة في التعليم، واستخدام هذه النظم بالتنبؤ بدرجات الطلاب ومستواهم التحصيلي.

وفي ظل الثورة الصناعية الرابعة، وفي المجال الصناعي ناقشت دراسة Meski (2021) وتم اقتراح استراتيجية لإدارة المعرفة الصناعية للمساعدة في تطوير نظام دعم القرار من إعداد التقارير والتنبؤ ورد الفعل.

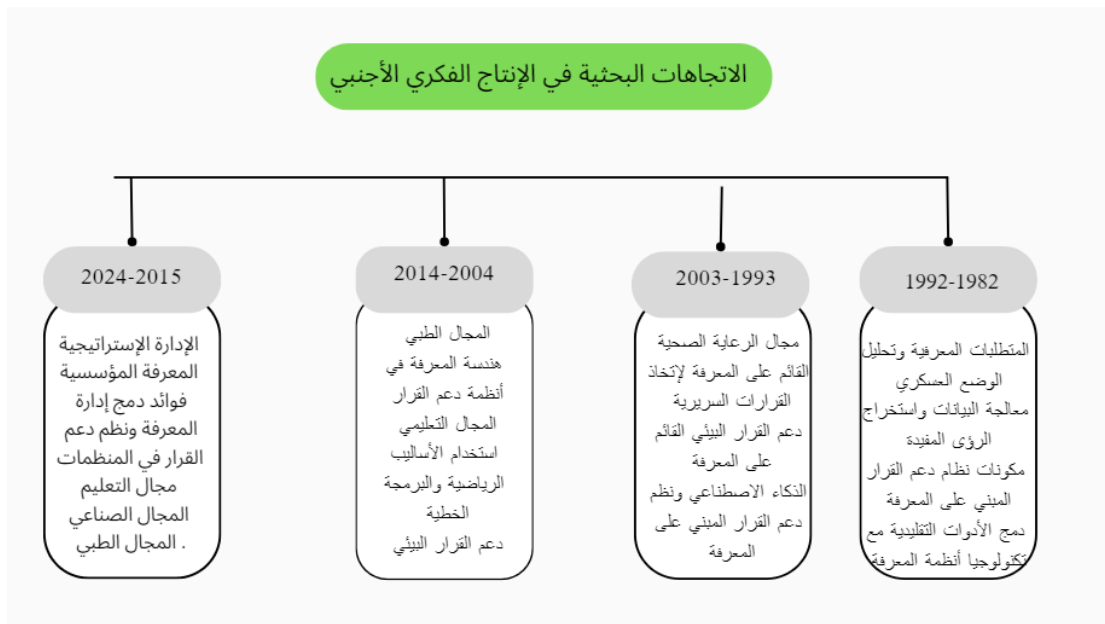
ونلاحظ في هذه الفترة الزمنية 2015م إلى 2024م تنوعت الاتجاهات البحثية وناقشت عدة مجالات.

وبعد استعراض الإنتاج الفكري والعربي والأجنبي - في قواعد البيانات ومحركات البحث التي تم تحديدها بموضوع إدارة المعرفة ونظم دعم القرارات معا نلاحظ أن أول دراسة جمعت المصطلحين معا حسب علم الباحثة عام 1982 م، كما نلاحظ تعدد الاتجاهات الموضوعية، وأن الدراسات في الإنتاج الفكري الأجنبي اهتمت بهذا الموضوع وتنوعت الاتجاهات البحثية فيه أكثر من الدراسات العربية - على حد علم الباحثة - وترى الباحثة أن يتم إجراء مزيد من الدراسات العربية التي تهتم بمجال إدارة المعرفة ونظم دعم القرار في القطاعات الحيوية كالقطاع الصحي، وقطاع التعليم، وفي إدارة الحج والعمرة، والإنتاج والتسويق وغيرها من المجالات

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستفادة من أفضل الممارسات وتطبيقها عن الحاجة إليها في الوقت المناسب، حيث لا يخفى علينا أن عملية اتخاذ القرار في الوقت المناسب، حيث أنه نشاط يومي في أي منظمة، وعلى صناع القرار الالتفات والاهتمام بصناعة قرارات قائمة على نظم دعم القرار وإدارة المعرفة .

وفيما يلي سوف نستعرض ملخص الاتجاهات البحثية لمحاوّر أدب الموضوع للاتجاهات الموضوعية لإدارة المعرفة ونظم دعم القرار في الإنتاج الفكري الأجنبي.

شكل رقم (5) الاتجاهات البحثية في الإنتاج الفكري الأجنبي لمصطلحات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة

4. المؤتمرات وورش العمل والجمعيات العلمية المهمة بموضوع إدارة المعرفة ونظم دعم القرار:

فيما يلي سوف نستعرض أعمال المؤتمرات وورش العمل والجمعيات العلمية التي اهتمت بموضوع إدارة المعرفة ونظم دعم القرار معا:

- المؤتمرات وورش العمل والجمعيات العلمية:

تستعرض الباحثة من خلال هذا المحور أعم المؤتمرات وورش العمل والجمعيات العلمية التي تناولت مصطلحات أدب الموضوع إدارة المعرفة ونظم دعم القرار وذلك من خلال البحث في قواعد البيانات العربية والأجنبية المحددة

- المؤتمرات:

تم البحث عن المؤتمرات وورش العمل التي عقدت والمهمة بموضوع إدارة المعرفة ونظم دعم القرار معا في الإنتاج الفكري العربي، ولم تظهر أي نتائج، مما يؤكد ضرورة تكثيف الأبحاث في الموضوع ومناقشته في المؤتمرات العربية وعقد ورش العمل لنشر الوعي كأهميته كأسلوب إداري حديث قادر على تحقيق النجاح للمنظمات، وعلى العكس من ذلك عند البحث عنها باللغة الإنجليزية، كان هناك عددا من المؤتمرات التي ظهرت عند البحث، وفيما يلي سيتم استعراض المؤتمرات الإنجليزية التي تم استرجاعها -على سبيل المثال لا الحصر - مرتبة من الأحدث إلى الأقدم:

جدول رقم (1) المؤتمرات التي نشرت في موضوع الدراسة

م	عنوان الورقة	اسم المؤلف	اسم المؤتمر	تاريخ المؤتمر	مكان انعقاده
1	Developing a knowledge management system for supporting flood decision-making	A. Sulasikin, Y. Nugrahat, M. E. Aminanto, B. I. Nasution and J. I. Kanggrawan,	مؤتمر IEEE الدولي للمدن الذكية (ISC2) لعام 2022	سبتمبر 2022	قبرص
2	Knowledge management and decision support systems: A bibliometric review	Melamed-Varela E., Rodriguez-Calderon & G., & Blanco-Ariza	مؤتمر الإيبيري الخامس عشر لعام 2020 لأنظمة وتقنيات المعلومات (CISTI) وأنظمة وتقنيات المعلومات (CISTI)	يونيو 2020	-
3	Research on Enterprises Group Decision-making System from the Perspective of Knowledge Management	Wang, Y., Luan, Y., & Dou, Y.	المؤتمر الدولي السادس للأنظمة والمعلوماتية (ICSAI)	نوفمبر 2019	-
4	Knowledge Model for Decision Support System Security Management.	Kovalenko, O. E., & Kovalenko, T. (2016).	وقائع المؤتمر الدولي لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإحصاء في الاقتصاد والتعليم؛ 2016،	2016	-
5	Meta-architecture for the interoperability and knowledge management of archetype-based clinical decision support systems	L. Marco-Ruiz J. A. Maldonado, V. Traver, R. Karlsen and J. G. Bellika,	مؤتمر IEEE-EMBS الدولي حول المعلوماتية الطبية الحيوية والصحية (BHI)، فالنسيا، إسبانيا،	2014	فالنسيا - إسبانيا
6	Decision support system based on knowledge management and web technology	Zhidan Wu,	المؤتمر الدولي لعام 2010 حول تطبيقات الحاسب الآلي ونمذجة النظام (ICCASM) 2010	2010	تايبوان الصين

هاواي	2010	المؤتمر الدولي الثالث والأربعون لهاواي حول علوم النظام HICSS	Elfaki, A. O., Muthaiyah, S., Magboul, I. H. M., Phon-Amnuaisuk, S., & Ho, C. K.	Defining Variability in DSS: An Intelligent Method for Knowledge Representation and Validation	7
الصين	2005	المؤتمر الدولي لعام 2005 حول أنظمة الخدمات وإدارة الخدمات، وقائع ICSSSM'05	Liping Sui	Decision support systems based on knowledge management	8
-	2004	المؤتمر الدولي لعام 2004 حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: من النظرية إلى التطبيقات،	Ghomari, A. R.	Strategic decision support systems design: integration approach between expert knowledge and historical data	9
-	1995	مؤتمر معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات الدولي لعام 1995 حول الأنظمة والإنسان والساير الأنظمة الذكية للقرن الحادي والعشرين،	L R . Talluru,..., & .Deshmukh, A. V	Problem management in decision support systems: a knowledge-based approach	10

المصدر: من إعداد الباحثة

- ورش العمل لمصطلحات أدب الموضوع:

من خلال البحث عن ورش العمل التي تناولت مصطلحات أدب الموضوع إدارة المعرفة ونظم دعم القرار معا لم تجد الباحثة - على حد علمها - في الإنتاج الفكري العربي والأجنبي، لذا سوف تتضمن المراجعة الأدبية مراجعة الإنتاج العربي والأجنبي للبحث عن ورش العمل التي تخص مصطلحات مصطلح نظم دعم القرار كما يلي:

- ورش العمل التي تناولت نظم دعم القرار:

من خلال المراجعة الدقيقة وجدت الباحثة عددا من ورش العمل في الإنتاج الفكري الأجنبي التي تناولت موضوع نظم دعم القرار، ومن أبرزها:

- ورشة عمل قدمها Foster, D., McGregor, C., & El-Masri, S، بعنوان: دراسة استقصائية حول أنظمة دعم القرار الذكية القائمة على الوكلاء لدعم الإدارة السريرية والبحث (A survey of intelligent agent-based decision support systems to support clinical management and research) وقائع ورشة العمل الدولية الثانية حول أنظمة متعددة الوكلاء للطب وعلم الأحياء الحاسوبي وعلم المعلومات الحيوية عام (2005).

- ورشة عمل: قدمها Korhonen, P., Lewandowski, A., & Wallenius, J. بعنوان: دعم القرار باستخدام معايير متعددة؛ "الدعم" لـ "أنظمة دعم القرار متعددة المعايير" (Multiple Criteria Decision Support; Proceedings of an International workshop) كموضوع للورشة وقائع ورشة عمل دولية، هلسنكي، فنلندا، 7-11 أغسطس 1989.
- ورشة عمل قدمها Swayne, D. A., Denzer, R., Lilburne, L., Purvis, M., Quinn, N. W., & Storey, A. بعنوان: نظم دعم القرار البيئي: ما هي بالضبط؟ ورشة عمل (Environmental Decision Support Systems: Exactly) (What Are They? Workshop Report) خلال الندوة الدولية لأنظمة البرمجيات البيئية (ISESS) التي عقدت في جامعة أوتاغو، دنيدن، نيوزيلندا عام 1999.
- ورشة عمل قدمها Beecham, S., Noll, J., Richardson, I., & Dhungana, D. بعنوان: نظام دعم القرار لتطوير البرمجيات العالمية (decision support system for global software development) في مؤتمر معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات الدولي السادس حول ورشة عمل هندسة البرمجيات العالمية عام 2011.
- ورشة عمل قدمها Prasanna, P., Jain, S., Bhagat, N., & Madabhushi, A. بعنوان: نظام دعم القرار للكشف عن اعتلال الشبكية السكري باستخدام الهواتف الذكية (Decision support system for detection of diabetic retinopathy using smartphones) المؤتمر الدولي السابع لتقنيات الحوسبة الشاملة للرعاية الصحية وورش العمل عام 2013.
- ورشة عمل قدمها Frize, M., Bariciak, E., & Weyand, S. بعنوان: المعايير المقترحة للتنفيذ الناجح لنظام دعم القرار السريري (Suggested criteria for successful deployment of a Clinical Decision Support system) في ورشة عمل معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات الدولية لعام 2010

الجمعيات العلمية:

فيما يخص الجمعيات العلمية فلم تتوصل الباحثة من خلال المراجعات السابقة في الإنتاج الفكري العربي ما يخص مصطلحات الدراسة معاً، أما ما يخص الجمعيات الأجنبية التي تناولت مصطلحات موضوع أدب الموضوع.

معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات IEEE:

وهي جمعية مهنية مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، تأسست في عام 1963م، وهو أكبر جمعية مهنية على مستوى العالم، هدفه تحقيق التقدم التعليمي والتقني في مجال الهندسة الكهربائية، والإلكترونية والحاسبات، وما في حكمها. ومهمتها تعزيز الابتكار التكنولوجي والتميز لصالح البشرية. ورؤيتها سيكون IEEE ضرورياً للمجتمع التقني العالمي وللمحترفين التقنيين في كل مكان، وسيكون معترفاً به عالمياً لمساهمات التكنولوجيا والمهنيين التقنيين في تحسين الظروف العالمية، ومن قيمها الأساسية:

الثقة: أن تكون مصدراً موثقاً وغير متحيز للمعلومات الفنية والمنتديات للحوار الفني والتعاون.

النمو والرعاية: تشجيع التعليم كنشاط أساسي للمهندسين والعلماء والتقنيين على جميع المستويات وفي جميع الأوقات.

بناء المجتمع العالمي: تنمية التبادل النشط والحيوي والصادق بين المجتمعات العالمية متعددة التخصصات ومتعددة التخصصات من المهنيين التقنيين. (IEEE, 2024)

ومن الجمعيات المهمة بإدارة المعرفة:

- جمعية المكتبات المتخصصة الأمريكية ALA:

تأسست عام 1876م، ومقرها الأساس الولايات المتحدة الأمريكية. وكان هدفها عند تأسيسها تمكين أمناء المكتبات من القيام بعملهم

الحالي بسهولة أكبر وبتكاليف أقل، ورسالتها الحالية توفير القيادة لتطوير وتعزيز وتحسين خدمات المكتبات والمعلومات ومهنة أمناء المكتبات من أجل تعزيز التعلم وضمان الوصول إلى المعلومات للجميع.(American Library Association,2024)

- جمعية المكتبات والمعلومات السعودية:

تأسست عام 1400/1401، ومقرها الرياض، جمعية علمية تفاعلية برؤية معرفية من أجل تنمية الفكر العلمي والمهارة المهنية في مجال المكتبات والمعلومات تعمل تحت مظلة جامعة الملك سعود بن عبد العزيز.

5. المؤشر الرقمي لتتبع المصطلحات في قواعد البيانات ومحركات البحث:

فيما يلي سوف تقوم الباحثة بتتبع مصطلحات أدب الموضوع "إدارة المعرفة" و "نظم دعم القرار" و "إدارة المعرفة ونظم دعم القرار" معاً، في قواعد البيانات ومحركات البحث تتبع زمني ورقمي، لمعرفة أيهما أكثر استخداماً وتداولاً، ومعرفة مدى الاهتمام بها في المصادر العربية والأجنبية وقد تم البحث باللغتين العربية والإنجليزية.

أولاً: البحث في قواعد البيانات ومحركات البحث باللغة العربية:

اعتمدت الباحثة على أسلوب البحث من خلال عوامل المنطق البوليني AND والأقواس لربط كلمات البحث ببعضها وضمان استرجاع النتائج، حيث اتضح من خلال البحث محدودية الإنتاج الفكري العربي عند ربط مصطلحات الدراسة معاً، وتم تقسيمها إلى 4 فترات زمنية تبدأ من 1982م إلى 2024 م، وتم البحث في محرك البحث العلمي، ومحرك بحث المكتبة الرقمية السعودية SDL، وقاعدة بيانات دار المنظومة، واشتمل البحث على الدراسات والأبحاث والأوراق العلمية والمؤتمرات وورش العمل والكتب وفصول الكتب. وفيما يلي سوف يتم استعراضها بمزيد من التفصيل وفق الجدول الآتي:

جدول رقم (2) المؤشرات الرقمية لمصطلحات الدراسة باللغة العربية

المصطلح	اسم قاعدة البيانات	عدد نتائج البحث	توع المحتوى
إدارة المعرفة	محرك بحث جوجل (الباحث العلمي)	1550	لم يتم التحديد في محرك البحث
	قاعدة دار المنظومة	2047	بحوث ومقالات (1506) رسائل جامعية (425) بحوث المؤتمرات (98) عروض رسائل (6)
	قاعدة المكتبة الرقمية SDL	2105	مجلات (2044) مجلات أكاديمية (61)
	المجموع	6071	
نظم دعم القرار	محرك بحث جوجل (الباحث العلمي)	61	لم يتم التحديد في محرك البحث
	قاعدة دار المنظومة	71	رسائل جامعية (45) بحوث ومقالات (22) بحوث المؤتمرات (1) عروض الرسائل (1)
	قاعدة المكتبة الرقمية SDL	33	مجلات (33)
	المجموع	162	

تقنيات دعم القرار	محرك بحث جوجل (الباحث العلمي)	4	لم يتم التحديد في محرك البحث
	قاعدة دار المنظومة	1	بحوث ومقالات (1)
	قاعدة المكتبة الرقمية SDL	1	رسائل جامعية (1)
	المجموع	6	المجلات الأكاديمية (1)
إدارة المعرفة ونظم دعم القرار	محرك بحث جوجل (الباحث العلمي)	3	لم يتم التحديد في محرك البحث
	قاعدة دار المنظومة	0	-
	قاعدة المكتبة الرقمية SDL	3	مجلات (2)
	المجموع	6	
إدارة المعرفة وتقنيات دعم القرار	محرك بحث جوجل (الباحث العلمي)	1	لم يتم التحديد في محرك البحث
	قاعدة دار المنظومة	0	-
	قاعدة المكتبة الرقمية SDL	0	-
	المجموع	1	

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال نتائج المؤشرات الرقمية عند البحث عن مصطلحات الدراسة باللغة العربية نلاحظ أن مصطلح "إدارة المعرفة" أكثر المصطلحات وروداً في الإنتاج الفكري باللغة العربية مقارنة بالمصطلحات الأخرى "نظم دعم القرار" و"تقنيات دعم القرار" والمصطلحين معا "إدارة المعرفة ونظم دعم القرار" و "إدارة المعرفة وتقنيات دعم القرار"، نظراً لأن مصطلح إدارة المعرفة يرتبط بالعديد من المجالات، حيث بلغ عدد المصادر المسترجعة في جميع قواعد البيانات المختارة لمصطلح إدارة المعرفة (6071)، وعند ربط إدارة المعرفة بنظم دعم القرار في قواعد البيانات فإن عدد النتائج ينخفض بشكل كبير.

أما فيما يتعلق بمصطلح نظم دعم القرار فقد كان الأكثر استرجاعاً حيث بلغ (162) مصدر مسترجع، أما مرادفها "تقنيات دعم القرار" بلغ عددها (6) مصدر مسترجع.

أما عند ربط المصطلحين معا فإن النتائج تقل بدرجة كبيرة في الإنتاج الفكري العربي حيث بلغت (6) مسترجع. وفيما يلي سوف يتم استعراض عدد الإنتاج الفكري العربي في كل فترة زمنية وفق الآتي:

المؤشر الرقمي لعدد الإنتاج الفكري لمصطلحات الدراسة معاً حسب الفئات الزمنية:

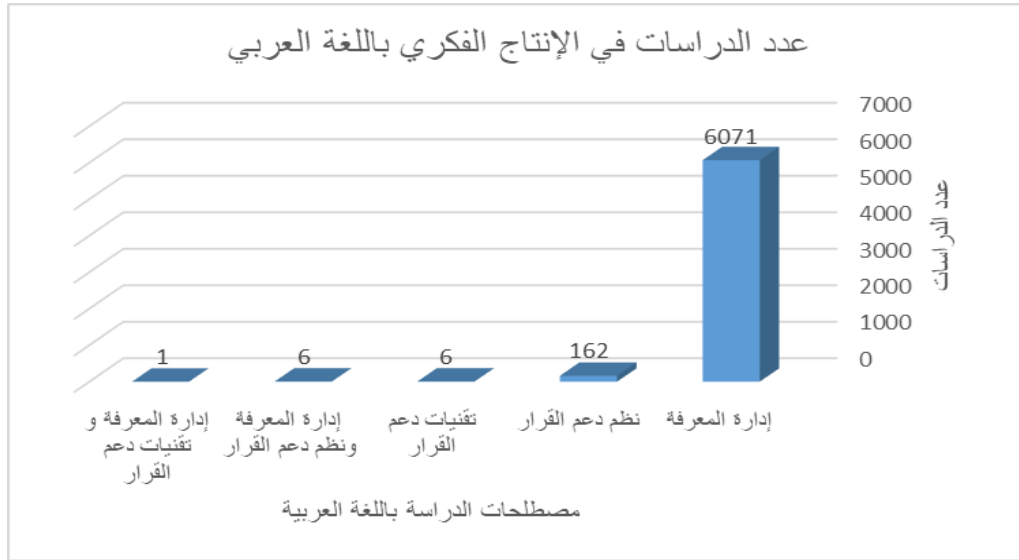
جدول رقم (3) المؤشر الرقمي للإنتاج الفكري لمصطلحات الدراسة معاً حسب الفئات الزمنية المصدر من (إعداد الباحثة)

الفترة الزمنية	1982-1992	1993-2003	2004-2014	2024-2015
عدد الدراسات في الإنتاج الفكري العربي	0	0	2	4

من خلال جدول رقم (3) نلاحظ محدودية الإنتاج الفكري العربي التي تناولت مصطلحات أدب الموضوع معاً، حيث بدأت في الظهور في الإنتاج الفكري العربي في الفترة ما بين 2004-2014م

وفيما يلي شكل بياني يوضح عدد النتائج المسترجعة لمصطلحات الدراسة في الإنتاج الفكري العربي لمصطلحات الدراسة:

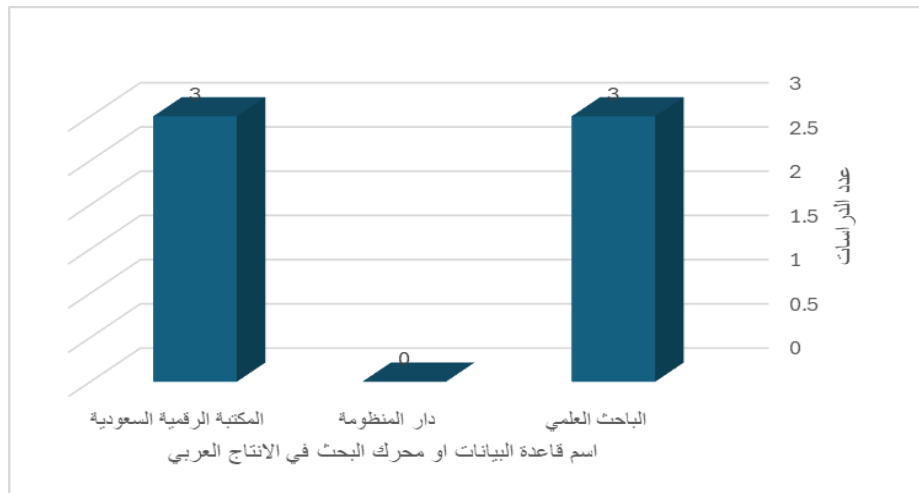
شكل رقم (6) رسم بياني لعدد النتائج المسترجعة في الإنتاج الفكري العربي



المصدر: من إعداد الباحثة

والشكل التالي يوضح عدد المصادر المسترجعة في الإنتاج الفكري العربي لمصطلح إدارة المعرفة ونظم دعم القرار معاً في قواعد البيانات ومحركات البحث المستخدمة.

شكل رقم (7) عدد المصادر المسترجعة في الإنتاج الفكري العربي لمصطلح إدارة المعرفة ونظم دعم القرار معاً



المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال شكل رقم (7) نلاحظ أن عدد النتائج المسترجعة في محرك البحث العلمي تساوت مع عدد النتائج المسترجعة في محرك بحث المكتبة الرقمية السعودية حيث بلغ الإنتاج الفكري للمصطلحين معاً (3) مسترجع، بينما لم تظهر نتائج بحث لمصطلحات أدب الموضوع معاً في قاعدة بيانات دار المنظومة.

ثانياً: البحث في قواعد البيانات ومحركات البحث باللغة الإنجليزية:

اعتمدت الباحثة للتتبع الزمني والرقمي في الإنتاج الفكري الأجنبي لمصطلحات أدب الموضوع وهي:

knowledge Management - Decision Support Systems - knowledge Management and Decision Support Systems

لحصر عدد نتائج البحث قواعد البيانات ومحركات البحث الأجنبية لمصطلحات الدراسة.

وقد تم استخدام محرك البحث، قاعدة بيانات EBSCO host، قاعدة بيانات IEEE، قاعدة بيانات Science Direct، وقاعدة بيانات المكتبة الرقمية السعودية SDL

وفيما يلي جدول يوضح عدد نتائج البحث في محركات البحث وقواعد البيانات باللغة الإنجليزية، ونوع المحتوى:

جدول رقم (4) المؤشرات الرقمية لمصطلحات الدراسة باللغة الإنجليزية في الإنتاج الفكري الأجنبي

المصطلح	اسم قاعدة البيانات	عدد نتائج البحث	نوع المحتوى
knowledge Management	محرك بحث Google Scholar	151000	لم يتم التحديد في محرك البحث
	قاعدة بيانات EBSCO host	10342	المجلات الأكاديمية (6634) مجالات (731) منشورات تجارية (529) تقارير (367) مراجعات (205) كتب الكترونية (184) اطروحات (154) كتب (48) أوراق مؤتمر (32) اخبار (19) مصادر الكترونية (7)
	قاعدة بيانات IEEE	11517	مؤتمرات (10872) صحف يومية (462) مجالات (180)
	قاعدة بيانات Science Direct	2946	مقالات (112) مقالات بحثية (2057) فصول كتب (230) ملخصات مؤتمرات (283) مراجعات كتب (61) تقارير (4)
			المجلات الأكاديمية (46891) أوراق المؤتمر (22426)

مصادر الكترونية (946) كتب (4508) كتب الكترونية (3958) مراجعات (1529) مجلات (4377) منشورات تجارية (117) أطروحات ورسائل علمية (55)	106659	قاعدة المكتبة الرقمية SDL	
	841715	المجموع	
لم يتم التحديد في محرك البحث	20000	محرك بحث Google Scholar	Decision Support Systems
المجلات الأكاديمية (1,899) تقارير (81) مجلات (58) الأطروحات (28) كتب إلكترونية (25) منشورات تجارية (20) مراجعات (17) مصادر الكترونية (9) أوراق مؤتمر (5)	2141	قاعدة بيانات EBSCO host	
المؤتمرات (2898) صحف (263) مجلات (33) كتب (7) مقالات الوصول المبكر (7)	3208	قاعدة بيانات IEEE	
مراجعات مقالات (76) مقالات بحثية (1342) فصول كتب (10) مؤتمرات (2)	1677	قاعدة بيانات Science Direct	
المجلات الأكاديمية (5148) أوراق المؤتمر (389) كتب (97) مراجعات (78) مجلات (24) كتب الكترونية (17)	5753	قاعدة المكتبة الرقمية SDL	

تقارير (8)			
الأطروحات الرسائل (2)			
مصادر الكترونية (1) / تجارية (1)			
	32779	المجموع	
لم يتم التحديد في محرك البحث	846	محرك بحث Google Scholar	Decision support techniques
المجلات الأكاديمية (7)	9	قاعدة بيانات EBSCO host	
مجلات (1)			
كتب إلكترونية (1)			
مؤتمرات (3)	4	قاعدة بيانات IEEE	
مجلات (1)			
مراجعات مقالات (97)	902	قاعدة بيانات Science Direct	
مقالات بحثية (658)			
فصول كتب (34)			
مراجعات كتب (9)			
أخرى (51)			
مجلات أكاديمية (563)	824	قاعدة المكتبة الرقمية SDL	
أوراق المؤتمر (179)			
كتب (59)			
مراجعات (27)			
كتب الكترونية (6) / مصادر الكترونية			
(2)			
مجلات (1)			
	2576	المجموع	
لم يتم التحديد في محرك البحث	1	محرك بحث Google Scholar	knowledge Management and Decision Support Systems
كتب إلكترونية (19)	20	قاعدة بيانات EBSCO host	
المجلات الأكاديمية (1)			
مؤتمرات (16)	18	قاعدة بيانات IEEE	
مجلات (2)			
مراجعات مقالات (21)	27	قاعدة بيانات Science Direct	
فصول كتب (2)			
ملخصات مؤتمرات (1)			
أخرى (1)			
المجلات الأكاديمية (36)	89	قاعدة المكتبة الرقمية SDL	

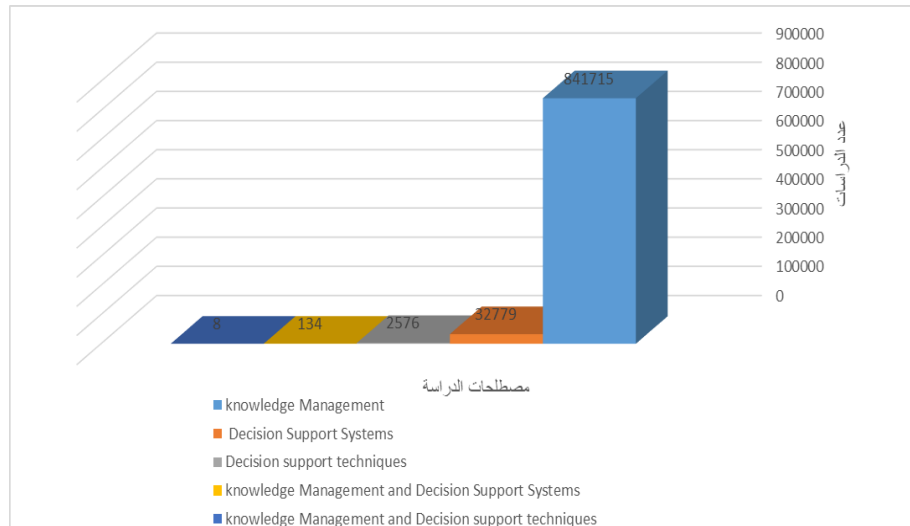
أوراق المؤتمر (11) كتب (1) كتاب الكتروني (1)			
	134	المجموع	
لم يتم التحديد في محرك البحث	3	محرك بحث Google Scholar	knowledge
-	0	قاعدة بيانات EBSCO host	Management and
-	0	قاعدة بيانات IEEE	Decision support
		قاعدة بيانات Science Direct	techniques
أوراق مؤتمر (3) مجلات الأكاديمية (2)	5	قاعدة المكتبة الرقمية SDL	
	8	المجموع	

من خلال نتائج المؤشرات الرقمية عند البحث عن مصطلحات الدراسة باللغة الإنجليزية نلاحظ أن مصطلح "knowledge Management" أكثر المصطلحات وروداً في الإنتاج الفكري باللغة الإنجليزية حيث كان عدد المصادر المسترجعة (841715) مسترجع، مقارنة بالمصطلحات الأخرى "Decision Support Systems" والمصطلحين معا "knowledge Management and Decision Support Systems"

أما فيما يتعلق بمصطلح Decision Support Systems أظهرت نتائج البحث عن هذا المصطلح ظهور (32779) مسترجع، فيما كان عدد النتائج المسترجعة لمرادفه "Decision support techniques". 2576 مسترجع

وعند ربط إدارة المعرفة بنظم دعم القرار في محركات البحث وقواعد البيانات فإن عدد النتائج ينخفض بشكل كبير إلى 134 مسترجع بالنسبة للبحث عن "knowledge Management and Decision Support Systems" وإلى (8) مسترجع بالنسبة لمصطلح "knowledge Management and Decision support techniques" وفيما يلي شكل بياني يوضح عدد النتائج المسترجعة لمصطلحات الدراسة في الإنتاج الفكري الأجنبي لمصطلحات الدراسة:

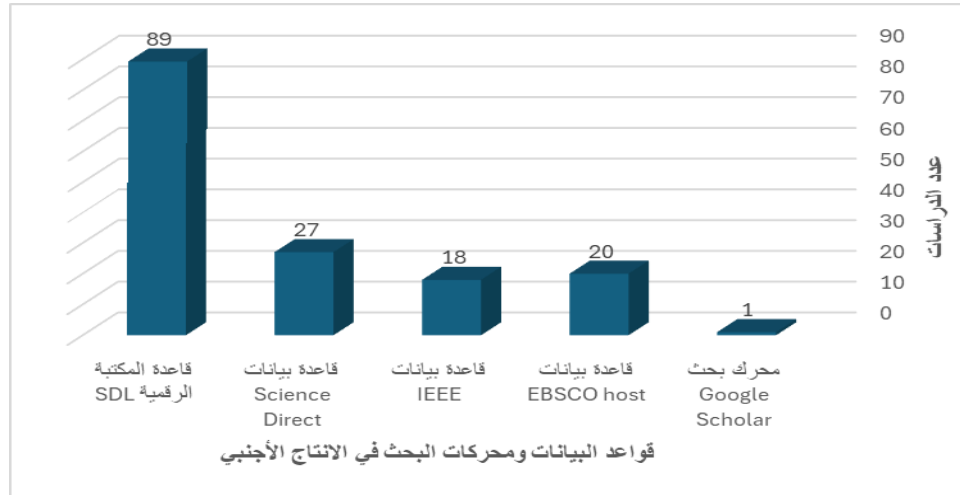
شكل رقم (8) رسم بياني لعدد المصادر لمصطلحات الدراسة باللغة الإنجليزية في قواعد البيانات



المصدر: من إعداد الباحثة

والشكل التالي يوضح عدد المصادر المسترجعة في الإنتاج الفكري الأجنبي لمصطلح إدارة المعرفة ونظم دعم القرار معاً في قواعد البيانات ومحركات البحث المستخدمة.

شكل رقم (9) عدد المصادر المسترجعة في الإنتاج الفكري الأجنبي لمصطلح إدارة المعرفة ونظم دعم القرار معاً حسب قواعد البيانات



المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال شكل رقم (9) تجد الباحثة أن عدد النتائج المسترجعة في قاعدة المكتبة الرقمية السعودية SDL كانت من أكثر النتائج المسترجعة حيث بلغت (89) مسترجع.

وفيما يلي سوف يتم استعراض المؤشرات الرقمية في الإنتاج الفكري العربي والأجنبي في قواعد البيانات ومحركات البحث باللغة العربية والإنجليزية حسب الفئات الزمنية وفق الجداول التالية:

المؤشر الرقمي لعدد الإنتاج الفكري لمصطلحات الدراسة معاً حسب الفئات الزمنية:

جدول رقم (5) عدد المصادر لمصطلحات الدراسة معاً في الإنتاج الفكري العربي وفق الفترات الزمنية.

2024-2015	2004-2014	1993-2003	1982-1992	الفترة الزمنية
4	2	0	0	عدد الدراسات في الإنتاج الفكري العربي

المصدر: من إعداد الباحثة

المؤشر الرقمي لعدد الإنتاج الفكري الأجنبي لمصطلحات الدراسة معاً حسب الفئات الزمنية:

جدول رقم (6) عدد المصادر لمصطلحات الدراسة معاً في الإنتاج الفكري الأجنبي وفق الفترات الزمنية.

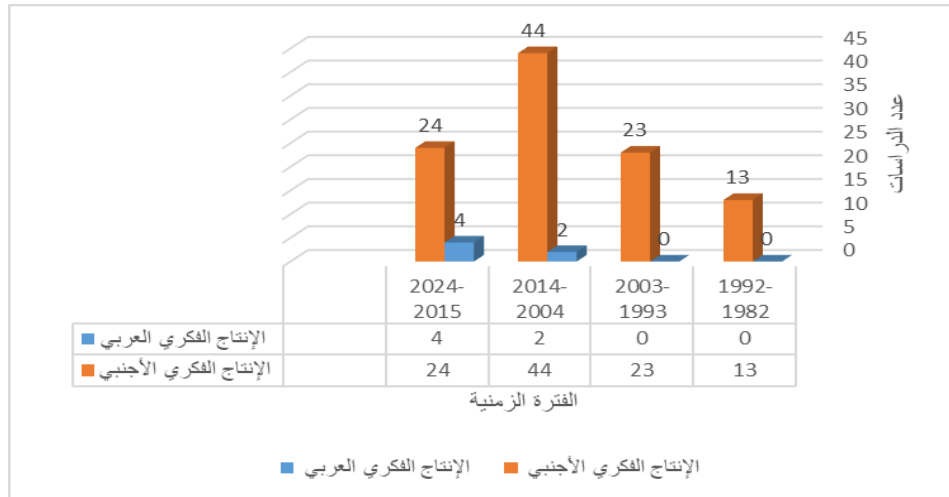
2024-2015	2004-2014	1993-2003	1982-1992	الفترة الزمنية
54	44	23	13	عدد الدراسات في الإنتاج الفكري الأجنبي

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال جدول رقم (5) وجدول رقم (6) نلاحظ أن الإنتاج الفكري الأجنبي في موضوع إدارة المعرفة ونظم دعم القرار كان أكثر إنتاجاً من الإنتاج الفكري العربي في الفترة ما بين 1882م إلى 2024م، وأن في الفترة 2004م-2014م كان هناك ازدياد وتطور في الإنتاج الفكري الأجنبي، وربما يعود سبب ذلك للانفجار المعلوماتي والتطورات التقنية المتسارعة.

وفيما يلي رسم بياني لتناول مصطلحات أدب الموضوع معاً حسب الفئات الزمنية المحددة.

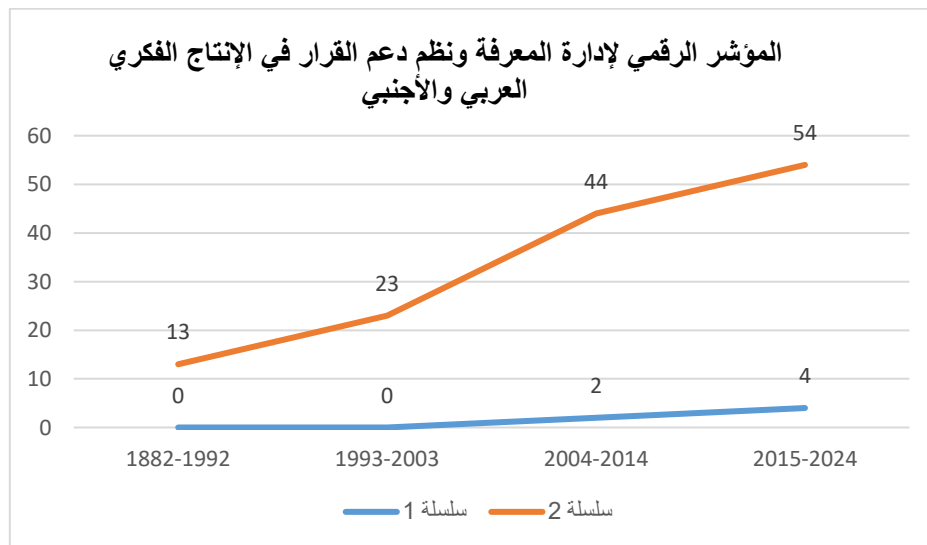
شكل رقم (10) عدد المصادر المسترجعة في الإنتاج الفكري العربي والأجنبي لمصطلح إدارة المعرفة ونظم دعم القرار معاً حسب قواعد البيانات



المصدر: من إعداد الباحثة

وفيما يلي سوف يتم عرض المؤشر الرقمي للمؤشر الرقمي لإدارة المعرفة ونظم دعم القرار معاً في محركات البحث وقواعد البيانات وفق فترات زمنية كما يلي:

شكل رقم (11) المؤشر الرقمي لإدارة المعرفة ونظم دعم القرار معاً في محركات البحث وقواعد البيانات وفق فترات زمنية



المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال الرسم البياني السابق يتضح لنا اختلافات واضحة بين الإنتاج الفكري العربي والأجنبي فيما يخص موضوع المراجعة في الفترة الزمنية 1982م إلى 2024م ومحدودية الإنتاج العربي مقارنة بالإنتاج الأجنبي في تناوله للعلاقة بين هذين المصطلحين.

6. الخاتمة:

من خلال الطرح السابق، تم تقديم مراجعة أدب موضوع لإدارة المعرفة ونظم دعم القرار، تم خلالها استعراض المفاهيم ذات العلاقة، وبداية نشأتها والتطور التاريخي حيث بدأ الاهتمام في عام 1982م، لأهمية إدارة المعرفة ونظم دعم القرار في ربط الإدارة الحديثة بالنظم التي تساعد في تطور أداء المنظمات وتدعم أحد أهم العمليات الإدارية الهامة وهي عملية اتخاذ القرارات. كما تم استعراض أبرز الاتجاهات البحثية في هذا المجال، وتتبع الاتجاهات البحثية في هذا المجال زمنياً على فترات زمنية مختلفة حيث لوحظ أن هناك فجوة زمنية لم تناقش بشكل كافٍ في الإنتاج الفكري العربي.

كما تم عرض المؤشرات الرقمية لتداول هذه المصطلحات من بداية ظهورها وحتى الآن في قواعد البيانات ومحركات البحث المستخدمة في مراجعة أدب الموضوع، وأظهرت المراجعة اختلافات واضحة بين الإنتاج الفكري العربي والأجنبي فيما يخص موضوع المراجعة في الفترة الزمنية 1982م إلى 2024م، وتم ملاحظة تنوع الاتجاهات البحثية للإنتاج الفكري الأجنبي، ومحدودية الإنتاج الفكري العربي مقارنة بالإنتاج الأجنبي في تناوله للعلاقة بين هذين المصطلحين وهذا مؤشر أن هناك فجوة معرفية في الإنتاج الفكري باللغة العربية لهذا الموضوع، وأهمية تغطيته بحثياً للاستعانة به في اتخاذ القرارات الاستراتيجية لمنظمات الأعمال لما له أهمية في ظل التطورات المتسارعة والمنافسة، وتسيد تكنولوجيا المعلومات على عملية صنع القرار، والتي تتطلب إدارة فعالة وسريعة للمعلومات والبيانات عند اتخاذ القرارات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، ومواجهة التحديات، والتغلب على الأزمات، وأهمية تناول مثل هذه المواضيع لإثراء الإنتاج الفكري العربي. وختاماً يمكن القول إن التناغم والانسجام والتكامل ما بين إدارة المعرفة ونظم دعم القرار توفر معلومات تتسم بالشمولية والدقة والخصوصية والموضوعية، والموثوقية والتي من شأنها أن تزيد من فعالية القرارات المتخذة المهمة لتقرير حاضر ومستقبل المنظمة.

7. أهم النتائج:

- أظهرت المراجعة الأدبية وجود ارتباط وثيق بين إدارة المعرفة ونظم دعم القرار، حيث تسهم إدارة المعرفة في توفير المعرفة اللازمة لدعم القرارات وتحسين جودتها داخل المنظمات.
- بداية ظهور المصطلحين معاً كان في عام 1982م.
 - بينت الدراسة أن الاهتمام البحثي بموضوع إدارة المعرفة ونظم دعم القرار تزايد بصورة ملحوظة خلال العقود الأخيرة، مع تنوع الدراسات التي تناولت العلاقة بين المجالين في البيئات التنظيمية المختلفة.
 - كشفت المراجعة عن تفوق الإنتاج الفكري الأجنبي على الإنتاج العربي من حيث حجم الدراسات والفعاليات العلمية المتخصصة في مجال إدارة المعرفة ونظم دعم القرار.
 - أظهرت نتائج حصر المؤتمرات والفعاليات العلمية ندرة المؤتمرات العربية التي تناولت إدارة المعرفة ونظم دعم القرار معاً، مقابل وجود عدد من المؤتمرات والفعاليات الأجنبية المهمة بالموضوع.
 - أوضحت الدراسة أن موضوع إدارة المعرفة ونظم دعم القرار ما يزال مجالاً واعداً للبحث العلمي، ويحتاج إلى مزيد من الدراسات العربية التطبيقية في القطاعات الحيوية المختلفة

8. التوصيات:

في ضوء ما تم التوصل له من نتائج توصي الدراسة بما يلي:

- 1- تشجيع إجراء المزيد من الدراسات العربية التي تتناول إدارة المعرفة ونظم دعم القرار

- 2- تعزيز الاهتمام البحثي بدراسة تطبيقات إدارة المعرفة ونظم دعم القرار في القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والحج والعمرة والصناعة والخدمات.
- 3- تنظيم مؤتمرات وورش عمل وندوات علمية متخصصة تسهم في نشر الوعي بأهمية إدارة المعرفة ونظم دعم القرار وتبادل الخبرات والتجارب في هذا المجال.
- 4- دعم التعاون بين الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات المختلفة لإجراء دراسات تطبيقية تسهم في تطوير الممارسات المرتبطة بإدارة المعرفة ونظم دعم القرار.
- 5- الاستفادة من التجارب والممارسات العالمية الرائدة في مجال إدارة المعرفة ونظم دعم القرار وتوظيفها بما يتناسب مع البيئة العربية، لإثراء الإنتاج الفكري العربي.

9. المراجع:

1.1. المراجع العربية:

- بامفلح، فاتن سعيد. (2016). إدارة المعرفة وتقنياتها الأسس والتطبيقات. مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر. الرياض
- حسن، م. ع. م.، & محمود عبد المقصود محمد. (1996). تطبيق نظم دعم القرار في مجالات الإدارة. التجارة والتمويل، 30-1 , (1)16
- الحوامدة، مجد محمد محمود، والخشالي، شاكر جار الله محمود. (2019). إدارة المعرفة وأثرها في البراعة المنظمة: الدور الوسيط لنظم دعم القرار في شركات التأمين الأردنية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.
- مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1053679>
- خضر، ط.، & طه. (2021). المعلومات واتخاذ القرار. المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، 8(4) , 554-525.
- طالب أصغر دوسة، & سوسن جواد حسين. (2007). دور ادارة المعرفة في تحقيق الفاعلية التنظيمية. Journal of Economics and Administrative Sciences, 13(47), 164-164.
- ضليمي، سوسن طه ومها محمد. (2022). إدارة المعرفة المفاهيم والوظائف. دار تكوين، ط2. جدة
- ضليمي، سوسن طه ومحمد وعبد الغفار والصمداني. (2022). ادارة المعرفة الإستراتيجيات ونظم الإدارة والتكنولوجيا. الجزء الثاني. ط2
- م. م. احمد علي عزيز، & م. م. محمد سالم عبد. (2018). تقنيات دعم القرار وإسهامها في تحقيق فاعلية عمليات ادارة المعرفة. Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, 14(Special Issue part 3).
- فتح الله، خالصة، وبن عيسى، عبد القادر. (2022). تعزيز أثر المعرفة الضمنية على جودة القرارات الاستراتيجية باستخدام نظم دعم القرارات: دراسة حالة مجمع صيدال. مجلة العلوم الإدارية والمالية، مج6، ع2، 153 - 171. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1350183>
- متولي (2016). تطوير نظام القرارات بوزارة التعليم العالي لمصر في ضوء نظم دعم القرار.
- مها كامل جواد. (2011). نظم دعم القرار واختيار الأداة الملائمة لبنائها. Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS), 6 (15).

الهادي. (2015). إدارة المعرفة التطور والخلفية والمداخل والأطر والأساليب المشكله لها. *مجلة الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات* 15, (الخامس عشر), 24-14.

ياسر موسى. (2009). دور أدوات استكشاف المعرفة في بناء نظم ديناميكية لدعم القرارات الإدارية. Tishreen University Journal-Economic and Legal Sciences Series, 31 (4).

يوسف، نور سليمان، حسن طاهر شعبان، زريقا، ولاء حسين: دراسة بعنوان تقييم أثر استخدام نظم دعم القرار على جودة القرار الإداري في المؤسسات التعليمية دراسة استكشافية في جامعة طرطوس، 2024، مجلة جامعة البعث، مجلد (46)، العدد 13، سلسلة العلوم الاقتصادية والإدارية

يوسف، د. م.، & داليا محمود. (2021). معوقات تطبيق نظم دعم القرار بجامعة المنيا وسبل التغلب عليها على ضوء اليقظة التكنولوجية. *مجلة كلية التربية*, 18(107), 335-234.

2.9. المراجع الأجنبية:

Alyoubi, B. A. (2015). Decision Support System and Knowledge-based Strategic Management. *Procedia Computer Science*, 65, 278–284. <https://doi.org/10.1016/j.procs.2015.09.079>

Apriyansyah, H. (2022). Literature review of: Decision support system: Organization, human resources and knowledge management. *Dinasti International Journal of Economics, Finance & Accounting*, 3(2), 136-148

A. Sulasikin, Y. Nugrahat, M. E. Aminanto, B. I. Nasution and J. I. Kanggrawan, "Developing a knowledge management system for supporting flood decision-making," 2022 IEEE International Smart Cities Conference (ISC2), Pafos, Cyprus, 2022, pp. 1-4, doi: 10.1109/ISC255366.2022.9921881.

Ash, J. S., Sittig, D. F., Dykstra, R., Wright, A., McMullen, C., Richardson, J., & Middleton, B. (2010). Identifying best practices for clinical decision support and knowledge management in the field. *Studies in Health Technology and Informatics*, 160(Pt 2), 806–810.

Beecham, S., Noll, J., Richardson, I., & Dhungana, D. (2011, August). A decision support system for global software development. In 2011 IEEE Sixth International Conference on Global Software Engineering Workshop (pp. 48-53). IEEE.

Baeshen, N. M. (2008, July). Knowledge management and environmental decision support systems. In *Proceedings of the 12th WSEAS international conference on Computers* (pp. 793-798)

Ben-Bassat, M., & Freedy, A. (1982). Knowledge requirements and management in expert decision support systems for (military) situation assessment. *IEEE Transactions on Systems, Man, and Cybernetics*, 12(4), 479-490.

- Bose, R. (2003). Knowledge management-enabled health care management systems: capabilities, infrastructure, and decision-support. *Expert systems with Applications*, 24(1), 59-71.
- Campos, M., Palma, J., Llamas, B., González, A., Menárguez, M., & Marín, R. (2003). Temporal data management and knowledge acquisition issues in medical decision support systems. In *Computer Aided Systems Theory-EUROCAST 2003: 9th International Workshop on Computer Aided Systems Theory Las Palmas de Gran Canaria, Spain, February 24-28, 2003 Revised Selected Papers 9* (pp. 208-219). Springer Berlin Heidelberg
- Castle, W. I. (1985). The effect of knowledge representation and psychological type on human understanding in the human-computer interface (expert systems, management information, deductive logic, decision support, myers-briggs). The University of Texas at Arlington.
- Ceccarelli, M., Donatiello, A., & Vitale, D. (2008). KON³: A Clinical Decision Support System, in *Oncology Environment, Based on Knowledge Management. 2008 20th IEEE International Conference on Tools with Artificial Intelligence, Tools with Artificial Intelligence, 2008. ICTAI '08. 20th IEEE International Conference On, 2, 206–210*. <https://doi-org.sdl.idm.oclc.org/10.1109/ICTAI.2008.46>
- Centobelli, P., Cerchione, R., & Esposito, E. (2018). Aligning enterprise knowledge and knowledge management systems to improve efficiency and effectiveness performance: A three-dimensional Fuzzy-based decision support system. *Expert Systems with Applications*, 91, 107–126. <https://doi-org.sdl.idm.oclc.org/10.1016/j.eswa.2017.08.032>
- Cortés, U., Sánchez-Marrè, M., Sangüesa, R., Comas, J., R.-Roda, I., Poch, M., & Riaño, D. (2001). Knowledge Management in Environmental Decision Support Systems. *AI Communications*, 14(1), 3.
- Eom, H. B., & Lee, S. M. (1990). A survey of decision support system applications (1971–April 1988). *Interfaces*, 20(3), 65-79
- Foster, D., McGregor, C., & El-Masri, S. (2005, July). A survey of agent-based intelligent decision support systems to support clinical management and research. In *proceedings of the 2nd international workshop on multi-agent systems for medicine, computational biology, and bioinformatics* (pp. 16-34)
- Frize, M., Bariciak, E., & Weyand, S. (2010, April). Suggested criteria for successful deployment of a Clinical Decision Support System (CDSS). In *2010 IEEE International Workshop on Medical Measurements and Applications* (pp. 69-72). IEEE.

- Ghomari, A. R. (2004). Strategic decision support systems design: integration approach between expert knowledge and historical data Proceedings. International Conference on Information and Communication Technologies: From Theory to Applications Proceedings, 553–554. <https://doi-org.sdl.idm.oclc.org/10.1109/ICTTA.2004.1307880>
- Gulser, G., & Badur, B. (2011). Developing a Framework for Integrating Knowledge Management and Decision Support Systems: Application to Time Series Forecasting. Communications of the IBIMA
- Jindal, G., & Tyagi, J. (2014). Aspects of knowledge management and impact of decision support system of e-governance model in professional education. 2014 IEEE International Conference on MOOC, Innovation and Technology in Education (MITE), MOOC, Innovation and Technology in Education (MITE), 2014 IEEE International Conference On, 1–6. <https://doi-org.sdl.idm.oclc.org/10.1109/MITE.2014.7020230>
- J. Cheng and S. Jiang, "Analysis on the Structure of Enterprise Decision Support System Based on Tacit Knowledge Management," 2008 4th International Conference on Wireless Communications, Networking and Mobile Computing, Dalian, China, 2008, pp. 1-4, doi: 10.1109/WiCom.2008.2751.
- Karagiannis, D., & Schneider, H. J. (1987). Data-and knowledge-base management systems for decision support. In Decision Support Systems: Theory and Application (pp. 55-90). Berlin, Heidelberg: Springer Berlin Heidelberg
- Korhonen, P., Lewandowski, A., & Wallenius, J. (1991). Multiple Criteria Decision Support; Proceedings of an International Workshop, Helsinki, Finland, August 7-11, 1989. Springer-Verlag.
- Liping Sui, "Decision support systems based on knowledge management," Proceedings of ICSSSM '05. 2005 International Conference on Services Systems and Services Management, 2005., Chongqing, China, 2005, pp. 1153-1156 Vol. 2, doi: 10.1109/ICSSSM.2005.1500178
- Liu, S., Delibasic, B., Butel, L., & Han, X. (2017). Sustainable knowledge-based decision support systems (DSS): perspectives, new challenges and recent advance. Industrial Management & Data Systems, 117(7), 1318-1322.
- Löf, S., & Möller, B. (1991). Knowledge systems and management decision support. Expert Systems with Applications, 3(2), 187-194
- L. Marco-Ruiz, J. A. Maldonado, V. Traver, R. Karlsen and J. G. Bellika, (2014). "Meta-architecture for the interoperability and knowledge management of archetype-based clinical decision

- support systems," IEEE-EMBS International Conference on Biomedical and Health Informatics (BHI), Valencia, Spain, pp. 517-521, doi: 10.1109/BHI.2014.6864416.
- L. R. Talluru and A. V. Deshmukh, (1995). "Problem management in decision support systems: a knowledge-based approach," 1995 IEEE International Conference on Systems, Man and Cybernetics. Intelligent Systems for the 21st Century, Vancouver, BC, Canada, pp. 1957-1962 vol.3, doi: 10.1109/ICSMC.1995.538064
- Melamed-Varela, E., Rodriguez-Calderon, G., & Blanco-Ariza, A. B. (2020). Knowledge management and decision support systems: A bibliometric review. 2020 15th Iberian Conference on Information Systems and Technologies (CISTI), Information Systems and Technologies (CISTI), 2020 15th Iberian Conference On, 1–6. <https://doi-org.sdl.idm.oclc.org/10.23919/CISTI49556.2020.9141079>
- Meski, O., Belkadi, F., Laroche, F., Ritou, M., & Furet, B. (2021). A generic knowledge management approach towards the development of a decision support system. International Journal of Production Research, 59(22), 6659–6676. <https://doi-org.sdl.idm.oclc.org/10.1080/00207543.2020.1821930>
- Metaxiotis, K., Ergazakis, K., Samouilidis, E., & Psarras, J. (2003). Decision support through knowledge management & colon; the role of the artificial intelligence. Information Management & Computer Security, 11(5), 216–221. <https://doi-org.sdl.idm.oclc.org/10.1108/09685220310500126>
- Montani, S., & Bellazzi, R. (2002). Supporting decisions in medical applications: the knowledge management perspective. International Journal of Medical Informatics, 68(1), 79–90. [https://doi-org.sdl.idm.oclc.org/10.1016/S1386-5056\(02\)00067-9](https://doi-org.sdl.idm.oclc.org/10.1016/S1386-5056(02)00067-9)
- Osman, N. E. (2020). Perceived Benefits from Integrating Computer based Decision Support Systems and Knowledge Management in Organizations
- Patalas-Maliszewska, J., & Krebs, I. (2016). A concept of a decision support system for the selection of a knowledge management tool for a manufacturing company. 2016 21st International Conference on Methods and Models in Automation and Robotics (MMAR), Methods and Models in Automation and Robotics (MMAR), 2016 21st International Conference On, 1229–1233. <https://doi-org.sdl.idm.oclc.org/10.1109/MMAR.2016.7575314>
- Potter, W. D., Byrd, T. A., Miller, J. A., & Kochut, K. J. (1992). Extending decision support systems: the integration of data, knowledge, and model management. Annals of Operations Research, 38, 501-527.

- Prasanna, P., Jain, S., Bhagat, N., & Madabhushi, A. (2013, May). Decision support system for detection of diabetic retinopathy using smartphones. In 2013 7th International Conference on Pervasive Computing Technologies for Healthcare and Workshops (pp. 176-179). IEEE.
- Ramzan A, Wang H, & Buckingham C. (2014). Representing Human Expertise by the OWL Web Ontology Language to Support Knowledge Engineering in Decision Support Systems. *Studies in Health Technology and Informatics*, 207, 290–299.
- Ridha, M. B. (2012). Linear programming model as a decision support system in knowledge management. 2012 8th International Conference on Computing and Networking Technology (INC, ICCIS and ICMIC), Computing and Networking Technology (ICCNT), 2012 8th International Conference On, 95–101.
- R. K. Jonkers and K. E. Shahroudi, "Reducing the Costs of Engineering Design Changes Through Adoption of a Decision Support and Knowledge Management System Early in the Design," 2019 IEEE International Systems Conference (SysCon), Orlando, FL, USA, 2019, pp. 1-8, doi: 10.1109/SYSCON.2019.8836740.
- Secieru, I. (2009). Structured knowledge management techniques or the development of interactive and adaptive decision support systems. *Computer Science Journal of Moldova*, 17(1), 58–73.
- Seder, I., Weinkauff, R., & Neumann, T. (two thousand). Knowledge-based databases and intelligent decision support for environmental management in urban systems. *Computers, environment and urban systems*, 24(3), 233-250
- Shen, S. (1987). Knowledge management in decision support systems. *Decision Support Systems*, 3(1), 1-11
- Shu, W., Pang, S., & Chen, M. (2022). Achieving structured knowledge management with a novel online group decision support system. *Information Development*, 38(1), 23–39. <https://doi-org.sdl.idm.oclc.org/10.1177/0266666920969842>
- Swayne, D. A., Denzer, R., Lilburne, L., Purvis, M., Quinn, N. W., & Storey, A. (2000). Environmental Decision Support Systems: Exactly What Are They? Workshop Report. In *Environmental Software Systems: Environmental Information and Decision Support 3* (pp. 259-268). Springer US.
- Thorn, C. (2020). Decision Support Systems and Knowledge Management in Education. In *Encyclopedia of Education and Information Technologies* (pp. 514-518). Cham: Springer International Publishing.

- Tong Strömberg, L., Horndahl, M., & Fredman, J. (1999). A Framework for the Design of Organizational Decision Support Systems-A Theoretical and Practical Study, Focusing on Group Decision, Support, Knowledge Management and Means of Communication in Organi-
- Wong, I. W., Bloom, R., McNicol, D. K., Fong, P., Russell, R., & Chen, X. (2007). Species at risk: Data and knowledge management within the WILDSpace (TM) Decision Support System. ENVIRONMENTAL MODELLING & SOFTWARE, 22(4), 423-430. <https://doi-org.sdl.idm.oclc.org/10.1016/j.envsoft.2005.12.012>
- Wang, Y., Luan, Y., & Dou, Y. (2019). Research on enterprises group decision-making system from the perspective of knowledge management. 2019 6th International Conference on Systems and Informatics, ICSAI 2019, 1605-1609-1609. <https://doi-org.sdl.idm.oclc.org/10.1109/ICSAI48974.2019.9010560>
- Z. Binghai, X. Lifeng and C. Jianguo, "Knowledge-based decision support system for tool management in flexible manufacturing system," in Journal of Systems Engineering and Electronics, vol. 15, no. 4, pp. 537-541, Dec. 2004
- Zhidan Wu, "Decision support system based on knowledge management and web technology," 2010 International Conference on Computer Application and System Modeling (ICCASM 2010), Taiyuan, China, 2010, pp. V14-72-V14-75, doi: 10.1109/ICCASM.2010.5622407
- American Library of Libraries website. (2024) <https://www.ala.org/aboutala/sitesdirectory>
- IEEE website. (2024). <https://www.ieee.org/about/index.html>

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الباحثة/ عبير عبد الله بن جلوي المطيري، الدكتورة/ رباب بنت عبد الرحمن مجلد،

(CC BY NC 4.0)

Doi: <https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.89.1>

علل القراءات القرآنية عند المتقدمين (دراسة تطبيقية استقرائية)

The Rationales for Qur'anic Readings among Early Scholars: An Applied Inductive Study

الدكتور/ عبدالله يونس عبدالله توري

أستاذ مساعد في تخصص القراءات، قسم الشريعة والدراسات الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية

Email: said333377@gmail.com

المخلص:

يتناول هذا البحث موضوع علل القراءات القرآنية عند العلماء الأوائل، وهو يعتبر من الموضوعات المهمة في علم القراءات. يركز البحث على دراسة الأسس التي اعتمدها هؤلاء العلماء في تعليل وتوجيه أوجه القراءات القرآنية، موضحاً وجوه صحتها وارتباطها باللغة العربية والرسم العثماني وصحة السند والفصاحة، وغيرها من المبادئ التي اتبعوها في قبول القراءات وتوجيهها. يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم توجيه القراءات القرآنية، وعلل القراءات وكشف مناهج العلماء القدامى في هذا المجال؛ كما يقوم بتوضيح أنواع العلل التي استندوا إليها وتحليل نماذج من مؤلفاتهم لتوضيح دقة منهجهم العلمي في توجيه القراءات والدفاع عنها، إلى جانب ذلك، يبرز البحث العلاقة الوثيقة بين علم علل القراءات والعلوم العربية والإسلامية مثل النحو والصرف واللغة والتفسير. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي لجمع المادة العلمية من المصادر الأصلية، بجانب المنهج الوصفي التحليلي لدراسة النصوص وتحليلها، وأيضاً على المنهج المقارن عندما يلزم لإظهار أوجه الاتفاق والاختلاف بين مناهج العلماء المتقدمين. توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن علماء القراءات اعتمدوا في تفسيرهم على مجموعة من الأسس المتنوعة، أبرزها صحة السند، ومطابقة الرسم العثماني، والاحتكام إلى لغة العرب، مع الاستعانة بقواعد النحو والصرف وعلم الصوتيات. وقد جاءت علل القراءات متنوعة بين الجوانب اللغوية والنحوية والصرفية والصوتية والدلالية، مما يعكس شمولية وعمق منهج العلماء في تناول هذه القراءات، كذلك فالطبيعة الشفوية والسماعية للقراءة القرآنية لا تحتمل القياس أو الاجتهاد. أما اختلاف القراءات القرآنية الصحيحة، فهو اختلاف في أساليب النقل والرواية وليس في المعنى أو المضمون العقلي، أما القراءات القرآنية المتواترة، فقد جاء توثيقها بنفس الأساليب التي وُثِّق بها القرآن نفسه. وفي ضوء ما توصلت له الدراسة من نتائج توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات المفيدة والمهمة.

الكلمات المفتاحية: علل القراءات عند المتقدمين، القراءات القرآنية، علل القراءات.

The Rationales for Qur'anic Readings among Early Scholars: An Applied Inductive Study

Dr. Abdullah Younis Abdullah Touri

Assistant Professor of Qur'anic Readings, Department of Shari'ah, Faculty of Arts and Humanities,
King Abdulaziz University, Saudi Arabia

Abstract:

This research addresses the topic of the rationale behind Quranic readings according to early scholars, a crucial subject in the science of Quranic readings. The research focuses on studying the foundations these scholars relied upon in explaining and interpreting the various Quranic readings, clarifying their validity and their connection to the Arabic language, the Uthmanic script, the soundness of the chain of transmission, eloquence, and other principles they followed in accepting and interpreting the readings. The research aims to shed light on the concept of interpreting Quranic readings, the rationale behind them, and to reveal the methodologies of early scholars in this field. It also clarifies the types of rationale they relied upon and analyzes examples from their works to demonstrate the precision of their scientific methodology in interpreting and defending the readings. Furthermore, the research highlights the close relationship between the science of Quranic reading rationale and other Arabic and Islamic sciences such as grammar, morphology, linguistics, and exegesis. The study employs an inductive approach to gather scholarly material from primary sources, alongside a descriptive-analytical approach to study and analyze texts, and a comparative approach when necessary to demonstrate points of agreement and disagreement among the methodologies of early scholars.

The study found that scholars of Qur'anic readings relied on several key principles, including authentic transmission, conformity with the 'Uthmānic script, and the rules of Arabic grammar, morphology, and phonetics. The rationales for the readings varied across linguistic, grammatical, phonetic, and semantic aspects, reflecting the depth of scholarly methodology. The study also showed that authentic differences in Qur'anic readings concern modes of transmission rather than meaning, and that mutawātir readings were documented through the same rigorous methods used in transmitting the Qur'an. Based on these findings, the study presents several relevant recommendations.

Keywords: Reasons for the Different Readings of the Quran, Quranic Recitations, Reasons for the Different Readings

1. المقدمة:

يُعَدُّ القرآن الكريم أصلَ الأصول، ومصدرَ الهداية والتشريع، وميدانَ الإعجاز اللغوي والبياني الذي تحدّى به الله تعالى الإنسان والجنَّ أن يأتوا بمثله أو بسورة من مثله، فكان ولا يزال محورَ الفكر الإسلامي ومصدرَ الإلهام لعلوم الأمة كافة. ومن رحم هذا الكتاب العظيم نشأت علوم شتى، منها ما يخدم ألفاظه، ومنها ما يخدم معانيه، ومنها ما يُعنى بحفظ أدائه ونقله وضبط قراءاته. ومن بين تلك العلوم برز علم القراءات القرآنية ليشكّل ركناً أساسياً في فهم النص القرآني واستيعاب ثرائه الدلالي. فالقراءات ليست مجرد تغاير في اللفظ أو النطق، بل هي وجوه أداء متعدّدة نُقلت بالتواتر عن النبي ﷺ، تعكس اتساع العربية وغازاتها، وتُظهر إعجاز الوحي في استيعاب التنوع اللغوي الذي عُرف في الأمة الأولى.

ومنذ البدايات الأولى لعلم القراءات، ارتبط هذا العلم ارتباطاً وثيقاً بعقيدة الأمة في القرآن الكريم، إذ كان الإيمان بالقراءات جزءاً من الإيمان بأن القرآن كلام الله غير المخلوق، نزل به الروح الأمين على قلب النبي ﷺ. ومن هنا نشأ الوعي المبكر بأن التعدد في القراءات لا يمسّ وحدة النص الإلهي، ولا يخلّ بسلامة العقيدة، بل يزيد النص عمقاً وثراءً.

لكن مع تطور المدارس الفكرية والمذاهب الكلامية، بدأت تبرز قراءات متباينة في فهم هذه الظاهرة، وتتنوّعت مواقف العلماء تبعاً لانتماءاتهم العقيدية ومناهجهم في التلقي والتأويل. فأصبح لعلماء المشرق موقف، وللمتقدمين موقف.

إنّ العلاقة بين العلل والقراءات ليست علاقة عَرَضِيَّة، بل هي علاقة جوهرية تعكس وحدة البنية الفكرية في التراث الإسلامي.

فكل قراءة من القراءات المتواترة تمثل وجهاً من وجوه التعبير عن المعنى الإلهي، وما ينشأ من اختلاف في الألفاظ أو الصيغ ليس اختلاف تضاد، بل اختلاف تنوّع، يُغني الفهم ويزيد المعاني وضوحاً. غير أن بعض القراءات الشاذة أو المؤولة أحياناً قد تفتح باباً للتأويل العقدي، وهو ما دعا علماء الأمة إلى وضع ضوابط صارمة لقبول القراءات، قائمة على التواتر، وموافقة الرسم العثماني، وصحة المعنى، حتى لا يُستغل الاختلاف في القراءة لإثارة الشبهات أو الانحراف عن العقيدة الصحيحة. وقد أولى العلماء المتقدمين هذا الجانب عناية فائقة، فعملوا التوجيه العقدي للقراءات ميداناً لتحقيق التوازن بين صيانة العقيدة وحفظ النص القرآني كما ورد

1.1. إشكالية البحث:

تنبثق إشكالية هذا البحث من الميدان الدقيق الذي يجتمع فيه علم العقيدة بعلم القراءات القرآنية، وهو ميدان لم يحظَ – على أهميته البالغة – بالعناية الكافية في الدراسات الحديثة، رغم ما يزخر به من أبعاد فكرية ولغوية ومنهجية عميقة. فمع أنّ القراءات القرآنية تمثل تنوعاً مشروعاً في أداء النص الإلهي، إلا أن هذا التنوّع كان على مرّ التاريخ مثار جدلٍ علميٍّ وعقديٍّ، خاصة عندما ارتبطت بعض أوجه القراءات بمسائل خاصة بالعلل في القراءات القرآنية ومن هنا وُلد التساؤل الذي يُشكّل لبّ هذه الدراسة:

إلى أيّ مدى أثرت العلل عند العلماء المتقدمين في توجيه القراءات القرآنية، وكيف انعكس ذلك على مواقفهم من قبول بعض القراءات؟ إنّ هذه الإشكالية تتفرّع عنها مجموعة من الأسئلة التفصيلية التي تسعى الدراسة للإجابة عنها بتوازن علمي، ومن أبرزها:

ما هو تعريف القراءات والقرآن الكريم؟ وما العلاقة بين القرآن والقراءات من منظور لغوي وعقدي؟ وما هي علل الحروف السبعة وموقف العلماء من القراءات الشاذة أو التي توهم مخالفة في العقيدة؟

2.1. أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول واحداً من أدقّ ميادين المعرفة القرآنية والعقيدية، وهو ميدان التفاعل بين علم القراءات وعلم العقيدة في إطار مدرسة العلماء المتقدمين، تلك المدرسة التي تميّزت بخصوصيتها الفكرية والمنهجية، وبعمقها في الجمع بين علوم النقل والعقل. فالقراءات القرآنية ليست مجرد اختلاف في الأداء الصوتي أو النحوي، وتعدّداً في مستويات المعنى، والعلل في القراءات القرآنية، مما يفتح آفاقاً رحبة للتأمل في جمال النص القرآني ودقة بيانه، ومن هنا، تتجلى أهمية هذا البحث.

3.1. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

التعرف على مفهوم القراءات القرآنية، العلاقة بين القرآن والقراءات من منظور لغوي وعقدي، وبيان العلل القراءات القرآنية؛ كما يهدف البحث إلى توضيح موقف العلماء من القراءات الشاذة أو التي توهم مخالفة في العقيدة، كيفية علة تعدد القراءات القرآنية.

4.1. منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي لجمع المادة العلمية من المصادر الأصلية، بجانب المنهج الوصفي التحليلي لدراسة النصوص وتحليلها، وأيضاً على المنهج المقارن عندما يلزم لإظهار أوجه الاتفاق والاختلاف بين مناهج العلماء المتقدمين، واعتمد البحث على استقراء في جمع المادة العلمية من مصادر القراءات القرآنية والتوجيه للقراءات عند المتقدمين، كما يتم استخدام دراسة العلل وبيان أسسها اللغوية والصوتية، والاعتماد على ظهور أقوال العلماء المتقدمين في ذلك.

5.1. سبب اختيار هذا الموضوع:

اختيار هذا الموضوع لم يكن اعتباطاً، بل جاء نتيجة قناعة علمية ومنهجية بضرورة إعادة قراءة التراث القرآني، ويرجع ذلك لندرة الدراسات المتخصصة التي تناولت علل القراءات القرآنية عند المتقدمين.

2. الدراسات السابقة:

تناولت عدد من الدراسات الحديثة العلاقة بين القراءات القرآنية والدلالة العقدية أو السياقية، مما يسهم في إثراء الجانب النظري لهذا البحث، وإن اختلفت هذه الدراسات في نطاقها وموضوعها ومناهجها. ويمكن إبراز أبرز هذه الجهود فيما يأتي:

دراسة صالح وآخرين (2024)، بعنوان "دلائل القراءات في العقيدة في قول الله تعالى: ﴿مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾ في تفسير التهذيب للحاكم الجشمي (ت 494هـ)"، حيث تطرقت الدراسة إلى البعد العقدي الكامن في اختلاف القراءتين المشهورتين: مالك يوم الدين وملك يوم الدين. وقد سعى الباحثون إلى استجلاء المعاني العقدية المترتبة على اختلاف اللفظين، وكيف تعامل المفسر الزيدي الحاكم الجشمي مع هاتين القراءتين في ضوء تصوره العقدي. اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي المقارن، مستقرةً أوجه الدلالة التي تستند إلى القراءات، ومقارنةً بين موقف المفسرين من المذهب الزيدي وغيره من المذاهب الإسلامية. وقد انتهت الدراسة إلى أنّ الحاكم الجشمي أبرز من خلال تفسيره رؤية عقدية تقوم على التأكيد على عدل الله وملكه المطلق في يوم الحساب، وربط بين المعنى اللغوي للقراءة ودلالاتها الكلامية المرتبطة بصفات الله تعالى كالملك والعدل.

كما أظهرت الدراسة أن تنوع القراءات لا يُحدث تعارضاً عقدياً، بل يُثري المعنى ويوسّع آفاق الفهم العقدي للنص القرآني، وأنّ الحاكم الجشمي تعامل مع القراءات في ضوء منهج تأويلي عقلائي ينسجم مع أصول مذهبه الكلامي دون أن يخرج عن المعنى العام المتفق عليه عند جمهور المسلمين.

دراسة عبيدي وآخرون (2024) الموسومة بـ "أثر السياق في توجيه الدلالة القرآنية عند الشيخ حيدر حبّ الله"، فقد تناولت بالدراسة والتحليل أثر السياق النصي والمقامي في تحديد المعنى القرآني وتوجيه دلالاته، من خلال تحليل منهج الشيخ حيدر حبّ الله في تفسيره لبعض الآيات ذات القراءات المتعددة. اعتمد الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، مركّزين على رصد الآليات اللغوية والسياقية التي يعتمد عليها المفسر في ترجيح أحد المعاني أو القراءات على غيرها. وقد بينت الدراسة أن السياق بمستوياته المختلفة – اللفظي، والمعنوي، والمقامي – يشكل عنصراً حاسماً في فهم النص القرآني، وأنّ الشيخ حبّ الله يعتمد عليه بوصفه معياراً أساسياً في التوجيه الدلالي للقراءات، بعيداً عن الانغلاق المذهبي أو التفسير المجرد من المعنى. أكدت النتائج أن السياق يضبط مسار الفهم التأويلي ويحول دون الانزلاق في القراءات المتكيفة التي قد تُحدث التباساً عقدياً أو لغوياً، مما يجعل التوجيه القرآني قائماً على توازن بين المعنى اللغوي

الصحيح والعقيدة المستقيمة. وتبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تلفت النظر إلى دور السياق بوصفه أداة تفسيرية دقيقة تضمن التوازن بين المعنى والإيمان، وهو ما يتقاطع منهجياً مع ما يسعى هذا البحث إلى توضيحه من منهج العلماء في ربط التوجيه القرائي بالأصول العقيدية واللغوية ويُمثل هذا دراسة علل القراءات القرآنية عند العلماء المتقدمين جانباً هاماً من التراث القرآني. فهي تكشف عن دقة منهجية هؤلاء العلماء في فحص الروايات، والتمييز بين القراءات الصحيحة والشاذة، وربط القراءات بأصولها اللغوية والنحوية والصوتية، وروابطها المعتمدة. علاوة على ذلك، يتضح أن مفهوم العلة عند المتقدمين أوسع دلالة مما ذكره بعض العلماء في الدراسات السابقة، لم يكن مقصوراً على أسباب رد القراءة أو تضعيفها، وإنما شمل الكشف عن أسرار الاختيار، كما ظهرت أوجه الترجيح في القراءات عند المتقدمين؛ كما يتضح أيضاً أن مفهوم "السبب" عند هؤلاء العلماء لم يقتصر على شرح سبب الضعف أو الرفض، بل شمل أيضاً بيان أسباب الاختيار والتفضيل، وشرح الحكمة اللغوية والدلالية الكامنة للقراءات القرآنية.

دراسة الكثيري (2024) بعنوان "طرق توجيه القراءات القرآنية عند موسى المعدل (ت 500هـ) في كتابه"، تتناول هذه الدراسة منهج أحد أعلام المدرسة المغربية في القراءات، وهو الإمام موسى المعدل، مبيّنة أساليبه في توجيه القراءات وطرائق تعامله مع أوجه الاختلاف بين القراء. اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، مع مقارنة نصوص الكتاب بغيره من المؤلفات القرائية في الفترة نفسها، للكشف عن مدى تفرّد المعدل بمنهجه في التوجيه. وأظهرت الدراسة أنّ المعدل اتخذ من اللغة والنحو والبلاغة أسساً أصيلة في توجيه القراءات، دون أن يُغفل الجانب العقدي الذي يضمن انسجام التوجيه مع أصول الاعتقاد. وأكدت النتائج أنّ منهج المعدل يعكس توازن المدرسة الأندلسية التي تجمع بين التحقيق اللغوي والتأصيل الإيماني، وأنه أسّس رؤيةً قرائيةً تجمع بين التلقي الموثوق والاستدلال العقلي المنضبط. كما أبرزت الباحثة أنّ المعدل لم يكن متأثراً فحسب بالمشاركة في منهجهم القرائي، بل طوّر منهجاً خاصاً بالغرب الإسلامي يعتمد على الجمع بين جمال اللغة وصفاء العقيدة، في انسجام تامّ مع روح المدرسة المالكية في المغرب والأندلس.

دراسة زهران (2024م)؛ بعنوان: "ضوابط قبول القراءة القرآنية بين المتقدمين والمتأخرين (دراسة مقارنة)" تناولت هذه الدراسة معنى ضوابط قبول القراءة القرآنية، بما يشمل مفهوم القراءة القرآنية، ومفهوم القراءة المقبولة عند المتقدمين، كما هدفت إلى ضوابط قبول القراءة القرآنية عند المتقدمين، ووضحت تطبيقات عملية لضوابط المتقدمين، كما ناقشت هذه الدراسة التحول المنهجي في ضوابط قبول القراءة من المتقدمين إلى المتأخرين.

بالنظر إلى ما سبق ومما تبين تناول الباحث هذه الدراسة في مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: توجيه القراءات القرآنية.

المطلب الأول: تعريف توجيه القراءات والقرآن.

المطلب الثاني: العلاقة بين القرآن والقراءات من منظور لغوي وعقدي.

المبحث الثاني: علل القراءات القرآنية.

المطلب الأول: موقف العلماء من القراءات الشاذة أو التي توهم مخالفة في العقيدة.

المطلب الثاني: علة تعدد قراءات القرآن.

المبحث الأول: توجيه القراءات القرآنية

المطلب الأول: تعريف توجيه القراءات القرآنية

- تعريف التوجيه لغةً واصطلاحاً:

أولاً: التوجيه

التوجيه لغة: الواو والجيم والهاء أصل واحد يدل على مقابلته لشيء. "والوجه" مستقبل لكل شيء. والتوجيه عند المقيدين يقصد به تبیین وجه قراءة ما والإفصاح عنه، باعتماد الأدلة الإجمالية للعربية من نقل وإجماع وقياس واستصحاب حال وغيرها.

ولمصطلح التوجيه مرادفات ذكرها أئمة العربية ممن راموا تبیین وجوه القراءات والإيضاح منها، منها: التعليل، منه "كتاب التعليل في القراءات السبع" لأبي عباس الموصلي النحوي. والإيضاح ومنه "كتاب المحتسب في تبیین وجوه القراءات" لابن أبي مريم (الرازي، 2007م، صالح، 2021).

تعريف القرآن الكريم لغةً واصطلاحاً:

أولاً: التعريف اللغوي (من حيث الاشتقاق والدلالة)

يرجع أكثرُ علماء اللغة إلى أن لفظ القرآن "مشتق" من الفعل قرأ، أي: تلا وضمَّ الحروف والكلمات بعضها إلى بعض، ومنه: «قرأتُ الكتاب» أي تلوته وجمعت حروفه في النطق؛ فالتلاوة في أصلها جمعٌ ونظمٌ للأصوات والمعاني. وذهب فريقٌ إلى احتمال اشتقاقه من قرن (بالنون) بمعنى الجمع والضمُّ أيضاً، على أن «القرآن» مصدرٌ على وزن فُعَال يدل على الجمع؛ لأنه يجمع ثمرات الوحي من عقائد وشرائع ومواعظ وأخبار. وهذان المسلكان اللغويان — قرأ/قرن — يلتقيان عند الدلالة على الضمِّ والنسق والاتساق؛ وهي معاني تظهر في كونه كتاباً مجموعاً مثلواً مُحكم السبك، محفوظ النظم والأداء (السخاوي، 1412هـ، حازم، 2004م).

ثانياً: التعريف الاصطلاحي العام (الصياغة الجامعة)

معلوم أن القرآن كلام الله وأن كلام الله غير كلام البشر، وعرفه أئمة أهل السنة — تعريفاً جامعاً للقرآن بأنه: كلام الله تعالى، المنزَّل على نبيه محمد ﷺ بلفظه ومعناه، بواسطة جبريل عليه السلام، المُعجَز بأقصر سورةٍ منه، المتعبد بتلاوته، المنقول إلينا تواتراً، المكتوب بين الدفتين، المفتتح بالفاتحة والمختتم بالناس. ويتضمن هذا التعريف عناصر منهجية مقصودة (الزرقاني، 2016م)

1. كلام الله: تقرير الأصل العقدي أن القرآن كلامٌ إلهي حقيقي، ليس بمخلوق.
2. الإنزال والوحي: بيان طريق الوصول (جبريل/الوحي) إلى النبي ﷺ.
3. الإعجاز: تقرير السمة المميزة التي تفصل القرآن عن سائر الكلام.
4. العبادة بالتلاوة: جعل الأداء القرآني نفسه قرابة، بخلاف غيره من الكلام.
5. التواتر: اشتراط أعلى درجات النقل؛ صيانة للنص من الشك والأحاد.
6. التدوين والرسم: ضبط حدّ المصحف (من الفاتحة إلى الناس) حفظاً لحُرمة النصِّ وتمييزاً له عن الحديث القدسي والتفسير والقراءات الشاذة.

- تعريف القراءات وضوابطها الأساسية:

أولاً: التعريف اللغوي والاصطلاحي للقراءات:

القراءات في اللغة مأخوذة من الفعل قرأ، أي: تلا، ويدل على الجمع والضم، ومنه سُمِّي القارئ قارئاً لأنه يجمع الحروف والكلمات وينطق بها على نسقٍ واحد. أما في الاصطلاح، فقد عرّفها علماء بأنها وجوه الأداء المختلف فيها من النطق بالقرآن الكريم، مما ثبت نقله عن الأئمة القراء المتواترين، وتوافرت فيه شروط الصحة من السند والرسم واللغة. فالقراءة لا تُعدّ وجهاً قرآنياً صحيحاً إلا إذا نُقلت بالسماع المتصل إلى النبي ﷺ، ووافقت رسم المصحف العثماني ولو احتمالاً، وجاءت على وجهٍ صحيح من وجوه اللغة العربية. ومن ثم، فكل قراءة مستوفية لهذه الشروط الثلاثة تُعدّ قرآناً متواتراً، يتعبد بتلاوته، ويُستنبط به الحكم والمعنى (شعبان، 2003م).

ثانياً: الضوابط الأساسية لقبول القراءة:

وضع علماء لقبول أي قراءة، ثلاثة ضوابط أساسية وهي (شعبان، 2003م):

1. التواتر أو صحة السند: أي أن تكون القراءة منقولة عن النبي ﷺ برواية صحيحة متواترة، لا يُكتفى فيها بخبر الأحاد، لأن القرآن لا يُثبت إلا بالتواتر، حفظاً للنص من الزيادة أو النقصان. لذلك حرص العلماء على توثيق الأسانيد، وضبط الروايات عن القراء العشرة المشهورين، وإثبات وجوه الأداء في مصنفاتهم بدقة بالغة.

2. موافقة الرسم العثماني ولو احتمالاً: ويُقصد به أن توافق القراءة خط المصحف العثماني الذي أُجمع عليه في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه. فالرسم العثماني كان معياراً لحفظ وحدة النص، إذ استوعب أوجه القراءات المتواترة دون إخلال بسلامة الرسم أو المعنى. لذا، كان علماء شديدي العناية بالمصاحف العثمانية التي وصلت إلى بلادهم، وجعلوا منها أصلاً في ضبط الأداء القرآني (ابن العربي، 1431هـ).

3. موافقة العربية بوجه صحيح: أي أن تكون القراءة جارية على قواعد اللغة العربية ولهجاتها الفصيحة، لأن القرآن نزل بلسان عربي مبين. فكل وجه قرآني يخالف سنن العربية يُعدّ شاذاً لا يُقرأ به، ولو صحّ سنده. وقد أولى علماء هذا الضابط اهتماماً خاصاً، لما امتازوا به من عمق لغوي واهتمام بالنحو والبلاغة، فكانوا يوجهون القراءات وفق أصول العربية مع الحفاظ على المعنى العقدي الصحيح (ابن العربي، 1431هـ).

ثالثاً: الضوابط الفرعية المكملّة:

إلى جانب الضوابط الثلاثة الكبرى، أضاف علماء الغرب الإسلامي ضوابط فرعية تعزّز التثبيت والدقة، منها:

- سلامة المعنى العقدي: فلا تُقبل قراءة توهم نقصاً في صفات الله أو تعارضاً مع أصول التوحيد.
- موافقة سياق الآية والمقام: إذ ينبغي أن تتسق القراءة مع المعنى العام للآيات قبلها وبعدها.
- شهرة الأداء بين أهل القراءات: فالقراءة لا تُبنى على اجتهادٍ فردي بل على ما تواتر واشتهر عند الأئمة.

رابعاً: الدلالة العلمية لهذه الضوابط

تُظهر هذه الضوابط أن علم القراءات عند علماء الغرب الإسلامي لم يكن علماً صوتياً أو لغوياً بحثاً، بل كان علماً مركزياً يجمع بين الرواية والدراية، والنقل والعقيدة. فيها حفظ القرآن في نطقه وأدائه، وبها فهم على وجه يوافق أصول الإيمان ويُبرز إعجازه اللغوي والعقدي. وقد أسهم هذا المنهج في تكوين مدرسة مغربية متقنة في القراءات، تمزج بين دقة الإسناد، وصحة الأداء، وصفاء العقيدة، مما جعلها ركناً أساسياً في صون التراث القرآني وتاريخه العلمي (شعبان، 2020م).

المطلب الثاني: العلاقة بين القرآن والقراءات من منظور لغوي وعقدي

أولاً: العلاقة من المنظور اللغوي

من الناحية اللغوية، تمثل القراءات القرآنية وجوه الأداء التي تُقل بها النص القرآني عن النبي ﷺ، وهي تعكس غنى اللغة العربية وسعتها في التعبير. فالقرآن نزل بلسانٍ عربيٍّ مبين، وتتنوع قراءاته لتستوعب اختلاف لهجات العرب وتتنوع طرائق نطقهم، دون أن يُغيّر ذلك من دلالة النص أو مقاصده.

ومن هذا المنطلق، نظر العلماء المتقدمين (وهم علماء القرون الأولى للإسلام. تميزوا بالرسوخ العلمي والفهم المباشر لنصوص الوحي. لقد وضعوا القواعد الأساسية لعلوم الشريعة واللغة. لفهم أعمق) (شعبان، 2020م)، إلى القراءات على أنها امتدادٌ طبيعيٌّ للبيان العربي، تُظهر إعجاز القرآن في جمعه بين الفصاحة والوحدة رغم اختلاف الأوجه، وأن كل قراءة تُضيف بُعداً بيانياً أو بلاغياً يزيد النص جمالاً وثراءً. فاختلاف الحركة أو الإعراب أو البنية الصرفية بين قراءة وأخرى يُفضي إلى ظلال دلالية متعددة، لكنها كلها تدور في فلك المعنى الواحد الذي أراده الله تعالى. وهكذا كانت القراءات عندهم تجلياً للمرونة اللغوية التي ميّزت النص القرآني، وحفظت له أصالته اللسانية في وجوه الأداء المتعددة (شعبان، 2022م).

ثانيًا: العلاقة من المنظور العقدي

أما من الناحية العقدية، فإن العلاقة بين القرآن والقراءات تمثل جوهر الإيمان بطبيعة الوحي الإلهي. فالإيمان بالقرآن لا يكتمل إلا بالإيمان بجميع قراءاته المتواترة، لأنها كلها وحي من عند الله تعالى، نزل بها جبريل عليه السلام على النبي ﷺ، وأقرها في تلاوته وأدائه. ومن ثم، فإن تعدد القراءات ليس اختلافاً في النص، بل هو تنوع تعبدية مشروع يدل على رحمة الله بعباده وتيسيره لتلاوة كتابه. أكدوا العلماء أن هذا التعدد لا يمكن أن يؤدي إلى تناقض عقدي، لأن مصدر القراءات واحد، والمتكلم بها هو الله تعالى، والقراءات كلها تصب في تأكيد صفاته وكماله وتنزيهه. ومن هنا جاءت الموازنة في الجمع بين القراءات والعقيدة؛ فقد جعلوا صحة الاعتقاد شرطاً لتوجيه القراءة وفهمها، فلا تُفسر قراءة بما يخالف أصول التوحيد أو تنزيه الله تعالى.

وإذا احتملت القراءة وجهين أحدهما يؤهم نقصاً في صفات الله والآخر يُنزّيه، رجّحوا الوجه الموافق للعقيدة، لأن الإيمان مقدم على التأويل اللغوي. وهكذا أصبحت القراءات عندهم وسيلة لترسيخ العقيدة، لا مبدئاً للجدل أو الانقسام، وأضحى التوجيه القرائي عندهم مبنياً على قاعدة راسخة هي: أن اللغة تخدم العقيدة، وأن تنوع القراءات من دلائل إعجازها لا من أسباب اختلافها.

ثالثاً: تكامل البعدين اللغوي والعقدي

إن التكامل بين البعدين اللغوي والعقدي في العلاقة بين القرآن والقراءات هو ما جعل المدرسة المغربية والأندلسية نموذجاً فريداً في الجمع بين البيان والإيمان. فالنص القرآني عندهم يُقرأ بلسان عربي محكم، لكن مع استحضار أن كل لفظ فيه يحمل معنى إيمانياً يعبر عن كمال الخالق وصفاته وعدله.

فاللغة كانت عندهم وسيلة للتدبر في معاني الإيمان، والعقيدة كانت ضابطاً يحفظ للنص قدسيته، فلا يُعامل معه كنص لغوي عادي، بل كوحي معجز يُقرأ ويتدبر ويُتعبّد به. ولهذا يمكن القول إن العلاقة بين القرآن والقراءات لم تكن علاقة شكل بأداء، بل علاقة مضمون بعقيدة، ولفظ بإيمان، جعلت من القراءات باباً لفهم أسرار الوحي، ومن العقيدة سياجاً يحفظ سلامة هذا الفهم من الانحراف والخلل (شعبان، 2019م، محمد لطفي، 1410هـ).

المبحث الثاني: علل القراءات القرآنية:

- تعريف العلة لغة واصطلاحاً:

العل، والعلل محركة الشربة الثانية، أو الشرب بعد الشرب تبعاً، يقال: علل بعد نهل: «إذا وردت الإبل الماء فالسقية الأولى النهل، والثانية العلل». وعل بنفسه يعل، ويعل من باب ضرب ونصر، يتعدى، ولا يتعدى، يقال: علت الإبل تعل وتعل؛ إذا شربت الشربة الثانية" (ابن منظور، 1414هـ، الرازي، 1393هـ). «عل الرجل يعل من المرض».

وأعله إعلاناً: سقاه السقية الثانية، وهذا طعام قد عل منه، أي: قد أكل منه. وأعله الله تعالى أي: أصابه بعله، فهو معل وعليل" (ابن منظور، 1414هـ، الرازي، 1393هـ).

والعلة اصطلاحاً هي "ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه، وأيضاً هي عبارة عما يجب الحكم معه" (الجرجاني، 1403هـ). وقيل إن "العلة هي السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكماً وتحقق في المقيس أيضاً فألحق به فأخذ حكمه" (أبو المكارم، 2006م).

المطلب الأول: موقف العلماء من القراءات الشاذة أو التي توهم مخالفة في العقيدة

تميّز العلماء المتقدمين بموقف متزن وعميق من القراءات الشاذة أو تلك التي قد تُوهم مخالفة لأصول العقيدة، إذ تعاملوا معها بروح علمية تقوم على الجمع بين التحقيق الإنشائي، والتحليل اللغوي، والتقويم العقدي؛ فبينما أبدى بعض المفسرين في المشرق تساهلاً في

ذكر القراءات غير المتواترة داخل التفسير، فإن المدرسة المغربية والأندلسية كانت أكثر انضباطاً وصرامة، فجعلت القراءة المتواترة وحدها حجة في التلاوة والعبادة، أما غيرها فلا تُقبل إلا على سبيل الاستشهاد والتفسير، بشرط ألا تُعارض أصلاً عقدياً أو قاعدة شرعية (بوغزالة، 2010م)

أولاً: رفض القراءات التي لم تثبت تواتراً عن النبي ﷺ

كان العلماء يرون أن التواتر شرط لازم لقبول القراءة، وأن ما لم يثبت بالنقل المتواتر لا يُعد من القرآن، ولو صحَّ سنده من جهة الرواية أو كان صحيح المعنى. فهم يُفرّقون بوضوح بين صحة الإسناد الحديثي والتواتر القرآني، ويؤكدون أن القرآن لا يُثبت بالأحاد، لأن الأحاد يفيد الظن، بينما القرآن قطعي الثبوت. وقد نصَّ الإمام أبو عمرو الداني في كتابه جامع البيان في القراءات السبع على أن ما لم يتواتر نقله فلا يجوز القراءة به في الصلاة ولا يُعدّ من القرآن، لأنه لم يثبت عن النبي ﷺ بطريق قاطع. واتفق معه ابن الجزري لاحقاً في قوله المشهور: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية، وصحَّ سندها، فهي من القراءات الصحيحة المقبولة، وما لم يكن كذلك فهو شاذ لا يُقرأ به. فمن هذا المنطلق، حصر العلماء القراءات المقبولة في القراءات السبع ثم العشر المتواترة، وعدّوا ما عداها من القراءات الشاذة التي لا يُتعبد بها. وقد ساهم هذا الموقف في توحيد الأداء القرآني في المغرب والأندلس على رواية نافع المدني، التي تواترت وذاع انتشارها في كل البلاد المغربية (عزوزي، 1993م).

ثانياً: التفريق بين القراءة الشاذة والقراءة التفسيرية

لم يكن رفض العلماء للقراءات الشاذة رفضاً مطلقاً من حيث الفائدة، بل ميّزوا بين القراءة الشاذة بوصفها نصّاً قرآنياً والقراءة التفسيرية بوصفها بياناً للمعنى. فقد قبلوا بعض القراءات الشاذة على سبيل التفسير، إذا كانت تحمل معنى صحيحاً لا يتعارض مع العقيدة أو النص القرآني المتواتر، واستفادوا منها في توضيح المعنى البلاغي أو بيان وجه لغوي نادر. وقد قال الإمام القرطبي في الجامع لأحكام القرآن القراءة الشاذة لا تُقرأ بها في الصلاة، ولكن يجوز الاستشهاد بها في التفسير واللغة إذا صح معناها ولم تخالف رسم المصحف أو قاعدة شرعية. وهذا يعني أن القراءات الشاذة في منهجهم لم تكن باطلة من حيث الفائدة اللغوية، بل مرفوضة من حيث الحجية التعبديّة، لأن القرآن لا يُثبت إلا بالتواتر. أما إذا كانت القراءة الشاذة تُوهم معنى مخالفاً لأصل عقدي، كأن تُوهم التجسيم أو التشبيه أو إنكار صفة من صفات الله تعالى، فإنهم كانوا يردونها ردّاً قاطعاً، ويُحذّرون من اعتمادها حتى في التفسير، لأنها تفتح باب الانحراف في العقيدة (العمرش، 2021م).

ثالثاً: التعامل العقدي مع القراءات التي قد تُوهم مخالفة في الصفات أو الغيبيات

كانت المدرسة المغربية والأندلسية من أشدّ المدارس الإسلامية تمسكاً في التنزيه والإثبات، ولذلك تعاملت بحذر بالغ مع القراءات التي يمكن أن تُوهم مخالفة في العقيدة. فإذا وردت قراءة متواترة ظاهراً يُوهم التشبيه أو الجبر، فإنهم يُوجّهونها توجيهاً عقدياً صحيحاً يُثبت الصفة ويُنزّه الله في الوقت نفسه. أما إن كانت القراءة شاذة تُوهم المعنى الفاسد، فإنهم يرفضونها رفضاً تاماً. فعلى سبيل المثال، في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: 164]

جاءت قراءة بنصب لفظ الجلالة (الله) – وهي قراءة شاذة – توهم أن المتكلم هو موسى، فرفضها العلماء لأنها تُخلّ بعقيدة إثبات صفة الكلام لله تعالى. أما القراءة المتواترة برفع لفظ الجلالة (الله)، فهي المعتمدة لأنها تُثبت الصفة على وجه الكمال، فاخترها علماء وأجمعوا على أن ما خالفها شاذ لا يُقرأ به. وهكذا، جعلوا من سلامة العقيدة المعيار الأعلى الذي تُقاس به جميع القراءات، بحيث لا يُقبل في كتاب الله ما يُحتمل منه ما يُنافي التنزيه الإلهي أو يُضعف أصل التوحيد (مذكّرة في مادة علم توجيه القراءات، 2020م)

اختلف علماء المسلمين بشكل كبير حول معنى الأحرف السبعة المذكورة في الحديث الشريف، حتى تجاوز هذا الخلاف الحدود المعقولة وأثار ارتباكاً بين الباحثين. وقد انعكس هذا الاختلاف بين العلماء المتقدمين على العلماء المتأخرين، مما زاد من تعقيد المسألة.

فعلى سبيل المثال، الإمام ابن الجزري، المشهود له بخبرته الواسعة في علم القراءات وما يتصل به من علوم القرآن، كان من بين الذين أثاروا في دراسة هذا الموضوع وأهميته (عبده، والطيار، 1427هـ).

كان العرب، الذين نزل القرآن بلغتهم، يختلفون في ألسنتهم وتتنوع لهجاتهم؛ وكان من الصعب على أحدهم أن يتحول عن لهجته التي نشأ عليها إلى لهجة أخرى، لأن ذلك لو كان مفروضاً عليهم من الله تعالى لكان في ذلك مشقة كبيرة عليهم (عبده، والطيار، 1427هـ).

قال الله تعالى: ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نُسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ (286)﴾ [البقرة: 286]

اقتضت رحمة الله تعالى بهذه الأمة أن يبسر عليها حفظ كتابها وتلاوة دستورها، فجاءت الحكمة الإلهية بأن يُقَرَأَ الرسول الكريم كل قبيلة بما يتناسب مع لغتها ويوافق لسانها، حرصاً على إيصال الرسالة الإلهية إلى العرب بمختلف قبائلهم، ومن خلالهم إلى كافة شعوب العالم. فقد كان بين العرب، مع اختلاف قبائلهم، من العصبية الجاهلية وقوة التمسك بعباداتهم ما يصعب معه التخلي عنها لصالح غيرها، مما قد يؤدي إلى مشقة كبيرة وسوء فهم لمعاني الكتاب المبين. وهذا بدوره يشكل خطراً يتمثل في احتمال تحريف الدلالات أو الالتباس في الفهم

إن النبي صلى الله عليه وسلم كان على دراية كاملة بالتفاوتات اللغوية واللهجية بين القبائل، بل وحتى بين أبناء القبيلة الواحدة، سواء في تفاصيل دقيقة كالإمالة والهمز والمد أو في أساليب النطق المختلفة. ولهذا كان حريصاً على مراعاة تلك الفروقات وتيسير الفهم والتواصل بينهم. أدرك النبي صلى الله عليه وسلم تماماً أنه قد بُعثَ إلى أمة بسيطة يغلب عليها الأمية، تضم فئات متعددة من كبار السن والشباب ومن لم يقرأ كتاباً قط (الدكتور: حسين، 1982م)، لذلك، كان دائم الدعاء لله طلباً للتوسعة والتيسير في قراءة القرآن، حيث كان يقول لجبريل عليه السلام: "اسأل الله معافاته ومغفرته، فإن أمتي لا تطيق ذلك" "اسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك" وقد كان له ما أراد (الدكتور: لبيب، 1978م)

وقد اهتم علماء الأمة بالحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف فعرضوا لها وبسطوا القول فيها، من ذلك ما أورده ابن قتيبة في كتابه (تأويل مشكل القرآن) ونقله عنه ابن الجزري في (النشر) حيث قال: فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه أن يقرئ كل أمة بلغتهم وما جرت عليه عادتهم فالهذلي يقرأ عين، يريد: حتى حين... والأسدي يقرأ "تعلمون وتعلم" و"تسود وجوه" "ألم أعهد إليكم" (ابن الجزري، 2007م)

كل ذلك بكسر حرف المضارعة، والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز، والآخر يقرأ "قيل لهم" "وغيض الماء" (ابن قتيبة، 1954)، بإشمام الضم مع الكسر و "بضاعتنا رُدت" (عبده، 1996م)، بإشمام الكسر مع الضم، "ومالك لا تأمنا"

تم تبني فكرة التيسير والتسهيل في الأحرف السبعة المتعلقة بالقرآن كواحد من الآراء العديدة التي نُقلت حول تفسير حديث الأحرف السبعة في القرآن الكريم، قال الحافظ أبو حاتم بن حبان بن أصبغ السبتي الأندلسي (ت 354 هـ) إنه اختلف فيها على خمسة وثلاثين قولاً منها " أن المراد التوسعة على القارئ ولم يقصد به¹ الحصر (عبده، 1996م)

ونقل السيوطي عن القاضي عياض أنه ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد، بل المراد التيسير والتسهيل والسعة، ولفظ السبعة يطلق على إرادة الكثرة في الأحاد كما يطلق السبعون في العشرات والسبعمئة في المئين، ولا يراد العدد المعين (ابن مجاهد، 1988م، شاهين، 2007م)

¹ الهاء تعود على حديث الأحرف السبعة

وهذا القول ذكره ابن الجزري دون إسناد فقال: "ولا يريدون حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص، بل يريدون الكثرة والمبالغة من غير حصر"

قال تعالى: ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ [البقرة: 261] ﴿إِنْ تَسْتَعْفِفْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ [التوبة: 80]

وقد أقر بهذا بعض المحدثين منهم المستشرق "جولد تسيهر" حيث قال: وليس مفترضا، فيما يبدو، أن يكون القصد إلى تحديد حسابي ثابت مفهوم من عدد السبعة في هذا الحديث... بل المراد من هذا العدد حتى في حالة اتخاذه دليلا على فروق النص أي اختلاف القراءات هو إفادة معنى الكثرة، فالقرآن على أحرف كثيرة العدد، وكل منها يمثل على قدم المساواة كلام الله المعجز" (الدكتور: إبراهيم، 1984م)

وقد تُجاوَزَ السَّعةُ في الأحرف العدد سبعة، إلا أن الغالب فيها - كما يبدو يتأرجح بين الواحد والسبعة، وفي الرابعة بسبعة أحرف. ولم يزد على ذلك حرفا، وفي حديث أبي بكر أن الرسول - بعد بلوغ العدد سبعة قال: فنظرت إلى ميكائيل فسكت فعلمت أنه قد انتهت العدة" (شاهين، 2007م)، وقد فسر ذلك ابن الجزري بإرادة العدد سبعة وانحصاره" (ابن الجزري، 2024)

والأرجح أنه دال - في الحديث - على أي عدد من الأعداد السابقة عليه بدءًا من الواحد حتى السادس أيضا، يدل على ذلك ما رواه الحاكم: أنزل القرآن على ثلاثة أحرف" (الزركشي، 1401هـ)

وقد علق أبو شامة على الحديث بقوله: يحتمل أن يكون معناه أن بعضه أنزل على ثلاثة أحرف... أو أراد: أنزل ابتداء على ثلاثة ثم زيد إلى سبعة"، وذهب الزركشي إلى أن معنى جميع ذلك أنه نزل منه ما يقرأ على حرفين، وعلى ثلاثة، وأكثر إلى سبعة أحرف" (الزركشي، 1401هـ)

وأكثر من الثلاثة إلى السبعة يمكن أن يكون أربعة أو خمسة أو ستة، وهذا يتماشى مع ما رُوي عن مجاهد بأنه كان يقرأ القرآن على خمسة (فتحي، 1995م)

المطلب الثاني: علة تعدد قراءات القرآن

إذا كان من الضروري التمييز بين الأحرف السبعة والقراءات، فلا يمكن إنكار أن الأحرف السبعة تمثل الأساس الذي قامت عليه القراءات المتواترة والمشهورة. بناءً على ذلك، فإن تفسير تعدد هذه القراءات يرتبط بشكل وثيق بالإطار الذي تم فيه تفسير الأحرف السبعة وتنوعها. (مذكّرة في مادة علم توجيه القراءات، 2020م)

هذا يعود إلى أن العرب، الذين نزل بينهم القرآن، كانت لغاتهم متنوعة وألسنتهم مختلفة، بالإضافة إلى أن بعضهم كان متأثراً بعادات الجاهلية أو غير قادر على التخلي عما نشأ عليه من تقاليد لغوية، ومن أهداف نزول القرآن أن يصل مشافهة إلى أكبر شريحة ممكنة من الأمة، مما استلزم مرونة في كيفية أدائه، سواء كما قرأه النبي ﷺ أو كما قرأه الصحابة وأقرهم عليه، كما أن اختلاف الصحابة في القراءة كان بسيطاً خلال المراحل الأولى من نزول الوحي، لكنه بات أكثر وضوحاً وتنوعاً في المراحل الأخيرة. ويرجع ذلك إلى ازدياد عدد القراء من جهة، وتوسع رقعة الإسلام ودخول قبائل جديدة بلغات ولهجات مختلفة من جهة أخرى تم توثيق هذه الاختلافات خلال عملية توثيق النص القرآني في عهد الخلفاء الراشدين. وقد سعى الصحابة من القراء إلى الاحتفاظ بما تميزوا به عن الرسول ﷺ ونقل ذلك إلى أهل المناطق التي استقروا فيها (إبراهيم، 1984م)

هذا السياق يمثل الإطار الأساسي الذي احتضن نشأة القراءات منذ البداية، مروراً بمرحلة نسخ المصاحف العثمانية وما تميزت به من تسامح في الاحتفاظ بجزء كبير من تلك القراءات المتواترة ومع حلول القرن الثاني للهجرة، بدأت جهود تدوين القراءات، حيث قام كبار علماء الأمة وأئمتها ببذل جهود عظيمة في هذا المجال، فعملوا على تحديد الحقائق، جمع الحروف والقراءات، وتوثيق الوجوه

والروايات؛ كما ميزوا بين القراءات المتواترة والشاذة، وبين الصحيح وما كان أقل قوة، عبر وضع أصول محكمة وقواعد دقيقة لتصنيفها وتحليلها (الفارسي، 1983م)

ما يهمننا هنا بالدرجة الأولى هو اختلاف القراءات المتواترة والمشهورة، وهو اختلاف لا يحمل في طياته أي تناقض أو تضارب؛ بل إن هذا الاختلاف يمثل تنوعاً وتبايناً فقط، حيث تدعم هذه القراءات بعضها البعض، وتُفسر بعضها البعض، وتشهد كل واحدة منها لما ثبت صحته في الأخرى، أي أن تلك القراءات هي سواء في الأسلوب والغاية، بل هي كلها من إعجاز أسلوب القرآن الكريم. (علم توجيه القراءات وصلته بالعلوم الشرعية والعربية، 2016م)

إن الذي عرضنا له من إطار تعدد القراءات لم يختلف فيه الدارسون قدماءهم ومعاصروهم، فما من أحد منهم إلا وفسر ذلك التعدد بذلك الإطار العام، فهذا أبوشامة الدمشقي يصرح بأن القرآن «فيه من جميع لغات العرب، أي من لهجاتها، لأنه أنزل عليهم كافة، وأبيح لهم أن يقرؤوه على لغاتهم المختلفة فاختلقت القراءات فيه لذلك» (خالد، 1986م، وبأبي شامة، 1424هـ)

والدكتور عبده الراجحي يقول: "إن السبب الرئيس عندنا في اختلاف القراءات هو ما نفهمه من طبيعة القراءات ذاتها، ومن طبيعة المجتمع الإسلامي الأول، فالقرآن أخذ بالمشافهة أولاً بين الرسول وجبريل من ناحية، ثم بين الرسول وصحابته، ومع كتابته له في الرقاع والعصب واللخاف والأكتاف وجد الاختلاف [...] وعاش الصحابة مع الرسول يقرأون فيختلفون واشتهر بينهم نفر كثير [...] ثم جاءت الفتوح الإسلامية وخرج الصحابة معها إلى الأمصار الإسلامية الجديدة يستقرون هناك، ونشط الخلفاء في إيفاد القراء من الصحابة إلى الأمصار ليعلموا الناس القرآن. وعلى هذا الأساس سارت الحال مع القراءات، فاختلقت الصحابة أول الأمر في القراءة أيام الرسول ﷺ - [...] وخرجوا مع الفتوح يقرئون الناس فتختلف قراءاتهم، وكانت المصاحف العثمانية المجموعة على حرف (د. إبراهيم، 1984م)، وبعد إحراق ما عداها من مصاحف مُحتملة للكثير من هذا الاختلاف، فكثر القراء الأئمة، وتعددت القراءات المأخوذة عنهم" (د. إبراهيم، 1984م). والله أعلم.

4. الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات؛ في خاتمة هذا البحث بعنوان "علل القراءات القرآنية عند المتقدمين"، يتضح أن علماء القراءات الأوائل قد أبدوا اهتماماً كبيراً بتوضيح علل القراءات وتوجيهها بطريقة منهجية دقيقة. فقد كان الهدف من دراسة العلة لديهم ليس التشكيك في صحة القراءة، بل اعتماد منهج علمي للكشف عن جوانبها اللغوية والنحوية والصرفية والصوتية، مع التأكيد على توافقه مع الرسم العثماني وتماثل تواترها. وأسهمت هذه الجهود المميزة في حفظ القراءات وتنظيمها، كما أبرزت الشمولية بين علوم القرآن الكريم واللغة العربية، مما يعكس عمق رؤيتهم ودقة منهجيتهم في الاستدلال والتحليل.

1.1. النتائج:

1. اسم "القرآن" مشتق من الفعل "قرأ"، ويتميز القرآن بوضوح الفرق بينه وبين الحديث القدسي والمصحف. وقد أثبت بطلان الادعاءات التي طرحها أهل الزيغ بأن هناك عدة أشكال من "القرآن". كما أن العديد من الأسماء التي أطلقت على القرآن هي في الواقع أوصاف ارتبطت به وغلب استخدامها. بالإضافة إلى ذلك، هناك تمييز واضح بين "القرآن" كونه وحياً منزلاً من الله، و"القراءات" التي تمثل اختلافاً في ألفاظ ذلك الوحي
2. القراءة اللفظية المسموعة للقرآن تنطوي على أهمية عظيمة، فهي الأصل المعجز والطريقة الأكيدة لتجنب الخطأ.
3. اعتمد علماء القراءات في تفسيرهم على مجموعة من الأسس المتنوعة، أبرزها صحة السند، ومطابقة الرسم العثماني، والاحتكام إلى لغة العرب، مع الاستعانة بقواعد النحو والصرف وعلم الصوتيات. وقد جاءت علل القراءات متنوعة بين الجوانب اللغوية والنحوية والصرفية والصوتية والدلالية، مما يعكس شمولية وعمق منهج العلماء في تناول هذه القراءات.

4. الطبيعة الشفوية والسماعية للقراءة القرآنية لا تحتل القياس أو الاجتهاد. أما اختلاف القراءات القرآنية الصحيحة، فهو اختلاف في أساليب النقل والرواية وليس في المعنى أو المضمون العقلي، أما القراءات القرآنية المتواترة، فقد جاء توثيقها بنفس الأساليب التي وُثِّق بها القرآن نفسه.
5. عملية التوثيق اعتمدت على تنجيم نزوله بالتدريج، وتدوينه كتابةً، وحفظه في الصدور، وتعليمه عن طريق الإقراء الشفوي، مما يجعلها بعيدة عن أي مجال آخر.
6. تناول البحث ردّ ادعاءات المستشرقين التي تزعم أن تعدد القراءات القرآنية يعود إلى طبيعة الخط الذي كتبت به المصاحف. وأوضح أن هذا الزعم غير منطقي، إذ إن القراءات ظهرت قبل اعتماد الرسم، كما أن المسلمين لم يعتمدوا فقط على الكتابة في حفظ القرآن، بل اعتمدوا أساساً على الحفظ في الصدور والعقول.

2.4. التوصيات:

1. العناية بتحقيق ودراسة كتب الأوائل في علل القراءات والعمل على إخراجها بشكل علمي دقيق ومتكامل.
2. تشجيع إجراء الدراسات المقارنة بين مناهج العلماء المتقدمين والمتأخرين في موضوع التعليل للقراءات القرآنية، لاستجلاء مواطن الاتفاق والاختلاف.
3. الاستفادة من مناهج علماء القراءات القديمة وتوظيفها في الدراسات اللغوية والقرآنية المعاصرة لتعزيز الفهم والتفسير.
4. توجيه اهتمام الباحثين نحو دراسة العلل التطبيقية الواردة في كتب أئمة هذا العلم، مع ربطها بأصول وقواعد علم القراءات. تعزيز مكانة علم علل القراءات ضمن برامج الدراسات القرآنية الأكاديمية، نظراً لدوره المحوري في تفسير توجيه القراءات وفهم أبعاد إعجاز القرآن.

5. قائمة المراجع:

- أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس، ابن مجاهد. (1988م). مقدمة كتاب السبعة في القراءات. تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة: الثالثة.
- أنيس، إبراهيم. (1984م). في اللهجات العربية. مطبعة الأنجلو المصرية، الطبعة: السادسة.
- ابن العربي، عبد الباقي مفتاح محيي الدين. (2009م). ختم القرآن. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد. (2025م). النشر في القراءات العشر. دار الكتب العلمية، بيروت، الجزء: الأول.
- إسماعيل، شعبان. (2019م). الروايات القرآنية في المغرب. موقع الدكتور حبتي.
- إسماعيل، شعبان محمد. (1431هـ). مختصر إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر. دار ابن حزم.
- بن منظور، محمد بن مكرم. (1414هـ). لسان العرب. دار صادر، بيروت.
- بوغزالة، عبد الكريم. (2010م). مدرسة القراءات بالأندلس: نشأتها وتطورها وآثارها. جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة.
- حيدر، حازم سعيد. (2004م). مقدمات في علم القراءات، علم توجيه القراءات. دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى.
- خماسي، فتحي بن الطيب. (1995م). الأحرف السبعة وارتباطها بالقراءات. دار المعرفة، دمشق، الطبعة: الأولى.
- الراجحي، عبده. (1996م). اللهجات العربية في القراءات القرآنية. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- الرازي، محمد بن أبي بكر. (1393هـ). مختار الصحاح. دار الفكر، بيروت.
- الزرقاني، محمد عبد العظيم. (1412هـ). مناهل العرفان في علوم القرآن. مؤسسة التاريخ العربي، لبنان.

- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله. (د.ت). البرهان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، الجزء: الأول.
- زهران، أيمن عبد الرحمن عراقي. (2024). ضوابط قبول القراءة القرآنية بين المتقدمين والمتأخرين: دراسة مقارنة. مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية، 3(12)، 1152-1128.
- سعيد، لبيب. (1978م). الجمع الصوتي الأول للقرآن. دار المعارف، مصر، الطبعة: الثانية.
- شاهين، عبد الصبور. (2007م). تاريخ القرآن. دار النهضة، مصر.
- صالح، عبد الكريم إبراهيم، أبو علي، محمد محمود، شنتية، أحمد خميس، وجعلان، أحمد محمد النجيلي. (2024). دلائل القراءات في العقيدة في قول الله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (سورة الفاتحة، الآية 4) في تفسير التهذيب للحاكم الجشمي (ت 494هـ). دورية الإنسانيات، (62)، 428-409.
- الصباغ، محمد لطفي. (1410هـ). لمحات في علوم القرآن. دار المكتب الإسلامي.
- الطيار، مساعد بن سليمان. (1427هـ). المحرر في علوم القرآن. مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الشاطبي.
- عبدي، مالك، شيرخاني، محمد رضا، حنون، عايد جدوع، ورشاش، حسن فالح. (2024). أثر السياق في توجيه الدلالة القرآنية عند الشيخ حيدر حبّ الله. بحوث في اللغة العربية، 16(1)، 49-36.
- <https://doi.org/10.22108/RALL.2023.135807.1441>
- عزوزي، حسن. (1993م). التأليف في القراءات القرآنية وخصائصه بالمغرب والأندلس في القرن الثامن الهجري. مجلة الدراسات القرآنية العربية.
- عطوان، حسين. (1982م). القراءات القرآنية في بلاد الشام. دار الجيل، بيروت.
- العقيلي، جواد. (1955). لهجة القرآن الكريم. مجلة المجمع العلمي العراقي، 3(2)، 294-270.
- العك، خالد عبد الرحمن. (1986م). تاريخ توثيق نص القرآن الكريم. دار الفكر، دمشق، الطبعة: الثانية.
- العمريش، الحسين. (2021). إسهامات القراء بالأندلس في ميدان القراءات. الرباط: رابطة علماء المغرب الإسلامي.
- العمريش، الحسين. (2022). إسهامات القراء بالأندلس في ميدان القراءات. مجلة دار الدعوة، (24).
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد. (1983م). الحجة في علل القراءات السبع. تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الثانية، الجزء: الثاني.
- الكثيري، منتهاء بنت أحمد بن هادي. (2024). طرق توجيه القراءات القرآنية عند موسى المُعدَّل المتوفى سنة (500هـ) في كتابه «روضة الحفاظ». مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، 39(1)، 1555-1503.
- <https://doi.org/10.21608/bfam.2024.371172>
- المختار، محمد. (2003م). تاريخ القراءات في المشرق والمغرب. دار ثقافة للنشر، الرباط.
- مذكورة في مادة علم توجيه القراءات. (1440هـ). قسم علوم القرآن، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر.
- هبشان، حسن سالم عوض. (2016). علم توجيه القراءات وصلته بالعلوم الشرعية والعربية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، 13(1)، 213-181.

دور الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية عن السياحة في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر موظفي الهيئة السعودية للسياحة

The Role of Institutional Communication in Shaping the Image of Tourism in the Kingdom of Saudi Arabia from the Perspective of Saudi Tourism Authority Employees

إعداد:

الباحثة/ أشواق عبد الكريم عبد الله الحربي¹، الباحثة/ العنود حمدان معلا الذروي²، الباحثة/ سارا عبد الرحمن كريم المطلق³، ماجستير تنفيذي في العلاقات العامة، قسم العلاقات العامة، كلية الاتصال والإعلام، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية^{1,2,3}

الدكتورة/ إيمان أحمد مرسى⁴

الأستاذ المشارك في قسم العلاقات العامة، كلية الاتصال والإعلام، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية⁴

*Corresponding Author Email: Ashwaqalharbi04@gmail.com

المخلص:

يعتبر الاتصال المؤسسي أداة إستراتيجية رئيسية في تشكيل الصورة الذهنية للهيئة السعودية للسياحة، حيث يسهم في نقل رسائل الهيئة بوضوح عبر تقنيات التواصل الحديثة لتسليط الضوء على المعالم السياحية والتراث الثقافي للمملكة. ومن خلال الحملات الترويجية والفعاليات الإعلامية المبتكرة، تسعى الهيئة السعودية للسياحة لبناء جسور تواصل فعالة مع المستثمرين والزوار، مما يعزز الثقة والوعي بالسياحة. من هذا المنطلق تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على الدور الذي يقوم به الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة بالمملكة العربية السعودية، بالتطبيق على الهيئة السعودية للسياحة، وكذلك التعرف على الاستراتيجيات الاتصالية وأهم الوسائل الاتصالية التي تستخدمها الهيئة السعودية للسياحة من أجل تعزيز ودعم السياحة، والكشف عن التحديات التي تواجه إدارة الاتصال المؤسسي بالهيئة السعودية للسياحة في تشكيل الصورة الذهنية المرغوبة عن السياحة بالمملكة. تم الاعتماد على المنهج المسحي باختيار عينة مكونة من 100 شخص من العاملين بالهيئة السعودية للسياحة، من خلال الاستناد على الاستبانة الالكترونية كأداة جمع للبيانات. وقد كانت أهم نتائج الدراسة ارتفاع تقييم استراتيجيات الاتصال المؤسسي المتبعة في الهيئة السعودية للسياحة، وأن الاتصال المؤسسي يعزز الانتماء والفخر المؤسسي لدى الموظفين، وارتفاع استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في دعم الاتصال المؤسسي، وأن تطوير استراتيجيات الاتصال ساهم في تحسين التنسيق بين الإدارات وتعزيز التعاون الداخلي، وأن الحاجة لتعزيز الحملات الترويجية كانت أبرز المعوقات.

الكلمات المفتاحية: الاتصال المؤسسي، الصورة الذهنية، الهيئة السعودية للسياحة، السياحة.

The Role of Institutional Communication in Shaping the Image of Tourism in the Kingdom of Saudi Arabia from the Perspective of Saudi Tourism Authority Employees

Ashwaq Abdulkarim Abdullah Alharbi, Alanood Hamdan Mualla Al-Dharawi, Sara

Abdulrahman Karim Almutlaq

Executive Master in Public Relations, Department of Public Relations, College of Communication and Media, King Abdulaziz University, Saudi Arabia^{1,2,3}

Dr. Iman Ahmed Morsi⁴

Associate Professor in the Department of Public Relations, College of Communication and Media, King Abdulaziz University, Saudi Arabia⁴

Abstract:

Institutional communication is considered a major strategic tool in shaping the mental image of the Saudi Tourism Authority, as it contributes to conveying the authority's messages clearly through modern communication techniques to highlight the tourist attractions and cultural heritage of the Kingdom. Through promotional campaigns and innovative media events, the Saudi Tourism Authority seeks to build effective communication bridges with investors and visitors, which enhances confidence and awareness of tourism. From this standpoint, the current study seeks to identify the role played by institutional communication in forming the mental image of tourism in the Kingdom of Saudi Arabia, by applying it to the Saudi Tourism Authority, as well as identifying the communication strategies and the most important means of communication used by the Saudi Tourism Authority in order to promote and support tourism, and revealing the challenges facing the Institutional Communication Department of the Saudi Tourism Authority in forming the desired mental image of tourism in the Kingdom. The survey approach was relied upon by selecting a sample of 100 people working at the Saudi Tourism Authority, by relying on the electronic questionnaire as a data collection tool. The most important results of the study were the high evaluation of the institutional communication strategies used at the Saudi Tourism Authority, and that institutional communication enhances belonging and institutional pride among employees, and the increased use of artificial intelligence and data analysis in supporting institutional communication, and that the development of communication strategies contributed to improving coordination between departments and enhancing internal cooperation, and that the need to enhance promotional campaigns was the most prominent obstacles.

Keywords: Institutional Communication, Mental Image, Saudi Tourism Authority (STA), Tourism.

1. المقدمة:

ينظر إلى الاتصال المؤسسي على أنه أحد احتياجات الحياة الاجتماعية وركيزة أساسية من ركائز الاتصال البشري، ويتوقف نجاح الاتصال الفعال في تكوين وإدارة السمعة للمؤسسات المختلفة حيث يؤسس الارتباط الاجتماعي بين الأفراد والجماعات والمنظمات والمؤسسات من جميع الأنواع وأنشطتها بينها وبين جمهورها الداخلي كالمستخدمين والموظفين والجمهور الخارجي كسائحين أو مقيمين أو مواطنين ، إذ لا يمكن لأي مؤسسة تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها دون عملية اتصال يتم من خلالها نقل المعلومات والتوجيهات إلى الموظفين داخل المؤسسة ومن خلالها تستقبل اهتمامات السائحين كالتحديات التي يواجهونها والتي تحول دون تحقيق الأهداف بالشكل الأمثل أو الانتقادات أو الآراء أو الاقتراحات. أما الصورة الذهنية المتصورة هي تقييم الزائرين للأماكن السياحية وتجميع المعلومات المختلفة التي يوفرها من أجل تعزيز صورتها في عيون العالم سواء السائحين من داخل المملكة أو القادمين من الخارج، وتستخدم الهيئة استراتيجية تسويقية تعتمد على أنشطة الاتصال المؤسسي في بناء صورة ذهنية إيجابية عن السياحة بالمملكة. كما تعتبر السياحة أحد القطاعات الحيوية التي تسهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني، وتزداد أهمية الصورة الذهنية في هذا السياق باعتبارها عاملاً حاسماً في جذب الزوار والمستثمرين.

ومن خلال استراتيجيات الاتصال المؤسسي، يمكن تشكيل هذه الصورة وتعزيز الوعي بالمعالم السياحية والثقافية التي تتركز بها المملكة العربية السعودية. وفي ضوء أهداف رؤية المملكة 2030 التي تسعى إلى زيادة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي، تبرز أهمية دراسة استراتيجيات الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة السعودية.. وتتمثل أهمية هذه الدراسة في فحص دور الاتصال المؤسسي في تحقيق الأهداف السياحية للمملكة، وتحديد التحديات التي قد تعيق هذا الدور، مع تقديم توصيات تساهم في تحسين استراتيجيات الهيئة السعودية للسياحة بما يحقق الدور المرجو.

تستهدف هذه الدراسة استكشاف كيفية تأثير استراتيجيات الاتصال المؤسسي على تشكيل صورة ذهنية إيجابية عن السياحة في المملكة، خاصة في ظل التحديات المعاصرة التي تواجه المؤسسات الحكومية في مجال التسويق السياحي. كما تسعى لتقديم حلول عملية تدعم الهيئة في تعزيز حضورها السياحي على المستويين المحلي والدولي.

1.1. مشكلة الدراسة:

يعتبر الاتصال المؤسسي من أهم الوظائف الإدارية التي تعتمد عليها الهيئة السعودية للسياحة، حيث تعمل على التنسيق بين المصالح الإدارية من جهة ومصلحة الموظفين من جهة أخرى ومن الجدير بالذكر أن الاتصال الداخلي للهيئة السعودية للسياحة يجمع بين الاتصال الإداري الداخلي بأشكاله الثلاثة (صاعد – نازل – أفقي) وبين الاتصال الخارجي الذي يستهدف البيئة الخارجية للهيئة، وهي مجموعة من الأنشطة الاتصالية التي تقوم بها الهيئة السعودية للسياحة من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافها وفق الخطة أو الاستراتيجية الموضوعة لها ، حيث أن الهيئة لم تعد تكتفي بالصورة السائدة في أذهان جمهورها فقط بل أصبحت تضع خطط للوصول إلى الصورة المرغوبة، حيث يساهم الاتصال المؤسسي باعتباره العصب الحسي للهيئة في تشكيل انطباعات لدى الجمهور الداخلي والخارجي عن السياحة السعودية.

لا يزال هناك حاجة لفهم مدى فعالية هذه الاستراتيجيات في تحقيق هذا الهدف، بالإضافة إلى تحديد التحديات التي تعوق تشكيل الصورة الذهنية المرغوبة. كما أن هناك ندرة في الدراسات العلمية التي تتناول دور الاتصال المؤسسي في تعزيز الصورة الذهنية للسياحة السعودية، خاصة في ظل التحولات الاستراتيجية التي تشهدها المملكة لتنويع الاقتصاد وزيادة الجذب السياحي.

وتكمن مشكلة هذه الدراسة في معرفة دور الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية عن السياحة في المملكة العربية السعودية.

2.1. تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما هو دور الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية عن السياحة في المملكة العربية السعودية؟

وينبثق من التساؤل الرئيسي بعض الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي استراتيجيات الاتصال المؤسسي التي تعتمدها الهيئة السعودية للسياحة في الترويج للسياحة الداخلية؟
2. ما دور الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة الداخلية في المملكة؟
3. ما مدى فاعلية الأدوات والقنوات الاتصالية التي تستخدمها الهيئة في تعزيز الصورة الذهنية للسياحة؟
4. ما أبرز التحديات التي تواجه الهيئة السعودية للسياحة في تحقيق أهدافها الاتصالية؟
5. كيف يمكن تطوير استراتيجيات الاتصال المؤسسي لتعزيز الصورة الذهنية الإيجابية عن السياحة الداخلية؟

2.1. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة للتعرف على الهدف الرئيسي التالي: الكشف عن دور الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية عن السياحة في المملكة العربية السعودية.

ويتفرع من الهدف الرئيسي بعض الأهداف الفرعية التالية:

1. إبراز دور الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية، وتحديد الجوانب التي يركز عليها لتطوير صورة الهيئة.
2. تقديم توصيات عملية في تشكيل دور الاتصال المؤسسي في تعزيز الصورة الإيجابية للسياحة السعودية، بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030.
3. معرفة دور استراتيجيات الاتصال المؤسسي الحالية في الهيئة السعودية للسياحة في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة السعودية.
4. استكشاف أبرز التحديات التي تواجه الاتصال المؤسسي في تعزيز الصورة الذهنية للسياحة السعودية.
5. اقتراح آليات لتحسين استراتيجيات الاتصال المؤسسي بما يساهم في تطوير الصورة الذهنية للهيئة السعودية للسياحة.

3.1. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها بأنها تساهم في إثراء المعرفة العلمية حول دور الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية، خاصة في قطاع السياحة. باعتبار أن تميز الصورة الذهنية يعد أحد العوامل المؤثرة التي تساهم في رفع مستوى السياحة السعودية، كما يضيف إلى الدراسات السابقة من خلال تحليل الاستراتيجيات الاتصالية التي تعتمدها الهيئة السعودية للسياحة، مما يساعد الباحثين والمتخصصين في المجال على فهم العلاقة بين الاتصال المؤسسي وتعزيز الصورة الذهنية. كما تكمن أهمية هذا الدراسة فيكونه يتناول الحديث عن أحد الموضوعات المهمة في مجال الاتصال المؤسسي في إبراز وتحسين الصورة الذهنية للسياحة السعودية فإن فهم دور الاتصال المؤسسي في بناء صورة إيجابية للسياحة يساهم في تحقيق أهداف الهيئة السعودية للسياحة وضمان تقديم خدمات عالية الجودة للسياح. أيضاً يركز الدراسة على تحليل واقع الاتصال المؤسسي داخل الهيئة السعودية للسياحة من خلال آراء الموظفين العاملين فيها، مما يساعد في الكشف عن التحديات التي تواجههم في إيصال الرسائل الاتصالية وتعزيز الصورة الذهنية للهيئة. كما يساهم في تقديم توصيات تساعد على تحسين استراتيجيات الاتصال الداخلي والخارجي، مما ينعكس إيجابياً على كفاءة العمل وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 في تطوير قطاع السياحة.

4.1. حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: يتمثل الموضوع الرئيسي في الدراسة الحالية في التعرف على دور الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية عن السياحة في المملكة العربية السعودية.

الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على الهيئة السعودية للسياحة كـ مجال تطبيقي للدراسة، حيث تم اختيارها نظراً لدورها المحوري في تطوير قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية وتعزيز صورتها الذهنية على المستوى المحلي والدولي. كما أن الهيئة تُعد جهة مسؤولة عن تسويق السياحة وإدارتها، مما يجعلها نموذجاً مناسباً لدراسة تأثير الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية عن السياحة.

الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني 1446هـ.

الحدود البشرية: تم اختيار عينة مكونة من 100 موظف في الهيئة السعودية للسياحة، وذلك بهدف قياس آرائهم وخبراتهم حول دور الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة في المملكة العربية السعودية.

5.1. مصطلحات الدراسة:

الاتصال المؤسسي:

يعرف الاتصال المؤسسي بأنه: "مجموعة الأنشطة والاستراتيجيات المنظمة التي تعتمد عليها المؤسسة لتحسين العلاقات مع جمهورها الداخلي والخارجي، بأسلوب قنوات تواصل متنوعة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية" (عريجة وبداد، 2022، ص 52)، وفي الدراسة الحالية، يُقصد بالاتصال المؤسسي: العمليات والأنشطة المنظمة التي تعتمد عليها الهيئة السعودية للسياحة لتيسير تدفق المعلومات والتواصل الفعال بين موظفيها وجمهورها الداخلي والخارجي، بهدف تعزيز العلاقات وتحقيق أهداف الهيئة في تطوير السياحة السعودية.

الصورة الذهنية:

تعرف الصورة الذهنية بأنها: "انطباع يتشكل لدى الأفراد عن مؤسسة ما بناءً على تجاربهم أو المعلومات المتاحة" (بلخيري، 2016)، وفي الدراسة الحالية، تُقصد الصورة الذهنية: "التصورات والآراء التي يتكون لدى الجمهور عن السياحة في المملكة العربية السعودية بناءً على استراتيجيات الاتصال المؤسسي التي تستخدمها الهيئة السعودية للسياحة، ومدى تأثير هذه الصورة في جذب السياح وتعزيز السياحة الداخلية".

الهيئة السعودية للسياحة:

تُعد الهيئة السعودية للسياحة هي الجهة الحكومية المسؤولة عن تطوير القطاع السياحي في المملكة العربية السعودية، وفي هذه الدراسة، تُعرف الهيئة السعودية للسياحة بأنها: "المؤسسة الحكومية المسؤولة عن إدارة وتطوير وتنظيم السياحة في المملكة، مع التركيز على تعزيز الصورة الإيجابية للسياحة الداخلية وتنفيذ استراتيجيات متطورة لجذب السياح الأجانب".

السياحة الداخلية:

تعرف السياحة الداخلية بأنها حركة التنقلات التي تتم داخل حدود المملكة العربية السعودية بهدف الترفيه أو الاستكشاف أو حضور الفعاليات، وفي هذه الدراسة يُقصد بالسياحة الداخلية: السفر داخل المملكة لأغراض ترفيهية أو ثقافية، مما يعزز الاقتصاد المحلي ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجوانب الاجتماعية والثقافية والتراثية في المملكة العربية السعودية.

2. الإطار النظري:

1.2. الاتصال المؤسسي:

1.1.2. أهمية الاتصال المؤسسي:

يعد الاتصال المؤسسي حجر الأساس لنجاح المؤسسات، وتتمثل أهميته في:

1. تعزيز الشفافية والثقة، حيث يساهم في بناء علاقة وثيقة بين المؤسسة وجمهورها عبر توفير معلومات دقيقة وواضحة، مما يزيد من مصداقيتها (حجاب، 2007؛ مهدي وسردوك، 2023).
2. تحسين الكفاءة التشغيلية، حيث يسهل تدفق المعلومات بين الإدارات ويقلل من سوء الفهم مما ينعكس إيجاباً على سرعة اتخاذ القرارات وجودتها (جرادات، 2009).
3. تعزيز الهوية وسمعة المؤسسة من خلال مطابقة الرسائل والقيم التي تقدمها المؤسسة، مما يساعد في ترسيخ هويتها وتمييزها عن المنافسين (أبو الحمايل والبسام، 2023).
4. إدارة الأزمات، حيث يستخدم الاتصال المؤسسي كأداة استباقية للحد من التأثيرات السلبية للأزمات عبر تواصل سريع وواضح مع الجمهور (رماش، 2009).
5. دعم الأهداف الاستراتيجية، فالإتصال المؤسسي يربط بين خطط المؤسسة وتطلعاتها، ويعزز تحقيق رؤية المملكة 2030 في القطاعات الحيوية مثل السياحة (المطيري، 2024).

2.1.2. أهداف الاتصال المؤسسي:

تسعى الاتصالات المؤسسية إلى تحقيق عدد من الأهداف منها:

1. تسهيل تدفق المعلومات وحل الصراعات الداخلية.
2. تعزيز الرضا الوظيفي والثقة بين الموظفين.
3. تحسين التنسيق بين الإدارات وضمان وضوح الأدوار (مهدي وسردوك، 2023، ص 55).

3.1.2. أنواع وأشكال الاتصال المؤسسي:

تعد عملية الاتصال داخل المؤسسة الأداة أو الركيزة الأساسية للعمليات التفاعلية من خلال الممارسات التي تتم داخل وخارج المؤسسة وذلك من خلال الرموز والوسائل الخاصة المتفق عليها لتحقيق المكاسب والأهداف المؤسسية؛ حيث تنقسم أنواع الاتصال داخل المؤسسة إلى قسمين رئيسيين هما الاتصال الرسمي والاتصال غير الرسمي:

- الاتصال الرسمي: هو الاتصال الذي يمر عبر العناوين الرسمية أو هو نموذج اتصالي مبرمج ومبني داخل المؤسسة يمر من خلاله الرسائل الاتصالية حيث يتمثل هذا النوع من الاتصال في: (ملال، 2023، ص 4).
- الاتصال غير الرسمي: يتم عبر قنوات غير مبرمجة، مثل الحوارات اليومية (جرادات، 2009، ص 117).

2.2. الصورة الذهنية:

تمثل الصورة الذهنية للمؤسسة الأساس حيث إنها تصبح من الأهداف الرئيسية التي تطمح على تحقيقها كافة المؤسسات والخدمات التي تقوم بتقديمها وهو ما يتم رصده من قبل المؤسسات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي (أبو الحمايل والبسام، 2023، ص 3).

مفهوم الصورة الذهنية تختلف وتتوحد بناءً على الميدان والتخصص الذي درست من أجل وأنها تشترك في عامل مشترك رئيس هو أنها الانطباعات والقناعات الإنسانية التي استقرت في ذهنه أو عقله فهي صورة ذهنية أو عقلية لأن الصورة موجودة فيها.

1.2.2. أهداف الصورة الذهنية

تتمثل أهداف بناء وتشكيل الصورة الذهنية للمؤسسة بوجه عام في الآتي (شرفي، 2020):

1. كسب ثقة وتأييد الجمهور، حيث تسعى المؤسسة من خلال بناء صورة ذهنية إيجابية إلى ترسيخ الثقة والمصداقية لدى جمهورها الداخلي والخارجي، مما يعزز الولاء والانتماء للمؤسسة.
2. التمييز التنافسي وتحديد الهوية، حيث تهدف الهوية إلى إبراز الخصائص والسمات الفريدة للمؤسسة ومزاياها التنافسية مقارنة بالجهات الأخرى العاملة في نفس القطاع.
3. تسهيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية، فالصورة الذهنية الإيجابية للمؤسسة تساعد في جذب الزوار والمستثمرين والشراكات الفعالة، مما يدعم التوسع وتطوير الأعمال وفق خططها المستقبلية.
4. دعم وحماية سمعة المؤسسة وقت الأزمات، حيث توفر الصورة الذهنية القوية والحسنة رصيداً إيجابياً يخفف من الآثار السلبية للحد الأدنى في حال تعرضت المؤسسة لأزمات أو انتقادات.
5. التأثير في سلوك وانطباعات الجمهور، من خلال توجيه مدركات وسلوكيات الجمهور المستهدف بشكل يتوافق مع رسالة المؤسسة وقيمتها، وتعزيز الانطباع العام الإيجابي عن خدماتها.

2.2.2. خصائص الصورة الذهنية:

هناك العديد من السمات والخصائص المختلفة التي تتسم بها الصورة الذهنية، منها (حجاب، 2007، ص 183):

- عدم الدقة: حيث ذهب العديد من الباحثين إلى أن الصورة الذهنية لا تتسم بدقة، حيث، بل تعد تبسيطاً للواقع الكلي لا سيما وأن الأفراد عادة يلجؤون إلى تكوين فكرة شاملة عن الآخرين من خلال معلومات قليلة يحصلون عليها لعدم القدرة على جمع المعلومات الكاملة.
- المقاومة للتغير: فالصورة الذهنية تميل إلى الثبات ومقاومة التغير وتتعدد العوامل التي تحدد وتؤثر في كم كيف التغير المحتمل في الصورة الذهنية، وبعض لهذه المتغيرات يتعلق بالصورة ذاتها وبعضها الآخر يتعلق بالرسائل الواردة من خلالها.
- تؤدي إلى الإدراك المتحيز: حيث تؤدي الصورة الذهنية إلى تكوين إدراكات متحيزة لدى الأفراد، فالصورة الذهنية تبنى على أساس درجة من درجات التعصب، لذا فإنها تؤدي إلى إصدار الأحكام المتعصبة والمتحيزة، فمن خلال الصورة الذهنية ليرى الأفراد جوانب من الحقيقة، ويهملون جوانب أخرى لأنها لا تتماشى مع معتقداتهم، ولا تتسق مع اتجاهاتهم.
- التعميم وتجاهل الفروق: تقوم الصورة الذهنية على التعميم المبالغ فيه ونظراً لذلك فالأفراد يفترضون بطريقة تلقائية أن كل فرد من أفراد الجماعة موضوع الصورة تنطبق عليه صورة الجماعة ككل على الرغم من وجود اختلافات وفروق فردية، والأفراد يستسهلون في إصدار الحكم على الأفراد من خلال تصنيفهم ضمن جماعات أخرى، ويترتب على ذلك أن الفئات والجماعات والمهن المختلفة يكون عنها الجمهور صور ذهنية تتسم بالتعميم وتجاهل الفروق والاختلافات التي قد تكون في بعض الأحيان أساسية.
- تخطي حدود الزمان والمكان: تتسم الصورة الذهنية بتخطي الحدود الزمان والمكان، فالفرض لا يقف في تكوينه لصورة ذهنية عند حدود معينة، بل يتخطاها ليكون صوراً بعيداً عن بلدي ثم عن العالم الذي يعيش فيه بل وتتمدد الصورة التي يكونها إلى ما

وراء المجرة التي يسكنها، وعلى مستوى الزمان فالإنسان يكون صورة ذهنية عن الماضي ويكون صوراً ذهنية عن الحاضر إضافة إلى المستقبل وبذلك يتضح أن الإنسان يكون صورة ذهنية عن المواقف والأماكن والأزمات المختلفة وفقاً لمعارفه هم مدركاته ومشاهداته إضافة إلى قدرته على التخيل والاستنتاج.

3.2.2. أبعاد الصورة الذهنية:

هناك إجماع بين معظم الباحثين على أن الصورة الذهنية تشمل على ثلاث مكونات أو أبعاد أساسية تتمثل فيما يلي: (حجاب، 2007، ص 176).

1. البعد أو المكون المعرفي: وبسط هذا البعد المعلومات التي يدرك من خلالها الفرد موضوعاً أو قضية أو شخص ما، وتعتبر هذه المعلومات هي الأساس التي تبنى عليه الصورة الذهنية التي يكونها الفرد عن الآخر وعن الموضوعات والقضايا المختلفة.
2. البعد أو المكون الوجداني: يقصد بالبعد الوجداني الميل بالإيجاب أو سلب تجاه موضوع، أو قضية، أو شخص، أو شعب، أو دولة ما في إطار مجموعة الصورة التي يكونها الأفراد.
3. البعد أو المكون السلوكي: يعكس سلوك الفرد طبيعة الصورة الذهنية لديه في مختلف شؤون الحياة، حيث ترجع أهمية الصورة الذهنية في أحد أبعادها إلى أنها تكمن من التنبؤ بسلوك الأفراد، فسلوكيات الأفراد يفترض منطقياً أنها تعكس اتجاهاتهم في الحياة.

3. الدراسات السابقة:

نتناول هنا عرضاً تفصيلياً للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالي، وذلك بهدف الوقوف على أبعاد الظاهرة المدروسة واستكشاف المرجعيات العلمية التي أطّرت هذا المجال. يهدف هذا العرض إلى تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف والتفرد للدراسة الحالية مقارنة بالبحوث والدراسات السابقة، ومن ثم استبيان أوجه الاستفادة منها في تطوير الإطار المفاهيمي والدراسة الميدانية، وصولاً إلى تحليلها والتعقيب الأكاديمي عليها؛ تمهيداً لصياغة الفروض العلمية للدراسة بشكل دقيق ومحكم.

1.3. دراسات تناولت الاتصال المؤسسي

دراسة مساوي وآخرون (2024): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في الكفاءة الوظيفية لممارسي الاتصال المؤسسي في مؤسسة البريد السعودي (سبل)، واعتمدت على المنهج المسحي باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات الميدانية من عينة قوامها (126) مبحوثاً من ممارسي الاتصال المؤسسي بالشركة. وكشفت نتائج الدراسة عن أن السمات الشخصية للممارسين (مثل التعاطف، والتضامن، وروح الفريق، والمثابرة) تلعب دوراً محورياً في كفاءة أداء ممارس الاتصال المؤسسي، كما أظهرت وجود أثر إيجابي دال لكل من الدعم الإداري القيادي، واستخدام تكنولوجيا الاتصال الرقمي، والخبرة العملية في تعزيز الكفاءة الوظيفية، فضلاً عن تحديد أثر المعوقات البيئية التنظيمية على كفاءة الممارسين.

دراسة المطيري (2024): هدفت هذه الدراسة إلى رصد وتحديد مستويات توظيف مسؤولي الاتصال المؤسسي في القطاعين العام والخاص بالملكة العربية السعودية لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وطُبقت الدراسة الميدانية على عينة عمدية تكونت من (70) مسؤولاً من مسؤولي الاتصال المؤسسي بالقطاعين العام والخاص في السعودية باستخدام الاستبانة لتحقيق أهداف الدراسة. وتوصلت النتائج إلى أن معظم أفراد العينة يمارسون استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بدرجة متوسطة، وأبدى نصف أفراد العينة رضاهم التام عن هذا الاستخدام، كما يعتقد أكثر من (61%) من أفراد العينة أن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي يساهم بشكل فعال في تطوير الجودة النوعية للمحتوى الإعلامي لدى المؤسسات السعودية.

2.3. دراسات تناولت الصورة الذهنية:

دراسة غرياني وعمر (2021): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور شبكات التواصل الاجتماعي في تحسين الصورة الذهنية لدى المؤسسات الخدمية، وتحديد درجة اعتماد الجمهور عليها وأثر ذلك الاعتماد في تشكيل الصورة الذهنية للمنظمة. واعتمدت الباحثتان المنهج المسحي بالتطبيق على شركتي (أوبر وكريم) لخدمات النقل كنموذج للدراسة. وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة ذات أثر دال إحصائياً بين استخدام إدارة العلاقات العامة لشبكات التواصل الاجتماعي وجودة الخدمات المقدمة عبرها، وبين الصورة الذهنية المترسخة لدى العملاء وممارسي العلاقات العامة بالشركتين. كما أكدت النتائج أن الصورة الذهنية تتأثر إيجاباً أو سلباً بمستوى جودة الخدمات المقدمة اتصالياً، وأظهرت النتائج العامة أن الصورة الذهنية السائدة لشركتي (أوبر وكريم) كانت صورة ذهنية إيجابية.

دراسة إبراهيم وحسن (2025): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور شبكات التواصل الاجتماعي في عملية تحسين الصورة الذهنية في المؤسسات السياسية ودرجة الاعتماد على شبكات التواصل الاجتماعي، واستندت الدراسة على منهج المسح لجمع البيانات الشاملة مستخدمة استمارة استبيان لتحقيق تساؤلات وأهداف الدراسة. وتوصلت النتائج إلى أن الجمهور في عصرنا الحالي أصبح بإمكانه وللمرة الأولى في تاريخ تطور وسائل الإعلام والاتصال الحصول على المعلومات وإنتاجها ونشرها وتداولها مع جماعات ذات اهتمام مشترك والتسجيل والآراء والتعليقات والمشاركات مباشرة في مناقشة قضايا الشأن العام.

3.3. دراسات تناولت الاتصال المؤسسي والصورة الذهنية معاً:

دراسة أبو الحمايل والبسام (2023): هدفت هذه الدراسة إلى فهم ووصف طبيعة الصورة الذهنية وفعاليتها في شركة الخطوط الجوية العربية السعودية، بالإضافة إلى تحديد العوامل المؤثرة في تكوينها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات من العاملين في الشركة، حيث تكونت العينة من 30 موظفاً. وأظهرت النتائج وجود دلالة إحصائية معنوية لتأثير الاتصال المؤسسي على تحسين المعرفة بالشركة، حيث تتبنى الشركة الشفافية في معاملاتها وتوفر المعلومات اللازمة للمستفيدين، مع تحمل المسؤولية وتعويض المتضررين في حال حدوث أخطاء، وتنظيم المؤتمرات والندوات لتعريف الجمهور بخدماتها.

دراسة سالم وآخرون (2023): هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن فاعلية البرامج الاتصالية الرقمية لوزارة الحج والعمرة ودورها في تعزيز الصورة الذهنية لمساهمة قطاع الحج والعمرة في ضوء رؤية 2030. وتعد الدراسة من الدراسات الاستكشافية الوصفية، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات من عينة تكونت من 400 مفردة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وأظهرت النتائج وجود علاقة إحصائية دالة بين الفائدة المتوقعة من استخدام الاستراتيجيات الاتصالية الرقمية في أنشطة الوزارة المختلفة وتعزيز الصورة الذهنية لقطاع الحج والعمرة، كما تبين وجود علاقة دالة بين الثقة في جاهزية الوزارة لتبني استراتيجيات اتصالية رقمية مؤثرة وتأثير هذه الاستراتيجيات على شركات الحج والعمرة السعودية.

دراسة الزهراني (2021): هدفت الدراسة إلى الكشف عن الدور الاتصالي الذي تلعبه العلاقات العامة في شركة الاتصالات السعودية (STC) في إبراز مسؤوليتها الاجتماعية وتأثير ذلك على الصورة الذهنية لدى الجمهور. استخدم الباحث المنهج المسحي، وتحديد مساح الجمهور، لوصف وتحليل الظاهرة كما هي في الواقع، واعتمد على العينة العشوائية البسيطة بلغ حجمها 300 مفردة، مع استخدام الاستبانة والمقابلة كأدوات لجمع البيانات. وأظهرت النتائج أن العلاقات العامة في الشركة تستخدم أنشطة اتصالية متنوعة لإبراز المسؤولية الاجتماعية، باستخدام أساليب اتصال شخصي وجماعي وجماهيري، ومعظم الوسائل الاتصالية المتاحة باستثناء السينما والمجلات الورقية. كما تبين وجود تأثير إيجابي للدور الاتصالي للعلاقات العامة على الصورة الذهنية للجمهور، حيث كان التأثير المعرفي هو الأعلى، يليه التأثير العاطفي، ثم السلوكي.

4.3. مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

تميزت الدراسة الحالية بعدة جوانب عن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاتصال المؤسسي والصورة الذهنية، حيث ركزت الدراسات السابقة مثل دراسة المطيري (2024) على القطاعين العام والخاص في السعودية، بينما خصصت هذه الدراسة تحليلها للهيئة السعودية للسياحة مع ربط واضح بأهداف رؤية المملكة 2030 مع تنوع الاقتصاد وزيادة مساهمة القطاع السياحي. هذا الربط جعل الدراسة ذات بعد استراتيجي وطني وهو ما يغيب في معظم الدراسات السابقة التي تناولت الاتصال المؤسسي بشكل عام دون ربطه بخطة تنموية شاملة. كذلك اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي يشمل مراجعة الأدبيات وتطبيق استبانة ميدانية على عينة من 100 موظف في الهيئة السعودية للسياحة وهو ما يوفر بيانات واقعية تعكس آراء الممارسين المباشرين. في المقابل اعتمدت دراسة أبو الحمايل والبسام (2023) على شركة الخطوط الجوية السعودية بدراسة وصفية دون ربط بالبيانات الميدانية الحديثة. سلطت الدراسة الضوء على استخدام التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في تحسين الاتصال المؤسسي وهو ما يتوافق مع التوجهات العالمية في تحول القطاعات نحو الرقمنة. على عكس دراسة مساوي وآخرون (2024) التي تناولت العوامل المؤثرة في كفاءة الموظفين، قدمت هذه الدراسة تحليلاً شاملاً لأدوات الاتصال الحديثة وتأثيرها على الصورة الذهنية.

مما سبق يتبين أن هذه الدراسة تميزت بكونها الأولى من نوعها من حيث الربط بين الاتصال المؤسسي والسياحة الداخلية في المملكة العربية السعودية مع اعتمادها على بيانات ميدانية حديثة وتحليل كمي، كما قدمت رؤية متكاملة تجمع بين النظرية والتطبيقية مع تركيز واضح على التحديات المعاصرة مثل الرقمنة ومتطلبات الرؤية 2030 مما يجعلها مرجعاً مهماً للدراسة للباحثين وصناع القرار في القطاع السياحي.

4. منهجية الدراسة وإجراءاتها:

1.4. منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة الحالية في نهجها على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يقوم بوصف الظاهرة في الواقع وجمع البيانات حولها وتحليلها واستخلاص النتائج من خلال هذا التحليل. حيث تنتمي هذه الدراسة للدراسات الوصفية. وعليه تقوم بتحليل مشكلة الدراسة من خلال الأدبيات والمراجع التي تناولت موضوع الدراسة، كما يتم وصفها وربطها بالواقع من خلال البيانات المتوفرة عن مشكلة الدراسة سواء كانت من خلال عينة الدراسة أو من خلال الإحصائيات والنشرات الحكومية المتاحة. وذلك لوصف وتحليل دور الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية عن السياحة في المملكة العربية السعودية.

2.4. مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة الحالي من كافة الموظفين والموظفات العاملين بالهيئة السعودية للسياحة في مقرها الرئيس وفروعها، وذلك بمختلف المستويات الإدارية (الإدارة العليا، الإدارة الوسطى، والإدارة التنفيذية) بكافة الإدارات والتخصصات.

3.4. عينة الدراسة:

تكوّنت عينة الدراسة من (100) موظف في الهيئة السعودية للسياحة، الذين تم اختيارهم عشوائياً، وكما هو موضح في جدول (1) فقد بلغت نسبة الإناث (66%) والذكور (34%). كما يظهر أيضاً من الجدول أن غالبية المشاركين من حملة البكالوريوس (63%)، يليهم الدراسات العليا (33%)، ثم ما دون الجامعي (4%). أما من حيث المسمى الوظيفي، فكانت النسبة الأكبر للموظفين (66%)، يليهم رؤساء الأقسام (21%)، ثم المديرون الإداريون (13%). وبالنسبة لسنوات الخبرة، فإن (46%)

لديهم خبرة 6 سنوات فأكثر، و(35%) خبرتهم 5 سنوات فأقل، و(19%) تتراوح خبرتهم بين 5-6 سنوات. كما تبين أن أغلب المشاركين يعملون في إدارة العلاقات العامة (51%)، تليها إدارة التخطيط الاستراتيجي (25%)، ثم التسويق الرقمي (24%).

جدول رقم (1) توزيع المشاركين

المحور	الفئة	العدد	النسبة %
المستوى التعليمي	ما دون الجامعي	4	4
	بكالوريوس	63	63
	دراسات عليا	33	33
المسمى الوظيفي	موظف	66	66
	رئيس قسم	21	21
	مدير إداري	13	13
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	35	35
	من 5 إلى 6 سنوات	19	19
	6 سنوات فأكثر	46	46
الإدارة التابعة لها	التسويق الرقمي	24	24
	العلاقات العامة	51	51
	التخطيط الاستراتيجي	25	25
الإجمالي		100	100

4.4. مبررات اختيار العينة:

تم الاعتماد على موظفي الهيئة كمصدر رئيسي للبيانات لعدة أسباب:

- أنهم على دراية مباشرة بالاستراتيجيات الاتصالية المستخدمة في الهيئة.
- دورهم الفعال في تنفيذ الحملات الترويجية والتواصل مع الجمهور والمستثمرين.
- قدرتهم على تقديم رؤى واقعية حول التحديات التي تواجه الاتصال المؤسسي وتأثيره على الصورة الذهنية للسياحة.

5.4. أداة الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة الحالية ومشكلتها وأسئلتها؛ استخدمت الباحثات أدوات على العينة المستخدمة في الدراسة الحالية، منها قياس صلاحية البيانات والاتساق الداخلي، والتي تضمنت على استبانة (إعداد الباحثات)، والتي تكونت من عدد (5) محاور وقد شمل كل محور على عدد من الفقرات (5-8)، وبواقع إجمالي (24) فقرة.

1.5.4. وصف وإعداد فقرات أداة الدراسة

شملت محاور الاستبانة ما يلي:

- المحور الأول: استراتيجيات الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة في المملكة، وقد طرحت الباحثات في هذا المحور (4) فقرات، تقيس استراتيجيات الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة في المملكة.

- المحور الثاني: أثر الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة في المملكة، وقد طرحت الباحثات في هذا المحور (5) فقرات، تقيس أثر الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة في المملكة.
 - المحور الثالث: مدى فاعلية الأدوات والقنوات الاتصالية التي تستخدمها الهيئة في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة، وقد طرحت الباحثات في هذا المحور (5) فقرات، تقيس مدى فاعلية الأدوات والقنوات الاتصالية التي تستخدمها الهيئة في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة.
 - المحور الرابع: تطوير استراتيجيات الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية الإيجابية عن السياحة الداخلية، وقد طرحت الباحثات في هذا المحور (5) فقرات، تقيس استراتيجيات الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية الإيجابية عن السياحة الداخلية.
 - المحور الخامس: التحديات والمعوقات التي واجهت الهيئة السعودية للسياحة في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة في المملكة، وقد طرحت الباحثات في هذا المحور (5) فقرات، تقيس التحديات والمعوقات التي واجهت الهيئة السعودية للسياحة في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة في المملكة.
- قامت الباحثات بتوضيح معايير ومؤشرات لتحليل استجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة، لتكون بناءً مناسباً لمناهج تصحيح وقواعد يُعتمد عليها لصحة البيانات والمعايير الإجرائية والمتوسطات الحسابية للمحاور والأوزان المعتمدة على مقياس ليكرت الخماسي، وهذا ما يوضحه جدول (2).

جدول (2) ميزان تقدير الأوزان وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	الفئة	المتوسط المرجح بالأوزان	طول الفترة	المستوى
غير موافق بشدة	1	من 1 إلى 1.79	0.8	منخفض جداً
غير موافق	2	من 1.80 إلى 2.59	0.8	منخفض
محايد	3	من 2.60 إلى 3.39	0.8	متوسط
موافق	4	من 3.40 إلى 4.19	0.8	مرتفع
موافق بشدة	5	من 4.20 إلى 5	0.8	مرتفع جداً

2.5.4. صدق المقياس:

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبيان باستخراج معامل الارتباط بين درجة كل مفردة من مفردات المقياس ودرجة البعد الذي تنتمي إليه، والدرجة الكلية، باستخدام معامل بيرسون على البرنامج الإحصائي SPSS V.27 ، وكانت النتائج كما هو موضح في جدول (3).

جدول (3) معاملات ارتباط الاتساق الداخلي لفقرات محاور الاستبانة

المحور	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
استراتيجيات الاتصال المؤسسي	1	.608**	0.000
	2	.652**	0.000
	3	.714**	0.000
	4	.675**	0.000

أثر الاتصال المؤسسي	1	.755**	0.000
	2	.539**	0.000
	3	.715**	0.000
	4	.803**	0.000
	5	.833**	0.000
مدى فاعلية الأدوات والقنوات الاتصالية	1	.331**	0.000
	2	.321**	0.000
	3	.361**	0.000
	4	.264**	0.000
	5	.426**	0.000
استراتيجيات الاتصال المؤسسي	1	.825**	0.000
	2	.749**	0.000
	3	.708**	0.000
	4	.722**	0.000
	5	.673**	0.000
التحديات والمعوقات	1	.759**	0.000
	2	.723**	0.000
	3	.669**	0.000
	4	.772**	0.000
	5	.589**	0.000

يتضح من جدول (3) أن الاتساق الداخلي لعبارات محور استراتيجيات الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة في المملكة يتراوح معامل الارتباط فيها بين الحد الأدنى (0.608) والحد الأقصى (0.714)، مما يشير إلى وجود اتساق داخلي جيد بين العبارات، كذلك بالنسبة لعبارات محور أثر الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة في المملكة، وتبين أن معاملات الارتباط تتراوح بين (0.539) و(0.833)، وجميعها دالة عند مستوى معنوية 1%، كذلك بالنسبة لعبارات محور مدى فاعلية الأدوات والقنوات الاتصالية التي تستخدمها الهيئة في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة، ويظهر أن معاملات الارتباط تتراوح بين (0.264) و(0.426). ورغم دلالة جميع القيم عند مستوى معنوية 1%، إلا أن قوة الاتساق الداخلي تُعد ضعيفة نسبياً مقارنة بالمحاور الأخرى، مما قد يشير إلى الحاجة لتحسين أو مراجعة بعض العبارات لضمان اتساق أكبر، وبالنسبة لعبارات استراتيجيات الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية الإيجابية عن السياحة الداخلية فإن معاملات الارتباط تتراوح بين (0.673) و(0.825)، وجميعها معنوية عند مستوى 1%. كذلك بالنسبة لعبارات محور المعوقات التي واجهت الهيئة السعودية للسياحة في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة في المملكة، حيث تتراوح معاملات الارتباط بين (0.589) و(0.772)، وهي جميعها دالة عند مستوى معنوية 1%، وعليه فإن جميع محاور الاستبانة منسقة داخلياً مع الدرجة الكلية لها، مما يثبت صدق الاتساق الداخلي للمحاور الخمس للاستبانة.

3.5.4. ثبات المقياس:

قام الباحثات بالتأكد من ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) على عينة الدراسة المكونة من (100) موظفاً، وجاءت النتائج كما في الجدول (4)، حيث أوضحت النتائج أن قيم معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا جاءت أكبر من (0.7) لمحاور الاستبانة، حيث تراوح ثبات المحاور ما بين (0.681) كحد أدنى وبين (0.788) كحد أعلى، فيما بلغ المعدل العام للأداة (0.911)، بما يدل على تمتع الاستبانة بمستوى ثبات مرتفع.

جدول (4) معاملات ألفا-كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

المحور	عدد المفردات	كرونباخ ألفا
المحور الأول: استراتيجيات الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة في المملكة	4	0.766
المحور الثاني: أثر الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة في المملكة	5	0.778
المحور الثالث: مدى فاعلية الأدوات والقنوات الاتصالية التي تستخدمها الهيئة في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة	5	0.681
المحور الرابع: تطوير استراتيجيات الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية الإيجابية عن السياحة الداخلية	5	0.788
المحور الخامس: التحديات والمعوقات التي واجهت الهيئة السعودية للسياحة في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة في المملكة	5	0.744
عبارات النموذج	24	0.911

6.4. إجراءات الدراسة:

وقد قامت الباحثات بعدد من الخطوات والإجراءات لتحقيق أهداف الدراسة، كما يلي:

1. قامت الباحثات ببناء الإطار النظري للدراسة، وتحديد متغيرات الدراسة لدراسة دور الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية عن السياحة في المملكة العربية السعودية؛ قامت الباحثات بالاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة، والاستفادة منها في صياغة أسئلة الدراسة.
2. قامت الباحثات بإعداد أداة الاستبانة عن دور الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية عن السياحة في المملكة العربية السعودية.
3. قامت الباحثات بتحديد عينة الدراسة الأساسية وتطبيق أداة الدراسة عليهم في صورتها النهائية موزعة تعليمات الإجابة، وجمع الإجابات وتحليل النتائج وتفرغها لمعالجتها إحصائياً.
4. قامت الباحثات بتفسير النتائج التي أسفرت عنها الدراسة في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.
5. الوصول إلى مجموعة من التوصيات والتطبيقات التربوية في ضوء نتائج الدراسة الحالية.
6. اقتراح بحوث مستقبلية مرتبطة بنتائج الدراسة، ومؤطره بالجوانب النظرية للدراسة.

7.4. الأساليب الإحصائية:

استخدمت الباحثات الأساليب الإحصائية لتقنين وإعداد أداة الدراسة، علاوة على استخدامها لإثبات صحة أو عدم صحة أسئلة الدراسة، وإيجاد ثبات وصدق المقاييس، ونتائج الدراسة باستعانة ببرامج الحزم الإحصائية (SPSS V27) المستخدمة في العلوم الاجتماعية.

- استخدمت الدراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس الأوزان والتحليل الإحصائي لأداة الدراسة.
- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق أداة الدراسة.
- معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لقياس ثبات أداة الدراسة.

5. نتائج الدراسة ومناقشتها:

يصف هذا الفصل بالشرح والتفصيل عرضاً لنتائج الدراسة باستخدام المعايير والأساليب الإحصائية المناسبة التي تتضمن تحليل كل محور من محاور استبانة الدراسة للوصول إلى النتائج والأهداف الموضوعية المرجوة للكشف عن دور الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية عن السياحة في المملكة العربية السعودية. في البداية، قامت الباحثات بتوضيح معايير ومؤشرات لتحديد استجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة الأربعة لتكون بناءً مناسباً لمناهج تصحيح وقواعد يُعتمد عليها لصحة البيانات والمعايير الإجرائية والمتوسطات الحسابية للمحاور وقد تم وضع معايير وميزان تقدير الأوزان النسبية، وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي في توزيع إجابات أفراد العينة على خمس درجات (موافق بشدة - موافق - محايد - غير موافق - غير موافق بشدة)، حيث تم تحديد الفترات الخاصة بكل فئة من فئات المقياس على النحو التالي: (من 1 إلى 1.79) منخفض جداً، (من 4.20 إلى 5) مرتفع جداً، وعليه يُصبح تفسير النتائج بناءً على هذا الميزان وفقاً لتصحيح الاستجابات التي تم جمعها من عينة الدراسة.

1.5. البيانات الوصفية لمحاور الدراسة:

- المحور الأول: استراتيجيات الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة في المملكة العربية السعودية:

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على فقرات المحور الأول

الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	تستخدم الهيئة استراتيجيات اتصال واضحة لتعزيز صورتها الذهنية لدى الموظفين والجمهور المستهدف.	4.150	0.592	مرتفع
2	تتماشى استراتيجيات الاتصال المؤسسي مع الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030 في قطاع السياحة.	4.390	0.530	مرتفع
3	تراعي الاستراتيجيات الحالية التنوع الثقافي والجغرافي للمناطق السياحية في تصميم الرسائل الاتصالية بهدف تشكيل صورة ذهنية إيجابية للسياحة الداخلية للمملكة.	4.290	0.715	مرتفع جداً
4	تشارك الأقسام المختلفة (التسويق، العلاقات العامة) في صياغة الاستراتيجيات الاتصال المؤسسي بشكل تشاركي فعال داخل الهيئة.	4.000	0.799	مرتفع
	المتوسط العام	4.211	0.440	مرتفع جداً

توضح نتائج الجدول (5) استجابات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات المحور الأول "استراتيجيات الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة في المملكة"؛ إذ أظهرت النتائج اتجاهاً إيجابياً عاماً بنسبة موافقة عالية لدى أفراد العينة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور ما بين (4.000) و(4.390)، وجميعها تقع ضمن فئتي التقييم (مرتفع) و(مرتفع جداً) وفقاً لميزان التقدير المعتمد.

جاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على: "تتماشى استراتيجيات الاتصال المؤسسي مع الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030 في قطاع السياحة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.390) وانحراف معياري (0.530)، مما يشير إلى درجة تقييم (مرتفع جداً)، وتوافق مرتفع بين أفراد العينة يبرز التناغم الوثيق بين الرسالة الاتصالية للهيئة والمستهدفات الاستراتيجية للتنمية للدولة.

حلت الفقرة رقم (4) والتي تنص على: "تشارك الأقسام المختلفة (التسويق، العلاقات العامة) في صياغة استراتيجيات الاتصال المؤسسي بشكل تشاركي فعال داخل الهيئة" في المرتبة الأخيرة بين فقرات المحور بمتوسط حسابي بلغ (4.000) وانحراف معياري (0.799)، وهي رغم بقائها في مستوى تقدير (مرتفع)، إلا أنها تشير إلى وجود مساحة للتطوير في آليات التنسيق والتكامل البرمجي والتشاركي بين القطاعات الإدارية والاتصالية المختلفة داخل الهيئة.

سجل المحور ككل متوسطاً حسابياً عاماً قدره (4.21) بانحراف معياري منخفض بلغ (0.440)، مما يُعطي انطباعاً بـ (مستوى مرتفع جداً) وتقارب ملحوظ في آراء المشاركين (تجانس الاستجابات). وتؤكد هذه النتيجة الإجمالية كفاءة خطط وبرامج الاتصال المؤسسي المطبقة في صياغة وتشكيل الصورة الذهنية الإيجابية للسياحة الوطنية، ومدى قدرتها على مراعاة المقومات الجغرافية والثقافية المتنوعة للمملكة.

- المحور الثاني: أثر الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة في المملكة العربية السعودية

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على فقرات المحور الثاني

الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	يعزز الاتصال المؤسسي الجيد داخل الهيئة الشعور بالفخر والانتماء لها مما يساهم في تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية	4.130	0.812	مرتفع
2	تساهم الحملات الاتصالية في تحسين التصورات المجتمعية عن السياحة الداخلية وفقاً لنتائج قياس الرأي العام.	4.120	0.756	مرتفع
3	تساهم الرسائل الإعلامية الصادرة من الهيئة السعودية للسياحة في تشكيل صورة إيجابية عن السياحة في المملكة.	4.280	0.604	مرتفع جداً
4	أصبح زيادة السياح في المملكة دليل على تشكيل صورة إيجابية عن السياحة الداخلية.	4.230	0.750	مرتفع جداً
5	أصبحت الصورة الذهنية عن السياحة الداخلية في المملكة أكثر إيجابية وانتشاراً بفضل استراتيجيات الاتصال المؤسسي داخل الهيئة.	4.250	0.892	مرتفع جداً
	المتوسط العام	4.202	0.56	مرتفع جداً

تستعرض نتائج الجدول (6) استجابات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات المحور الثاني والمُعنون بـ "أثر الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة في المملكة"؛ حيث أظهرت النتائج اتجاهاً إيجابياً مرتفعاً للغاية بمتوسطات حسابية تراوحت بين (4.120) و(4.280)، وتوزعت مستوياتها بين فئتي (مرتفع) و(مرتفع جداً) وفقاً لميزان التقدير الخماسي المعتمد.

تصدرت الفقرة رقم (3) والتي تنص على: "تساهم الرسائل الإعلامية الصادرة من الهيئة السعودية للسياحة في تشكيل صورة إيجابية عن السياحة في المملكة" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.280) وانحراف معياري (0.604)، بدرجة تقدير (مرتفع جداً)، مما يعكس اتفاقاً واسعاً بين المشاركين حول الدور المحوري والفاعل للرسائل الإعلامية الموجهة في ترسيخ انطباعات إيجابية عن القطاع السياحي الوطني.

جاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على: "تساهم الحملات الاتصالية في تحسين التصورات المجتمعية عن السياحة الداخلية وفقاً لنتائج قياس الرأي العام" في المرتبة الأخيرة بين فقرات المحور بمتوسط حسابي بلغ (4.120) وانحراف معياري (0.756)، ورغم وقوعها في المرتبة الأخيرة، إلا أنها ظلت ضمن فئة التقدير (مرتفع)، مما يبرز الحاجة المستمرة للاستناد إلى مؤشرات قياس الرأي العام لتطوير الحملات التوعوية والاتصالية الموجهة للمجتمع المحلي.

حقق المحور ككل متوسطاً حسابياً عاماً قدره (4.202) وانحرافاً معيارياً بلغت قيمته (0.560)، وهو ما يشير إلى مستوى إجمالي (مرتفع جداً) وتجانس ملحوظ في آراء أفراد العينة. وتؤكد هذه النتيجة الإحصائية الدور الإيجابي الملموس للاتصال المؤسسي للهيئة في التأثير المباشر على اتجاهات الجمهور وصياغة صورة ذهنية مواتية للسياحة الداخلية، سواء من خلال الأدوات الإعلامية المباشرة أو تعزيز مشاعر الانتماء والفخر لدى الكوادر الداخلية.

- المحور الثالث: فاعلية الأدوات والقنوات الاتصالية التي تستخدمها الهيئة في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على فقرات المحور الثالث

الفقرة	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	ساهم تبني الأدوات والقنوات الاتصالية في الهيئة السعودية للسياحة في تسريع العمليات الداخلية المتعلقة بالاتصال المؤسسي.	4.13	0.812	مرتفع
2	تعد القنوات الرقمية مثل (منصات التواصل الاجتماعي) أكثر فاعلية من القنوات الرقمية التقليدية في تشكيل الصورة الذهنية عن السياحة الداخلية للمملكة.	4.09	0.818	مرتفع
3	تواكب الأدوات التكنولوجية المستخدمة (تحليل البيانات، الذكاء الاصطناعي) أحدث التطورات في مجال الاتصال المؤسسي والتي تساعد في استهداف الجمهور بدقة لتشكيل صورة ذهنية إيجابية عن السياحة الداخلية.	4.43	0.671	مرتفع
4	توظف الهيئة تقنيات الذكاء الاصطناعي (كالتعليم الآلي) في تحسين استراتيجيات الاتصال المؤسسي التي تساعد في تطوير أداء الموظفين لتشكيل الصورة الذهنية الإيجابية عن السياحة الداخلية.	4.12	0.729	مرتفع
5	تساهم قنوات الاتصال المؤسسي في توضيح المبادرات والبرامج السياحية للموظفين.	3.98	0.887	مرتفع
	المتوسط العام	4.12	0.891	مرتفع

تستعرض نتائج الجدول (7) استجابات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات المحور الثالث والمُعنون بـ "مدى فاعلية الأدوات والقنوات الاتصالية التي تستخدمها الهيئة في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة"؛ إذ تُظهر النتائج اتجاهًا إيجابيًا عامًا بمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.980) و(4.430)، وتوزعت درجات التقييم بين فئتي (مرتفع) و(مرتفع جدًا) وفقًا لميزان التقدير الخماسي المعتمد.

تصدرت الفقرة رقم (3) والتي تنص على: "تواكب الأدوات التكنولوجية المستخدمة (تحليل البيانات، الذكاء الاصطناعي) أحدث التطورات في مجال الاتصال المؤسسي والتي تساعد في استهداف الجمهور بدقة لتشكيل صورة ذهنية إيجابية عن السياحة الداخلية" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.430) وانحراف معياري (0.671)، وبدرجة تقييم (مرتفع جدًا)، مما يعكس اتفاقًا حازمًا لدى أفراد العينة حول دور التقنيات الذكية وتحليل البيانات في تحسين الدقة الاستهدافية للرسائل الاتصالية.

جاءت الفقرة رقم (5) والتي تنص على: "تساهم قنوات الاتصال المؤسسي في توضيح المبادرات والبرامج السياحية للموظفين" في المرتبة الأخيرة بين فقرات المحور بمتوسط حسابي بلغ (3.980) وانحراف معياري (0.887)، ورغم بقائها ضمن فئة التقدير (مرتفع)، إلا أنها تشير إلى وجود حاجة نسبية لتعزيز آليات الاتصال الداخلي وتبسيط تدفق المعلومات والبرامج السياحية بين الكوادر البشرية داخل الهيئة.

حقق المحور ككل متوسطًا حسابيًا عامًا قدره (4.150) وانحرافًا معياريًا بلغت قيمته (0.570)، مما يشير إلى مستوى إجمالي (مرتفع) وتوافق ملحوظ بين أفراد العينة. وتؤكد هذه النتائج أن الاعتماد على القنوات الاتصالية الرقمية والحلول التقنية الحديثة يُعد ركيزة أساسية تُسهم بفاعلية في تسريع وتيرة العمليات الاتصالية وتحديث آليات بناء الصورة الذهنية للسياحة الوطنية.

- المحور الرابع: تطوير استراتيجيات الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية الإيجابية عن السياحة الداخلية

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على فقرات المحور الرابع

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	الفقرة
مرتفع	0.764	4.11	يستهدف الاتصال المؤسسي في الهيئة السعودية للسياحة إلى تطوير عمليات التنسيق بين مختلف الإدارات والأقسام في إنجاز المهام المشتركة.	1
مرتفع	0.697	4.33	تساهم الأدوات والقنوات الاتصالية الرقمية في تعزيز التعاون والمشاركة الفعالة بين الموظفين في مختلف المستويات والإدارات.	2
مرتفع	0.788	4.16	انعكاس دور الاتصال المؤسسي على عمل برامج تدريبية متخصصة لتعزيز مهارات الموظفين في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة الداخلية في المملكة	3
مرتفع	0.738	4.02	تساهم استراتيجيات الاتصال المؤسسي في تحسين جودة القرارات المتخذة داخل الهيئة مما يساهم في توفير رسائل اتصالية إيجابية عن السياحة الداخلية.	4
مرتفع	0.657	4.05	تم رقمنة وتطوير إجراءات العمل الداخلية بالهيئة المتعلقة بالاتصال المؤسسي، (مثل الموافقات والمراسلات والاجتماعات)، لتصبح أكثر سلاسة وسرعة وفاعلية للموظفين.	5
مرتفع	0.537	4.134	المتوسط العام	

تستعرض نتائج الجدول (8) استجابات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات المحور الرابع والمُعنون بـ "تطوير استراتيجيات الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية الإيجابية عن السياحة الداخلية"؛ إذ أظهرت النتائج اتجاهاً إيجابياً عاماً بمتوسطات حسابية تراوحت بين (4.020) و(4.330)، وتوزعت درجات التقييم بين فئتي (مرتفع) و(مرتفع جداً) وفقاً لميزان التقدير الخماسي المعتمد.

تصدرت الفقرة رقم (2) والتي تنص على: "تساهم الأدوات والقنوات الاتصالية الرقمية في تعزيز التعاون والمشاركة الفعالة بين الموظفين في مختلف المستويات والإدارات" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.330) وانحراف معياري (0.697)، وبدرجة تقييم (مرتفع جداً)، مما يعكس إدراكاً متقدماً وأثراً ملموساً لتبني الحلول الاتصالية الرقمية في تدعيم أو اصر العمل الجماعي والتكامل الإداري بين مختلف القطاعات التنظيمية داخل الهيئة.

جاءت الفقرة رقم (4) والتي تنص على: "تساهم استراتيجيات الاتصال المؤسسي في تحسين جودة القرارات المتخذة داخل الهيئة مما يساهم في توفير رسائل اتصالية إيجابية عن السياحة الداخلية" في المرتبة الأخيرة بين فقرات المحور بمتوسط حسابي بلغ (4.020) وانحراف معياري (0.738)، ورغم استقرارها في فئة التقدير (مرتفع)، إلا أنها تُشير إلى مساحة واعدة لربط مخرجات وروافد الاتصال المؤسسي بآليات صنع القرار القيادي والتنفيذي بشكل أكثر فاعلية.

سجل المحور ككل متوسطاً حسابياً عاماً قدره (4.134) وانحرافاً معيارياً منخفضاً بلغت قيمته (0.537)، وهو ما يدل على مستوى إجمالي (مرتفع) وتجانس مرتفع في آراء أفراد العينة. وتؤكد هذه النتيجة الإجمالية أن التطوير المستمر لاستراتيجيات الاتصال المؤسسي يُسهم بفاعلية في أتمتة الإجراءات، وتنمية الكفايات الوظيفية، وتحسين بيئة العمل الداخلية، بما ينعكس إيجاباً على جودة الرسائل الاتصالية الصادرة عن الهيئة وتشكيل صورة ذهنية مميزة عن القطاع السياحي الوطني.

- المحور الخامس: التحديات والمعوقات التي واجهت الهيئة السعودية للسياحة في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة في المملكة:

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة على فقرات المحور الخامس

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة	الفقرة
مرتفع	0.75	4.06	واجهت الهيئة تحديات كبيرة في توفير أساسيات الرسائل الاتصالية (مثل الموارد المالية، والحملات الترويجية) لتنفيذ الاستراتيجيات الاتصالية في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة في المملكة.	1
مرتفع	0.753	3.91	نقص بعض المهارات والكفاءات الاتصالية لدى بعض الموظفين في الهيئة من المعوقات الرئيسية أمام الاستفادة الكاملة من الأدوات والتقنيات الرقمية في الاتصال المؤسسي لتشكيل الصورة الذهنية عن السياحة الداخلية.	2
مرتفع	0.845	3.95	شكلت استراتيجيات الاتصال المؤسسي من قبل بعض الموظفين في الهيئة تحدياً كبيراً أمام تبني وتطبيق الأدوات والأساليب الاتصالية الجديدة في تشكيل الصورة الذهنية عن السياحة في المملكة	3
مرتفع	0.851	3.94	واجهت الهيئة صعوبات في تحقيق التكامل والتوافق بين الأنظمة والبرامج الاتصالية المختلفة المستخدمة في تشكيل الصورة الذهنية، مما أثر على السياحة الداخلية في المملكة.	4

مرتفع	0.611	4.5	هناك حاجة لتعزيز الحملات الترويجية عن السياحة الداخلية في المملكة لتشكيل صورة ذهنية إيجابية عنها	5
مرتفع	0.539	4.072	المتوسط العام	

تستعرض نتائج الجدول (9) استجابات أفراد عينة الدراسة نحو فقرات المحور الخامس والمُعنون بـ "التحديات والمعوقات التي تواجه الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة"؛ حيث أظهرت النتائج موافقة مرتفعة من أفراد العينة على وجود مجموعة من المعوقات التنظيمية والتقنية والبشرية، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور ما بين (3.910) و(4.500)، وتوزعت مستوياتها بين فئتي (مرتفع) و(مرتفع جداً) وفقاً لميزان التقدير الخماسي المعتمد.

تصدرت الفقرة رقم (5) والتي تنص على: "هناك حاجة لتعزيز الحملات الترويجية عن السياحة الداخلية في المملكة لتشكيل صورة ذهنية إيجابية عنها" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.500) وانحراف معياري (0.611)، وبدرجة تقييم (مرتفع جداً)، مما يُبرز اتفاقاً قاطعاً بين المشاركين على ضرورة تكثيف التواجد الإعلامي وتكثيف الحملات التسويقية والترويجية لتلبية التطلعات والوصول للجمهور المستهدف بكفاءة أعلى.

جاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على: "نقص بعض المهارات والكفاءات الاتصالية لدى بعض الموظفين في الهيئة من المعوقات الرئيسية أمام الاستفادة الكاملة من الأدوات والتقنيات الرقمية في الاتصال المؤسسي لتشكيل الصورة الذهنية عن السياحة الداخلية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.910) وانحراف معياري (0.753)، وعلى الرغم من حلولها أخيراً، إلا أنها بقيت ضمن فئة التقدير (مرتفع)، مما يؤكد أهمية معالجة الفجوة المهارية والتأهيل المستمر للكوادر البشرية لتواكب المستجدات التقنية في مجال الاتصال المؤسسي.

سجل المحور ككل متوسطاً حسابياً عاماً قدره (4.072) وانحرافاً معيارياً بلغت قيمته (0.539)، مما يدل على مستوى إجمالي (مرتفع) وتوافق ملحوظ بين أفراد العينة. وتُشير هذه النتائج في مجملها إلى أن الهيئة السعودية للسياحة تواجه تحديات حقيقية تتطلب وضع استراتيجيات علاجية تركز على دعم الموارد، وتحديث البرامج والأنظمة الرقمية لضمان التكامل، إلى جانب رفع الكفاءة البرمجية والمهارية للموظفين لتعزيز فاعلية الاتصال المؤسسي وترسيخ صورة ذهنية إيجابية ومستدامة للسياحة الوطنية.

2.5. ملخص النتائج الوصفية لمحاور الدراسة:

بعد عرض النتائج التفصيلية لمحاور الدراسة وتحليل استجابات أفراد العينة لكل محور، يعرض الجدول الآتي ملخصاً للإحصاءات الوصفية للمحاور الرئيسة للدراسة، وذلك من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لكل محور؛ بهدف تكوين صورة إجمالية عن اتجاهات أفراد العينة نحو دور الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية عن السياحة في المملكة العربية السعودية، وتحديد المحاور الأعلى والأدنى من حيث متوسطات الاستجابة.

جدول (10): ملخص المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لمحاور الدراسة

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
مرتفع	0.440	4.211	المحور الأول: استراتيجيات الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة في المملكة
مرتفع	0.560	4.202	المحور الثاني: أثر الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة في المملكة

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
مرتفع	0.891	4.120	المحور الثالث: مدى فاعلية الأدوات والقنوات الاتصالية التي تستخدمها الهيئة في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة
مرتفع	0.537	4.134	المحور الرابع: تطوير استراتيجيات الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية الإيجابية عن السياحة الداخلية
مرتفع	0.539	4.072	المحور الخامس: التحديات التي تواجه الهيئة السعودية للسياحة في تحقيق أهدافها
مرتفع	0.513	4.153	المتوسط العام لمحاور الدراسة

3.5. مناقشة نتائج أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيسي: ما هو دور الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية عن السياحة في المملكة العربية السعودية؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة (N=100) على محاور الاستبانة الخمسة والدرجة الكلية، كما في نتائج الجدول (10) الذي يعرض خلاصة نتائج الإحصاء الوصفي لمحاور الدراسة.

يتبين من نتائج الجدول (10) أن المتوسط الحسابي الإجمالي للدرجة الكلية لمحاور الاستبانة بلغت قيمته (4.153) بانحراف معياري قدره (0.513)، وهو ما يقابل اتجاه (موافق)، ومستوى تقدير (مرتفع) وفقاً لميزان التقدير المعتمد على مقياس ليكرت الخماسي. وتُشير هذه النتيجة إلى وجود اتفاق بدرجة كبيرة بين أفراد عينة الدراسة على الدور الإيجابي والمرتفع للاتصال المؤسسي بمختلف أبعاده في تشكيل وترسيخ الصورة الذهنية للسياحة في المملكة العربية السعودية.

جاء المحور الأول (استراتيجيات الاتصال المؤسسي) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.211) وانحراف معياري (0.440)، وبدرجة تقدير (مرتفع جداً)، مما يعكس توافقاً عالياً بين المشاركين حول كفاءة الاستراتيجيات الاتصالية المتبعة وتناغمها الوثيق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، إلى جانب مراعاتها للتنوع الثقافي والجغرافي في إعداد الرسائل الاتصالية.

حلّ المحور الثاني (دور الاتصال المؤسسي) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (4.202) وانحراف معياري (0.560)، وبدرجة تقدير (مرتفع جداً)، وهو ما يؤكد الدور المحوري الذي تلعبه الحملات والرسائل الإعلامية للهيئة في تعزيز مشاعر الفخر والانتماء وترسيخ انطباعات ذهنية إيجابية ومستدامة لدى الجمهور.

جاء المحور الثالث (مدى فاعلية الأدوات والقنوات الاتصالية التي تستخدمها الهيئة في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (4.150) وانحراف معياري (0.570)، وبدرجة تقدير (مرتفع)، مما يعكس رضا أفراد العينة عن التحول الرقمي والتقنيات الذكية المعتمدة (كالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات) في رفع دقة الاستهداف الإعلامي وتسريع العمليات الاتصالية للهيئة.

جاء المحور الرابع (تطوير استراتيجيات الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية الإيجابية عن السياحة الداخلية) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره (4.134) وانحراف معياري (0.537) وبدرجة تقدير (مرتفع)، مما يدل على إدراك العينة لأهمية أتمتة وتطوير إجراءات العمل الاتصالي الداخلي في تعزيز التنسيق بين الإدارات وتنمية كفايات الموظفين التدريبية، بما يضمن انسجام وتكامل الرسائل الإعلامية الصادرة.

وجاء المحور الخامس (التحديات التي تواجه الهيئة السعودية للسياحة في تحقيق أهدافها الاتصالية) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره (4.072) وانحراف معياري (0.539)، وبدرجة تقدير (مرتفع)، مما يؤكد توافق المشاركين على وجود معوقات واقعية تتطلب المعالجة، في مقدمتها الحاجة إلى تكثيف الحملات الترويجية للسياحة الداخلية، ورفع الكفاءة المهارية للكوادر الاتصالية، وتحقيق التكامل التقني بين الأنظمة المختلفة.

ومن ثم يبرز دور الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية وتعزيزها عبر عدة أبعاد مترابطة؛ حيث تسهم استراتيجيات الاتصال المتبعة في إبراز التناغم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 وصياغة رسائل إعلامية تراعي التنوع الثقافي والجغرافي لمختلف مناطق المملكة، مما يعزز شمولية هذه الصورة ووضوحها لدى الجمهور. كما يلعب الاتصال الفعال دوراً مباشراً في تعزيز مشاعر الفخر والانتماء بالمنتج السياحي الوطني لدى الكوادر الداخلية والمجتمع، وهو ما ينعكس إيجاباً على الانطباعات العامة ورضا الجمهور المستهدف، لاسيما مع التأثير المباشر للحملات التسويقية والرسائل الموجهة التي تطلقها الهيئة في توجيه اتجاهات الرأي العام وترسيخ انطباعات مواتية تُبرز المقومات السياحية المتنوعة. ويصاحب ذلك اعتماد متزايد على الأدوات التكنولوجية المتقدمة مثل تحليل البيانات، والذكاء الاصطناعي، ومنصات التواصل الاجتماعي، مما يرفع من دقة استهداف الشرائح الجماهيرية وتوليد رسائل اتصالية أكثر فاعلية وسرعة ترسي صورة ذهنية متطورة ومواكبة للتحديث. وعلى المستوى الداخلي، تُسهم أتمتة العمليات الاتصالية وتطويرها في توحيد الخطاب الإعلامي الصادر عن الهيئة وتجويد القرارات، بما ينعكس على اتساق المخرجات الاتصالية الخارجية؛ ورغم هذه الأبعاد الإيجابية، تبرز بعض التحديات التي تواجه تعظيم هذا الدور، وأبرزها الحاجة الملحة لتكثيف الحملات الترويجية الموجهة للسياحة الداخلية للوصول إلى كافة الشرائح الجماهيرية بكفاءة أعلى.

السؤال الفرعي الأول: ما هي استراتيجيات الاتصال المؤسسي التي تعتمد عليها الهيئة السعودية للسياحة في الترويج للسياحة الداخلية؟

تظهر نتائج التحليل الإحصائي أن الهيئة السعودية للسياحة تعتمد مجموعة متكاملة ومصممة بعناية من استراتيجيات الاتصال المؤسسي المبتكرة، والتي حققت درجة موافقة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي عام بلغ (4.211) وانحراف معياري (0.440)، مما يعكس توافقاً وإدراكاً واسعاً لدى أفراد العينة لفاعلية هذه الاستراتيجيات ووضوح مسارها التنفيذي.

وتتمثل أبرز هذه الاستراتيجيات في المواءمة الوطنية والاستهداف الاستراتيجي من خلال الربط المباشر بين الرسائل الإعلامية ومستهدفات "رؤية المملكة 2030"، مع صياغة مضامين اتصالية تتسق مع التنوع الثقافي والجغرافي لمختلف مناطق المملكة لضمان شمولية التأثير ووصوله إلى كافة الشرائح المجتمعية. يرافق ذلك اعتماد استراتيجية التخطيط الشامل والتكامل الإداري التي تتمحور حول إشراك مختلف الإدارات والأقسام داخل الهيئة في بناء وصياغة الخطط الاتصالية، مما يكفل توحيد الخطاب الإعلامي، وتحقيق الاتساق التنظيمي، وتفاذي تضارب الرسائل الموجهة للجمهور. كما تتكامل معها استراتيجية المرونة والتحديث المستمر عبر الابتعاد عن الأساليب النمطية والتقليدية والاعتماد على خطط اتصالية ديناميكية قادرة على الاستجابة السريعة للمتغيرات المجتمعية وسلوكيات السائح المحلي وتلبية تطلعاته بمحتوى إعلامي مرن وجذاب، وصولاً إلى استراتيجية الترويج التفاعلي متعدد القنوات التي تعتمد على تنويع الأدوات والوسائط الاتصالية الرقمية والتقليدية لتعزيز التفاعل المباشر مع الجمهور وترسيخ انطباعات ذهنية مواتية تُبرز قيمة السياحة الداخلية كمقصد استراتيجي وأساسي.

السؤال الفرعي الثاني: ما دور الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية للسياحة الداخلية في المملكة؟

أكدت نتائج التحليل الإحصائي أن للاتصال المؤسسي دوراً جوهرياً ومباشراً في تشكيل الصورة الذهنية الإيجابية وتطويرها نحو السياحة الداخلية في المملكة العربية السعودية؛ حيث حقق هذا المحور درجة موافقة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي قدره (4.202) وانحراف معياري (0.560)، مما يعكس اتفاقاً كبيراً بين أفراد العينة على قوة هذا الدور.

ويتجلى هذا الدور من خلال عدة أبعاد وأساليب علمية؛ تتكامل بدءاً من الارتقاء بالتصورات المجتمعية وتحسين الانطباعات عبر الحملات الاتصالية والرسائل الإعلامية الموجهة التي تطلقها الهيئة السعودية للسياحة لإعادة صياغة وتحسين التصورات الذهنية العامة حول المقومات السياحية الوطنية، مما ينعكس إيجاباً على انطباعات الجمهور واتجاهاته نحو الوجهات المحلية، ويتسع هذا الدور ليتجاوز النمط التوعوي التقليدي نحو تعزيز البعد الوجداني ومشاعر الانتماء من خلال إحداث ارتباط وجداني عميق لدى الأفراد، يتجسد في رفع مستويات الفخر بالمنتج السياحي الوطني والاعتزاز بالتراث والثقافة المحلية. وتكتمل هذه الأبعاد بجهود الموازنة القيمية والاستناد إلى قياسات الرأي العام، حيث يعود نجاح الهيئة في توظيف أدوات الاتصال المؤسسي إلى قدرتها على صياغة رسائل اتصالية تتوافق مع القيم الوطنية، مع اعتمادها على بيانات دقيقة وقياسات مستمرة لاتجاهات الرأي العام لضمان ملائمة الرسائل الإعلامية وسرعة استجابتها للمتغيرات.

السؤال الفرعي الثالث: ما مدى فاعلية الأدوات والقنوات الاتصالية التي تستخدمها الهيئة في تعزيز الصورة الذهنية للسياحة؟

تُظهر نتائج التحليل الإحصائي أن الأدوات والقنوات الاتصالية المستخدمة من قبل الهيئة السعودية للسياحة حظيت بتقدير إيجابي مرتفع من قبل أفراد العينة؛ حيث سجل هذا المحور متوسطاً حسابياً عاماً قدره (4.120) وانحرافاً معيارياً (0.891)، مما يدل على موافقة واسعة وفاعلية عالية لتلك الأدوات في تعزيز الصورة الذهنية للسياحة.

ويتجلى بُعد هذه الفاعلية وأبعادها العلمية في تفوق القنوات الرقمية الحديثة في تأثيرها على الوسائل التقليدية، وهو ما يؤكد التطور الملموس في البنية التحتية الاتصالية لدى الهيئة ومواكبتها للاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال الاتصال المؤسسي. ويعكس هذا التوجه الرقمي تحولاً استراتيجياً في نمط توصيل الرسائل للجمهور، حيث أصبحت خصائص مثل الدقة، والسرعة، والقدرة العالية على الاستهداف المباشر من أبرز السمات الحاكمة للعملية الاتصالية. كما مكن توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي الهيئة من الاستيعاب الدقيق لسلوك الجمهور واحتياجاته وتوجيه الرسائل الإعلامية المناسبة لكل شريحة، مما أسهم بشكل مباشر في تشكيل صورة ذهنية أكثر إيجابية وثباتاً. ويتكامل ذلك مع الاعتماد على البيانات الضخمة (Big Data) في اتخاذ قرارات اتصالية مبنية على أسس علمية ودقيقة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على رفع كفاءة الحملات والمبادرات السياحية التي تطلقها الهيئة وفعاليتها. تفوق القنوات الرقمية الحديثة على الوسائل التقليدية: أوضحت النتائج أن القنوات الرقمية الحديثة تتفوق في فاعليتها وتأثيرها على القنوات التقليدية، وهو ما يؤكد التطور الملموس في البنية التحتية الاتصالية لدى الهيئة ومواكبتها للاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال الاتصال المؤسسي.

السؤال الفرعي الرابع: ما أبرز التحديات التي تواجه الهيئة السعودية للسياحة في تحقيق أهدافها الاتصالية؟

تُظهر نتائج التحليل الإحصائي إدراكاً واضحاً لدى أفراد عينة الدراسة لوجود جملة من التحديات والمعوقات التي تعترض طريق تنفيذ استراتيجيات الاتصال المؤسسي في الهيئة؛ حيث حقق هذا المحور متوسطاً حسابياً عاماً قدره (4.072) وانحرافاً معيارياً (0.539)، وهو ما يعكس موافقة بدرجة (مرتفع) على وجود هذه التحديات، مع عدم إضعافها الجوهرية لفاعلية الجهود الكلية المبذولة.

وتتمثل أبرز هذه التحديات وأبعادها الإدارية والتقنية في قصور التغطية الترويجية والحاجة إلى التوسع، حيث تصدرت الحاجة لتعزيز الحملات الترويجية قائمة التحديات بمتوسط حسابي بلغ (4.500)، مما يعكس رؤية أفراد العينة بأن الحملات الحالية تتطلب المزيد من التطوير والتوسع لتكون قادرة على ترسيخ صورة ذهنية أكثر عمقاً وتأثيراً لدى كافة شرائح الجمهور. ويرافق ذلك بروز الفجوات المهارية ونقص الكفاءات البشرية من خلال تحدي «نقص المهارات الاتصالية» لدى بعض العاملين، وهو ما يُشير إلى أن المعوقات لا تقتصر على الجوانب المادية أو الموردية فحسب، بل تمتد لتشمل البنية التنظيمية وتنمية قدرات العنصر البشري

وتأهيله لاستغلال التقنيات الرقمية المتاحة. كما أظهرت النتائج ضعف التكامل والربط بين الأنظمة التقنية عبر وجود صعوبات تشغيلية تتعلق بعدم التوافق والربط الشامل بين البرامج والأنظمة الاتصالية المستخدمة، مما يؤثر سلباً على مرونة تدفق المعلومات وسلسلة العمليات الاتصالية الداخلية. وتُفسّر هذه النتائج بترامم مجموعة من التحديات ذات الطابع التشغيلي والبشري التي تؤثر على كفاءة تبني أدوات الاتصال الحديثة، الأمر الذي يستوجب وضع استراتيجيات علاجية تركز على تنمية المهارات الاحترافية للكوادر، وتحديث الأنظمة التقنية لضمان تكاملها، وتعزيز الإنفاق الترويجي الممنهج، فضلاً عن دعم الاتصال الداخلي لتحقيق الاتساق الاستراتيجي الكامل وتخطي العقبات التنظيمية. قصور التغطية الترويجية والحاجة إلى التوسع: تصدرت الحاجة لتعزيز الحملات الترويجية قائمة التحديات بمتوسط حسابي بلغ (4.500)؛ حيث يرى أفراد العينة أن الحملات الحالية تتطلب المزيد من التطوير والتوسع لتكون قادرة على ترسيخ صورة ذهنية أكثر عمقاً وتأثيراً لدى كافة شرائح الجمهور.

السؤال الفرعي الخامس: كيف يمكن تطوير استراتيجيات الاتصال المؤسسي لتعزيز الصورة الذهنية الإيجابية عن السياحة الداخلية؟

تُظهر نتائج التحليل الإحصائي وجود وعي مرتفع لدى أفراد عينة الدراسة بأهمية التطوير المستمر لاستراتيجيات الاتصال المؤسسي؛ حيث سجل هذا المحور متوسطاً حسابياً عاماً قدره (4.134) وانحرافاً معيارياً (0.537)، وهو ما يقابل درجة تقييم (مرتفع)، ويؤكد الاتفاق على ضرورة تبني آليات تطويرية ديناميكية لتعزيز الصورة الذهنية عن السياحة الوطنية.

وتتحدد مسارات وآليات التطوير الاستراتيجي وفقاً للنتائج في تعزيز التعاون والاتصال الداخلي بين الإدارات؛ حيث تُعد أتمتة إجراءات العمل الاتصالي وتطويرها، إلى جانب تدعيم أواصر التنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة داخل الهيئة، ركيزة أساسية لضمان انسجام الخطاب الإعلامي وتوحيد الرسائل الموجهة للجمهور. ويرتبط ذلك وثيقاً بالربط بين التدريب والتأهيل وتطوير الأداء، إذ برزت البرامج التدريبية المتخصصة كعامل حيوي يربط بين رفع كفايات الموظفين وتحسين الأداء الاتصالي العام، بما يُمكن الكوادر البشرية من استغلال التقنيات الحديثة وإدارة الصورة الذهنية بفاعلية. كما تتطلب العملية تبني استراتيجيات اتصالية مرنة وديناميكية فرضتها طبيعة البيئة الاتصالية والسياحية الراهنة التي تتسم بالتغير السريع في سلوكيات وتوقعات الجمهور، مما يستوجب صياغة خطط مرنة وقابلة للتحديث والتكيف المستمر. وتكتمل هذه المسارات بتطوير البنية التنظيمية والتشغيلية الشاملة، حيث تؤكد النتائج أن التطوير لا يقف عند حدود الأدوات أو القنوات الإعلامية فحسب، بل يتسع ليشمل الممارسات المؤسسية، والتحليل المستمر للبيانات، والربط المباشر بين الأهداف الاستراتيجية للهيئة والأنشطة الاتصالية اليومية. تعزيز التعاون والاتصال الداخلي بين الإدارات: تعد أتمتة وتطوير إجراءات العمل الاتصالي وتدعيم أواصر التنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة داخل الهيئة ركيزة أساسية لضمان انسجام الخطاب الإعلامي وتوحيد الرسائل الموجهة للجمهور.

6. خاتمة الدراسة:

تستعرض الخاتمة الملخص النهائي للنتائج التي توصلت إليها الدراسة حول دور الاتصال المؤسسي في تشكيل الصورة الذهنية عن السياحة في المملكة العربية السعودية، بناءً على التحليل الإحصائي لأراء موظفي الهيئة السعودية للسياحة وتطبيق المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث جاءت استراتيجيات الاتصال المؤسسي المتبعة بدرجة تقييم مرتفعة، مما يعكس فاعليتها المباشرة في الترويج للسياحة الداخلية. كما يُسهم الاتصال المؤسسي والداخلي بشكل إيجابي في تعزيز مشاعر الانتماء والفخر لدى الموظفين لبناء صورة ذهنية إيجابية، بالتوازي مع الدور الفعال الذي تؤديه الرسائل والحملات الإعلامية والتوعوية التي تصدرها الهيئة في تحسين التصورات العامة حول السياحة بالمملكة. ويطراف ذلك مع كفاءة عالية في استخدام الأدوات الرقمية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لدعم العمليات الاتصالية، إلى جانب مساهمة قنوات الاتصال في رفع الوعي الداخلي بالمبادرات

والبرامج السياحية مع الحاجة للتطوير المستمر في بعض الإدارات. وتؤكد النتائج أن تطوير استراتيجيات الاتصال يُساعد في تحسين مستوى التنسيق والتعاون الداخلي بين مختلف الإدارات، ويُعزز جودة القرارات الإدارية وتدفق المعلومات ووضوح الرسائل بما يرفع الكفاءة العامة للأداء التنظيمي، فضلاً عن دور رقمنة العمليات الاتصالية وأتمتة الإجراءات والمراسلات والاجتماعات في تسريع العمليات وتجويد الكفاءة، وهو ما ينعكس إيجابياً على الصورة الذهنية؛ وذلك على الرغم من بروز عدة تحديات ومعوقات رئيسية تشمل نقص المهارات الاتصالية لدى بعض العاملين، وضعف التوافق بين الأنظمة، وحاجة الحملات الترويجية إلى مزيد من التكثيف والتوسع.

7. توصيات الدراسة:

استناداً إلى نتائج البحث، تُقدم الباحثة جملة من التوصيات العلمية والعملية لتطوير الاتصال المؤسسي وتعزيز الصورة الذهنية للسياحة؛ تُسهّل بناء القدرات والمهارات الاتصالية عبر الاستثمار في تدريب العاملين داخل الهيئة السعودية للسياحة من خلال تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة في الاتصال المؤسسي الرقمي، بما يرفع كفاءة الرسائل الاتصالية ويضمن التوظيف الفعّال للأدوات الرقمية الحديثة. ويقترن ذلك بتعزيز التنسيق والتكامل الإداري من خلال توثيق التنسيق المؤسسي بين مختلف إدارات الهيئة لمنع التكرار والتضارب في الرسائل وضمان تكامل الأدوار والجهود، بالتوازي مع التوظيف الذكي للتقنيات والبيانات والتوسع في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لفهم توجهات الجمهور واستهدافه بدقة أعلى. وتكتمل هذه التوصيات بتحديث الأنظمة الرقمية وتكاملها عبر تطوير الأنظمة التقنية المستخدمة لتحقيق الربط والتوافق بين مختلف أدوات الاتصال الداخلي والخارجي، بما يضمن بناء هوية اتصالية موحدة تُعزز الصورة الذهنية للسياحة وتدعم أهداف رؤية المملكة 2030. بناء القدرات والمهارات الاتصالية من خلال الاستثمار في تدريب العاملين داخل الهيئة السعودية للسياحة عبر تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة في الاتصال المؤسسي الرقمي، بما يرفع كفاءة الرسائل الاتصالية ويضمن التوظيف الفعّال للأدوات الرقمية الحديثة.

8. مقترحات الدراسة:

- بناءً على ما ورد في الصورة المرفقة، تُقدم الدراسة أربعة مقترحات رئيسية للبحوث والدراسات المستقبلية:
- إجراء دراسات مقارنة بين جهات حكومية مختلفة لقياس أثر الاتصال المؤسسي على تشكيل الصورة الذهنية العامة في القطاعات غير السياحية.
 - دراسة العلاقة بين جودة الاتصال الداخلي ودرجة التمكين الوظيفي للعاملين في الهيئات الحكومية.
 - بحث دور وسائل الإعلام الجديدة، خاصة المنصات الرقمية غير الرسمية، في التأثير على الصورة الذهنية للسياحة في المملكة.
 - إجراء دراسة تطبيقية حول أثر التكامل بين الاتصال المؤسسي والتسويق السياحي في تعزيز جاذبية الوجهات السعودية لدى الزوار الدوليين.

9. المصادر والمراجع:

- إبراهيم، هبة الله، وحسن، شروق. (2025). دور وسائل التواصل الاجتماعي في تحسين الصورة الذهنية للكيانات السياسية والدولية. *المجلة العربية لبحوث الاتصال والإعلام الرقمي*، (7)، 361-332.
- أبو الحائل، محمد بن سامي، والبسام، تميم بن عبد الله. (2023). دور الاتصال المؤسسي في تحسين الصورة الذهنية للمنظمة بالتطبيق على شركة الخطوط الجوية العربية السعودية. *المجلة العربية للإدارة*، 46(1)، 1-12.

- بلخيري، رضوان. (2016). العلاقات العامة وصناعة الصورة الذهنية للمؤسسة. دار مجدلأوي للنشر والتوزيع.
- جرادات، عبد الناصر أحمد. (2009). أسس العلاقات العامة بين النظرية والتطبيق. اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- حجاب، محمد منير. (2007). الاتصال الفعال للعلاقات العامة. دار الفجر للنشر والتوزيع.
- رماش، صابرينة. (2009). الفعالية الاتصالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: دراسة ميدانية في الشركة الوطنية للكهرباء والغاز [رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة].
- الزهراني، عبد الهادي محمد. (2021). الدور الاتصالي للعلاقات العامة في إبراز المسؤولية الاجتماعية وتأثيره على الصورة الذهنية لدى الجمهور: دراسة ميدانية على جمهور الشركة في مكة المكرمة. مجلة علوم الاتصال، جامعة أم درمان الإسلامية، 6(3)، 160-109.
- سالم، دعاء فتحي ومليني، خلود عبد الله والجعيد، بندر عويض. (2023). فاعلية البرامج الاتصالية الرقمية لوزارة الحج والعمرة ودورها في تعزيز الصورة الذهنية لمساهمة قطاع الحج والعمرة في ضوء رؤية 2030. مجلة بحوث عربية في مجالات التربية النوعية، 30(3)، 286-241.
- شرفي، فيروز. (2020). دور المهارات الاتصالية في تحسين الصورة الذهنية للمؤسسات التربوية بولاية تبسة: دراسة ميدانية بمتوسطة النهضة الشريعة [رسالة ماجستير غير منشور]. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي.
- عريجة، سالم بن علي، وبداود، داود سعيد. (2022). دور أنشطة الاتصال المؤسسي في إدارة السمعة لشركة المياه الوطنية بمكة: دراسة ميدانية. مجلة البحوث العلمية، 7(14)، 73-50.
- المطيري، مطلق سعود. (2024). توظيف مسؤولي الاتصال المؤسسي في القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية لتقنيات الذكاء الاصطناعي. مجلة الآداب جامعة الملك سعود، 36(4)، 152-127.
- ملال، نصيرة. (2023). الاتصال الداخلي في المؤسسة. جامعة عبد الحميد بن باديس.
- مهداوي، إيمان، وسردوك، سعاد. (2023). دور الاتصال المؤسسي في تعزيز صورة المؤسسة لدى الجمهور الخارجي: دراسة ميدانية بمؤسسة اتصالات الجزائر - فرع قالمة. جامعة 8 مايو.
- الهيئة السعودية للسياحة. (2023). استراتيجيات الاتصال المؤسسي في تطوير القطاع السياحي. الهيئة السعودية للسياحة.

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الباحثة/ أشواق عبد الكريم عبد الله الحربي، الباحثة/ العنود حمدان معلا الذروي،
الباحثة/ سارا عبد الرحمن كريم المطلق، الدكتورة/ إيمان أحمد مرسي، (CC BY NC 4.0)

Doi: <https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.89.4>

التجريم التشريعي لظاهرة تجريح الأشجار المعمرة والنباتات الاستوائية وتقشير اللحاء في محافظة ظفار (دراسة قانونية تحليلية)

Legislative Criminalization of the Phenomenon of Damaging Perennial Trees and Tropical Plants and Peeling Bark in Dhofar Governorate (an Analytical Legal Study)

الباحث/ عبد العزيز محمد رامس الرواس

باحث دكتوراه في الشريعة والقانون، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة مالايا، ماليزيا

Email: 25055567@siswa.um.my

ORCID: 0009-0009-4816-3718

المخلص:

تهدف هذه الدراسة والتي قدمت كورقة عمل بحثية في (ملتقى المواءمة القانونية حول قضايا بيئية بمحافظة ظفار) الذي نظّمته هيئة البيئة بسلطنة عمان إلى معالجة إشكالية تشريعية وبيئية دقيقة تُهدد المورد النباتي والغطاء الاستوائي في محافظة ظفار بسلطنة عمان، والمتمثلة في ظاهرة "تجريح الأشجار" (Tree Wounding) وتقشير اللحاء والتسبيل غير المنظم، الواقعة على الأشجار المعمرة والأنواع الاستوائية الفريدة، وفي مقدمتها شجرة اللبان (*Boswellia sacra*)، وأشجار السَّمُر والتين البري. وتتبع أهمية الدراسة من الطبيعة الخاصة للممتلكات العامة ذات الصلة البيئية والتراثية، وما يترتب على إلحاق التلف الجزئي بالنسيج الوعائي للأشجار الحية من مخاطر تؤدي إلى الموت البطيء للغطاء النباتي، في ظل غياب أطر جزائية صريحة.

وتسلط الدراسة الضوء على الفجوة التشريعية في النظام القانوني البيئي والجزائي الوطني النافذ؛ إذ تُظهر القراءة التحليلية لنصوص قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث (المرسوم السلطاني رقم 2001/114) وقانون الجزاء العماني (المرسوم السلطاني رقم 2018/7) تركيز المشرع الحصري على تجريم أفعال "القطع الكلي" و"الاقتلاع" و"الاحتطاب"، مع إغفال التأطير العقابي المباشر للأفعال التي تُفضي إلى "التدمير البطيء" والتلف التراكمي للشجرة الحية عبر كشط لحائها.

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي النقدي للنصوص الوطنية، وتطبيق القواعد العامة للحق في البيئة والتأصيل الجزائي. وخلصت الدراسة إلى وجود قصور تشريعي واضح في الحماية العقابية المباشرة لنسيج النبات الحي، وعجز قواعد الإلتفاف التقليدية عن معالجة الضرر البيئي التراكمي. وأوصت الدراسة بسن تشريع/لائحة خاصة عن هيئة البيئة تتضمن حظراً صريحاً لتجريح اللحاء، وتبني مفهوم "العدوان على السلامة الجسدية للنبات"، وتفعيل الضبطية القضائية الميدانية، وإعمال مبدأ "المتسبب يدفع" لفرض إعادة التأهيل البيئي والاستزراع الإلزامي.

الكلمات المفتاحية: المواءمة التشريعية، تجريح الأشجار، تقشير اللحاء، شجرة اللبان، الفراغ العقابي.

Legislative Criminalization of the Phenomenon of Damaging Perennial Trees and Tropical Plants and Peeling Bark in Dhofar Governorate (an Analytical Legal Study)

Abdulaziz Mohammed Ramas Al Rawas

Ph.D. Researcher in Sharia and Law, Academy of Islamic Studies, University of Malaya, Malaysia

Email: 25055567@siswa.um.my - ORCID: 0009-0009-4816-3718

Abstract:

This study aims to examine the legal and environmental challenges threatening the unique tropical and ancient vegetation in Dhofar Governorate, Sultanate of Oman, specifically the practice of "tree wounding", bark peeling, and unregulated resin extraction targeting rare species, notably the Frankincense tree (*Boswellia sacra*), *Acacia tortilis*, and wild fig trees. The significance of the study stems from the critical necessity to protect public environmental assets and cultural heritage against vascular tissue injuries that lead to the gradual dieback of trees under inadequate penal frameworks.

The research highlights a significant legislative gap within the Omani environmental and penal legal framework. A critical analysis of the *Law on Environmental Protection and Pollution Control (Royal Decree No. 114/2001)* and the *Omani Penal Code (Royal Decree No. 7/2018)* reveals that statutory prohibitions are strictly confined to acts of total felling, uprooting, or illegal logging. Consequently, acts causing "slow destruction" and cumulative vascular impairment of living trees remain outside direct penalization.

The study adopts a descriptive-analytical approach. The study concludes that current Omani statutory frameworks suffer from a clear penal deficiency regarding the physical integrity of living plants, as traditional rules of property destruction fail to address cumulative environmental harm. The study recommends enacting specific executive regulations by the Environment Authority explicitly prohibiting bark wounding, recognizing the penal concept of "assault on plant physical integrity", enhancing environmental judicial police enforcement, and implementing mandatory ecological restoration under the "polluter pays" principle.

Keywords: Legislative Harmonization, Tree Wounding, Bark Peeling, Frankincense Tree, Penal Void, Plant Physical Integrity.

1. المقدمة:

أفرزت التحولات الاقتصادية والسياحية والنمو التتموي المتسارع في العصر الحديث واقعاً بيئياً جديداً ازدادت فيه المخاطر التي تمس الموارد الطبيعية والغطاء النباتي. ولم تعد المشكلات البيئية تقتصر على صور التلوث التقليدية من صرف صحي أو صناعي، بل امتدت لتشمل صور الاعتداء المباشر والاستنزاف غير المنظم لعناصر الطبيعة الحية (عبد الرازق، 2021، ص. 1).

وتُشكل محافظة ظفار بسلطنة عمان إقليماً بيئياً وجغرافياً فريداً في شبه الجزيرة العربية؛ حيث تتميز بغطاء نباتي استوائي ومعمّر يُعد ركيزة أساسية للتوازن البيئي والتنوع البيولوجي والهوية الثقافية والاقتصادية للبلاد. وتُعتبر الأشجار المعمرة—وفي طليعتها شجرة اللبان الاستوائية (*Boswellia sacra*) والنباتات النادرة في جبال وسهول ظفار—ثروة وطنية ذات طبيعة مركبة تتقاطع فيها الحماية البيئية بالتراث الحضاري والإنساني.

غير أن هذا النظام البيئي المتميز يواجه تحدياً خطيراً يتسلل في خفاء بعيداً عن أعين الرقابة التشريعية المباشرة، وهو ممارسة "تجريح الأشجار" وتقسير اللحاء (*Bark Peeling & Ringbarking*)، سواء بدافع الاستغلال التجاري العشوائي لاستخلاص الصمغ واللبان، أم نتيجة سلوكيات التنزه والتخريب غير الواعية خلال مواسم السياحة.

إن التجريح الصادر على جذوع الأشجار لا يحدث هدمًا أو قطعاً فورياً للشجرة وقت ارتكابه، وإنما يُدمر نسيجها الوعائي الداخلي (اللحاء والكامبيوم)، مما يقطع حركة العصارة المغذية ويدخل الشجرة في حالة ضمور وتلف تراكمي ينتهي بموتها وجفافها حتماً خلال فترة زمنية مقدرة بيئياً (عبد الهادي وآخرون، 2024، ص. 14).

وأمام هذا الواقع الميداني، يقف البنيان التشريعي البيئي والجزائي النافذ في السلطنة أمام إشكالية عدم موازنة؛ إذ ركّز المشرّع في قوانينه البيئية والعقابية العامة على صور "القطع الكلي" أو "الاقتلاع"، معتمداً معيار الإلتلاف المادي الفوري للمال العام أو الخاص، وهو ما عجز عن استيعاب أفعال الإيذاء النسيجي والتدمير البطيء للأشجار الحية، الأمر الذي أوجد فراغاً عقابياً يستوجب المعالجة والتأصيل التشريعي (الفيل، 2011، ص. 32).

1.1. مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في مدى كفاية الأطر التشريعية والجزائية الوطنية في مواجهة أفعال "تجريح الأشجار وتقسير اللحاء" وتوفير الحماية القانونية للسلامة النسيجية والجسدية للأشجار المعمرة بمحافظة ظفار. وتتجسد أبعاد هذه المشكلة في أربعة تساؤلات حوارية مترابطة تكمن أولاً في تحديد التكليف البيولوجي والقانوني لفعل تجريح الأشجار، والتفرقة العلمية الدقيقة بين الممارسة العرفية المستدامة ("الجرّاز") وبين التجريح الجائر. وتتمثل ثانياً في مدى كفاية النصوص العقابية في قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث (المرسوم السلطاني رقم 2001/114) وقانون الجزاء العماني (المرسوم السلطاني رقم 2018/7) في استيعاب التلف التراكمي للنبات. وتنصب ثالثاً في تشخيص مظاهر عدم الموازنة التشريعية والفراغ الإجرائي الناجم عن تداخل الاختصاصات بين الجهات الإدارية والرقابية بمحافظة ظفار. وتتكامل رابعاً في التوصل إلى كيفية صياغة إطار تنظيمي ولائحي مُستحدث يحقق الموازنة القانونية ويكفل إعمال مبدأ "جبر الضرر البيئي".

2.1. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأغراض الأكاديمية والتطبيقية، حيث تنطلق أولاً من التأصيل القانوني والبيئي لظاهرة "تجريح الأشجار وتقسير اللحاء"، وتحديد طبيعتها الجزائية القائمة على التلف التراكمي ورابطة السببية. ثم تتجه ثانياً نحو تشخيص مكان القصور والفراغ العقابي في التشريعات البيئية والجزائية الوطنية النافذة بسلطنة عمان. وتستهدف ثالثاً معالجة مظاهر تنازع

الاختصاصات الإدارية والإجرائية بين الجهات المعنية بالغطاء النباتي بمحافظة ظفار. وصولاً رابعاً إلى أعمال مبادئ المسؤولية البيئية الحديثة والمتمثلة في مبدأ "المتسبب يدفع" والجبر البيئي الإلزامي عبر صياغة مشروع "لائحة تنظيمية لحماية الأشجار المعمرة" لتكون مخرجاً تطبيقياً يُرفع لهيئة البيئة.

3.1. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية بحث هذا الموضوع من نواحٍ متعددة؛ إذ تتمثل على المستوى التشريعي في إيجاد معالجة لُبعد قانوني بكر يمس حماية السلامة الجسدية للنبات، ويسد الفراغ الناجم عن القصور التقليدي لقواعد الإلتلاف الجنائي (بدر الدين، 2006، ص. 45). وتظهر على المستوى التطبيقي والميداني في تزويد أجهزة التفتيش ومأموري الضبط القضائي بهيئة البيئة بمحافظة ظفار بأدوات ومفاهيم إجرائية وضبطية محددة لملاحقة المخالفات غير المصنفة كقطع كلي. وتتضاعف على المستوى الاقتصادي والتراثي من خلال صون شجرة اللبان والأشجار المعمرة التي تُشكل مقوماً سياحياً واقتصادياً وثقافياً زخراً لسلطنة عمان.

4.1. منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في تحليل النصوص القانونية والقواعد العامة في القانون الجزائي والبيئي؛ حيث تم تحليل أحكام قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث (المرسوم السلطاني رقم 2001/114) وقانون الجزاء العماني (المرسوم السلطاني رقم 2018/7) والقوانين المقارنة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وتكمن الأهمية العلمية للمنهج التحليلي في إبراز ثغرات التكيف التقليدي للجريمة البيئية، وتقييم مدى كفاءة الحلول التشريعية واللائحية المقترحة، والاستفادة منها في صياغة آليات تعزز الحماية القانونية للغطاء النباتي وتدرأ أضرار التدمير البطيء عن النظام البيئي في ظفار (رستم، 2006، ص. 88).

5.1. خطة الدراسة:

من أجل الإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه، قُسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية؛ حيث يتناول المبحث الأول التأصيل البيئي والقانوني لظاهرة "تجريح الأشجار" ومفهوم التدمير البطيء. ويختص المبحث الثاني بتشخيص مظاهر عدم المواءمة التشريعية والقصور في القوانين النافذة. بينما يكرس المبحث الثالث لبيان متطلبات المواءمة التشريعية والضبط الإجرائي وجبر الضرر البيئي متضمناً مشروع اللائحة المقترحة، يعقب ذلك الخاتمة المتضمنة لأهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: التأصيل البيئي والقانوني لظاهرة "تجريح الأشجار" ومفهوم التدمير البطيء

يتطلب البناء القانوني والجزائي لأي جريمة بيئية الإحاطة الكاملة بالطبيعة الفنية والبيولوجية لمحل الاعتداء؛ إذ لا يستقيم تكيف الفعل المادي للجريمة دون فهم الآلية التي يؤثر بها السلوك على سلامة الكائن البيئي ووظيفته الحيوية (رستم، 2006، ص. 92).

المطلب الأول: التمييز البيئي والقانوني بين الممارسة العرفية المستدامة ("الجرّاز") والتجريح الجائر

تتفرّد محافظة ظفار بعلاقة تاريخية واجتماعية ضاربة في القدم مع الغطاء النباتي، لا سيما مع شجرة اللبان (*Boswellia sacra*). وقد أوجدت هذه العلاقة نظاماً عرفياً محلياً ينظم استغلال هذه الثروة الوطنية ويصونها من الهلاك (الحديثي، 2010، ص. 64). إلا أن التحولات الراهنة أدت إلى بروز تجريح جائر يستوجب التمييز الدقيق بين الممارسات العرفية المشروعة والأفعال المجرمة.

وتتجسد الممارسة العرفية المستدامة المسماة "الجرّاز" (أو التوقيع) في كونها جرحاً سطحياً مقنناً للحاء الخارجي لشجرة اللبان بقصد تحفيز إفراز الصمغ، وتُجرى في مواعيد محددة سنوياً (عادة في فصل الصيف بعد انقضاء الأمطار) وباستخدام أدوات تقليدية

خاصة تُسمى "المغفر". وتعتمد هذه الممارسة على منح الشجرة فترات إراحة بيئية تُعرف بـ "مراحل الاستراحة"، لضمان التنام اللحاء وتجدد الأنسجة الوعائية، وعدم إجهاد الشجرة بالجروح العميقة في الموسم الواحد. ومن الناحية القانونية، يُعد "الجرّاز" المنضبط استغلالاً مشروعاً ومستداماً للتراث الطبيعي يُحمى بموجب قواعد ممارسة الحق العرفي المنظم والاستغلال الرشيد للموارد، ولا يقع تحت طائلة التجريم الجزائي (بدر الدين، 2006، ص. 102).

وعلى النقيض من ذلك، فإن التجريح السلوكي والتجاري الجائر يتمثل في إحداث شقوق عميقة متكررة في جذع الشجرة أو فروعها الرئيسية تصل إلى الخشب الداخلي، أو كشط وتقشير مساحات واسعة من اللحاء الخارجي والداخلي بشكل دائري (Ringbarking). وسواء صدر هذا الفعل بدافع الاستغلال التجاري السريع والعشوائي لاستخراج الصمغ، أم بدافع التخريب السلوكي أثناء المواسم السياحية كنزع اللحاء لإيقاد النار أو نحت الأسماء على الجذع، فإنه يُشكل عدواناً مادياً على سلامة الشجرة الحية، ويتجاوز مفهوم "الاستعمال العرفي المشروع" ليُكيف بصفته إضراراً عمدياً وعدواناً على السلامة المادية للممتلكات العامة ذات الطبيعة البيئية لكونه يلحق بالشجرة تلفاً لا يرجى تعافيه طبيعياً (أبو العطاء، 2009، ص. 77).

المطلب الثاني: التشريح البيولوجي للتلف التراكمي وتكيف الرابطة السببية الجنائية

من الناحية الفنية والفيزيولوجية للنبات، لا يقل تجريح اللحاء خطورة عن عملية القطع الكلي بالجذع؛ حيث يتطلب التكيف الجزائي الصحيح فهم الآلية البيولوجية لمفهوم "التدمير البطيء"، والتي تبدأ بإحداث الجرح العميق وتقشير اللحاء الدائري، مروراً بتدمير نسيج اللحاء (Phloem) والكامبيوم (Cambium)، وما يترتب عليه من انقطاع مسار العصارة الغذائية الجاهزة من الأوراق إلى الجذور، وصولاً إلى ضمور المجموع الجذرية وتوقف امتصاص الماء والمعادن، وانتهاءً بالجفاف التراكمي والموت المحتوم للشجرة خلال مدى زمني يتراوح بين سنة وثلاث سنوات.

ويقع نسيج اللحاء تحت القشرة الخارجية مباشرة، وهو المسار الحيوي الوحيد لنقل العصارة الجاهزة (السكريات والمغذيات المصنعة في الأوراق) إلى الجذور. وعند تقشير اللحاء بشكل دائري أو تجريحه عميقاً حتى طبقة الكامبيوم، ينقطع هذا المسار كلياً وتتوقف تغذية الجذور. كما أن فتح اللحاء يكشف الأنسجة الداخلية للشجرة ويجعلها عرضة فورية للهجوم البكتيري والفطري، ولآفات الخشب مثل سوسة الساق والنمل الأبيض، مما يسرع النخر والتلف الداخلي (سلامة، 2003، ص. 45).

وفي القانون الجزائي البيئي، لا يُشترط لتحقيق الجريمة المادية وقوع النتيجة الإجرامية (موت الشجرة) فور ارتكاب السلوك المادي؛ بل يكفي ثبوت رابطة السببية الجنائية بين السلوك المادي المتمثل في التجريح والنتيجة الحتمية المقدره ببيولوجياً والمتمثلة في جفاف الشجرة وهلاكها (الحديثي، 2010، ص. 82). وبالتالي، فإن تجريح لحاء الشجرة الذي يقطع شريان حياتها الوعائي، حتى وإن لم يؤدِّ لموتها لحظة الضبطية، يُكيف قانوناً باعتباره شروعاً تاماً في إتلاف، أو إتلافاً موقوفاً على زمن، حيث تكون النتيجة الناشئة عن الفعل الأول هي هلاك الكائن البيئي حتماً، مما يُوجب التكيف العقابي الرادع (الفيل، 2011، ص. 94).

المطلب الثالث: الواقع الميداني والجرائم الواقعة على الغطاء النباتي في محافظة ظفار

لتوضيح خطورة الفراغ التشريعي وتجسيد العجز الإجرائي أمام أجهزة الضبطية القضائية بهيئة البيئة، يمكن استعراض النموذج التطبيقي الأول المتمثل في الاستنزاف التجاري لأشجار اللبان في الأودية الجافة كوادي دوكة ووادي عدونب؛ حيث تقوم عمالة غير ترخيصية بإحداث عشرات الجروح العميقة في الشجرة الواحدة في غير مواسم الحصاد العرفية، وتقشير اللحاء الخارجي بآلات حادة لاستخراج أكبر كمية من اللبان. وعند ضبط هؤلاء المخالفين متلبسين بفعل التجريح، يتعذر على مأمور الضبط القضائي تحرير محضر بجريمة "قطع الأشجار" المنصوص عليها في قانون البيئة، لأن الشجرة تظل قائمة وخضراء لحظة الضبطية، وينتهي المطاف

بتكليف الواقعة كمخالفة إدارية بسيطة ذات غرامات طفيفة لا تتناسب مع الموت المؤكد للشجرة بعد أشهر (عبد الرازق، 2021، ص. 3).

ويتجسد النموذج التطبيقي الثاني في تقشير لحاء الأشجار المعمرة في السهول والجبال خلال موسم الخريف السياحي كسهل اتين وعين أرزات ووادي دربات؛ حيث يقدم بعض المتنزهين والمخيمين على تقشير لحاء أشجار السَّمُر والتين البري والسدر لإيقاد النار، أو نحت الشعارات والأسماء على جذوع الأشجار. ويُنظر إلى هذا الفعل ميدانياً كمخالفة نظافة أو سلوك غير حضاري، في حين أنه يمثل تشويهاً وإيذاءً بيولوجياً لشجرة معمرة قد يمتد عمرها لمئات السنين، لعدم وجود نص جزائي صريح يجرم العدوان على السلامة الجسدية للنبات (الفيل، 2008، ص. 112).

المبحث الثاني: تشخيص مظاهر عدم المواءمة التشريعية والقصور في القوانين النافذة

يتطلب تأسيس السياسة التشريعية البيئية الرشيدة تقييماً نقدياً للنصوص القانونية القائمة، لمعرفة مدى قدرتها على مواكبة صور الاعتداء الحديثة على الموارد الطبيعية (رستم، 2006، ص. 104). وإذا كانت الحماية الجزائية للبيئة تُستمد من القوانين البيئية الخاصة والقوانين العقابية العامة، فإن إخضاع التشريعات العمانية النافذة للتحليل القانوني الفقهي يظهر قصوراً تشريعياً واضحاً في حماية السلامة الجسدية والنسجية للغطاء النباتي من أفعال التجريح وتقشير اللحاء (الفيل، 2011، ص. 45).

المطلب الأول: القصور في النطاق المادي لقانون حماية البيئة ومكافحة التلوث (المرسوم السلطاني رقم 2001/114)

يُعد قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2001/114) التشريع الأم والركيزة الأساسية للنظام القانوني البيئي في سلطنة عمان. وقد أفرد المشرع العماني في هذا القانون أحكاماً خاصة لحماية الحياة الفطرية والغطاء النباتي صوناً للتنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية. إلا أن القراءة التحليلية لمواد هذا القانون تُكشف عن ثغرة صياغية وتجريمية تتصل بالنطاق المادي للجريمة البيئية.

وقد حصر المشرع العماني في المادتين (21) و (38) من قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث—واللوائح التنفيذية الصادرة بموجبهما—السلوكيات المادية المعتدية على الحياة الفطرية والنباتات البرية في أفعال محددة حصراً، وهي: (القطع، الاقتلاع، الاحتطاب، الإحراق، أو النقل بدون ترخيص). ويتضح من هذا الحصر التشريعي أن المشرع اتجه حديثاً نحو تجريم الصور التقليدية للإتلاف الكلي للنبات التي يترتب عليها زوال المادة الحيوية للشجرة أو فصلها التام عن أصلها في التربة، بينما خلت عبارات النصوص الحاضرة والجزائية من النص صراحة على أفعال التجريح، أو تقشير اللحاء، أو كشط النسيج الوعائي (عبد الرازق، 2021، ص. 5). إن غياب النص الصريح على تجريح الأشجار وتقشير اللحاء في قانون البيئة يثير إشكالية قانونية حتمية تتصل بمبدأ "شرعية الجرائم والعقوبات"؛ إذ تنص القواعد العامة في القانون الجزائي على أن النصوص العقابية تُفسر تفسيراً ضيقاً، ولا يجوز للقاضي الجزائي التوسع في تفسير الألفاظ أو استخدام القياس لحظر أفعال لم ينص عليها المشرع صراحة، إذا كان ذلك ضد مصلحة المتهم (الفيل، 2008، ص. 115). وبناءً على ذلك، يتساند المتهمون بأفعال تجريح أشجار اللبان وتقشير لحاء السمر بظفار أمام المحاكم الجزائية إلى أن أفعالهم لا تُشكل قطعاً أو احتطاباً بمدلول قانون البيئة لكون الشجرة قائمة لحظة الضبطية، مما يؤدي لإفلات الجناة من العقاب الجزائي البيئي، أو تكليف أفعالهم بكونها مجرد مخالفات إدارية طفيفة لا تحقق الردع العام أو الخاص (الراشدي، 2014، ص. 82).

المطلب الثاني: ثغرة معيار الإتلاف المادي الفوري في قانون الجزاء العماني (المرسوم السلطاني رقم 2018/7)

عندما تقصر النصوص البيئية الخاصة عن استيعاب سلوك مجرم، يُلجأ عادة إلى الشريعة العامة المتمثلة في قانون الجزاء العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2018/7)، وتحديد النصوص المتعلقة بجرائم الإتلاف والتخريب الواقعة على الأموال العامة والخاصة. غير أن تطبيق القواعد الجزائية العامة على إيذاء النبات الحي يواجه عقبة مستحكمة تتعلق بـ "معيار الإتلاف المادي

الفوري". ويعاقب قانون الجزاء العماني في المواد (366، 367، 368) كل من هدم أو أُلِف أو أضرَّ عمداً بأموال منقولة أو ثابتة مملوكة للدولة أو للغير. وتستقر المبادئ الفقهية والقضائية في تفسير ركن الإلتلاف على أنه كل فعل مادي يُحدث تغييراً في ذاتية الشيء المملوك يترتب عليه زواله المادي الكلي، أو تعطيل منفعته المخصصة له تعطيلاً تاماً وفورياً لحظة وقوع الفعل (بدر الدين، 2006، ص. 120).

وتُعتبر الأشجار المعمرة والاستوائية النامية في السهول والأودية العامة بمحافظة ظفار أموالاً عامة ذات طبيعة بيئية حيوية مملوكة للدولة. وعند قيام الجاني بتقشير لحاء شجرة لبان أو سمر، فإن الركن المادي للإلتلاف المباشر يظل غير متوافر بمفهومه التقليدي؛ إذ تكون الشجرة خضراء وتؤدي دورها البيئي الظاهري لحظة معاينة مأمور الضبط القضائي وتحرير المحضر.

وأمام هذا المحضر، يدفع الدفاع أمام القضاء الجزائي بانتفاء ركن الإلتلاف الكلي الفوري للمال العام؛ ولما كان القضاء الجزائي يعتمد المعيار المادي المباشر لحظة وقوع الجريمة، فإن المحاكم تتجه لإلغاء التهمة لعدم كفاية الأدلة على الوقوع الفوري للإلتلاف، بالرغم من أن الشجرة المجرّحة ستجف وتموت بيولوجياً حتماً بعد انقضاء موسم أو أكثر نتيجة ذلك التجريح (سلامة، 2003، ص. 52).

المطلب الثالث: تنازع الاختصاصات الإدارية والفجوة الإجرائية في إثبات القصد الجنائي

لا تقتصر مظاهر عدم المواءمة التشريعية على الجانب الموضوعي للتجريم، بل تمتد لتشمل الجوانب التنظيمية والإجرائية الميدانية؛ مما يُعطل فاعلية الضبطية القضائية والرصد البيئي في محافظة ظفار (عبد الهادي وآخرون، 2024، ص. 15).

وتتداخل الأراضي المحتضنة للغطاء النباتي والمراعي الاستوائية في محافظة ظفار بين اختصاصات ثلاث جهات إدارية ورسمية رئيسية؛ إذ تختص هيئة البيئة حكراً بالمحميات الطبيعية المعلنة رسمياً وإدارة صون الحياة الفطرية. وتختص بلدية ظفار بالمرافق العامة والسهول المفتوحة والحدائق والمتنزهات والمناطق البلدية. وتختص وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه بالأراضي الرعوية الشاسعة والغابات الطبيعية وموارد المياه والأودية المفتوحة. وهذا التعدد الاختصاصي ينشئ تنازاً سلبياً للسلطة في المناطق والسهول المفتوحة خارج نطاق المحميات المعلنة؛ حيث تتردد فرق التفتيش التابعة لهيئة البيئة في تحرير محاضر ضبط ضد مجرحي الأشجار بحجة أن الأراضي تابعة لنطاق بلدي أو زراعي مفتوح، بينما تفتقر الأجهزة البلدية للخبرة الفنية البيئية والنصوص الجزائية المتخصصة لضبط تلك الأفعال، مما أوجد مناطق ظل بيئية يسهل فيها التعدي دون مساءلة (الحديثي، 2010، ص. 90).

وعلى الصعيد الإجرائي، تقتضي القواعد العامة في الجرائم العمدية إثبات توافر القصد الجنائي بعنصريه العلم والإرادة. وفي ظل غياب نص لائحائي صريح يجعل مجرد التجريح أو كشط اللحاء بدون ترخيص مجزماً لذاته بمجرد إثبات السلوك المادي، يسهل على المخالفين الدفع أمام النيابة العامة والمحاكم بحسن النية، أو ادعاء ممارسة حق عرفي في الحصاد، أو الجهل بالآثار البيولوجية المترتبة على كشط اللحاء، مما يُسقط الركن المعنوي للجريمة (أبو العطا، 2009، ص. 95). يضاف إلى ذلك أن معظم أفعال التجريح تقع في أودية جافة وسهول شاسعة المدى، ولما كان الموت النهائي للشجرة لا يظهر إلا بعد انقضاء شهور طويلة من تاريخ السلوك المادي، فإن الربط الإجرائي والجنائي بين الشجرة الميتة وشخص الجاني المباشر يصبح أمراً متعذراً، وتُسيّد أغلب البلاغات ضد مجهول (الراشدي، 2014، ص. 94).

المبحث الثالث: متطلبات المواءمة التشريعية والضبط الإجرائي وجبر الضرر البيئي

تقتضي المواءمة التشريعية الشاملة تجاوز مرحلة النقد إلى مرحلة البناء والتطوير، عبر إيجاد حلول قانونية ومؤسسية تجمع بين الصياغة العقابية الحديثة، وتقنين العرف البيئي، وتطوير الآليات الإجرائية لإنفاذ القانون وجبر الأضرار الواقعة على الغطاء النباتي بمحافظة ظفار (رستم، 2006، ص. 110).

المطلب الأول: التأصيل التشريعي الجديد لجريمة "العدوان على السلامة الجسدية للنبات" وتقنين العرف

لتجاوز جمود النصوص العقابية التقليدية ومراعاة الخصوصية البيئية لمحافظة ظفار، تتطلب الموازنة إرساء ركيزتين موضوعيتين؛ تتجلى الأولى في ضرورة استحداث نص تجريمي صريح يُدرج ضمن اللوائح التنفيذية لقانون حماية البيئة ينص صراحة على حظر إحداث أي تجريح، أو تقشير للحاء، أو كشط للنسيج الوعائي الكامبيومي، أو إحداث شقوق استنزافية في جذوع أو فروع الأشجار المعمرة أو النباتات الاستوائية—وفي طبيعتها أشجار اللبان والسمر والسدر والتين البري—سواء أكان ذلك بقصد الاستغلال غير الترخيصي أم بدافع التخريب والتنزّه، واعتبار الفعل جريمة بيئية مستقلة بسلامة النبات (عبد الهادي وآخرون، 2024، ص. 18). ويكفل هذا النص إرساء مفهوم فقهي جزائي جديد يُعرف بـ "العدوان على السلامة الجسدية والنسجية للنبات"، وهو مفهوم يُعادل جزائياً إيذاء جسم الإنسان؛ بحيث لا يُشترط لتحقيق الجريمة وقوع الموت النهائي للشجرة، بل يكفي ثبوت السلوك المادي المحدث للتلف النسجي، مع إرساء قرينة قانونية تعتبر تجريح للحاء الدائري شروعاً تاماً في إتلاف الثروة النباتية العامة (الفيل، 2011، ص. 130). وتتجلى الركيزة الثانية في التقنين التنفيذي واللاحي لضوابط "الجزاز" المستدامة والترخيص الموسمي؛ إذ لا يمكن للسياسة الجنائية البيئية في ظفار أن تتجسّد إذا عادت الإلزام الاجتماعي والعرف المنضبط. ويتطلب ذلك الاعتراف بالمعايير التاريخية المستدامة لحصاد اللبان وتحويلها إلى لوائح إدارية ملزمة تصدر عن هيئة البيئة، تُحدد أوقات الحصاد، وأدوات الجرح السطحي، وفترات الإراحة البيئية الإلزامية للشجرة (الحديثي، 2010، ص. 95). كما يتضمن إصدار تصاريح ممارسة رسمية للمستفيدين التقليديين وأبناء المناطق الرعوية، في مقابل حظر وتجريم استخدام الآلات الميكانيكية الحادة أو المواد الكيميائية الاستنزافية، وتشديد العقوبة على العمالة غير المرخصة التي تمارس تجريح الأشجار تجارياً وخارج القنوات الرسمية (الراشدي، 2014، ص. 102).

المطلب الثاني: الموازنة الإجرائية وتفعيل الضبطية القضائية وإعمال مبدأ "المتسبب يدفع"

تكتمل الحماية البيئية بتطوير الآليات التنفيذية وتأمين وسيلة ناجعة لجبر الأضرار المترتبة على المخالفات البيئية (بدر الدين، 2006، ص. 140). ويتطلب التغلب على عقبة تأخر الموت البيولوجي للشجرة إسباغ الحجية الإجرائية القاطعة على التقرير البيئي الفني الذي يحرره الخبير أو المفتش البيئي الميداني عند معاينة الجرح أو تقشير للحاء، بحيث يُعتبر المحضر المثبت للتلف النسجي دليلاً كافياً لتحريك الدعوى العمومية أمام النيابة العامة فوراً، دون حاجة لانتظار جفاف الشجرة أو هلاكها المادي النهائي (الفيل، 2008، ص. 60). يضاف إلى ذلك اعتبار مشاهدة آثار للحاء المقشور أو أدوات الكشط الميكانيكية بحوزة المتهم في أراضي الغطاء النباتي حالة من حالات التلبس بالجريمة البيئية، تبيح التفتيش والتحفظ الفوري على الصمغ والمعدات المستخدمة (عبد الرازق، 2021، ص. 8). واستناداً إلى مبادئ القانون الدولي البيئي ومبدأ "الملوث/المتسبب يدفع"، يجب تطوير نظام الجزاءات ليتجاوز الغرامات المالية التقليدية التي تُدفع لمالية الدولة دون أن تستفيد منها البيئة المتضررة (أبو العطاء، 2009، ص. 110). ويتحقق ذلك بتطبيق عقوبة مركبة تشمل غرامة مالية رادعة تؤوّل حصيلتها مباشرة إلى صندوق حماية البيئة لتمويل مشروعات صون الغطاء النباتي بظفار، مقرونة بالالتزام العيني بالتأهيل البيئي عبر إلزام المخالف بحكم قضائي أو قرار إداري باستزراع ورعاية عدد محدد من الشتلات البديلة من ذات النوع المتأثر لكل شجرة مجرّحة، مع التزامه بسقايتها وحمايتها لفترة زمنية محددة لا تقل عن ثلاث سنوات حتى مرحلة النمو التام، تحقيقاً للعدالة البيئية التجديدية وجبر الضرر المستدام (سامي الطيب إدريس محمد، 2017، ص. 45).

المطلب الثالث: المخرج التنفيذي المباشر (مشروع لائحة تنظيمية لحماية الأشجار المعمرة والنباتات الاستوائية بمحافظة ظفار)

بناءً على التأصيل التشريعي والتحليل النقدي السابق، يُقدم الباحث المخرج التنفيذي المباشر لهذه الدراسة، والمتمثل في مسودة قرار إداري ولائحة تنظيمية مقترحة صُيغت وفق الأصول التشريعية النافذة لتكون جاهزة للتبني والصدور عن رئيس هيئة البيئة استناداً للصلاحيات اللائحية الممنوحة له بمرسوم البيئة (2001/114):

[مسودة القرار الإداري واللائحة التنظيمية المقترحة] قرار إداري رقم (/ 2026) بإصدار لائحة حماية الأشجار المعمرة والنباتات الاستوائية من التجريح وتقسير اللحاء بمحافظة ظفار

استناداً إلى قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2001/114)، وإلى المرسوم السلطاني رقم (2020/106) بإنشاء هيئة البيئة وتحديد اختصاصاتها، وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة وحماية الثروة النباتية بمحافظة ظفار.. تقرر ما هو آت:

المادة الأولى: يُعمل بأحكام اللائحة التنظيمية المرفقة في شأن حماية الأشجار المعمرة والنباتات الاستوائية من التجريح وتقسير اللحاء بمحافظة ظفار.

المادة الثانية: يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

[نص اللائحة التنظيمية المرفقة]

المادة (1) - التعاريف:

في تطبيق أحكام هذه اللائحة، يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها:

الهيئة: هيئة البيئة.

المحافظة: محافظة ظفار.

الأشجار المعمرة والنباتات الاستوائية: كافة الأنواع النباتية الشجرية البرية والمحلية النامية في السهول والأودية والجبال بالمحافظة، وعلى رأسها أشجار اللبان (*Boswellia sacra*)، والسمر، والسدر، والتين البري.

تجريح الأشجار وتقسير اللحاء: كل سلوك مادي يتضمن إحداث شقوق، أو قطع، أو كشط، أو تقشير جزئي أو دائري للحاء الخارجي أو الداخلي، أو المساس بالنسيج الوعائي الكامبيومي للجذع أو الفروع لأي شجرة حية بأي آلة أو مادة.

الجرّاز المستدام: الممارسة العرفية التقليدية المقننة لاستخراج صمغ اللبان وفق الضوابط والموايد والترخيص الصادر عن الهيئة.

المادة (2) - نطاق الحظر المباشر:

يُحظر حظراً مطلقاً على أي شخص طبيعي أو معنوي القيام بأي عمل من الأعمال الآتية في كافة أراضي المحافظة:

تجريح أو تقشير لحاء أو كشط النسيج الوعائي لأي شجرة معمرة أو استوائية حية.

استخدام الأدوات الميكانيكية، أو المواد الكيميائية، أو التقنيات الاستنزافية الجائرة في استخراج الصمغ واللبان.

نحت الأسماء، أو الشعارات، أو الكتابة، أو نزع اللحاء لإيقاد النار أو أي غرض ترفيهي أو تجاري غير مرخص.

المادة (3) - تنظيم تراخيص الحصاد العرفي:

تتولى الإدارة العامة للبيئة بالمحافظة تنظيم وتنفيذ منح تصاريح "الجرّاز المستدام" لأبناء المناطق الرعوية والمستفيدين التقليديين، وفق ضوابط تحديد المواقع والأشجار المسموح باستغلالها موسمياً، والالتزام بالأدوات التقليدية المعتمدة ومواعيد الحصاد الرسمية، ومنح الشجرة فترات إراحة بيئية لا تقل عن موسم كامل عند ثبوت إجهاد نسيجها اللحاء.

المادة (4) - الضبطية القضائية والمعاينة الفنية:

يكون لمأموري الضبط القضائي بالهيئة صفة التفتيش والمراقبة الميدانية، وتحرير محاضر الضبط الفورية بناءً على التقرير البيئي الفني الذي يثبت حدوث التجريح أو تقشير اللحاء، وتعتبر المعاينة الميدانية حجة إثبات قاطعة بوقوع الجريمة البيئية دون انتظار موت الشجرة.

المادة (5) - الجزاءات الإدارية والعقوبات المركبة:

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون الجزاء أو قانون البيئة، يُعاقب كل من يخالف أحكام هذه اللائحة بالغرامة الإدارية التي لا تقل عن (500) ريال عماني ولا تزيد على (2000) ريال عماني عن كل شجرة مُجرّحة وتضاعف العقوبة في حالة العود، بمصادرة الصمغ واللبن والمعدات والأدوات المستخدمة في ارتكاب المخالفة، وبإلغاء تصريح الحصاد العرفي والحرمان منه لمدة لا تقل عن سنتين.

المادة (6) - التعويض البيئي والاستزراع الإلزامي:

يُلزم المخالف المرتكب لجريمة تجريح الأشجار بحكم القرار الإداري بدفع تكاليف استزراع ورعاية عدد (10) شتلات بديلة من ذات النوع المتأثر لكل شجرة مُجرّحة، مع التزامه بالرعاية والسقا والإشراف البيئي لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات بالتنسيق مع الإدارة المختصة بالهيئة.

المادة (7) - لجنة المواءمة والرصد المشترك:

تُشكل بقرار من المحافظ لجنة مواءمة ورصد بيئي مشتركة تضم ممثلين عن هيئة البيئة، وبلدية ظفار، ووزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، والشرطة لتفعيل الرقابة الميدانية الموحدة في السهول والأودية المفتوحة بالمحافظة.

3. الخاتمة:

تتأكد في ختام هذه الدراسة القانونية التحليلية المقارنة لظاهرة "تجريح الأشجار" وتقشير اللحاء في محافظة ظفار جملة من النتائج والتوصيات المترابطة.

وقد انتهت الدراسة إلى أن أفعال تجريح الأشجار وتقشير اللحاء والتستيل غير المنظم تُشكل شكلاً حرجاً من أشكال التدمير البطيء للتنوع البيولوجي؛ إذ يترتب عليها قطع الشريان الوعائي الحركي وتلف الجذور المباشر الذي يؤدي حتماً لموت الشجرة التراكمي خلال مدى زمني مقدر بيئياً. كما أظهرت الدراسة أن البنين التشريعي البيئي والجزائي النافذ في سلطنة عمان يُعاني من قصور وفراغ عقابي؛ حيث حصر قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث (2001/114) حظر النبات في أفعال القطع والاختلاع والاحتطاب دون النص صراحة على تجريح اللحاء، مما أخرج هذه الأفعال الخطيرة من مظلة التجريم المباشر عملاً بمبدأ الشرعية الجزائية. وكشفت الدراسة عن عجز الأحكام العقابية العامة للإتلاف والتخريب في قانون الجزاء العماني (2018/7) عن استيعاب تجريح الأشجار لاشتراط القضاء الجزائي معيار التعطيل الفوري أو الزوال الكلي للمنفعة، وهو ما لا ينطبق لحظة الضبطية على شجرة مُجرّحة تظل قائمة وخضراء. وتبين أيضاً أن تداخل الصلاحيات الإدارية في الأراضي والسهول المفتوحة بظفار بين هيئة البيئة وبلدية ظفار ووزارة الثروة الزراعية أدى إلى نشوء تنازع سلبي للاختصاص أتاح للمخالفين الإفلات من الضبطية والرقابة الإجرائية، فضلاً عن افتقار المنظومة البيئية لآليات جبر الضرر البيئي التجديدي.

وبناءً على هذه النتائج، تُوصي الدراسة بضرورة الإسراع في إصدار "لائحة حماية الأشجار المعمرة والنباتات الاستوائية من التجريح وتقشير اللحاء بمحافظة ظفار" بقرار تنفيذي عن معالي رئيس هيئة البيئة استناداً للصلاحيات الممنوحة له بمرسوم البيئة (2001/114) وفق المسودة المقترحة بهذه الدراسة. كما تُوصي بإقرار المفاهيم الفقهية والجزائية الجديدة في القضاء والتشريع العماني، وفي مقدمتها مفهوم "العدوان على السلامة الجسدية للنبات"، واقتراض توافر الشروع التام ورابطة السببية بين كشط اللحاء والموت التراكمي للشجرة. وتدعو الدراسة إلى تشكيل "لجنة مواءمة ورصد بيئي مشتركة" بظفار تجمع هيئة البيئة والبلدية والجهات الزراعية والأمنية لتوحيد الضبطية القضائية وتعطية مناطق الظل الرقابية في السهول والأودية المفتوحة. وتُوصي بضرورة تفعيل

مبدأ "المتسبب يدفع" في التشريع العماني عبر نص لائحائي يلزم كل من أقدم على تجريح شجرة معمرة بالاستزراع والرعاية الإلزامية لعدد (10) شتلات بديلة من نفس النوع لمدة ثلاث سنوات تحت إشراف هيئة البيئة، بجانب تقنين ضوابط "الجرار العرفي" لأشجار اللبان ومنح تصاريح موسمية للمستفيدين التقليديين وتنفيذ حملات توعية تشريعية موجهة للمجتمع والمنتزهين.

4. المراجع:

1.4. المراجع العربية:

- أبو العطا، رياض صالح. (2009). حماية البيئة من منظور القانون الدولي. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- الألفي، عادل ماهر. (2009). الحماية الجنائية للبيئة. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- بدر الدين، صالح محمد محمود. (2006). الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث على ضوء قواعد القانون الدولي للبيئة. دار النهضة العربية، القاهرة.
- حسني، محمود نجيب. (2012). شرح قانون العقوبات - القسم العام (ط6). دار النهضة العربية، القاهرة.
- الحديثي، صلاح عبد الرحمان. (2010). النظام القانوني الدولي لحماية البيئة. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- الحلو، ماجد راغب. (1994). قانون حماية البيئة. دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.
- الراشدي، محمود جاسم. (2014). ضمانات تنفيذ اتفاقيات حماية البيئة. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- رستم، محمد خالد جمال. (2006). التنظيم القانوني للبيئة في العالم: مقدمة في قوانين البيئة. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- سلامة، أحمد عبد الكريم. (2003). قانون حماية البيئة: مكافحة التلوث وتنمية الموارد الطبيعية. دار النهضة العربية، القاهرة.
- شمس الدين، أشرف توفيق. (2012). الحماية الجنائية للبيئة. دار النهضة العربية، القاهرة.
- الشناوي، عمرو محمد السيد. (2011). تقييم السياسات البيئية وأدواتها في الحفاظ على التوازن البيئي: دراسة حالة مصر (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية الحقوق، جامعة المنصورة.
- طاجن، رجب محمود. (2008). الإطار الدستوري للحق في البيئة. دار النهضة العربية، القاهرة.
- عبد الحفيظ، صفوت أحمد. (2004). تطور السياسة التشريعية لحماية البيئة في مصر. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مج 12، ع 1، ص 58-82.
- عبد الرازق، رانا مصباح عبد المحسن. (2021). الحماية القانونية للبيئة في ضوء القانون المصري. SVU-International Journal of Environmental Researches، مج 3، ع 2، ص 1-13.
- عبد الهادي، درار؛ دايم، نوال؛ دوار، عبد الهادي؛ واللاوي، جواد عبد. (2024). الأحكام القانونية والشرعية لحماية البيئة. المطبعة العالمية.
- الفيل، علي عدنان يحيى. (2008). دراسة مقارنة للتشريعات العربية الجزائية في مكافحة جرائم التلوث البيئي. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، مج 9، ع 2.
- الفيل، علي عدنان يحيى. (2011). التشريع الدولي لحماية البيئة. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

2.4. الأبحاث والدوريات:

سامي الطيب إدريس محمد. (2017). الصعوبات التي تواجه المسؤولية البيئية وطرق تسوية نزاعاتها الدولية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، ع 4.

3.4. القوانين والمراسيم واللوائح الرسمية:

المرسوم السلطاني رقم 2001/114 بإصدار قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث، الجريدة الرسمية لسلطنة عمان، العدد 708.

المرسوم السلطاني رقم 2018/7 بإصدار قانون الجزاء، الجريدة الرسمية لسلطنة عمان، العدد 1226.

المرسوم السلطاني رقم 2020/106 بإنشاء هيئة البيئة وتحديد اختصاصاتها واعتماد هيكلها التنظيمي، الجريدة الرسمية لسلطنة عمان، العدد 1353.

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الباحث/ عبد العزيز محمد رامس الرواس، (CC BY NC 4.0)

Doi: <https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.89.5>

أهمية الخليج العربي في التاريخ القديم وبناء العلاقات الدولية (مملكة الجرها نموذجاً)

The Importance of the Arabian Gulf in Ancient History and the Development of International Relations: The Kingdom of Gerrha as a Case Study

إعداد:

الأستاذ الدكتور/ حمد محمد بن صراي

أستاذ التاريخ القديم، معهد الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

الأستاذ الدكتور/ سلطان أحمد الغامدي

أستاذ التاريخ القديم، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

Corresponding author Email: sagamedi@uqu.edu.sa

الملخص:

تتناول هذه الدراسة أهمية الخليج العربي في التاريخ القديم ودوره في بناء شبكات العلاقات الدولية، مع اتخاذ مملكة الجرها نموذجاً تطبيقياً يبرز أثر الموقع الجغرافي والطرق التجارية والموانئ في تعزيز التواصل بين الشرق والغرب. وتهدف الدراسة إلى بيان المكانة الاستراتيجية والاقتصادية للخليج العربي، والكشف عن دوره في تنشيط التجارة والتبادل الحضاري، وتحليل الكيفية التي استفادت بها مملكة الجرها من موقعها في شرق شبه الجزيرة العربية لبناء شبكة واسعة من العلاقات السياسية والتجارية مع الهند وبلاد الرافدين وجنوب شبه الجزيرة العربية، فضلاً عن علاقاتها بالسلوقيين والبطالمة والأنباط وتدمر والبارثيين والرومان. واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي بوصفه المنهج الرئيس، إلى جانب الاستفادة من المنهج الوصفي والمقارن في تحليل المعطيات الجغرافية والروايات الواردة في المصادر الكلاسيكية، ومقارنة طبيعة العلاقات التي أقامت الجرها مع القوى المختلفة. وقد أظهرت الدراسة أن الخليج العربي لم يكن مجرد ممر مائي للتجارة، بل مثلاً مجاًلاً استراتيجياً للتفاعل الاقتصادي والسياسي والحضاري، وأن السيطرة على طرقه وموانئه أسهمت في تعزيز مكانة القوى المظلة عليه. كما توصلت إلى أن مملكة الجرها نجحت في توظيف موقعها الجغرافي وثروتها التجارية ودبلوماسيتها المرنة في بناء علاقات متوازنة مع القوى الإقليمية والدولية، مما أسهم في ازدهارها واستمرارها لقرون عدة. وتوصي الدراسة بضرورة توسيع البحث في تاريخ الخليج العربي القديم من خلال الجمع بين المصادر الأدبية والشواهد الأثرية والنقوش والمسكوكات، وإجراء دراسات مقارنة حول الممالك والمراكز التجارية في شرق شبه الجزيرة العربية، بما يسهم في إعادة تقييم دور المنطقة في منظومة العلاقات الدولية والاقتصادية في العالم القديم.

الكلمات المفتاحية: الخليج العربي، العلاقات الدولية، مملكة الجرها.

The Importance of the Arabian Gulf in Ancient History and the Development of International Relations: The Kingdom of Gerrha as a Case Study

Abstract:

This study examines the significance of the Arabian Gulf in ancient history and its role in the formation of networks of international relations, using the Kingdom of Gerrha as a case study to illustrate the impact of geographical location, trade routes, and ports on enhancing communication between East and West. The study aims to demonstrate the strategic and economic importance of the Arabian Gulf, explore its role in stimulating trade and cultural exchange, and analyze how the Kingdom of Gerrha benefited from its location in eastern Arabia to establish a broad network of political and commercial relations with India, Mesopotamia, and southern Arabia, as well as with the Seleucids, Ptolemies, Nabataeans, Palmyra, Parthians, and Romans. The study primarily adopts the historical-analytical method, while also drawing on descriptive and comparative approaches to examine geographical data, analyze accounts found in classical sources, and compare the nature of Gerrha's relations with various regional and international powers. The findings indicate that the Arabian Gulf was not merely a maritime passage for trade, but rather a strategic sphere of economic, political, and cultural interaction, and that control over its routes and ports contributed significantly to strengthening the position of the powers located along its shores. The study also concludes that Gerrha successfully utilized its geographical position, commercial wealth, and flexible diplomacy to establish balanced relations with regional and international powers, thereby contributing to its prosperity and continuity for several centuries. The study recommends expanding research on the ancient history of the Arabian Gulf by integrating literary sources with archaeological evidence, inscriptions, and coinage, as well as conducting comparative studies of kingdoms and commercial centers in eastern Arabia in order to reassess the region's role within the international and economic networks of the ancient world.

Keywords: the Arabian Gulf, international relations, the Kingdom of Gerrha.

1. المقدمة:

تعدّ منطقة الخليج العربي أحد أهم أجزاء شبه الجزيرة العربية جغرافياً واقتصادياً وسياسياً، من حيث كونه جسراً للتواصل الحضاري، وممرّاً طبيعياً للتجارة العالمية بين الشرق من جهة وبلاد الشرق الأدنى وأوروبا من جهة أخرى، وقد كان للعرب في شرق شبه الجزيرة العربية معرفةً بالبلدان وجزر المحيط الهندي، عن طريق تجّارهم وبحّارتهم، واختلاطهم بأهلها وما لاقوه من حفاوةٍ من حكامها، ساعد على نقل بعض العادات والثقافات والسلع من بلدان الشرق إلى بلدانهم والعكس، وهو ما أدّى إلى قيام حضارات زاهية مركزها منطقة الخليج العربي.

وقد لعب الخليج العربي دوراً مهماً في بناء الكيان الحضاري والإنساني منذ العصور القديمة، وازدادت أهميته منذ أن نشأت العلاقات الدولية بين بلدان الشرق ومدن الخليج العربي، واستقرار الجاليات بين الجانبين، وهو ما كان أيضاً بازدهار مدن شرق شبه الجزيرة العربية، واحتكارها لعددٍ من السلع، وإقامة العلاقات مع المدن الأخرى في شبه الجزيرة العربية، وبلاد الرافدين وسوريا ومصر وأوروبا وغيرها، ليكون للخليج العربي الفضل الأكبر في تطور هذه العلاقات، وازدهار الشعوب.

ويعتبر الخليج العربي من أهم مناطق الشرق الأدنى القديم، حيث كان ولا يزال ممرّاً للعديد من الطرق التجارية، وقد أضحت همزة وصل ما بين الحضارات التي ضمتها بلاد الرافدين وحوض البحر المتوسط، ووادي السند، وشبه الجزيرة العربية، حيث تركز النشاط الاستيطاني والحضاري على الساحل الغربي منه، وارتبط بشبكةٍ معقّدة من طرق التجارة البريّة والبحريّة، وهيأت سواحلها الغربية طريقاً مناسباً أمام وسائل النقل الملاحية من خلال ضحالة المياه على مقربة من الساحل، وكثرة تعرّجاته، وانتشار عدد من الجزر القريبة منه، وتوافر مصادر المياه العذبة في نقاطٍ معيّنة على الأرض، وكذلك في الجزر، وقد أظهرت الدراسات والمقارنات المتعلّقة بأكثر الطرق احتمالاً لخطوط التجارة القديمة عبر الخليج العربي، كما أنّ ساحله الغربي وموانئه وجزره هي الأكثر أماناً وحماية، وإلى توافر مصادر المياه العذبة في هذه الموانئ بكميات تكفي حاجة السفن العابرة من التزود بمياه الشرب.

1.1. مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة الدور والأهمية الذي كان للخليج العربي في التاريخ القديم، وكيف ربط بين الشرق والغرب تجارياً وثقافياً وسياسياً، والدور الذي لعبه العرب في الخليج العربي لتذليل الصعاب وتحقيق تطلعاتهم وطموحهم التجاري، وكيف جنو الأرباح من ذلك، وسيكون التركيز في هذا البحث عن دور مملكة الجراء في تطوير العلاقات الدولية عبر الخليج العربي، وأهمية الخليج في ربط الشرق بالغرب.

أما حدود الدراسة فستكون منطقة الخليج العربي، وشمال شرق الجزيرة العربية (مملكة الجراء)، من القرن الثالث قبل الميلاد وحتى أواخر القرن الأول الميلادي.

2.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. بيان الأهمية الجغرافية والاستراتيجية للخليج العربي في التاريخ القديم، وأثر موقعه في التواصل بين مناطق العالم القديم.
2. التعرف على المسميات التاريخية للخليج العربي ودلالاتها في المصادر القديمة.
3. توضيح الدور الذي أدته الطرق البحرية والموانئ الخليجية في تنشيط حركة التجارة والتواصل الحضاري بين الشرق والغرب.
4. إبراز أثر حركة الملاحة والاستقرار التجاري في نشوء الجاليات الأجنبية وتزايد التفاعل السكاني والثقافي في منطقة الخليج العربي.

5. بيان دور الخليج العربي في الربط بين الطرق البحرية والطرق النهرية والبرية المؤدية إلى بلاد الرافدين ومناطق العالم القديم.
6. تحليل ما قدمته المصادر الكلاسيكية من معلومات عن الخليج العربي ومملكة الجرهاء ومكانتهما في التجارة والعلاقات الدولية القديمة.
7. التعرف على نشأة مملكة الجرهاء ومقومات قوتها السياسية والاقتصادية والجغرافية، وبيان أثر موقعها في ازدهارها.
8. الكشف عن طبيعة الدبلوماسية التي اتبعتها مملكة الجرهاء في إدارة مصالحها وعلاقاتها مع القوى السياسية والتجارية المحيطة بها.
9. تحليل علاقات مملكة الجرهاء التجارية والسياسية مع الهند وبلاد الرافدين وجنوب شبه الجزيرة العربية.
10. دراسة علاقات مملكة الجرهاء بالقوى والممالك الإقليمية والدولية، ولا سيما السلوقيين والبطالمة والأنباط وتدمير البارثيين والرومان.
11. بيان دور الخليج العربي بوصفه مجاًلاً جغرافياً واقتصادياً في بناء شبكة العلاقات الخارجية لمملكة الجرهاء.
12. تقويم أثر العلاقات الدولية والتجارية عبر الخليج العربي في ازدهار مملكة الجرهاء واستمرارها وتطور مكانتها الإقليمية خلال مدة الدراسة.

3.1. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من المكانة التي احتلها الخليج العربي في منظومة الاتصال والتبادل التجاري والحضاري في العالم القديم، إذ مثل حلقة وصل بين شبه الجزيرة العربية وبلاد الرافدين والهند ومناطق البحر المتوسط. ولم تقتصر أهميته على كونه ممراً مائياً للتجارة، وإنما أسهم موقعه الجغرافي في نشوء مراكز حضرية وتجارية استطاعت بناء علاقات واسعة مع القوى والممالك المجاورة والبعيدة. وتكتسب الدراسة أهمية خاصة من تركيزها على مملكة الجرهاء بوصفها نموذجاً لإحدى القوى العربية التي نجحت في توظيف الموقع الجغرافي للخليج العربي وطرق التجارة البحرية والبرية في بناء قوتها الاقتصادية وتوسيع نطاق علاقاتها الخارجية. ومن خلال دراسة الجرهاء يمكن الوقوف على الدور الذي أدته المجتمعات العربية في شرق شبه الجزيرة العربية في منظومة العلاقات التجارية والسياسية في العالم القديم، بدلاً من النظر إلى منطقة الخليج بوصفها مجرد ممر للتجارة بين قوى خارجية.

كما تتمثل أهمية الدراسة في سعيها إلى الربط بين الموقع الجغرافي والطرق التجارية والموانئ والحركة السكانية من جهة، وبين نشوء العلاقات السياسية والدبلوماسية من جهة أخرى، بما يوضح أن المكانة التي اكتسبتها مملكة الجرهاء لم تكن نتاج عامل منفرد، بل جاءت نتيجة التفاعل بين مجموعة من العوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية والحضارية.

وتتمثل الإضافة العلمية للدراسة في تناول أهمية الخليج العربي والعلاقات الدولية في التاريخ القديم من خلال نموذج تطبيقي يتمثل في مملكة الجرهاء، ومحاولة الجمع بين البعد الجغرافي والاقتصادي والسياسي في تفسير صعود المملكة واتساع علاقاتها الخارجية.

كما تسعى الدراسة إلى إبراز الدور الفاعل لسكان شرق شبه الجزيرة العربية في حركة التجارة الدولية القديمة، وبيان قدرتهم على استثمار موقع الخليج العربي في إقامة شبكات من العلاقات والمصالح مع القوى المجاورة والبعيدة، وعدم اقتصر دورهم على الوساطة التجارية السلبية.

وتتمثل الإضافة كذلك في إعادة قراءة علاقات مملكة الجرهاء بالهند وبلاد الرافدين وجنوب شبه الجزيرة العربية والقوى الهلنستية والأنباط وتدمير البارثيين والرومان ضمن إطار مترابط، يوضح أن تلك العلاقات لم تكن علاقات منفصلة، وإنما شكلت شبكة إقليمية ودولية أسهم الخليج العربي في بنائها واستمرارها.

ومن شأن هذا المدخل أن يساعد على تفسير ازدهار مملكة الجراء واستمرارها لقرون عدة من خلال قدرتها على تحقيق التوازن بين مصالحها التجارية وعلاقاتها السياسية والدبلوماسية، والاستفادة من التحولات التي شهدتها المنطقة خلال الفترة الممتدة من القرن الثالث قبل الميلاد إلى أواخر القرن الأول الميلادي.

4.1. منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة بصورة أساسية على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال جمع المادة التاريخية المتعلقة بالخليج العربي ومملكة الجراء من المصادر القديمة والدراسات الحديثة، ثم إخضاعها للنقد والتحليل والمقارنة من أجل إعادة بناء صورة تاريخية متماسكة لطبيعة النشاط التجاري والسياسي والعلاقات الخارجية في منطقة الخليج العربي خلال مدة الدراسة.

كما تستفيد الدراسة من المنهج الوصفي في عرض الخصائص الجغرافية للخليج العربي وموانئه وطرقه البحرية والبرية، وبيان المقومات الطبيعية والبشرية التي أسهمت في تعزيز أهميته الاقتصادية والاستراتيجية. وتوظف الدراسة كذلك المنهج التحليلي في تفسير العلاقة بين الموقع الجغرافي لمملكة الجراء ومصادر قوتها الاقتصادية والسياسية، وتحليل طبيعة علاقاتها مع الممالك والدول المختلفة، للكشف عن المصالح والعوامل التي حكمت تلك العلاقات والنتائج التي ترتبت عليها.

ويستفاد من المنهج المقارن عند دراسة الروايات التي قدمتها المصادر الكلاسيكية المختلفة، ومقارنة ما ورد فيها عن الخليج العربي والجراء، فضلاً عن المقارنة بين أنماط علاقات الجراء مع القوى المختلفة، بهدف تحديد أوجه التشابه والاختلاف في طبيعة تلك العلاقات.

2. الدراسات السابقة:

تناولت العديد من المؤلفات أهمية الخليج العربي، ومملكة الجراء، ودورها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وعلاقاتها الدولية، ومن هذه المؤلفات:

تناول الملا (2010) في دراسته الخليج العربي واستراتيجية الحياة الحضارية المبكرة أهمية الخليج العربي في نشأة الحياة الحضارية المبكرة وتطور النشاط الاقتصادي في شرق شبه الجزيرة العربية، مع التركيز على أثر الموقع الجغرافي والثروات الطبيعية وطرق الاتصال البحرية في قيام المراكز التجارية والحضارية، ولا سيما دلمون والجراء. واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي في تتبع مظاهر النشاط الاقتصادي وعلاقات مجتمعات الخليج بالمناطق والحضارات المجاورة. وخلصت إلى أن الخليج العربي لم يكن مجرد حاجز مائي، بل مثل مجاًلاً حيويًا للتجارة والتواصل الحضاري، وأن استثمار موارده وموقعه أسهم في ازدهار الكيانات السياسية المطلة عليه. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في إبراز الأهمية الحضارية والاقتصادية للخليج العربي ودوره في نشوء العلاقات والتواصل مع مناطق العالم القديم.

كما تناول ابن صراي (2011) في كتابه التاريخ القديم لمنطقة الخليج العربي في مؤلفات المؤرخ جواد علي رؤية المؤرخ جواد علي لتاريخ الخليج العربي القديم، بهدف استخلاص المادة التاريخية الواردة في مؤلفاته المتعلقة بالخليج وحضاراته وصلاته بالمناطق المجاورة. واعتمدت الدراسة منهجاً تاريخياً نقدياً يقوم على استقراء مؤلفات جواد علي وتحليلها وتصنيف معلوماتها، مع مناقشة الروايات المتعلقة بالخليج ومقارنتها بالمصادر التاريخية والكلاسيكية. وأظهرت نتائجها أن الخليج العربي أدى دوراً مهماً في الربط بين مناطق الشرق والغرب، ولم يكن مجرد مسطح مائي، بل كان طريقاً لنقل السلع والأفكار والعادات والتأثيرات الحضارية بين المجتمعات المختلفة. وتفيد هذه الدراسة في دعم الجانب المتعلق بدور الخليج العربي في التواصل الحضاري وفي بناء شبكة واسعة من العلاقات الإقليمية والدولية.

وفي دراسة أخرى، بحث ابن صراي (2000) في كتابه منطقة الخليج العربي من القرن الثالث قبل الميلاد إلى القرنين الأول والثاني الميلاديين الأوضاع السياسية والاقتصادية والحضارية في منطقة الخليج العربي خلال فترة مهمة من التاريخ القديم، مع الاهتمام بالممالك والمراكز التجارية المطلة عليه وعلاقاتها بالقوى الإقليمية والدولية. واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، مستفيدة من المصادر الأدبية القديمة والشواهد الأثرية والنقوش والمواد التاريخية المتاحة. وتوصلت إلى أن الخليج العربي مثل مركزاً رئيساً للتجارة الدولية، وأن القوى والممالك الواقعة على سواحلها، ومنها الجرهاء، استفادت من موقعه وثرواته وطرق التجارة المرتبطة به في تحقيق الازدهار الاقتصادي وبناء علاقات سياسية وتجارية واسعة. وتعد هذه الدراسة من أكثر الدراسات ارتباطاً بالبحث الحالي؛ لكونها تتناول الفترة الزمنية نفسها تقريباً، وتوفر أساساً مهماً لفهم مكانة مملكة الجرهاء وعلاقاتها في العالم القديم.

المبحث الأول: جغرافية الخليج العربي ومسمياته ودوره في شبكات الاتصال والتجارة في العالم القديم:

المطلب الأول: جغرافية الخليج العربي:

يُقصد بالخليج العربي أحد الامتدادين البحرين الكبيرين الذي يخرج من بحر العرب (الصحاف، 1982، ص. 58). الممتد جنوب شبه جزيرة العرب والمكمل للمحيط الهندي (الصحاف، 1982، ص. 58)، والخليج العربي نقطة وصل بين وسط العرب في شماله والبحر العربي في جنوبه (الحديدي، 1978، ص. 356)..

ويقع الخليج العربي في الركن الجنوبي الغربي لقارة آسيا، ويمتد من جنوب بلاد الرافدين حتى مضيق هرمز الذي يبلغ اتساعه 60 كم (جاسم، 2001)، ويحدّه من الشرق الهضبة الإيرانية، التي تمثل في هذا الجزء امتدادات جبال زاغروس، المتصلة جنوباً حتى مضيق هرمز، ويحدّه من الغرب الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية (طه، 2003، ص. 27)، ومن الجنوب بحر عمان، ومن الشمال بلاد الرافدين (الملا، 2007، ص. 22)..

وبصورة عامة فإنّ الخليج العربي بحر داخلي قليل العمق إذا قيس بأعماق البحار الأخرى، ويتصل الخليج العربي ببحر عمان عن طريق مضيق هرمز، ويمتد الخليج من دائرة العرض 24 درجة شمالاً إلى دائرة العرض 30'30 درجة شمالاً، أي أنه يمتد ستاً ونصف من دوائر العرض، ويمتد من خط الطول 48 درجة شرقاً إلى 56'20 درجة شرقاً، أي أنه ذو محور يميل من الشمال الغربي إلى الجنوب الغربي بمقدار ثمان درجات طويلة (متولي وأبو العلاء، 1985، ص. 11-12)، وكان الخليج في القديم يمتد داخل بلاد الرافدين لأكثر من ما عليه الآن، ولكن الرواسب التي تلقيها الأنهار وبالذات دجلة والفرات على مر الأزمنة، اقتطعت منه جزءاً كبيراً مكونة منه سهول بلاد الرافدين الجنوبية (المطري، 2001، ص. 11).

وتبلغ مساحة الخليج العربي حوالي 226'000 كم²، ويمتد ساحله العربي من رأس مسندم حتى شط العرب بحوالي 1500 كم، أما ساحله الفارسي فيمتد بحوالي 1060 كم من مضيق هرمز حتى شط العرب، ويتراوح عرض الخليج ما بين 200 و300 كم ويبلغ طوله حوالي 1000 كم، أما حجم مياه الخليج العربي فتقدر بـ 8500 كم مكعب، وما تجدر ملاحظته أن السواحل الفارسية أكثر عمقاً من السواحل العربية، ويزداد هذا العمق إلى أن يصل إلى حوالي 30 متراً بالقرب من تلك السواحل، وأكثر الأجزاء عمقاً في الخليج العربي مضيق هرمز بحوالي 145 متراً (متولي وأبو العلاء، 1985، ص. 11-12). ويمكن القول أنّ مياه الخليج العربي بصفة عامة ضحلة ومتدرجة التعمق، وهي عالية الملوحة هادئة الموج (الملا، 2010، ص. 2). وبصورة عامة فيمكن القول بأنّ الخليج العربي يمتاز عن غيره من بحار وخلجان العالم بتمنّعه بأقل نسبة من الأخطار الطبيعية التي تواجه السفن، وأقل احتمالية من حدوث الأمواج العاتية، مما يساعد في أن تسير السفن سيراً سهلاً ومتواصلاً (النشمي، 1969، ص. 60-61).

ومعظم سواحل الخليج العربي الغربية هي شواطئ رملية متعرجة تكثر فيها الشعاب المرجانية، ويتخللها عدة خلجان وأغوار يصلح معظمها مرافئ لاستقبال السفن (النشمي، 1969، ص. 4). وهي من الشمال إلى الجنوب جون الكويت، وخليج الجبيل، وخليج سلوى،

وخور العديد، وخور ربي، وخور الشارقة، وخور عجمان، وخور أم القيوين، وخور رأس الخيمة (متولي وأبو العلاء، 1985، ص. 18). بالإضافة إلى كثرة الجزر والسبخات، أما الساحل الشرقي للخليج فإنه يحوي على سلسلة من التلال التي هي امتدادات لسلسلة جبال زاجروس وتأخذ بالانخفاض كلما اتجهنا صوب الجنوب إلى أن تتلاشى في نهاية الزاوية الجنوبية العربية للهضبة الإيرانية (طه، 2003، ص. 29)..

أما مناخ الخليج العربي فهو يخضع لتأثيرات العوامل المحيطة به، فمثلاً وقوع المناطق المرتفعة في شماله وشرقه أثرت بشكل مباشر في صدّ الرياح التي تهبّ عليه، أما المناطق السهلية والمنبسطة التي يقع معظمها في الأقسام الجنوبية الغربية منه، فإنها تتعرض لهبوب الرياح التي تكون في بعض الأحيان مصحوبة بتصاعد الغبار، وتكثر هذه الظاهرة خاصة في فصل الصيف وبالذات ما بين شهر يونيو وشهر سبتمبر. وعند نهاية فصل الصيف وفي بدايات فصل الخريف وفي بعض الأحيان في فصل الشتاء تهبّ على المنطقة رياح شرقية جنوبية تسمى محلياً بالرياح الشرقية يصحب هذه الرياح في بعض الأحيان هبوط في الضغط الجوي مع ارتفاع في درجات الرطوبة، وما بين بدايات شهر يونيو وشهر يوليو تهبّ على المنطقة رياح شمالية شرقية تستمر في العادة أربعين يوماً تقريباً (طه، 2003، ص. 30-31).

وهذه الرياح الصيفية والشتوية شجعت الملاحين من سكان الخليج العربي على ارتياد مياه الخليج وكذلك المحيط الهندي بعيداً عن الشواطئ، فتوغّلوا في هذه المياه، وقد ساعدت الرياح الصيفية على دفع السفن القادمة من المحيط الهندي نحو الخليج العربي وتمكينها من دخوله، وساعدت الرياح الشتوية على دفع السفن من داخل الخليج العربي إلى مياه المحيط الهندي (متولي وأبو العلاء، 1985، ص. 21).

أما أمطار منطقة الخليج فهي بصورة عامة قليلة، لذا فإن الزراعة الدائمة تكاد تكون معدومة، إلا في المناطق الجبلية التي تقع معظمها في سلطنة عمان والمناطق الشمالية والشرقية من دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي مناطق الواحات، وإقليم الإحساء وما فيه من واحات. ويسقط المطر عادة ما بين شهر أكتوبر وشهر مايو، وفي أوقات الربيع يسقط المطر في بعض الأحيان بهيئة سيول جارفة جداً (طه، 2003، ص. 30-31).

المطلب الثاني: مسميات الخليج العربي:

تتناول المصادر التاريخية أسماء جغرافية متعدّدة للخليج العربي منذ العصور القديمة، وتأسّل بعضها بسبب الظروف السياسية والأوضاع الإدارية والتوجّهات القومية لدول المنطقة. وتبقى عروبة الخليج مسألة لا يمكن التنازل عنها بالنسبة للبلدان العربية في المنطقة. إلا أنّ الإصرار على أعجميّة الخليج بأسماء متعددة منذ القدم منها: أرض البحر، البحر الجنوبي والبحر الأدنى والبحر المرّ والبحر الذي تشرق منه الشمس (علي، 1993، ج. 1، ص. 554). وأطلق عليه السومريون أرض الإله، وكذلك عُرف بالبحر الأسفل (الحموي، 1995، ج. 1، ص. 413)، وورد ذلك في النقش الذي يعود إلى الملك الكلداني نبوخذ نصر (562-550 ق.م) الذي ادعى أن سلطته بلغت البحر الأسفل (ابن صراي، 2000، ص. 35). وعُرف كذلك ببحر الكلدانيين وبالبحر الأدنى والبحر الأخضر (الحموي، 1995، ج. 1، ص. 413)، وقد ورد ذلك عند الهمداني بقوله "إن الإقليم الثاني يمر ببلاد الهند والسند إلى حيث يلتقي البحر الأخضر يليه بحر الزنج وبحر البصرة....." (الهمداني، 2008، ص. 8).

وعُرف الخليج كذلك بالبحر الأريتيري (الملا، 2010، ص. 4-5)، وذلك عندما أشار المؤرخ اليوناني يوسيبوس Eusebius نقلاً عن مؤرخ سابق له يدعى أبيدينوس: "أن نبوخذ نصر الثاني بنى حواجز ضد فيضان البحر الأريتيري وبنى مدينة تريدون لصدّ غارات الأعراب" (ابن صراي، 2000، ص. 36)، وعُرف كذلك بخليج كيبوس وخليج الجرهاء (الملا، 2010، ص. 4-5).

كما عُرف الخليج كذلك بخليج البصرة وهي تسمية أطلقها العثمانيون على الخليج، وكذلك عُرف بخليج القطيف (التدمري، 2003، ص. 20). وفي اعتقادنا أنّ الخليج العربي عُرف أيضاً بخليج دلمون، الحضارة الشهيرة التي ازدهرت منذ الألف الثالثة قبل الميلاد.

كما أطلق المؤرخ هيرودوتس على الخليج اسم البحر الأحمر (الهاشمي، 1980، ص. 57، هامش). كذلك أطلق على الخليج مسميات تمتّ بصلة إلى إقليم فارس، فقيل: هو بحر فارس وخليج فارس وخليج العجم وبحر العجم والخليج الفارسي والبحر الفارسي وهي تسمية يغلب على كونها يونانية الأصل، إذ نسب اليونانيون الخليج إلى إقليم فارس على اعتبار أنّ اليونانيين كانوا أكثر معرفة واتّصالاً بالفرس منهم من العرب (علي، 1980، ص ص. 19-21).

وبدأت تلك التسمية الجغرافية تحديداً مع القائد اليوناني نيارخوس قائد أسطول الملك الإسكندر الكبير المقدوني، الذي أبحر بأمر الملك من مصبّ نهر السند باتجاه الغرب صوب مصبّ نهري دجلة والفرات عبر الخليج العربي في حدود عام 325 ق.م بهدف الاستكشاف، وهو أول من أطلق هذه التسمية على الخليج، مع أنّه أبحر عبر الخليج من جهة سواحله الشرقية (التدمري، 2003، ص ص. 19-20). وعلى الرغم من أنّ الكتابات الفارسية القديمة لم يرد فيها اسم الخليج بمسمّاه اليوناني. ويُذكر أنّ الفرس كانوا يسمون الخليج "زراه كامسير" وتعني القسم الواقع في مدينة مهرابان إلى جوار عبادان، أي أن هذه التسمية تطلق على الخليج بصفة عامة (علي، 1980، ص ص. 19-21).

وأول من تنبه إلى خطأ تسمية الخليج بالفارسي و أورد ما يثبت عروبة الخليج الرحالة الدانماركي كارستن نيبور الذي جاب المنطقة سنة 1762م، وأصدر مؤلفه الضخم رحلات في الجزيرة العربية و بلدان شرقية أخرى، وتبعه المؤرخ الانجليزي رودزيك أوين في كتابه الفقاعة الذهبية-وثائق بالخليج العربي- والذي أيقن بأن الواقع و الإنصاف يقضيان بتسميته بالخليج العربي باعتبار أن تسمية الخليج العربي جاءت منسجمة مع الواقع و موافقة لحقيقة تاريخية و جغرافية ثابتة و مجسدة لواقع سياسي و اجتماعي و ثقافي و حضاري، ومؤكدة عراقية هذه المنطقة العربية الإسلامية و أصلاتها (التدمري، 2003، ص. 20؛ قلعجي، 1965، ص ص. 8-10)، ومما يدل على صحة تسمية الخليج العربي ما ذكره المؤرخون من أن العرب قد استوطنوا منذ عهود قديمة شطآن الخليج الغربية و الشرقية، فلقد عبر العرب الخليج و قطنوا شاطئه الشرقي منذ آلاف السنين قبل ميلاد المسيح نظراً لموارده الاقتصادية التي كانت تفوق موارد الساحل العربي، كما أقام العرب هناك إمارات مستقلة و مدن قائمة بذاتها ليست مرتبطة بأي شكل من الأشكال مع الهضبة الإيرانية، كما لم يذكر التاريخ المدون أو الأثرية المكتشفة أسم شعب آخر أستوطن الخليج العربي و سيطر على مياهه مثلما فعل العرب (التدمري، 2003، ص ص. 20-23).

ويعتقد البعض من المؤرخين أن الخليج العربي ظهر بهذه التسمية بعد الفتح العربي الإسلامي للعراق و بلاد فارس فأصبح الخليج عربياً بالفعل (عاشور، 1996، ص. 21)، ويعتقد الباحث أن الخليج عربياً منذ أقدم العصور فلقد أستوطن العرب على ضفتي الخليج كما ذكرنا، وأن معظم الدول التي قامت على ضفتي الخليج كانت عربية منذ القدم، كما يعتقد الباحث أن تعدد الأسماء التي عُرف بها الخليج العربي منذ أقدم الأزمنة و حتى العصر الحاضر يدل على أهمية الخليج و دوره الاقتصادي و السياسي و العسكري الذي لعبه هذا المسطح المائي منذ أقدم الأزمنة، بحيث أن كل الدول التي كانت بحدودها السياسية تطل على هذا المسطح المائي يُنسب إليها هذا الخليج بدءً من مملكة ديلمون منذ ما قبل الألف الثالثة قبل الميلاد و حتى العصر الحاضر، كما يعتقد الباحث أن الصراع بين الدول المطلة على الخليج بل و القوميات كذلك لنسب هذا الخليج إلى تلك الدولة أو الأخرى أو إلى تلك القومية أو إلى غيرها يدل على الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي.

يشير أحد النقوش العائدة لعهد الملك قورش الكبير أن كل ملوك المنطقة الممتدة بين البحر الأدنى (الخليج العربي)، والبحر الأعلى (البحر المتوسط) قد دانوا للملك الفارسي بالولاء، وأنهم قدموا إلى بابل حاملين معهم جزية كبيرة و قتلوا قديمه. ويفهم من هذا النص أن سلطة الملك قورش قد امتدت إلى منطقة الخليج العربي وبالذات الساحل الفارسي للخليج.

وعلى الرغم من السيطرة الفارسية على المنطقة إلا أن الفرس يؤكدون أن العرب كانوا أهل المنطقة على الساحلين، ومما يدلّ على

ذلك ما ورد في أحد النصوص الفارسية العائدة لأواخر الحكم الساساني إذ يذكر مصطلح: فار-أي تاشيكان (var-I tashikan) بمعنى "بحيرة العرب" أو "حظيرة العرب". وهذا المصطلح لا بد أن يشير إلى جهة جغرافية محددة.

المطلب الثالث: أهمية الخليج العربي:

تتضح أهمية الخليج العربي بأنه كان مصدر رزق لسكانه المطلين عليه (الملا، 2010، ص. 19)، والتي كانت تقع ضمن مناطق الاقليم المداري الصحراوي، فكان لازماً على سكان المناطق أن يستعينوا بوسائل حياتية غير الزراعة (الهاشمي، 1975، ص. 36)، فافتتحوها من أسماكها واستخرجوا لآلئها وتطلعوا من خلاله إلى الاتصال بغيرهم من الشعوب، وقد هَوَّن عليهم ركوبه ضحالة مياهه إلى حدِّ ما، وتدرَّجها نحو العمق، فاهتدوا إلى صناعة السفن فركبوها وتنقلوا بها بين سواحل الخليج يقيمون مع سكانها أوثق الصلات التجارية عن طريق تبادل البضائع والسلع، وبمرور الأيام تعاظمت خبرتهم في هذا المجال فاخترعوا الشراع للسفن، واقتحموا البحار والمحيطات وسبروا أغوارها وعرفوا مسالكها، واستوعبوا أسرار الرياح الموسمية التي تهبُّ على الهند في فصل الصيف فلا تلبث حتى تعود في فصل الشتاء باتجاه معاكس (الملا، 2010، ص. 19).

المطلب الرابع: طرق الملاحة البحرية والموانئ الخليجية ودورها في حركة التجارة القديمة

- الطريق الملاحي:

كما تتضح أهمية الخليج العربي بكونه واحداً من أهم الطرق التجارية لنقل سلع بلاد الهند وما ورائها إلى شبه الجزيرة العربية بصفة عامة وبلاد الرافدين وسوريا وفلسطين ومصر وغيرها (سالم، 1996، ص. 111)، التي كان الطلب عليها متزايداً، ومن هذه السلع الأخشاب بأنواعها كالساج والأبنوس والصندل وغيرها، وكذلك العاج والأرز وزيت السمسم والأنسجة والحريير والمواد العطرية التي منها القسط، وهي مادة تحرق كالبخور والعود كذلك والزنجبيل والفلل والقرفة والأكاسيا وحبِّ الهيل، ومن السلع كذلك الرقيق وغيرها (النعيم، 1992، ص. 264-267).

وقد كان سكان شرق شبه الجزيرة العربية قادرين على حمل هذه السلع من سواحل غرب الهند بفضل ما توفر لهم من خبرة تجارية وبحرية وتوافر سفن مناسبة صنعوها بأيديهم لشقَّ عباب البحار والمحيطات (سالم، 1996، ص. 111). ولذلك كان الخليج العربي على مرِّ تاريخه طريقاً للمواصلات من الشرق إلى الغرب، وعن طريقه ازدهرت الملاحة والتجارة البحرية، وربما سبق بذلك عدد من الطرق البرية التي كانت تتعرَّض للتوقُّف والانقطاع نتيجة للحروب والغارات والاضطرابات السياسية وتتاثر بذلك أكثر من الطرق البحرية عادةً (ابن صراي، 2007، ص. 21).

- الموانئ الخليجية:

تميز الخليج العربي بوجود الموانئ التجارية المهمة، التي استطاعت أن تكون حلقة وصل تجارية بين الشرق والغرب، مثل ميناء أبولوجوس (الأبلّة)، وهو ميناء مملكة ميسان (ميسان)، على طول شطِّ العرب وحتى دجلة السفلى عند منطقة المذار، وقد كانت ميناءً وسوقاً مزدهرة، يتاجر فيها العرب وغيرهم، وسُمِّيت في بعض المصادر بفرج البحر، وبأرض الهند (ابن خياط، 1977، ص. 117). ومن الموانئ كذلك جزيرة أوال (تايلوس) في وسط البحر، حيث كانت محطة اتصال تجاري مهم مع الهند (كانو، 1986/1985، ص. 8-9). ومن الموانئ المهمة كذلك ميناء جلفار بالقرب من مضيق هرمز، وكان لهذا الميناء صلات تجارية هامة مع بلاد الرافدين وفارس والهند والصين (حنظل، 1991، ج. 1، ص. 95-96). وكذلك جزيرة دارين، الواقعة في الجزء الجنوبي الشرقي من جزيرة تاروت، وتقابل بلدة القطيف على الساحل، وهي أحد المراكز التجارية المهمة في الخليج العربي، وأشهر موانئه، وقد كانت مرفأً للسفن القادمة من الهند (الدرورة، 1410هـ، ص. 89، 95، 98). ومن الموانئ المهمة كذلك دبا في إقليم عمان، وهو من الموانئ المهمة ذات صلات قوية بالهند وجنوب شرق آسيا، وقد كانت بلدة محصنة اشتهرت بسوقها الرئيس (سخيني، 1988، ص. 99).

وميناء سيراف على الضفة الشرقية من الخليج العربي من الموانئ المهمة، وهو إلى الشرق من بندر عباس، وتبعد عنها ما بين 250 إلى 300 كم منها، وتعرف سيراف حالياً ببندر طاهري (ابن الحسين، 1988، ص. 44). ومن الموانئ صحار على ساحل خليج عمان، حيث كانت محطة مرور وتزود تمر بها السفن المتجهة من الخليج العربي إلى الشرق، والقادمة من الشرق نحو الخليج العربي، وقد تميز ميناء صحار بأنه أقرب للشرق من بقية الموانئ الواقعة على سواحلها، وهو ما أدى بدوره إلى تزايد هذه العلاقات وتنميتها طيلة فترة الدراسة (ويليامسون، 1982، ص. 6، 9-10)، ومن أشهر موانئ الخليج العربي ميناء العقير على الساحل الشمالي الشرقي لشبه الجزيرة العربية، ويبعد عن الأحساء 60 كم، وعن الهفوف 40 كم، كما كان يعدّ أحد أهم الأسواق في شبه الجزيرة العربية خلال فترة الدراسة، وكان على اتصال مباشر مع الهند والصين وبلاد الرافدين واليمن (تشيزمان، 1999، ص. 52، 61-62).

المطلب الخامس: الحركة السكانية والجاليات الأجنبية وأثرها في التفاعل الحضاري في منطقة الخليج العربي

- الجاليات الأجنبية:

وبما أنّ الخليج العربي كان يُعدّ من الطرق التجارية البحرية الهامة، فإن المناطق المطلة عليه قد استقطبت عدداً من الجاليات من مختلف الأجناس، فصارت تشكل جزءاً من السكان المستقرّين (الملا، 2010، ص. 153)، كالجاليات من الهنود، والفرس، واليونانيين، والرومان، والصينيين، والأفارقة، وقد تزايد وجودهم مع بدايات القرن الأول الميلادي، لعدة أسباب منها التجارة، أو استقروا كرفيق وإماء، أو كدعاة لديانات مختلفة وضعية مثل اليهودية والنصرانية والصابئة والمجوسية والبوذية وغيرها، أو كممثلين دبلوماسيين، حيث تميّزت المدن والممالك المطلة على الخليج العربي، بعلاقاتها الدبلوماسية مع شعوب العالم القديم، خاصةً مع الفرس والروم والأحباش والهنود والصينيين، حيث كانت التجارة هي المحرك الرئيس لذلك، فأقبل الكثير من سكان الخليج إلى السفر لتلك البلدان، لعقد الصفقات التجارية، والإشراف عليها، ولقاء التجار من تلك البلدان، والبقاء ولو لفترة زمنية محدّدة لهذا الغرض، وهو ما نتج عنه استقرار جاليات عربية في تلك الأصقاع، وكذلك وجود جاليات أجنبية في مدن الخليج العربي أتت من أجل الهدف نفسه (الغامدي، 2025، ص. 19-66).

- من الخليج إلى النهر:

ويعتبر الخليج العربي في الوقت نفسه امتداداً للطرق النهرية في بلاد الرافدين وما يتصل به من طرق برية قادمة من تدمير وبقية مناطق سوريا (ابن صراي، 2000، ص. 21). فكان بالتالي الخليج العربي المنفذ المائي الوحيد الذي تتواصل من خلاله ممالك بلاد الرافدين مع عموم بلاد المشرق (الهاشمي، 1975، ص. 34). كما تدلّ على ذلك نصوص وكتابات وآثار مدن جنوب بلاد الرافدين وشمال وجنوب شرق شبه الجزيرة العربية وحوض نهر السند. ومما ترتّب على تلك الأهمية للخليج هي محاولات ممالك بلاد الرافدين السياسية والعسكرية والاقتصادية لبسط نفوذها على الخليج العربي والكيانات السياسية المطلة عليه في عصور زمنية مختلفة (ابن صراي، 2000، ص. 30-31).

المطلب السادس: الخليج العربي في المصادر الكلاسيكية:

كما تتضح أهمية الخليج العربي من خلال المعلومات التي دُونها عدد من الكتاب الكلاسيكيين عن الخليج تتعلّق بطريق الملاحة البحرية في الخليج وبعض معالم الحياة فيه (الهاشمي، 1980، ص. 58-60). وأغلب هذه المعلومات مستمدة من تقارير الحملات التي أرسلها الإسكندر المقدوني لاستكشاف منطقة الخليج العربي (ابن صراي، 2000، ص. 40-51)، أثناء محاولاته التي لم تتمّ في بسط نفوذه على منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، بهدف التحكم في الطريق الملاحي إلى الهند عبر الخليج، وتنشيط التجارة فيه (ابن صراي، 2000، ص. 46-47).

المبحث الثاني: مملكة الجرهاء ومقومات قوتها ودورها في توظيف الخليج العربي لبناء علاقاتها الخارجي:**المطلب الأول: العلاقات الدولية والخليج العربي عبر مملكة الجرهاء:**

عادة ما تضمّ العلاقات الدولية، الصلات السلمية والحربية بين الدول، وتأثير القوى الوطنية فيها، وشموليتها أيضاً لمجموع المبادلات والنشاطات، غير الرسمية، مثل: التجارة التي تسهم في تطوير الروابط بين الدول وحركة السياحة، وطلب العلم، وهجرات الشعوب. واستغلال الثروات، واستخدام الأفكار السياسيّة، والثقافات في تطوير تلك العلاقات الدوليّة. وقد نشأت تلك العلاقات منذ أن تعارف البشر، وأقاموا حضاراتهم وممالكهم على الأرض (فرانكل، 1984، ص. 17؛ توفيق، 2006، ص. 12؛ علي، 2003، ص. 76؛ ويلكينسون، 2013، ص. 9).

وقد حرصت كلّ المدن والدول المطلّة على الخليج العربي، منذ القدم على إقامة علاقات دبلوماسية خارجية سلمية، مع كل الدول التي ارتبطوا معها تجارياً عبر الخليج، ولاستمرار هذه العلاقة، فقد كان لهم خبرة واسعة، ونشاط عظيم في سبر أغوار البحر عبر الخليج، وفهم أسرارها، والسيطرة على عبابها، ثم الانتفاع من ذلك كله على أحسن صورة، ولعبوا دوراً بارزاً في التبادل التجاري والنقل البحري بين الأمم، فحقّقوا من ذلك عائدات مادية ضخمة، تمكنوا بواسطتها من السيطرة على طرق التجارة البرية أيضاً، فقدموا الأموال وفرضوا الرسوم لرجال العشائر، الذين تقع طرق القوافل في نطاق تهديدهم، فضمنوا بذلك ولاءهم ومساعدتهم في تأمين سير القوافل (الملا، 2010، ص. 32-33).

وفي خضمّ تلك العلاقات الدوليّة المتشابكة عبر الأزمان والعصور تأتي مملكة الجرهاء العربيّة الخليجيّة في مقدّمة ممالك المنطقة التي ازدهرت خلال القرون الثلاثة الأخيرة قبل الميلاد حتى أواخر القرن الأول الميلادي. واعتمدت في نهضتها وازدهارها، وإقامة علاقاتها الدبلوماسية، على النشاط والملاحي والحراك التجاري في المنطقة. والجرهاء منذ نشأتها في شمال شرقي شبه الجزيرة العربية، وحيازتها على مكانة تجارية مهمة في المنطقة. ولا يُعرف على وجه التحديد الفترة التي شُيّدت فيها مدينة الجرهاء التي امتدّ نفوذها الإداري على كلّ الساحل الشمالي الشرقي للخليج وجزره المشاطئة للساحل، ولا يستبعد أنّ الجرهاء كانت تمثّل اتحاداً سياسياً وإدارياً لمجموعة من المدن (الجنبي، 2009، ص. 185).

المطلب الثاني: الجرهاء وعوامل قوتها:

يُعتبر العامل الجغرافي من أهمّ العوامل التي ساعدت مملكة الجرهاء على تطوير علاقاتها الدولية، فسيطرتها على عموم شرق شبه الجزيرة العربية، وإشرافها المباشر على الخليج العربي، الذي سمي خلال فترة ازدهارها باسم خليج الجرهاء، وهذا الاتصال المباشر مع البحر سهّل على أهلها التواصل مع حضارات وممالك العالم القديم، إذ أنّ المنفذ البحري يمنح الدول امتيازات وتسهيلات للوصول إلى الأسواق الخارجية، كما أنّ مساحة مملكة الجرهاء، وكثافة سكّانها في ذلك العصر، وتنوّع مواردها الطبيعيّة كان من مصادر قوتها، واستمراريتها وصمودها لبضعة قرون. وكانت استمراريتها مرهونة بقوتها الاقتصادية، وهي بالتالي التي تحدّد طبيعة علاقاتها السياسيّة، ومدى تمكّنها عسكرياً. ومع ذلك فإنّ مملكة الجرهاء، كانت دوماً تفضّل العلاقات السلمية والبُعد عن الحروب، واستعمال قوتها العسكرية للدفاع عن المملكة ومقدّراتها، وفرض الأمن في ربوعها، وتجنّب قدر الإمكان الدخول في صدامات عسكرية مع الدول الأخرى.

المطلب الثالث: الدبلوماسية الجرهانيّة:

إنّ من أهمّ معالم تقاليد الدبلوماسية التي عرفتها مملكة الجرهاء، شخصية السفير، إذ كانت مميزة، ويشترط فيه بعض الصفات، وهي الجسامة والوسامة ونفاذ الرأي والجرأة والحلم والقدرة على كظم الغيظ والثقافة والأصل النبيل، ومن المعالم إكرام الضيف، والحفاوة به، واثمّانه على ماله ونفسه، فكانت تخصّص للرسول والسفراء داراً للضيافة، ثمّ مراسم للمثول أمام الحاكم، وتحديد موعد لمقابلته، أي ما يعرف حالياً بتقديم أوراق الاعتماد (علي، 2003، ص. 88).

ومن التقاليد كذلك، صفة الأمان، التي كانت تمنح للسفراء من قبل حكومة الجرهاء أو القادمين إلى المملكة ممن ارتبطوا معها بعلاقات، كذلك أضاف الجرهائيون وظائف أخرى للدبلوماسية، كوظيفة إعداد التقارير الدقيقة عن أحوال المبعوث إليه، تتضمن نقاط القوة والضعف، ودراسة شخصية الحكام وانجازاتهم، ومدى شعبيتهم، وقوة جيوشهم، وعاداتهم وطباعهم وكفاءة موظفيهم ووزرائهم. لم تذكر المصادر التاريخية طريقة الحكم عند الجرهائين (مغنية، 1994، ص. 60)، ولكن يبدو أنه كان على قدر كبير من القوة والحريّة والاستقلال (الملا، 1991، ج. 1، ص. 144)، والدليل على ذلك ما أنصف به الجرهائيون من غنى واسع، وامتلاكهم لقدر كبير جداً من الذهب والفضّة والعاج والأحجار الكريمة (بغداد، 1996، ص. 63-64). ومردّد ذلك على إقبال الجرهائين على العمل في ميدان التجارة، والذي أصبح همّهم الوحيد (المسلم، د.ت، ص. 67).

وكان هذا يتطلّب سنّ قوانين حماية التجارة والتجّار سواء كانوا من سكان الجرهاء أو من القادمين إليها من تلك الدول التي تعامل معها الجرهائيون في التجارة، ويتطلّب كذلك توقّر نظام سياسي قوي، كما أنّ تسيير القوافل التجارية الخارجة من الجرهاء أو القادمة إليها لم يكن يختلف كثيراً عن تنظيم حملة عسكريّة (البدیع، 2002، ص. 233). فقد شبّه المؤرّخ والجغرافي استرابون (2006، ص. 75): "قوافل بعض الدول التجارية في ضخامتها بضخامة الجيش"، وأنّ هذه القوافل التجارية عندما كانت تسيّر كان يصحبها حرّاس مسلّحون، وزعيم أو قائد القافلة التجارية، وعادة ما يكون من التجّار الذين لديهم معرفة وخبرة طويلة بالطرق التجارية المختلفة، وكذلك معرفة الأماكن المناسبة للتوقّف، ومعرفة مواقع الأبار، وكان لا بدّ للقافلة من دليلٍ يساعد على إرشادها في مسالك الصحراء، وأسهلها وأكثرها أمناً (البدیع، 2002، ص. 233).

كما قامت حكومة الجرهاء بإبرام اتفاقيات تجارية مع القبائل في شبه الجزيرة العربية، والتي كانت طرق القوافل تمرّ بأراضيها لحمايتها، وتوفير كل ما تحتاج إليه من ضروريات السفر مقابل أن تدفع تلك القوافل التجارية المكوس للبلاد التي كانت تمر على أراضيها (البدیع، 2002، ص. 234-235). وفي الوقت نفسه فإنّ حكومة الجرهاء قد عقدت اتفاقيات تجارية مع كثير من الممالك التي كانت قائمة آنذاك وتعاملت معها تجارياً سواء كانت ممالك جنوب غرب شبه الجزيرة العربية: حضرموت، وسبأ، وقتبان، أو المملكة السلوقية أو المملكة البطلمية أو مملكة الأنباط أو دولة تدمر مملكة بارثيا أو حتى المدن اليونانية وغيرها (غلاب، د.ت، ص. 191؛ النعيم، 1992، ص. 42).

وعملت مملكة الجرهاء على توسيع علاقاتها السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة عبر الخليج العربي، فمنذ بدايات ازدهارها نجد حرصها على تطوير هذه العلاقات مع الشرق، حيث انعكس ذلك على احتكارها لعدد من السلع الشرقية، وبيعها في الأسواق داخل شبه الجزيرة العربية وخارجها، وهو ما أدّى إلى وجود طبقة ثرية في المجتمع الجرهائي، حيث امتازت بلاد الهند منذ أقدم العصور بوفرة وتنوّع إنتاجها النباتي والحيواني والمعدني، كذلك اشتهرت الصين بسلعها ومنتجاتها الكثيرة، التي كانت تُصدّر لسكان شمال شرق شبه الجزيرة العربية، والذين يقومون بدورهم بنقلها إلى عموم بلاد الشرق الأدنى القديم (شهاب، 1982، ص. 27).

كما سكّ الجرهائيون عملتهم الخاصّة بهم لتسهيل أمورها التجارية، وهو دليل واضح على مدى اتساع تجارة الدولة، مما يدلّ على استقلالية اقتصادها وقوة نظامها السياسي، حيث وجدت نقودها في مناطق واسعة من العالم (موسى، 1990، ص. 142)، ومن خلال نقود الجرهاء أمكن التعرّف على بعض أسماء ملوكهم وفترات حكمهم (Kitchen, 1994, p. 249).

المبحث الثالث: شبكة العلاقات الإقليمية والدولية لمملكة الجرهاء وآثارها السياسية والاقتصادية:

المطلب الأول: العلاقات التجارية لمملكة الجرهاء مع الهند وبلاد الرافدين وجنوب شبه الجزيرة العربية:

1- مع الهند:

وبفضل الدبلوماسية والعلاقات الدولية عبر الخليج العربي، استقرت جاليات هندية في شمال وجنوب شرق شبه الجزيرة العربية،

كما استقرّ عدد من التجّار الجرهانيين في بلاد الهند. كما تشير بعض المصادر التاريخية إلى أن الملك الهندي المشهور أشوكا بن بندوسارا بن شاندراجوبتا (271/273 - 232 ق.م) قد أرسل سفرائه للدعوة إلى الديانة البوذية في كل العالم، ومنها مملكة الجرهاء، وهذا ما كان ليتمّ لولا وجود علاقات دبلوماسية قوية بين المملكتين (حميد، 1993، ص. 193 وما بعدها؛ خان، 1989، ص. 85-95).

2- مع بلاد الرافدين:

ومما يدلّ على أهمية العلاقات الدولية عبر الخليج العربي، كون المدن المطلّة على الخليج منذ القدم كانت منطقة حيوية لبلاد الرافدين للحصول على السلع التي كانت تفتقر إليها، مثل التوابل والأخشاب واللؤلؤ والتمور، وأنواع من الخضراوات والفواكه وغيرها (الهاشمي، 1980، ص. 71-72؛ ناجي، د.ت.، ص. 102). ومن هنا صار من مستلزمات سياسة الممالك التي قامت في وادي الرافدين كسب ولاء المجتمعات في شرق شبه الجزيرة العربية، سلمياً أو حتى عسكرياً (التركي، 2008، ص. 153). ولذلك لعب تجّار مملكة الجرهاء، دوراً كبيراً في إيصال السلع الهند وشرقيّ آسيا، ومنتجات جنوب غرب شبه الجزيرة العربية وغيرها إلى مجتمع بلاد الرافدين، حيث كان الطلب على هذه السلع في أسواق بلاد الرافدين متزايداً. كما تاجر الجرهانيون بالسلع التي كان ينتجها سكان بلاد الرافدين، ولذلك ازدهرت التجارة في مدن بلاد الرافدين ازدهاراً عظيماً، واعتمد ازدهار التجارة بين شرق شبه الجزيرة العربية وبلاد الرافدين بالدرجة الأولى على استقرار الأوضاع السياسية بين المنطقتين (رشيد، 2004، ص. 112).

3- مع جنوب شبه الجزيرة العربيّة:

ولسيطرة مملكة الجرهاء على التجارة عبر الخليج العربي خلال فترة ازدهارها، اهتمت كثيراً بتقوية علاقاتها الدبلوماسية مع الممالك والقبائل في شبه الجزيرة العربية، فقد أقام الجرهانيون علاقات سياسية وتجارية وثيقة وقوية مع مملكة حضرموت، إذ تاجروا بالبخور الحضرمي فكان يُنقل برّاً من منطقة انتاجه في ظفار (الجرو، 2003، ص. 64). إلى الشمال الشرقي من بلاد العرب ولا تزال آثار هذا الطريق وغيره باقية حتى اليوم، حيث كانت تتوفر الواحات وأماكن الاستراحة للقوافل التجارية (Lightfoot, 2000, p. 220)، وأحياناً يُطلق على هذا الطريق طريق الشرق (البكر، 1970، ص. 48-50).

ويذكر استرابون (2006، ص. 75): "إنّ الجرهانيين كانوا يأتون إلى خاتراموتيس [حضرموت] خلال أربعين يوماً". وهي المسافة التي يستغرقها التجّار الجرهانيون إلى بلاد حضرموت. ومن الجدير بالإشارة إلى أنّه عُثر في شمال شرقي شبه الجزيرة العربية وتحديداً في مدينة ثاج الأثرية على نقوش تلمح إلى القوافل التجارية التي كانت تأتي من حضرموت إلى ثاج محمّلة بالبخور (شعث، 2005، ص. 13). مما يدلّ على أنّ الجرهاء كانت حينها مركزاً من المراكز التجارية المهمة، وسوقاً من الأسواق الشهيرة التي تجتمع فيها تجارات البرّ والبحر.

كما استورد الجرهانيون عن طريق التجّار الحضارمة بعض السلع القادمة من شرق إفريقيا مثل القرفة والأكاسيا والرقيق والعنبر والذهب والخشب والعاج والزنجبيل (ال خليفة والحرر، 1982، ص. 85).

كذلك توثّقت علاقات الجرهانيين السياسية والتجارية مع مملكة قتبّان، في القرنين الثالث والثاني قبل الميلاد، إذ كانت قتبّان من الممالك التجارية الهامة في جنوب غربي شبه الجزيرة العربية. والتي بلغت أوج نفوذها وازدهارها خلال القرنين الثالث والثاني قبل الميلاد، وهو ما أثبتته نتائج المسوحات والتنقيبات الأثرية (البحر، 2006، ص. 21-22).

وفي الوقت نفسه كان للجرهاء علاقات متميّزة بمملكة سبأ منذ أوائل القرن الثالث قبل الميلاد حتى أواخر القرن الأول الميلادي (Al-Ansary, 2002, p. 9). وقد ألمح استرابون (2006، ص. 92) إلى ثراء السبئيين وشبهه بثراء الجرهانيين فقال: "السبأيون والجرهانيون أكثر الناس ثراء بسبب التجارة".

المطلب الثاني: علاقات مملكة الجرهاء بالقوى الهلنستية: السلوقيون والبطالمة

1- مع مملكة السلوقيين:

وأما في ميدان الصلات بالمملكة السلوقية في سوريا وبلاد الرافدين (306 - 64 ق.م) فقد لعبت الجرهاء دوراً هاماً في التجارة خلال تلك الفترة (البحر، 2006، ص. 25)، فغدت مركزاً مهماً للتصدير، وقامت بدور الوسيط في نقل منتجات جنوب غربي شبه الجزيرة العربية وبلاد الهند إلى الإطار الجغرافي الخاضع لنفوذ السلوقيين. وقد ورد ذكر هذه المنتجات منذ وقت مبكر من عهد الدولة السلوقية حيث قدم الملك سلوقس الأول نيكاتور (306 - 280 ق.م) كمية كبيرة من هذه المواد المستوردة كقرايين إلى معبد أبوللو في ديديميا على الساحل الجنوبي الغربي لآسيا الصغرى بين عامي 288 و287 ق.م. وطمعاً في السيطرة على تلك المنتجات الكمالية (هيلند، 2010، ص. 48)، وغيرها، فقد رأى السلوقيون أنه من الضرورة بسط نفوذهم على عموم منطقة الخليج، وفرض رقابتهم على التجارة مع بلاد الهند تحديداً التي كان الطلب على منتجاتها يتزايد في أسواق الدولة السلوقية (باقر، 2009، ص. 58؛ Salles, 1993, pp. 88-90).

وقد أدرك ذلك منذ البداية الملك سلوقس الأول نيكاتور الذي قام بحملة عسكرية على بلاد الهند بين عامي 305 و303 ق.م، وكان من أهداف هذه الحملة العسكرية القضاء على الثورات التي اندلعت في تلك المناطق عقب وفاة الإسكندر المقدوني، وجعل التجارة السلوقية مع بلاد الهند بشكل مباشر دون وسيط عربي (ابن صراي، 2006، ص. 56-57). كما اهتم السلوقيون بالطرق التجارية اهتماماً كبيراً، ولذلك فقد عقد الملك سلوقس الأول اتفاقيات تجارية مع بلاد الهند أثناء حملته العسكرية تلك (قيسي، 2006، ص. 86). ثم أصبح للسلوقيين بعد ذلك سفير دائم في بلاد الهند. ومع كل هذا الاهتمام إلا أنه عدم معرفة السلوقيين بالتجارة البحرية في الخليج صعب عليهم هذه المهمة، ولذلك فقد اعتمدوا على الجرهائين لما لديهم من خبرة ودراية متوارثة عن الخليج وطرقه التجارية إلى بلاد الهند، وكان هذا يعني توثيق العلاقات الرسمية بين الجرهائين والسلوقيين (البكر، 1970، ص. 84).

2- مع البطالمة:

وفي الوقت نفسه فقد أقام الجرهائيون علاقات دبلوماسية وتجارية وثيقة مع مصر البطلمية، منذ منتصف القرن الثالث قبل الميلاد، بدليل تلك البرديات التي سجلت نشاطاً للتجار الجرهائين في مصر، حيث عثر على برديتين سجلت نشاط التاجر المدعو زينون الذي كان يعمل وكيلاً عاماً ثم مديراً لأملاك أبولونيوس Apollonios وزير مالية الملك بطليموس الثاني فيلادلفوس (282 - 246 ق.م) الذي كان من أكثر ملوك البطالمة اهتماماً ببلاد العرب، وهو الذي سعى لكسب صداقة ملوكها بالوسائل السلمية والدبلوماسية والتبادل الثقافي والاقتصادي وذلك لربطهم بمصر، ونتيجة لذلك نجح بطليموس الثاني في تحويل جزء من تجارة البهار والبخور والعطارة إلى مصر (البحر، 2006، ص. 24-25؛ الناصري، د.ت. ص. 415).

المطلب الثالث: علاقات مملكة الجرهاء بالقوى العربية ومراكز التجارة الإقليمية: الأنباط وتدمر

1- مع الأنباط:

ونظراً لطيب العلاقة بين الجرهائين والسلوقيين فقد حمل الجرهائيون من بلاد الأنباط عبر الميدان الجغرافي للنفوذ السلوقي منتجات البحر المتوسط وسوريا وفلسطين ومصر وعادوا بها إلى بلادهم فكانوا بالتالي وسطاء في نقل هذه المنتجات إلى الهند وجنوب غربي شبه الجزيرة العربية، ومن هذه المنتجات زيت الزيتون والأقمشة والمنسوجات الأرجوانية والمطرزات والزجاج والمصنوعات الزجاجية والخمور والطحين والرقيق (معطي، 2004، ص. 333).

2- مع تدمر:

وفي فترة النهوض التدمري وقبيل تسلم التدمرة زمام المبادرة والقيادة التجارية في بلاد الشرق الأدنى القديم، ارتبطت مدينة تدمر

بصلات من نوع ما بالجرهاء، وتمثل ذلك في وصول القوافل الجرهائية إليها، نظراً لأهمية تدمير على طريق القوافل (خضر، د.ت. ص. 251-252)، فكان يصل إليها المنسوجات الحريرية والقطنية والتوابل والأصبغ والأبنوس الهندي، والبخور والطيب والجواهر واللآلئ من الهند والصين وجنوب غربي شبه الجزيرة العربية وغيرها. ولا يُستبعد أن تكون العلاقة بين الجرهاء وتدمير منذ أواخر القرن الثالث قبل الميلاد تتمثل فب كون تدمير محطة للقوافل الجرهائية للاستراحة والتزود بالماء والغذاء، وبيع بعض السلع التجارية التي كانت تحملها القافلة الجرهائية، ومن ثم تكمل القافلة الجرهائية رحلتها التجارية إلى مدن سواحل البحر المتوسط الشرقية أو إلى آسيا الصغرى. ولكن بعد ذلك، ومع تدهور الجرهاء، وانطفاء نورها حلت بتدمير محلها في ميدان التجارة في عموم بلاد الشرق الأدنى القديم (دلو، 1989، ج. 1، ص. 146).

المطلب الرابع: علاقات مملكة الجرهاء بالقوى الكبرى في المشرق القديم: البارثيون والرومان

1- مع بارثيا:

كما أقام الجرهائيون علاقات تجارية قوية مع المملكة البارثية (البحر، 2006، ص. 24)، وذلك بعد أن بسط البارثيون سلطانهم على بلاد الرافدين، وضمّ مدينتي بابل وسلوقية إلى نفوذهم السياسي والإداري سنة 140 ق. م. فخضعت بالتالي لدولتهم أهم طرق المواصلات البرية القادمة من الشرق، وأبرزها طريق الحرير الذي يعتبر من أشهر الطرق التجارية العالمية آنذاك. ومنذ ذلك الحين رغب البارثيون بأن يكونوا الوسطاء الوحيدين في التجارة وبالذات تجارة الحرير بين الشرق والغرب، كما سيطروا تدريجياً على التجارة البحرية في الخليج، ومع مرور الوقت قاموا بدور الوسطاء التجاريين الكبار مع شرق آسيا.

كما عمل الملوك البارثيون على تشجيع التجارة، وبالذات أيام الملك ميتراداتيس الثاني (Mithradates II 123 - 88 ق.م)، الذي وقّع اتفاقية تعاون مع ملك الصين سنة 114-115 ق.م، مُنحت بموجبها التجارة الصينية تسهيلات في الدولة البارثية، كما أرسل هذا الملك سفارة إلى روما سنة 92 ق.م للغرض نفسه. ولم يحاول البارثيون أن يغيروا شيئاً في النظم الإدارية التي اتبعها السلوقيون من قبلهم. كما اهتموا بالمدن الهلنستية وحافظوا عليها. كما تركوا للدول التي كانت ترتبط بالمملكة السلوقية بعلاقات تجارية الحرية في التجارة عبر أراضيهم، لذلك استمر التجار الجرهائيون في تجارة السلع التي كانوا يجلبونها من بلاد البارثيين لبيعها في أسواق سوريا وفلسطين.

وهو ما ذكره بليني الكبير في قوله: "أن الجرهائيين قد توجهوا لبلاد البارثيين للتجارة بعد ظهور دولتهم." (Pliny, Natural History, 12.38-40, pp. 77-80). ولا يستبعد أن الجرهائيين قد ساروا في علاقاتهم مع البارثيين على النهج نفسه الذي ساروا عليه في علاقاتهم مع الدولة السلوقية، خاصة بعد أن سيطر البارثيون على طرق التجارة البرية والبحرية في بلاد الرافدين للمحافظة على قوافلهم التجارية، وكذلك على استمرار التجار الجرهائيين في جلب السلع من بلاد فارس، الأمر الذي جعل الرومان أعداء الدولة البارثية يسعون بعد ذلك للقضاء على ازدهار التجارة الجرهائية بالوصول إلى منابع السلع التي كان الجرهائيون يتاجرون بها (ابن صراي، 2007، ص. 62).

2- مع الرومان:

لا نعرف بالدقة بداية تاريخ العلاقة التجارية بين الجرهاء وروما، لكن المرجح أنها تعود إلى بداية ازدهار التجارة الجرهائية في أوائل القرن الثالث قبل الميلاد، حيث أن وصول السلع الجرهائية إلى المدن اليونانية التي لا تبعد كثيراً عن مدينة روما تؤكد المصادر التاريخية والأثرية منذ أوائل القرن الثالث قبل الميلاد، كما أنّ هذه المصادر التاريخية أيضاً تؤكد استخدام البخور بشكل واسع في المعابد الرومانية منذ بداية القرن الثاني قبل الميلاد، وبما أنّ الجرهائيين كانوا وكلاء عن كل شيء يقع تحت مسمى النقل منذ بداية القرن الثالث قبل الميلاد حتى بداية انهيار التجارة الجرهائية في أواخر القرن الأول الميلادي. ولهذا فلا نستبعد أن تكون سلعة البخور

التي استخدمها الرومان منذ بداية القرن الثاني قبل الميلاد كانت سلع جرهائية، ومما يدلّ على هذه العلاقة التجارية بين الجرهاء وروما العملات الرومانية التي عثر عليها المنقبون الأثريون في شمال شرق الجزيرة العربية وتعود إلى القرنين الأول قبل الميلاد والأول الميلادي، اثنتان في موقع الدور وواحدة في موقع مليحة (ابن صراي، د.ت، ص. 59-60).

ومن المحتمل استقرار جاليات رومانية في شمال شرقي شبه الجزيرة العربية للمحافظة على تجارتهم، ولا يستبعد أن تستقر كذلك جاليات جرهائية في روما للمحافظة على تجارتهم أيضاً، فوصول الجرهائيين إلى المدن اليونانية التي لا تبعد كثيراً عن روما ثابت بالأدلة الأثرية والتاريخية، وعليه فإن وصولهم إلى روما مسألة مقبولة (الملا، 2010، ص. 201-202).

المطلب الخامس: أثر العلاقات الدولية عبر الخليج على مملكة الجرهاء:

يذكر استرابون (2006، ص. 92): "أن المجتمع الجرهائي كان من أكثر المجتمعات ثراءً، حيث يملكون مصنوعات ذهبية، وفضية كثيرة جداً، وأسرة ومناضد ثلاثية الأرجل، وأوانٍ لمزج الخمر، وأكواباً بالإضافة إلى بيوت ممتازة جداً، لأن الأبواب والجدران والسقوف مزينة بكثير من العاج والذهب والفضة والأحجار الثمينة، ومردّ ذلك إلى إقبالهم على التجارة". وكان سبب ذلك الدخل المادي الكبير والازدهار الحضاري هو العمل النشط في ميدان التجارة (غلاب، د.ت، ص. 91). كما أنّ الظروف الطبيعية مثل وجود موانئ مناسبة لرسو السفن وتوفر مياه عذبة في ساحل شمال شرقيّ شبه الجزيرة العربية وجزره قد ساعد الجرهائيين على ذلك (النعيم، 1992، ص. 205)، ولهذا عرفتهم شعوب العالم القديم على أنهم قوم تجار في البر والبحر (ص. 204)، وفي ذلك يذكر استرابون (2006، ص. 94) ما نصه: "أن العرب تجار وسماسرة"، وفي موضع آخر يذكر "أن العرب قوم تجارة وبيع وشراء ولذلك لم يكونوا أمة حرب لا بالبر ولا بالبحر" (ص. 95)، وعلى درجة عالية من المهارة في معرفة قوانين واحتياجات السوق لا سيما قانون العرض والطلب فعندما تقلّ سلعة ما يبدأ الجرهائيون في الإتجار بها ورفع سعرها (البحر، 2006، ص. 30)، حتى أصبحت الجرهاء بمثابة وكالة تجارية عالمية وسوقاً ضخماً يعج بمختلف السلع الصادرة والواردة من تمور وعطور وبخور ولبان وبر وعقاقير طبية وحديد ونحاس وأخشاب (الملا، 2010، ص. 191)، حيث تاجر الجرهائيون بهذه الأصناف بالإضافة إلى القطن وأنواعاً عديدة من الطيور والحيوانات والفواكه والبهارات فكانوا ينقلونها إلى بلاد الرافدين ومصر وسوريا وغيرها (ابن صراي، 2006، ص. 79)، وهو ما انعكس بدوره على المجتمع الجرهائي حيث كسبوا من تجارتهم أموالاً طائلة (ص. 79)، فقد عمل المجتمع الجرهائي في التجارة رجالاً ونساءً، ومن لم يتاجر منهم أفاد من التجارة بالواسطة فعمل في هذه القوافل إما دليلاً وإما سائقاً وإما من مرافقي الحملة لحمايتها (الأفغاني، د.ت، ص. 16-17)، حتى أصبح المجتمع الجرهائي من كبار رجال المال في شمال شرق الجزيرة العربية (المسلم، د.ت، ص. 67)، وليس أدل من ذلك تلك الهدايا القيمة التي قدمها الجرهائيون للملك السلوقي أنطيوخوس الثالث (223-187 ق.م) حينما وافق على إعطائهم الحرية والسلام الدائم (Polybius, The Histories, 13.9)، فحققوا لأنفسهم مجتمعاً مستقراً يسوده الأمن والسلام ويتمتع بالرخاء والحرية (الملا، 1991، ج. 1، ص. 144).

ومما يدل على الرقي الحضاري الذي وصل إليه المجتمع الجرهائي هو انتقالهم في تعاملاتهم التجارية من حياة التعامل بالمقايضة المعروفة إلى نظام التعامل بالنقود، وهي مرحلة تاريخية واقتصادية مهمة حيث استعملوا المسكوكات وقاموا بسكها (ابن صراي، د.ت، ص. 99)، لتسهيل التبادل التجاري وسجلوا عليها كثير من المعلومات الهامة سواء كانت دينية أو اجتماعية (ابن صراي، د.ت، ص. 109)، و يعود ذلك إلى زيادة نشاطهم التجاري ودورهم العالمي فيه، فقد استخدموا في سك العملات الذهب والفضة والنحاس والبرونز وكانت الفضة والبرونز تشكل النسبة الكبرى منهم (النعيم، 1992، ص. 174)، وقد نُقش على هذه المسكوكات بالخطين المسند والآرامي، وهو ما يدل على تأثر الجرهائيين بالمجتمعات الأخرى في جنوب غرب الجزيرة العربية وكذلك في شمال الجزيرة العربية (يوسف، د.ت، ص. 19-20)، وتداول المجتمع الجرهائي معظم مسكوكات الممالك والدول التي تاجروا معها (الملا، 1991، ج. 1، ص. 387)، كما أن أغلب هذه المسكوكات التي سكها الجرهائيون متأثرة بمسكوكات الإسكندر المقدوني، وخلفائه

خاصة السلوقيين، والذين كانت لهم علاقات متميزة مع الجرهائيين (يوسف، د.ت.، ص. 7)، وقد لعبت المسكوكات عند الجرهائيين دوراً في تعريف ما كان يتمتع به الجرهائيين من تقدم وحضارة إلى معظم مجتمعات الدول والممالك التي تاجر معهم الجرهائيون (الحسيني، د.ت.، ص. 94).

ومن أثر العلاقات الدولية عبر الخليج العربي على مملكة الجرهاء كذلك، أنها كانت محط آمال الباحثين عن الربح وطلاب الثراء فوفد على الجرهاء كثير من الراغبين في الحصول على فرص عمل ومزاولة التجارة (معاليقي، د.ت.، ص. 147)، فاحتكوا مع المجتمع الجرهائي ونقلوا إلى المجتمع الجرهائي عاداتهم وتقاليدهم ولغاتهم وديانته (البراهيم، 2008، ص. 181-183)، كما أن الجرهائيين قد أثروا وتأثروا بعادات المجتمعات التي تاجروا معها، فكانت التجارة عاملاً من عوامل نقل عناصر الحضارة والمدنية من بلد إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر (زيادة، د.ت.، ص. 276).

ولم يكفي المجتمع الجرهائي بالعمل في التجارة فحسب بل عملوا كذلك في الزراعة، لتلبية حاجات المجتمع من المنتجات الزراعية (ابن صراي، 1998، ص. 95)، وفي ذلك يذكر استرابون (2006، ص. 73). ما نصه: "أن المنطقة التي سيطر عليها الجرهائيون كانت مطيرة جداً وحارة أيضاً لكنها مثمرة جداً حيث ينبت الكروم فيها".

كما عرف المجتمع الجرهائي الصناعة، وعمل بعض أفراد المجتمع في الصناعة، فازدهرت عندهم عدد من الصناعات من أهمها صناعة السفن والمنسوجات القطنية والصوفية وصناعة الأسلحة والأواني المعدنية والفخارية ولوازم الفلاحة والحياة البرية والبحرية (الملا، 2010، ص. 165-167)، ولعل مما شجع الصناعة عند الجرهائيين هو توفر المواد الأولية في شمال شرق الجزيرة العربية كالطين لصناعة الفخار وكذلك القطن والصوف وشجرة النخيل وهذه المواد هي أساس أكثر هذه الصناعات (البراهيم، 2008، ص. 283). كذلك عمل بعض أفراد المجتمع الجرهائي في الصيد البحري ولعل ذلك يعود إلى ضحالة مياه الخليج، كذلك عملوا على استخراج اللؤلؤ (الملا، 2007، ص. 125).

أما اللغة فيعتقد الباحث أن الجرهائيين كانوا يتكلمون العربية، وأن استخدامهم الخط الأرامي، وكذلك لغة سكان جنوب غرب الجزيرة العربية -الخط المسند- هو ناتج عن صلاتهم التجارية حيث كان الجرهائيون يسوقون بضائعهم في تلك الدول والممالك، كما أن الجرهاء كانت قبلة للتجار من شتى أقطار العالم القديم آنذاك فاستخدام المجتمع الجرهائي لأكثر من لغة هو ناتج عن كثرة صلاتهم بالمجتمعات الأخرى، مثلهم مثل المجتمع في مكة في الوقت الحاضر حيث يعرف السكان عدة لغات من لغات الحجاج، نتيجة أن مكة يفد إليها في شهر الحج العديد من الجنسيات من بلدان إسلامية مختلفة.

أما النواحي الدينية فيعتقد الباحث أن تعدد الآلهة و المعبودات في المجتمع الجرهائي ناتج عن كثرة علاقاتهم التجارية مع الأمم والشعوب التي ارتبطوا معها بعلاقات اقتصادية، فيبدو أنهم تأثروا بديانات الشعوب التي تاجروا معها (الخنعمي، 2001، ص. 65)، كما أن الجرهاء كانت قبلة للتجار وطلاب الثراء لذلك وجد في المجتمع الجرهائي من اعتنق المجوسية، التي يبدو أنها قد انتقلت إليهم عن طريق الجالية الفارسية في شمال شرق الجزيرة العربية (الخليلي، 1980، ص. 186-187)، كذلك وجد في المجتمع الجرهائي عدد من أتباع الديانة اليهودية (ابن صراي، 2001، ص. 44)، كذلك صور الجرهائيون على مسكوكاتهم صورة ربة النصر اليونانية (نيكة Nike) وهي تقدم أكليلاً أمام الإله هرقل وهو جالس على العرش وربما كان ذلك استيحاء من العملات السلوقية (ابن صراي، د.ت.، ص. 102)، وهو ما يدل على تأثر الحضارة الجرهائية بالحضارات الأخرى التي تعامل معها التجار الجرهائيون، وهناك من عبد نجم عطار، وهو أقرب السيارات إلى الشمس، وعطار هو إله التجارة والفصاحة عند الرومان، ويعتقد الباحث أن عبادة الجرهائيين لنجم عطار ناتج عن رغبتهم لحماية قوافلهم التجارية، بعد أن عرفوا أن هذا الإله عند الرومان يُعبد لحماية القوافل التجارية، وكذلك الإله فينوس (آلهة الحب والجمال) وهي ذات علاقة بعطار (الخليفة والحر، 1982، ص. 57، 60).

3. الخاتمة:

تُظهر هذه الدراسة عدد من النتائج التي تُبرز أهمية الخليج العربي والعلاقات الدولية ومملكة الجرها:

1- عرفت البشرية منذ القدم العلاقات السلمية والحربية، وكان لهذه العلاقات تأثير كبير في حياتهم، وقد تطورت هذه العلاقات مع مرور الأيام، لتأخذ أشكالاً متعددة، فالعلاقات بين البشر ليست وليدة الصدفة، وإنما هي من ضروريات هذه الحياة، فالمجتمعات البشرية تحتاج بعضها البعض لسد ما يطرأ من نقص عند أحدهما، وإذا لم يتم ذلك ففي كثير من الأحيان تتحول هذه العلاقات من سلمية إلى حربية، لسد هذه الحاجة.

2- للخليج العربي أهمية كبيرة جداً منذ التاريخ القديم وحتى يومنا الحاضر، إذ أنه مشارف القارات الثالث آسيا وأفريقيا وأوروبا، هذا الموقع جعله أكثر انفتاحاً على جميع الحضارات والثقافات، وأرض خصبة للتواصل الحضاري والتفاعل بكل أنواعه، فاستتاب الأمن فيه يعني ازدهار المنطقة، والعكس كذلك، ومن سيطر على الخليج العربي سياسياً واقتصادياً، أمكنه ذلك من إقامة العلاقات الدولية مع العالم، واحتكار العديد من السلع، وتطور بلاده حضارياً، ومن هنا كانت المنافسة بين المدن في شرق الجزيرة العربية لتحقيق ذلك، والتوسع على حساب المدن الأخرى.

3- حرصت مملكة الجرها منذ نشأتها على استغلال موقعها الجغرافي، والاستفادة من الخليج العربي في تطوير علاقاتها الدولية، واستثمارها اقتصادياً، وهو ما أدى إلى استمرارية بقائها وتطور علاقاتها، مستغلة الأوضاع السياسية في المنطقة منذ القرن الأول قبل الميلاد، ومن هنا يمكن القول أن للخليج العربي الفضل الأكبر لنجاح وازدهار مملكة الجرها.

4. التوصيات والمقترحات:

- 1- إجراء المزيد من الدراسات الأثرية والتاريخية عن الخليج العربي.
- 2- إجراء دراسات عن الأجناس البشرية التي استوطنت شرق شبه الجزيرة العربية.
- 3- تحليل النصوص التاريخية والكتابات والنقوش القديمة التي تتحدث عن الخليج العربي، والمدن المطلّة عليه.
- 4- الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي لمدن شرق شبه الجزيرة العربية.
- 5- تشجيع الثقافة السياحية لمدن شرق شبه الجزيرة العربية، من خلال تنظيم فعاليات وأنشطة تبرز تاريخ شرق شبه الجزيرة العربية، والآثار والثقافة فيها.

5. المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

1.1. المصادر والمراجع العربية:

البراهيم، إبراهيم حسين. (2008 [1429هـ]). *الأسرار الخفية في معالم الأحساء الأثرية* (الطبعة الأولى). البكر، منذر عبد الكريم. (1970 [1390هـ]). العرب والتجارة الدولية منذ أقدم العصور إلى نهاية العصر الروماني. مجلة المربد، 3(4).

البحر، أماني بنت خليفة. (2006 [1427هـ]). مدينة الجرها وأهميتها التاريخية الحضارية. في *السجل العلمي للقاء الجمعية التاريخية السعودية الخامسة عشر: تاريخ شرق الجزيرة العربية عبر العصور* (ص ص. 3-61). الجمعية التاريخية السعودية، جامعة الملك فيصل، الأحساء.

التدمري، أحمد جلال. (2003 [1424هـ]). الجذور التاريخية والحضارية للإمارات العربية المتحدة. مجلة التاريخ العربي، (28).

- الجرو، أسهمان سعيد. (1996) *التاريخ السياسي لجنوب شبه الجزيرة العربية: اليمن القديم*. مؤسسة عمادة للخدمات والدراسات الجامعية، الأردن.
- الجرو، أسهمان سعيد. (2003 [1423هـ]). *دراسات في التاريخ الحضاري لليمن القديم*. دار الكتاب الحديث، اليمن.
- الجنبي، عبد الخالق. (2009 [1430هـ]). *جره: مدينة التجارة العالمية القديمة (الطبعة الأولى)*. دار المحجة البيضاء.
- الحسيني، محمد باقر. (1984 [1404هـ]). *الدور الإعلامي في مسكوكات الجزيرة العربية قبل الإسلام*. في *دراسات تاريخ الجزيرة العربية: الكتاب الثاني - الجزيرة العربية قبل الإسلام*. مطابع جامعة الملك سعود، الرياض.
- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله. (1990) *معجم البلدان* (فريد عبد العزيز الجندي، تحقيق؛ الجزء الأول والثاني). بيروت.
- الخثعمي، مسفر بن سعد محمد. (2002؛ قُدم البحث في اللقاء الثالث سنة 2001 [1422هـ]). *الأثر السياسي والحضاري لدرب البخور في عصور ما قبل الإسلام*. في *مداولات اللقاء العلمي السنوي الثالث لجمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*. مسقط.
- الخليفة، عبد الله خالد، والحمد، عبد الملك يوسف. (1982 [1402هـ]). *البحرين عبر التاريخ (الجزء الأول، الطبعة الثانية)*. مطابع وزارة الإعلام، البحرين.
- الخليلي، جعفر. (1980). من هم أقدم سكان الساحل العربي في الخليج منذ فجر التاريخ حتى ظهور الإسلام. *المؤرخ العربي*، (12)، 302263-.
- الدروزة، علي إبراهيم. (1410هـ). *من تاريخ جزيرة تاروت*. الجبيل.
- الطبري، محمد جرير. (1359هـ). *تاريخ الأمم والملوك (الجزء الأول)*. القاهرة.
- الغامدي، سلطان أحمد. (2025). *الجاليات الأجنبية في الجزيرة العربية قبل الإسلام: الأسباب والنتائج - دراسة تاريخية حضارية من القرن الأول إلى القرن السادس الميلادي*. *مجلة الدراسات التربوية والإنسانية*، 17 (1)، 19، 66-جامعة دمنهور.
- الهمداني، الحسن بن أحمد. (2008 [1429هـ]). *صفة جزيرة العرب* (محمد علي الأكوع، تحقيق؛ الطبعة الثانية). مكتبة الإرشاد، اليمن.
- الهاشمي، رضا جواد. (1975). *جوانب من تاريخ الخليج العربي القديم في ضوء المصادر القديمة*. *المجلة التاريخية، الجمعية التاريخية العراقية*، (4).
- الهاشمي، رضا جواد. (1980). *النشاط التجاري القديم في الخليج العربي وآثاره الحضارية*. *المؤرخ العربي*، (12)، 8657-.
- الهاشمي، رضا جواد. (1984) *آثار الخليج العربي والجزيرة العربية*. بغداد.
- الهيتمي، صبري فارس. (1981) *الخليج العربي: دراسة في الجغرافية السياسية* (الطبعة الثانية). بغداد.
- أبو العلا، محمود طه. (1972) *جغرافية شبه الجزيرة العربية (الجزءان الثالث والرابع)*. مؤسسة سجل العرب، القاهرة.
- ابن الحسين المنجم، إسحاق. (1988 [1408هـ]). *آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان* (فهيم سعد، تحقيق؛ الطبعة الأولى). عالم الكتب، بيروت.
- ابن خياط، خليفة. (1977) *التاريخ* (أكرم ضياء العمري، تحقيق). بيروت/دمشق.
- ابن صراي، حمد محمد. (1998). *تاريخ شبه الجزيرة العربية القديم (الطبعة الأولى)*. دبي/رأس الخيمة.

- ابن صراي، حمد محمد. (2000). منطقة الخليج العربي من القرن الثالث قبل الميلاد إلى القرنين الأول والثاني الميلاديين. المجمع الثقافي للنشر، أبوظبي.
- ابن صراي، حمد محمد. (2001 [1422هـ]). اليهود والخليج العربي: رؤية تاريخية نقدية. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية الحادية والعشرون، الرسالة الرابعة والستون بعد المائة.
- ابن صراي، حمد محمد. (2001). أسماء الأعلام الواردة على العملات المكتشفة في شرقي شبه الجزيرة العربية. في *مداولات اللقاء العلمي السنوي الثالث: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر العصور* (ص ص. 109-125). جمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- ابن صراي، حمد محمد. (2003). عملات ما قبل الإسلام المكتشفة في شرقي شبه الجزيرة العربية ودلائلها الشخصية والدينية والسياسية والاقتصادية (الطبعة الأولى). ندوة الثقافة والعلوم، دبي.
- ابن صراي، حمد محمد. (2006 [1427هـ]). العلاقات الحضارية بين منطقة الخليج العربي وشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا من القرن الثالث قبل الميلاد إلى القرن السابع الميلادي (الإصدار العشرون). الجمعية التاريخية السعودية.
- ابن صراي، حمد محمد. (2007). الفرس ومنطقة الخليج العربي من القرن الخامس قبل الميلاد إلى القرن السابع الميلادي (الطبعة الأولى). اتحاد كتاب وأدباء الإمارات للنشر، الإمارات العربية المتحدة.
- ابن صراي، حمد محمد. (2010). العملات المحلية القديمة المكتشفة في دولة الإمارات العربية المتحدة. *أبجديات*، (5)، 96-99.
- ابن صراي، حمد محمد. (2011). *التاريخ القديم لمنطقة الخليج العربي في مؤلفات المؤرخ جواد علي* (الطبعة الأولى). اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، الشارقة.
- ابن منظور، محمد بن مكرم. (دون تاريخ). *لسان العرب* (الجزء الرابع، الطبعة الأولى). بيروت.
- أمين سليم، أحمد. (2009). *جوانب من تاريخ وحضارة الجزيرة العربية في عصورها القديمة*. دار المعرفة الجامعية، القاهرة.
- أمين سليم، أحمد. (دون تاريخ). *دراسات في تاريخ وحضارة الشرق الأدنى القديم: تاريخ العراق - إيران - آسيا الصغرى*. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- باقر، طه. (2009). *مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة* (الجزءان الأول والثاني). شركة دار الوراق للنشر، بيروت.
- بغدادى، رشاد. (1996 [1417هـ]). حول تحديد موقع جرها. *مجلة المؤرخ العربي*، (4).
- دلو، برهان الدين. (1989). *جزيرة العرب قبل الإسلام* (الجزء الأول). دار الفاربي، بيروت.
- زيادة، نقولا. (1984 [1404هـ]). دليل البحر الإرتيري وتجارة الجزيرة العربية البحرية. في عبد الرحمن الطيب الأنصاري (إشراف)، *دراسات تاريخ الجزيرة العربية: الكتاب الثاني - الجزيرة العربية قبل الإسلام*. مطابع جامعة الملك سعود، الرياض.
- سالم، سحر السيد عبد العزيز. (1996 [1417هـ]). العلاقات التاريخية والحضارية بين إقليم الخليج العربي وشرق أفريقيا في العصر الإسلامي. *المؤرخ العربي*، (4).
- سليم، أحمد، وبركات، أبو العيون. (2001). *جوانب من تاريخ وحضارة العرب في العصور القديمة* (دون طبعة). دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- سخنيني، عصام. (1988). الانتشار العربي في الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية: البدايات وخصائص التطور. في ندوة مكانة الخليج العربي في التاريخ الإسلامي. العين.

- شعث، شوقي. (2005). مدن القوافل في شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام: محطات لتبادل السلع والأفكار والفنون والعادات والتقاليد. *المجلة العربية للثقافة*، 24 (47)، 299-.
- شهاب، حسن صالح. (1982) *فن الملاحة عند العرب* (الطبعة الأولى). دار العودة، بيروت.
- الصحاف، مهدي محمد علي. (1982) *جغرافية البحار والمحيطات*. دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.
- طه، منير يوسف. (2003 [1423 هـ]). *الإمارات والخليج العربي في العصور القديمة: اكتشاف آثار العصر الحديدي* (الطبعة الأولى). مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات العربية المتحدة.
- طشطورش، هايل عبد المولى. (2010) *مقدمة في العلاقات الدولية*. اليرموك، الأردن.
- عبد العليم، أنور. (1979 [1399 هـ]). *الملاحة وعلوم البحار عند العرب* (دون طبعة). المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- عاشور، سعيد عبد الفتاح. (1996 [1417 هـ]). *الاسم... المسمى. المؤرخ العربي*، (4).
- علي، جواد. (1976) *المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام* (الأجزاء الأول والثاني والسابع). دار العلم للملايين، بيروت.
- علي، جواد. (1980). *الخليج عند اليونان واللاتين. المؤرخ العربي*، (12).
- علي، صلاح أحمد هريدي. (2003) *تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة*. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
- غلاب، محمد السيد. (1984 [1404 هـ]). *التجارة في عصر ما قبل الإسلام*. في عبد الرحمن الطيب الأنصاري (إشراف)، *دراسات تاريخ الجزيرة العربية: الكتاب الثاني - الجزيرة العربية قبل الإسلام*. مطابع جامعة الملك سعود، الرياض.
- فرج الله أحمد يوسف. (2010). *مسكوكات الممالك العربية قبل الإسلام. أبجديات*، (5)، 132107-.
- كانو، عبد اللطيف جاسم. (1986/1985). *أسماء البحرين عبر التاريخ. مجلة دلمون*، (13).
- خان، محمد حسان. (1989). *تأثير اللغات الهندية في اللغة العربية العامية المستعملة بالخليج العربي. ثقافة الهند*، 40 (2-1)، 85-95.
- قلعجي، قدري. (1965) *الخليج العربي*. بيروت.
- قبيسي، محمد بهجت. (2006 [1427 هـ]). *حضارة واحدة أم حضارات في الوطن العربي القديم* (الطبعة الأولى). دار طلاس ودار شمال للنشر والتوزيع، دمشق.
- التركي، قصي منصور. (2008) *الصلات الحضارية بين العراق والخليج العربي خلال الألف الثالثة قبل الميلاد: التاريخ السياسي والحضاري* (الطبعة الأولى). صفحات للدراسات والنشر، دمشق.
- مغنية، أحمد. (1994 [1414 هـ]). *تاريخ العرب القديم* (الطبعة الأولى). دار الصفاة، بيروت.
- معاليقي، منذر. (دون تاريخ). *صفحات مطوية من تاريخ عرب الجاهلية*. دار مكتبة الهلال، القاهرة.
- معطي، علي. (2003 [1423 هـ]). *تاريخ العرب الاقتصادي قبل الإسلام* (الطبعة الأولى). دار المنهل اللبناني، بيروت.
- معطي، علي. (2004 [1425 هـ]). *تاريخ العرب السياسي قبل الإسلام* (الطبعة الأولى). دار المنهل اللبناني، بيروت.
- متولي، محمد. (دون تاريخ). *حوض الخليج العربي* (الجزء الأول، الطبعة الثانية). مكتبة الأنجلو المصرية.
- متولي، محمد، وأبو العلا، محمود. (1992 [1413 هـ]). *جغرافية الخليج العربي وخليج عمان ودول شرق الجزيرة العربية*. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت.

- مهران، محمد بيومي. (1988). تاريخ العرب القديم. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- مهران، محمد بيومي. (1988 [1409هـ]). الحضارة العربية القديمة (دون طبعة). دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- مهران، محمد بيومي. (دون تاريخ). المدن الكبرى في مصر والشرق الأدنى القديم (الجزء الثاني). دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- المسعودي، علي بن الحسين. (1958). مروج الذهب ومعادن الجوهر (محي الدين حميد الدين، طبعة؛ الجزء الثاني). القاهرة.
- المسلم، محمد سعيد. (دون تاريخ). ساحل الذهب الأسود: دراسة تاريخية إنسانية لمنطقة الخليج العربي (دون طبعة). منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- المطري، السيد خالد. (2001). جغرافية الخليج العربي.
- الملا، عبد الرحمن. (1991 [1411هـ]). تاريخ هجر (الجزءان الأول والثاني، الطبعة الثانية). مطابع الجواد، الأحساء.
- الملا، عبد الرحمن. (2010 [1431هـ]). الخليج العربي واستراتيجية الحياة الحضارية المبكرة. نادي الأحساء الأدبي.
- الملا، محمد عثمان. (2007 [1428هـ]). منطقة الخليج العربي: بيناتها وشعراؤها في الجاهلية (الطبعة الأولى). مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
- موسى، فاطمة صلاح الدين. (1990 [1411هـ]). العلاقة بين الجزيرة العربية واليونان منذ عصر الإسكندر حتى بداية العصر الروماني. مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، 2(2)، 117، 158-جامعة قطر.
- ناجي، عبد الجبار. (1985). العلاقات التجارية بين البحرين والعراق خلال العصر الوسيط. مجلة الوثيقة، 3. (6) مركز الوثائق التاريخية، البحرين.
- الناصر، سيد أحمد علي. (1984 [1404هـ]). الصراع على البحر الأحمر في عصر البطالمة. في عبد الرحمن الطيب الأنصاري (إشراف)، دراسات تاريخ الجزيرة العربية: الكتاب الثاني - الجزيرة العربية قبل الإسلام. مطابع جامعة الملك سعود، الرياض.
- النعيم، نورة بنت عبد الله بن علي. (1992 [1412هـ]). الوضع الاقتصادي في الجزيرة العربية في الفترة من القرن الثالث قبل الميلاد وحتى القرن الثالث الميلادي (الطبعة الأولى). دار الشواف للنشر والتوزيع، الرياض.
- النشيمي، عيسى أحمد. (1969). الملاحة في الخليج العربي. الكويت.
- نعمة، كاظم هاشم. (1979). العلاقات الدولية. بغداد.
- حنظل، فالج. (1991). مدينة جلفار في التاريخ. في الندوة العلمية لإحياء تراث ابن ماجد (الجزء الأول). اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، الشارقة/اللاذقية.
- حميد، فوزي محمد. (1993). عالم الأديان بين الأسطورة والحقيقة (الطبعة الأولى). دار حطين للنشر، دمشق.
- رشيد، عبد الوهاب حميد. (2004). حضارة وادي الرافدين ميزوبوتاميا: العقيدة الدينية - الحياة الاجتماعية - الأفكار الفلسفية (الطبعة الأولى). دار المدني للنشر والتوزيع، دمشق.
- جاسم، حسين موسى. (2001). مضيق هرمز واستراتيجية الأمن القومي العربي. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، 6(1).
- الحسين، فهد بن علي، وآخرون. (2003 [1423هـ]). آثار المنطقة الشرقية. وزارة المعارف، وكالة الآثار والمتاحف، المملكة العربية السعودية.
- الشباط، عبد الله. (1989 [1409هـ]). صفحات من تاريخ الأحساء (الطبعة الأولى). الدار الوطنية.

الحمداني، قحطان أحمد. (2012). *المدخل إلى العلوم السياسية* (الطبعة الأولى). دار الثقافة، عمان.

توفيق، سعد حقي. (2006). *مبادئ العلاقات الدولية* (الطبعة الثالثة). دار وائل للنشر، دمشق.

توفيق، سعد حقي. (2009). *تاريخ العلاقات الدولية*. جامعة بغداد، العراق.

حتي، ناصيف يوسف. (1985). *النظرية في العلاقات الدولية* (الطبعة الأولى). دار الكتاب العربي، بيروت.

سليم، لطفي عبد الوهاب يحيى. (1990). *العرب في العصور القديمة*. الإسكندرية.

سليم، لطفي عبد الوهاب يحيى. (دون تاريخ). *دراسات في العصر الهلنستي* (دون طبعة). دار النهضة العربية، بيروت.

الحدي، محمد سعيد عمر. (1978). *مفهوم الخليج العربي الجغرافي*. مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، 10. الجمعية الجغرافية العراقية، بغداد.

2.5. المصادر والمراجع المترجمة إلى العربية

استرابون. (2006). *وصف بلاد ما بين النهرين وفينيقيا وشبه الجزيرة العربية* (ترجمة: محمد الدويب، الكتاب السادس عشر، الفصل الثالث). منشورات قاريونس، بنغازي.

تشيومان، روبرت إرنست. (1999). *في شبه الجزيرة العربية المجهولة* (ترجمة: عبد الله المطوع ومحمد الفريخ). الرياض.

حوراني، جورج فضل. (دون تاريخ). *العرب والملاحة في المحيط الهندي في العصور القديمة وأوائل القرون الوسطى* (ترجمة: السيد يعقوب بكر). مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

فرانكل، جوزيف. (1984). *العلاقات الدولية* (ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي؛ الطبعة الثانية). نهامة للطباعة، جدة.

هيلند، روبرت. (2010). *تاريخ العرب في جزيرة العرب من العصر البرونزي إلى صدر الإسلام 3200 ق.م-630 م* (ترجمة: عدنان حسن؛ الطبعة الأولى). قدمس للنشر والتوزيع، بيروت.

هيروdot. (2007). *تاريخ هيرودوت* (ترجمة: عبد الإله الملاح؛ الكتاب الثاني، الطبعة الثانية). هيئة أبوظبي للثقافة والتراث-المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة.

ويلكينسون، بول. (2013). *العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جدًا* (ترجمة: لبنى عماد تركي؛ الطبعة الأولى). مؤسسة هنداي للتعليم والثقافة، مصر.

3.5. الرسائل الجامعية

البيدع، مها. (2002 [1423هـ]). *الجزيرة العربية في كتابات استرابون وبلينيوس الأكبر في القرن الأول قبل الميلاد-القرن الأول الميلادي* [رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب للبنات]. الرياض.

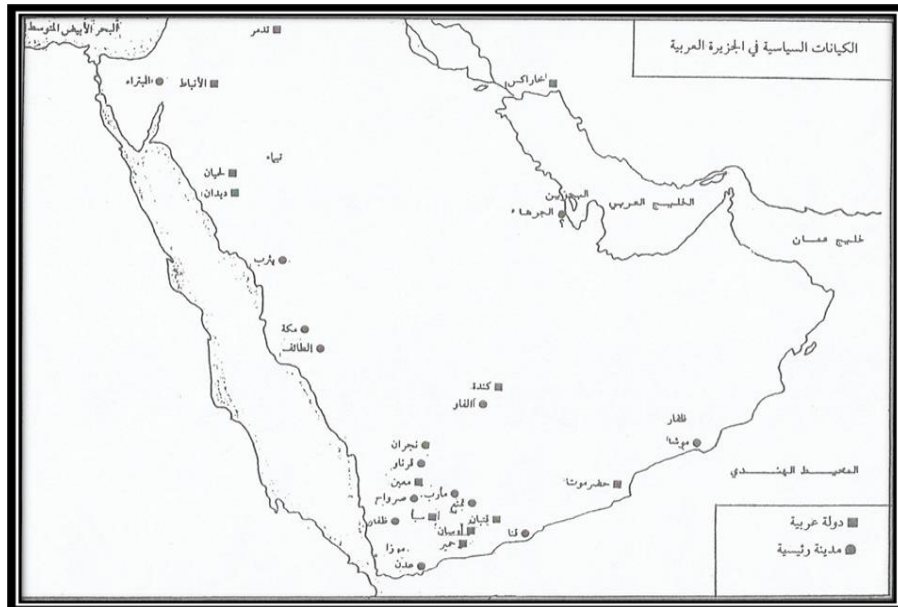
الحسين، فهد بن علي. (1994 [1415هـ]). *الأثار الإسلامية بقرية البطالية-المنطقة الشرقية-المملكة العربية السعودية* [رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الملك سعود]. الرياض.

4.5. المصادر والمراجع الأجنبية

Al-Ansary, Abdul Rahman T. (2002). Al-Gerrha, the port of Qaryat al-Fau. In John F. Healey & Venetia Porter (Eds.), *Studies on Arabia in Honour of Professor G. Rex Smith* (Journal of Semitic Studies Supplement 14, pp. 7-17). Oxford University Press on behalf of the University of Manchester, Oxford.

- Högemann, Peter. (1985). *Alexander der Grosse und Arabien* (Zetemata 82). C. H. Beck, Munich.
- Kitchen, Kenneth Anderson. (1994). *Documentation for Ancient Arabia, Part 1: Chronological framework and historical sources* (The World of Ancient Arabia Series). Liverpool University Press.
- Lightfoot, Dale R. (2000). The origin and diffusion of qanats in Arabia: New evidence from the northern and southern Peninsula. *The Geographical Journal*, 166(3), 215–226. Department of Geography, Oklahoma State University. <https://doi.org/10.1111/j.1475-4959.2000.tb00021.x>
- Pliny the Elder. (1945). *Natural history: Volume IV, Books 12–16* (Harris Rackham, Trans.). Harvard University Press; William Heinemann, Cambridge, Massachusetts/London. Loeb Classical Library.
- Polybius. (n.d). *The Histories* (William Roger Paton, Trans.; Book XIII, 9). London.
- Salles, Jean-François. (1987). The Arab-Persian Gulf under the Seleucids. In Amélie Kuhrt & Susan Sherwin-White (Eds.), *Hellenism in the East: The interaction of Greek and non-Greek civilizations from Syria to Central Asia after Alexander* (pp. 75–109). Duckworth, London.

6. موقع الجرهاء في شمال شرق الجزيرة العربية



نقلًا عن علي محمد معطي: تاريخ العرب الاقتصادي قبل الإسلام

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الأستاذ الدكتور/ حمد محمد بن صراي، الأستاذ الدكتور/ سلطان أحمد الغامدي،

(CC BY NC 4.0)

Doi: <https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.89.6>